

# قانون العلاقات الدبلوماسية والفصلية

دراسة تطبيقية في الفقه والقضاء الدوليين  
وأحكام اتفاقية فيينا عام ١٩٦١ ، ١٩٦٢

تأليف

دكتور

عبد العزيز محمد ربحان

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام  
بجامعة عين شمس

١٩٨٦





# قانون العلاقات الدبلوماسية والفصلية

دراسة تحليلية في الفقه والقضاء الدوليين  
وأحكام اتفاقية فيينا عام ١٩٦١ ، ١٩٦٢

تأليف

دكتور

عبد العزيز محمد رهاج

أستاذ ورئيس قسم القانون في الدولة العام  
جامعة عين شمس

١٩٨٦



## مقدمة وخطة الدراسة :

المستبح للنظور التاريخي للقواعد القانونية الدولية التي تحكم العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، يدرك أن هذه القواعد نشأت في صورة قواعد عرفية ، ونظمت هكذا منذ بداية القانون الدولي العام — ما عدا نصوص اتفاقية قليلة — حتى عامي ١٩٦١ و ١٩٦٣ ، حيث أصبح لدينا الآن تنظيم قانوني كامل لسائر الأحكام القانونية التي تحكم هذه العلاقات .

وهذه الظاهرة التشريعية في نطاق القانون الدولي العام تستوقف النظر ، وتستدعي الدراسة الجادة . ومن ناحية أخرى ، فإن قواعد القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدبلوماسية والقنصلية تترجم بصورة صادقة مدى العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الداخلي، وتحل ، بذاتها ردا حاسما على الادعاءات النظرية التي نجدها أحيانا لدى ليف من شراح القانون الداخلي ، عند بحثهم لمدى تمتع قواعد القانون الدولي العام بصفة القواعد القانونية ، وأيضا عند بحثهم لفكرة العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الداخلي .

كما أن قواعد القانون الدولي للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية تطرح باستمرار على المحاكم الداخلية ، عند النظر في كثير من الدعاوى التي يتم التمسك فيها بالحصانة الدبلوماسية ، وبالتالي فإن الوقوف على ما تقرره أحكام هذه المحاكم يعد ذات أهمية كبيرة من الناحيتين النظرية والعملية ، فضلا عن أنه من واجب فقهاء القانون الدولي العام ، أن يقدموا للقضاء في كل دولة الدراسات العلمية

التي تربطهم بالتطورات العلمية التي تساعدهم على الفصل في الدعاوى التي تعرض عليهم . لهذه الاعتبارات مجتمعة ، ولأن الدراسة في قسم الليسانس لا تسمح بإعطاء التفاصيل اللازمة للاحاطة بهذا الموضوع الهام ، كان التفكير من جانبنا في القيام بهذه الدراسة .

وسوف نسير في إعدادها على أساس أن نتناول في القسم الأول منها الأصول العامة لكل من الوظيفة الدبلوماسية والقنصلية ، ثم نتناول في القسم الثاني بالدراسة الأحكام الموضوعة للوظيفة الدبلوماسية والقنصلية .

# القسم الاول

## الاصول العامة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية

### الفصل الاول

#### التصور التاريخي والمصادر

موضوع هذا الباب هو دراسة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، وهذا يقتضى منا تحديد قواعد القانون الدولي الخاصة بذلك . ولكن قبل الدخول في صميم دراسة الموضوع نرى من الواجب تحديد المقصود بالدبلوماسية ، ثم نلقى نظرة على التطور التاريخي الذى مرت به العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، ثم نحدد المصادر المختلفة للقواعد القانونية التى تحكم هاتين العلاقتين .

### المبحث الاول

#### تعريف الدبلوماسية والقانون الدبلوماسى

كلمة دبلوماسية<sup>(١)</sup> من أصل يوناني ، وكان يقصد بها فى اللغة اليونانية القديمة الوثيقة الرسمية المطوية مرتين والصادرة عن الرؤساء السياسيين للمدن التى كان يتكون منها المجتمع الاغريقى القديم<sup>(٢)</sup> . وفى رأى فريق آخر من الشراح ، أن هذه الكلمة كان يقصد بها فى اللغة اليونانية القديمة لدى الكتاب الكلاسيكيين الاغريق ، مثل شيشرون ، خطاب التقديم *une lettre d'introduction*

(١) بالانجليزية Diplomacy وبالفرنسية La Diplomatie

(٢) راجع النسخة الفرنسية مؤلف الأستاذ

HAROLD NICOLSON; Diplomacy, 1945, p. 23.

وأيضا مؤلف الأستاذ BARON de SZILASS : Traité pratique de diplomatie, 1928.

واستعملها الكاتب الاغريقي بلوتارك PLUTARQUE للتعبير عن التصاريح والامتيازات التي كان يمنحها القاضي أو الحاكم .

وفي اللغة الاغريقية الحديثة يقصد بها الشهادات أو خطابات الاعتمادات المالية . ويلاحظ البعض أن المعاني السابقة ما زالت لها علاقة بالاستعمال الحديث لكلمة الدبلوماسية ، وذلك لأن المثل الدبلوماسي عند اعتماده من قبل الدولة التي تمثل لديها دولته يقدم خطابا من رئيس دولته أو وزير خارجيتها ، أو أوراق اعتماده ses lettres de Gréance وهذه الأوراق تكون بمثابة خطاب تقديم له من قبل رئيس دولته إلى رئيس الدولة إلى رئيس الدولة التي يتسد فيها . ومن ناحية أخرى يمكن أن تعد هذه الأوراق ، بعد قبولها من الدولة المقدمة إليها مصدر المركز القانوني الذي يستع به المثل الدبلوماسي طبقا للقانون الدولي ، لأنه ابتداء من هذا التاريخ ، حسب إحدى النظريات ، يبدأ المثل الدبلوماسي في استع بهذا المركز القانوني<sup>(٢)</sup> .

ولم تدخل هذه الكلمة إلى اللغة الدبلوماسية إلا بعد المدول عن كلمة Negociation في اللغتين الانجليزية والفرنسية<sup>(٣)</sup> ، وهما اللغتان اللتان كانتا تنازعان الصدارة في نطاق العلاقات الدولية .

ولقد اختلف أساتذة القانون الدولي ، خاصة منهم من اهتم بدراسة العلاقات الدبلوماسية في تحديد معنى الدبلوماسية ، وذهبوا في ذلك مذاهب شتى يسودها الغموض ، حتى أن بعضهم وصف هذه الكلمة بالتعاسة<sup>(٤)</sup> ، وسنشير إلى بعض الآراء السابقة .

١ - فمن الكتاب من يقصد بالدبلوماسية فن توجيه العلاقات الدولية ، ومنهم من يستعملها في بيان الأشخاص الذين يتولون الإشراف على العلاقات الدولية ، في كل دولة . ويذهب فريق من الكتاب إلى تعريف الدبلوماسية بأنها السياسة

(٢) راجع في تفصيل ذلك

R.E.L. VANGHAM WILLIAMS : Les méthodes de travail de la diplomatie, Recueil des cours, 1921, 3, 229 — 237.

(٣) راجع مؤلف الأستاذ BARON de SZILASS المرجع السابق ص ٩

(٤) راجع مؤلف الأستاذ HAROLD NICOLSON المرجع السابق ص ١٣

وأبضا الصفحات من ١ إلى ٤ منه حيث يشير المؤلف إلى كثير من التعريفات .



الخارجية للدولة . بل ان من الشراح من تحسك بكلمة **Negotiation** التي كانت دأمة الاستعمال قبل اعتماد كلمة دبلوماسية ، وعرف الدبلوماسية بأنها المفاوضات التي تدور بين مثلى دولتين بقصد حل مشكلة قائمة بينهما ، أو بقصد التمهيد لابرام اتفاق دولي بينهما<sup>(١)</sup> .

٢ - ويعرف الأستاذ ساتو الدبلوماسية بأنها الذكاء والخبرة اللازمان لتوجيه العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة ، وفي بعض الأحيان ، تمتد لتشمل العلاقات بين هذه الحكومات مع الدول غير المستقلة . وبعبارة أوجز يقصد بالدبلوماسية توجيه علاقات الدول بوسائل سلمية<sup>(٢)</sup> وهذه الوسائل السلبية يجب أن تكون من الوسائل التي تتفق مع قواعد الآداب والأخلاق الدولية . ولكن استقراء أبناء العلاقات الخارجية ، والحوادث الدبلوماسية يؤكد عدم التزام أعضاء تلك الدبلوماسية لهذه القواعد ، في كثير من الأحيان ، وذلك عن طريق القيام بأعمال تدخل في عداد التجسس والتهريب . وهذا ما يشير اليه الأستاذ Vengham من أن الدبلوماسية بمعنى الاقتناع أو الحصول على الموافقة قد تتضمن أعمالا تدخل في نطاق الخداع أو الالتجاء الى وسائل غير شريفة ، وأنه من أجل ذلك وجد اجراء يهدف الى اداة الدبلوماسية بهذا المعنى ، والوسائل التي تلجأ اليها في هذا الخصوص . ولكن الدبلوماسية بالمعنى السابق لا تشكل الوجه الصحيح للوظيفة الدبلوماسية<sup>(٣)</sup> .

٣ - ومن الفقهاء من يعرف الدبلوماسية بأنها علم العلاقات والمصالح المتبادلة للدول أو فن التوفيق بين مصالح الشعوب أو علم وفن المفاوضات<sup>(٤)</sup> .

٤ - ويرى الأستاذ ريفير ثلاثة معان لكلمة الدبلوماسية . فيرى أنه قد يفعد بما علم أو فن تمثيل الدول أو المفاوضات ، وقد تعنى الدبلوماسية مجموعة الأشخاص القائمين بالوظيفة الدبلوماسية ، سواء منهم من يعمل في وزارة الخارجية

(١) راجع المرجع السابق الصفحة ١٢ منه .

(٢) راجع : Sir Ernest Satow : A Guide to diplomatic practice, 1918, p. 1

(٣) راجع الصفحات من ٢٣٠ - ٢٢٨ من المؤلف المشار اليه في الحاشية رقم

٣ ، وراجع ايضا ص ١٠ من المرجع الثاني المشار اليه في الحاشية رقم ٢

(٤) راجع : Charles de martin : Le Guide diplomatique, 1866, t. p. 2.

أو في الخارج ، وأخيرا ، قد تطلق الدبلوماسية على الوظيفة أو المهمة الدبلوماسية ذاتها<sup>(١٠)</sup> ويرى بعض الشراح أن الدبلوماسية ، تعنى زيادة على المعاني التي كشف عنها زيفير ، رعاية المصالح الوطنية في السلم والحرب ، بل هي القانون الدولي العام بأكمله<sup>(١١)</sup> .

والتعريفات المختلفة التي قيل بها بخصوص تحديد مدلول الدبلوماسية ، والتي أشرنا الى بعضها ، ان اختلفت حسب الزاوية التي يركز عليها صاحب التعريف : الوظيفة الدبلوماسية - الأشخاص الذين يتولونها - واجباتهم الخ ، الا انها تكشف عن العناصر التي تحتوى على الوظيفة . ويهنا أن نشير بصفة خاصة الى عنصرين يحتلان مكان الصدارة في الوظيفة الدبلوماسية :

الأول : يجب ألا يغيب عنا ونحن بصدد اجلاء الوظيفة الدبلوماسية أن ندرك أن هذه الوظيفة أمر ضروري في علاقات أشخاص القانون الدولي العام . وهذا الأمر شرت به الدول منذ أمد بعيد جدا . وتعليل ذلك أن أعضاء المجتمع الدولي ، بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ، ومسائل الأمن والسلم الدوليين ، والعلاقات التجارية ، يجذون أنفسهم مضطرين الى الاتصال المباشر المستمر . وزيادة على ذلك فإن تعدد الهيئات الدولية التي يلتقى في داخلها ممثلو الدول مثل المؤتمرات الدولية والمنظمات الدولية العالمية أو الاقليمية أو الفنية ، تقتضى التنسيق بين الاتجاهات والسياسات المختلفة للدول . ونظرا لتضارب وجهات النظر والمصالح مع تشابكها ، أضحي الاتصال المباشر بين الدول من الأمور اللازمة ، وهذا الاتصال اما أن يتم عن طريق الممثلين الدبلوماسيين ، وهنا نجد الدبلوماسية التقليدية ، أو بين رؤساء الدول عن طريق مؤتمرات القمة ، أو عن طريق الزيارات ، أو عن طريق ممثلى المنظمات الدولية ، وهنا نجد الصورة الحديثة للدبلوماسية ، أى دبلوماسية المنظمات الدولية . ومن أجل ذلك فائنا نرى التعريف التقليدى للدبلوماسية ، يقصر هذه الوظيفة على مدلول لم يعد يتفق مع التطور الحالي لتكوين المجتمع الدولي ، بعد أن وجدت أشخاص جديدة ،

RIVIER; Principes, du droit de gene 1896, 2, 432.

PRADIER-FODERE; Cours de droit diplomatique, 1899, 1, 2.

: راجع (١٠)

: راجع (١١)

هي المنظمات الدولية . ومن أمثلة هذه التعاريف التقليدية التعريف الموجود في مؤلف الأستاذ ساتو طيبة عام ١٩٥٨ والذي سبق أن أشرنا إليه ، ومنه أيضا تعريف الأستاذ R. genet الذي يعرف الدبلوماسية بأنها « فرع القانون العام الذي يهتم على وجه الخصوص بتوجيه وتنظيم العلاقات الخارجية للدول ، ويشروط تمثيل هذه الدول في الخارج ، وإدارة المسائل الدولية ، وكيفية توجيه المفاوضات » (١٢) .

فأمثال هذه التعاريف لا تنشئ مع واقع العلاقات الدبلوماسية في العصر الحاضر ، وذلك لأنها تقتصر الوظيفة الدبلوماسية على الدول فقط ، وتفصل ما نشاهده الآن من امتداد القانون الدبلوماسي الى العلاقات التي تقوم بين الدول والمنظمات الدولية ، وبين المنظمات الدولية بعضها البعض ، وذلك على تفصيل محلله دراسة حق مباشرة العلاقات الدبلوماسية ؟ وما يساعد على زيادة أهمية العلاقات الدبلوماسية ما يلاحظ من أن رئيس الدولة ووزير الخارجية أي الجهاز الداخلي لعلاقات الدبلوماسية لا يمكنهما قط أن يقوما بمفردهما بالفصل في المسائل الدولية والسياسية والاقتصادية والقانونية التي تنشأ بالضرورة بين أعضاء المجتمع الدولي ، ومن هنا وجب وجود ممثلين دائمين للدول في الخارج ، يتفرغون للتعبير عن إرادة مصالح دولهم (١٣) .

كل ذلك يبرز الركن الأول للعلاقات الدبلوماسية ، أي أن هذه العلاقات لا تقوم الا بين أشخاص القانون الدولي العام ، ويترتب على ذلك أن القواعد التي تحكم الوظيفة الدبلوماسية إنما هي جزء من القانون الدولي العام .

وابراز الصفة الدولية للقواعد التي تحكم العلاقات الدبلوماسية له أهمية عند دراسة مصادر القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الدبلوماسية وأيضا عند تحديد الأشخاص القانونية التي تملك مباشرة هذه العلاقات (١٤) .

(١٢) R. GENET; Traité de diplomatie et de droit diplomatique. 1931, I, 16. راجع

(١٣) راجع في هذا المعنى : GEORGES BRU; Droit international public 1910, p. 331.

وأيضا مؤلف الأستاذ

Paul Fauchille. Traité de droit international public tome I, 3, 2<sup>e</sup> partie, p. 26 --- 28. وهو ما يطلق عليه بالفرنسية .

العنصر الثاني للوظيفة الدبلوماسية التوفيق بين مصالح أشخاص  
القانون الدولي بطرق سلمية : أعضاء المجتمع الدولي تسمى الى العمل على نصرة  
وجهة نظرها وتحقيق أهدافها عن طريق أجهزة العلاقات الدولية . وهنا يبرز  
العنصر الثاني للوظيفة الدبلوماسية وهو ما يمكن أن يطلق عليه سياسة المساومة  
في مجال العلاقات الدولية وهو ما يطلق عليه الانجليز لفظ المفاوضات<sup>(١٥)</sup> بمعناها  
الواسع .

ولكن يجب أن تتم هذه المساومة بالوسائل السلمية . والاتحاد عن كل  
وسائل الاكراه المادي ، لأن هذا هو معيار المعايير في القانون الدولي  
وعلاقات الحرب .

ويترتب على ذلك أنه في اللحظات التي يبدأ فيها العداء الحربية ، على إثر  
فشل الوسائل السلمية التي كانت تهدف الى منع الالتجاء الى القوة في علاقات  
شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي ، وطيلة الفترة التي تظل خلالها  
الكلية للسيف لا للقانون ، فإن جميع القرارات التي تتخذ في هذا الخصوص  
لا تدخل في النشاط الدبلوماسي . ويبقى الأمر كذلك ، حتى تبدو الوضعات  
الاولى لضوء السلام . ويعمل الطرفان المتنازعان بطريق مباشر أو غير مباشر على  
الاعداد لانهاء حالة الحرب والتمهيد لوقف القتال وتصفية المسائل التي اثارها  
انتزاع المسلح ، في هذه اللحظات ، تجد الدبلوماسية تعبيرها الصحيح ، وتسترد  
أو تعمل على استرداد الميدان من أيدي العسكريين ، حتى ولو كان الذين يركن  
اليهم مهمة اعادة السلام من العسكريين ؟ وهذا يبرز لنا الدور الذي يقوم به  
القائد العام للقوات المحاربة في تمثيل الدولة في ميدان العلاقات الدولية ، كما  
سنرى ذلك عند دراسة الجهاز الداخلي للشؤون الخارجية أو العلاقات الدولية .

وعلى ضوء ما سبق يمكن تعريف الدبلوماسية بأنها الطريقة التي يسلكها  
أشخاص القانون الدولي العام ، لتسهيل قيام علاقات ودية وسلمية بينهما ، وذلك

نية القضاء على ماقد يكون هناك من تضارب في الرأي وتنازع في المصالح لتبادله ، أيا كانت طبيعة هذه المصالح .

وهذا التعريف يجمع عنصرى الوظيفة الدبلوماسية : الصفة الدولية ، الطابع السلمى ، ويأخذ بعين الاعتبار التطور الذى يسود المجتمع الدولى الذى يمثل فى وجود وحدات قانونية جديدة تستم بال شخصية الدولية . ثم هو أيضا لا يغفل الصور المختلفة للدبلوماسية التى تتم عن طريق البعثات دبلوماسية . والمؤتمرات الدولية ، والاتصال المباشر بين رؤساء الدول وحكوماتها .

وأخيرا . فانه يمكن تعريف القانون الدبلوماسى بأنه فرع القانون الدولى العام الذى يصم القواعد القانونية التى تهتم بتنظيم العلاقات السلية بين أشخاص القانون الدولى العام (١٩) .

## المبحث الثانى

### التطور التاريخى للوظيفة الدبلوماسية والقانون الدبلوماسى

أولا - الدراسة التاريخية للعلاقات الدولية . نبين لنا أن الوظيفة الدبلوماسية كانت من أقدم النظم التى عرفتها المجتمعات القانونية الأولى . فند اللحظة الأولى التى وجدت فيها على - طمح المصورة مجموعتان انسانيتان أو أكثر ، تستم كل منهما تجاه الأخرى بالاستقلال فى شئونها الداخلية وعدم هيبة احدهما على الأخرى ، كان لابد من وجود مصالح مشتركة تحتم عليهما ، أو عليها ، الاتصال عن طريق الرؤساء السياسيين لهذه الوحدات ، أو مثليها الذين يملكون التحدث أى التفاوض والارتباط باسم الجماعة التى يتتمون إليها . ومن أجل ذلك يمكن أن ندرك ما يقطع به دارسو الأصول التاريخية للوظيفة الدبلوماسية من أن هذا النظام ، أعنى العلاقات الدبلوماسية ، وجد منذ اللحظة التى وجدت فيها الشعوب قصها .

(١٩) قريب من هذا . التعريف الذى قاله الأستاذ Philippe Cahier فى مؤلفه بعنوان : *Le droit diplomatique Contemporain* . الذى ظهر فى ١٩٦٢ ، راجع من ٦ منه حيث يعرف القانون الدبلوماسى بأنه

L'ensemble de normes juridiques destinées à régler le rapports qui se forment entre les différents organes des sujets de D. I. chargés de manière permanente ou temporaire de relations extérieures.

وأن القانون الدبلوماسي يعد أقدم نظم القانون الدولي ، حتى أنهم يؤرخون ميلاد هذا القانون بالتاريخ الذي عرفت فيه العلاقات الدبلوماسية الدائمة .

وهذا ما أشار اليه الأستاذ ودسلوب من أن « الدبلوماسية قديمة قدم الشعوب ذاتها »<sup>(١٧)</sup> وأيضاً الأستاذ نوملين من أنه « منذ المراحل القطرية والضاربة في البدائية للإنسانية ، ظهرت مجموعة من المصالح المتبادلة والمعقدة التي افترضت قيام اتصال وتعاون بين الأفراد والمجتمعات »<sup>(١٨)</sup> وما كتبه الأستاذ هارولد نيكولسون من أنه : « في مفهومها الذي يعنى التوجيه المنتظم للعلاقات بين مجموعة من الأفراد ومجموعة أخرى أجنبية عنها ، فإن الدبلوماسية تعد قديمة قدم التاريخ ذاته . . . وأنه لا بد ، حتى في مراحل ما قبل التاريخ من أن تشعر الجماعة ، حتى ولو كانت متوحشة ، بالرغبة في التفاوض مع جماعة أخرى . وذلك من أجل وضع حد لحرب طال عليها الأمد ، أو على الأقل من أجل الاتفاق على وقف القتال مؤقتاً بنية نقل الجرحى ودفن الموتى » ، ثم يستطرد المؤلف ليؤكد ظهور فكرة الحصانات الدبلوماسية التي يفرضها القانون الدولي المعاصر للممثلين الدبلوماسيين ، ويرى وجود الحصانات حتى في عصر ما قبل التاريخ وفي ذلك يقول :

« منذ البداية . . . كان من الواضح أن المفاوضات لا يمكن أن تستمر اذا تعرض المفاوض للقتل أو نزل به ضرر ، قبل أن يتسكن من نقل الرسالة التي كلف بها من قبل جماعته الى الجماعة المبعوث اليها . ومن أجل ذلك ، جرى العمل ، حتى في عصر ما قبل التاريخ على الاعتراف لهؤلاء المفاوضين بطائفة من الحصانات والامتيازات ، التي لم يكن يعترف بها للأفراد العاديين ، أو مجرد المحاربين ، ويعد هذا المرف هو المصدر البعيد للحصانات التي يتمتع بها حالياً الدبلوماسيون<sup>(١٩)</sup> .

(١٧) راجع :

REDSLOB ; Histoire des grands principes du droit des gens, Paris, 1933, 78.

R. NUMELIN ; Les origines de la diplomatie, Paris, 1915, 16.

(١٨) راجع :

(١٩) راجع :

RAGNAR NUMELIN : The beginning of diplomacy, London, 1950, 14 et pp. 83 - 104.

وهذه الحقيقة يشير إليها صدر مقدمة اتفاق فينا الخاص بالعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ ، حيث جاء بها « أنه منذ عصر سحيق جداً ، تعرّف شعوب جميع الدول بالمركز القانوني للممثلين الدبلوماسيين » (٢٠) .

ثانياً - التطور الذي مرت به العلاقات الدبلوماسية : الدبلوماسية عرفتھا المجتمعات البدائية كانت دبلوماسية غير دائمة ، بمعنى أن الشعوب كانت ترسل وتستقبل البعثات الدبلوماسية كلما كانت هناك مشكلة قانونية أو مسألة تمسها ، فإذا انتهى حل المشكلة أو المسألة عاد المبعوث الى جماعته ، دون أن يكون هناك من يمثل هذه الجماعة ، ويقيم بصفة دائمة على اقليم الجماعة الأخرى (٢١) . ويرجع ذلك الى درجة التطور التي بلغها المجتمع الدولي في هذه العصور ، حيث لم يكن هناك من المسالحي المشتركة ما يقتضى انشاء علاقات دبلوماسية دائمة .

وهنا أن نقف قليلاً أمام هذه الصورة الأولى للعلاقات الدبلوماسية ، كما كانت مطبقة لدى الأغريق والشعوب التي تلتها ، حتى نصل الى ظهور العلاقات الدبلوماسية الدائمة .

يمكن القول بأن الوظيفة الدبلوماسية قد ازدهرت عند اليونان ، وذلك بالرغم من أنهم لم يعرفوا نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة حسب الرأى الراجع . والسبب الذى جعل للوظيفة الدبلوماسية أهمية بالغة لدى اليونان يرجع الى النظام السياسى الذى ساد الحضارة الاغريقية ، الذى كان يقوم على أساس نظام

== وفى نفس المعنى راجع أيضاً كلام من :

GRAHAM STUART : Droit diplomatique et Consulaire, Recueil de Cours, 1934, 2, 463. وأيضاً : Philippe Cahier, le droit diplomatique contemporain, 1962, 6-8.

(٢٠) راجع : الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالعلاقات الدبلوماسية الجزء الثانى : ١٩٦٢ . ص ٩١ حيث جاء بها :

Le Etats Parties à la présente Convention, Rappelant que depuis une époque reculée, les peuples de tous les pays reconnaissent le statut des agents diplomatiques.

(٢١) ويطلق البعض على هذه الصورة البدائية للعلاقات الدبلوماسية اسم الدبلوماسية المتنقلة أو المؤقتة le diplomatie itinérante au Temporaire ويرى

الأستاذ Paul Fauchille فى الصفحة رقم ٢٩ من المرجع المشار اليه سابقاً أن الوظيفة الدبلوماسية قد مرت بمرحلتين أولاهما : مرحلة السفارات العرضية أو غير الدائمة وقد كان الأمر كذلك فى فترة ما قبل التاريخ حتى القرن الخامس عشر الميلادى .

المدينة ، التي تمد التوة الأولى لظهور الدولة في شكلها الحديث : فكل مدينة لها رعاياها ، واقليةا ، ورؤساؤها السياسيون ، ونظامها القانوني والسياسي . وكل مدينة كانت تتمتع باستقلال تام تجاه المدن الأخرى ، وهذه الوقائع تتضمن الأركان اللازمة لوجود الدولة حسب القانون الدولي العام .

ولقد ترتب على تعدد المدن المستقلة على الوجه السابق أن أصبحت الوظيفة الدبلوماسية من مقتضيات هذا المجتمع الاغريقي في علاقات المدن الاغريقية ، بعضها البعض ، وفي علاقات هذه المدن بالشعوب الأخرى غير الاغريقية . ولكن روح التنافس التي كانت تهيمن على العلاقات بين المدن الاغريقية ، ومحاولة بعضها اخضاع والسيطرة على البعض الآخر ، جعل الاغريق ينظرون بعين الريبة والحذر لمبعوثي المدن الأخرى ، خشية أن يشتركوا في تدبير المؤامرات وتقلب نظام الحكم فيها ، ولذلك فضل الاغريق نظام البعثات الدبلوماسية المؤقتة ، وآثروا دبلوماسية المناسبات على الدبلوماسية الدائمة (٣٢) .

وأما كان التحليل الذي يشير اليه الكتاب بخصوص انعدام الدبلوماسية الدائمة في العصر الاغريقي ، فان القواعد القانونية التي عرفتها دبلوماسية هذا العصر ، تعد من الأهمية بمكان ، في دراسة القانون الدبلوماسي ، وهذا هو ما يهمننا أن نشير اليه بإيجاز ، حيث نجد الخصائص الآتية :

١ - عدم خضوع الممثل الدبلوماسي للقانون والقضاء الداخلي في الدولة التي يوفد اليها . ويبدو أن هذا المبدأ كان متصلا الى حد كبير ، لدرجة أن عدم مراعاته كان ميرا لاعلان الحرب .

٢ - كان ارسال البعثات الدبلوماسية في نظر الاغريق من الحقوق الأساسية للمدينة ، ويقابل على عاتق المدن الأخرى الالتزام بضرورة استقبال هذه البعثات ، فلا يصح لأي منها أن ترفض الدخول في علاقات دبلوماسية مع المدن الأخرى (٣٣) ، ولقد كانت هذه المسألة محل جدل كبير في لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة

(٣٢) في هذا المعنى راجع :

GRAHAM STUART: *Revue des Cours*, 1934, 2, 448-45.

وراجع أيضا : Roger Nouetlin, المرجع السابق ص ١٢٤ - ١٢٦

وأيضا : Harold Nicolson في مؤلفه السابق ص ١٨ - ١٩

(٣٣) راجع Harold Nicolson المؤلف السابق ص ١٨ - ١٩



وفي أعمال مؤتمر صا ( مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالعلاقات الدبلوماسية ) عام ١٩٦١ . ولم يرد في اتفاق فينا التي انتهت به هذه الأعمال ، ما يشير الى وجود التزام قانوني على عاتق الدول بانشاء علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى .

٣ - يشير الأستاذ Stuart في مؤلفه المشار اليه سابقا ، الى أن تبادل البعثات الدبلوماسية في مصر الاغريق لم يكن قاصرا على البعثات التي ترسل لدى رؤساء المدن الاغريقية ، بل كان أيضا قائما بين المجالس النيابية التي تمثل الارادة الشعبية لسكان المدينة وهو في ذلك يقول :

« l'Assemblée du peuple recevait et envoyait les envoyés diplomatiques et souvent le but de la mission était exposé publiquement par les ambassadeurs étrangers aux représentants du peuple » .

وهذا الوضع الذي لا مثيل له الآن في العلاقات الدبلوماسية ، يمكن تعليقه بأن السيادة الفعلية في ذلك العصر كانت للشعوب ، وأن هذه الشعوب ممثلة في برلماناتها أو جمعياتها الوطنية النيابية كانت هي التي تباشر فعلا حقوق السيادة الثابتة للدولة ، ومنها حق تبادل البعثات الدبلوماسية .

٤ - كان من المحرم على الممثل الدبلوماسي أن يقبل أية هدية من الدولة أو المدينة التي يوفد اليها في مهمة دبلوماسية . وعدم مراعاة هذا الالتزام كان بمرض مرتكبه الى عقوبة الاعدام ، وذلك ما حصل لسفير اثينا TIMAGOKAS لدى الفرس . وهنا تبدو الحيلة الكبيرة التي كان يحيط بها الاغريق الوظيفة الدبلوماسية ، وخوفهم الشديد من أن يؤدي اتصال الدبلوماسيين بالسلطات الحاكمة في الخارج الى التآمر على مصالح دولهم .

٥ - كان عدم التعرض لشخص الممثل الدبلوماسي مبدأ معروفا ومطبقا في ائقانون الدبلوماسية في عهد الاغريق . وهذا ما يؤكد الأستاذ ستوارت STUART في ترجمه الذي سبق أن أشرنا اليه ، حيث جاء به في هذا الخصوص ما يلي :

« l'inviolabilité des envoyés diplomatiques était un principe fondamental des bonnes relations internationales » .

٦ - حتى الالتجاء السياسي le Droit d'Asile يؤكد أيضا الأستاذ

ستوارت في مؤلفه المشار اليه آتفا ، وجوده ضمن مبادئ القانون الدبلوماسي لدى الاغريق .

لدى الرومان : في الوقت الذي يجمع فيه الكتاب على نمو وتطور الوظيفة الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي لدى الاغريق ، فاننا نجدهم ينقسمون في آرائهم عندما يبحثون أمر قيام أو انعدام ذات الظاهرة في العصر الروماني .

ذهب فريق من الكتاب ، مثل الأستاذ ستوارت STUART الى القول بأن الرومان بالرغم من اعتدادهم بأنفسهم ، وتعاليمهم في مواجهة الشعوب الاخرى ، الا أن هذه الظاهرة التي لا يتطرق اليها الشك ، لم تحل بين اتباعهم عادة ارسالن واستقبال البعثات الدبلوماسية . كما كان الحال ، في عهد الاغريق<sup>(٢٤)</sup> .

ويذهب فريق آخر من الشراح ، مثل السير سيسيل هورست ، الى القول بأنه نظرا لعمومية الامبراطورية الرومانية ، حتى أنها كادت تكون الوحدة السياسية الوحيدة في العالم التي تهيمن على الشعوب والاقطار الاخرى ، ومحت الوحدات السياسية الاخرى المستقلة ، التي تجمع أوصاف الدولة ، فإنه من العسير القول بوجود الوظيفة الدبلوماسية ، والقانون الدبلوماسي ، في العصر الروماني ، لأن وجودها لا يمكن تصوره . بل القانون الدولي كله لا يتصور وجوده الا اذا تعددت الوحدات السياسية المستقلة كل منها تجاه الاخرى ، حتى تكون هناك علاقات دولية<sup>(٢٥)</sup> ؟

ويلزم عدم الخلط بين نظام التمثيل الدبلوماسي ، وبين النظام الاستعماري الذي يؤدي الى تمثيل الامبراطورية ، أي الدولة المستعمرة على اقليم الدولة الخاضعة للاستعمار ، ومجموع ممثلي المقاطعات التي كانت تخضع للامبراطورية

(٢٤) راجع مؤلف الأستاذ ستوارت السابق الإشارة اليها ، الصفحات ٤٦٦ - ٤٦٩ منها . ومن هذا الرأي أيضا الأستاذ Harold Nicolson .  
من ٢٠ الى ٢٢ منه .  
(٢٥) راجع : Sir Cecil Hurst, Recueil des Cours, 1926-2, 119 — 120.

الرومانية كان يطلق عليهم LEGATI وكانوا يتمتعون بمركز قانوني خاص ،  
الا أنهم ليسوا من قبيل الممثلين الدبلوماسيين<sup>(٢٦)</sup> .

وهذا أيضا ما يؤكد الأستاذ ادموند وولسن الذي يرى أن الامبراطورية  
الرومانية لم تعرف الدبلوماسية المعاصرة ، وأن هذه الدبلوماسية ما كان يتصور  
وجودها وقيامها خلال الامبراطورية الرومانية . وذلك لأن روما لم تكن تلجأ  
إلى المفاوضات ، بل كانت تحكم العالم كله ولا تسمح بوجود وحدات ذات سيادة  
متساوية معها ، بل كانت روما تصدر الأوامر ، وتفرض شروطها ، وكانت تصدر  
القوانين ، وتفرض على ما سواها من الأقاليم الخضوع لهذه القوانين<sup>(٢٧)</sup> .

وهذا الرأي الثاني هو الذي يتفق مع التاريخ ومع التحليل القانوني الدقيق  
لوضع الامبراطورية الرومانية ، ففي خلالها ، كانت العلاقات بين الرومان والعالم  
قائمة على الحرب ، ولم تكن روما ابان قوتها لتسمح بوجود دول أخرى في  
العالم تناقشها وتقف أمامها . وانعدام تعدد الوحدات السياسية المستقلة في  
الداخل والخارج ، يؤدي حتما إلى القول بانعدام العلاقات الدبلوماسية ، بل  
القانون الدولي بأجمعه كما سبق أن أشرنا إلى ذلك .

ومع ذلك ، فإنه يمكن التأكيد بأنه ابتداء من العصر الذي شغرت فيه  
الامبراطورية الرومانية بضعفها الحربي وبأنها لم تعد قادرة على السيطرة على  
الشعوب الأخرى بقوة السلاح ، وهو العصر الذي بدأ فيه تفكك الامبراطورية  
الرومانية وظهور وحدات سياسية أخرى في المجتمع الدولي ، فإن الدبلوماسية ،  
والعلاقات الدبلوماسية ، والقانون الدبلوماسي ، وجد كل منها أسباب وجوده .

(٢٦) راجع الأستاذ Sir Ernest مرجعه السابق حيث جاء به ما يلي في هذا  
الخصوص :

« Les legati de la jurisprudence romaine n'étaient point des agents diplomatiques...  
Ils n'étaient pas les envoyés d'un état étranger, ils n'étaient que les représentants d'une  
partie éloignée de l'empire Romain, d'une province soumise à sa souveraineté » .

(٢٧) راجع :

EDMUND A. WALSH; l'évolution de la diplomatie, Recueil des Cours, 1939 — 3 pp.  
153 — 237, surtout pp. 157 — 170 où on'y lit :

« ... l'Empire Romain pendant lequel la diplomatie, telle que nous la concevons  
aujourd'hui ne pouvait exister. Rome ne procédait pas par négociations, elle regnait  
impérialement sans admettre l'existence de souverainetés égales possédant un statut  
juridique comparable au sien. Elle Parlait' elle imposait ses conditions, elle promulguait  
des lois et Comptait bien d'être obéie... » p. 157.

وهذا ما حدث بالفعل في إيطاليا بعد تحريرها من السيطرة الرومانية ونشوء الجمهوريات الإيطالية المدينة داخل شبه الجزيرة الإيطالية ، التي ساهمت في تطور نظام البعثات الدبلوماسية وتحولها من دبلوماسية المناسبات ، أو الدبلوماسية المتقلة الى نظام الدبلوماسية الدائمة ، كما سنرى ذلك .

بل ان هناك من الكتاب من يرى أنه حتى قبل حصول التفكك في داخل الامبراطورية الرومانية ، شعرت هذه الامبراطورية الهمة التي كانت في طريق الاضمحلال ، بأهمية الوظيفة الدبلوماسية من أجل كسب ود الشعوب التي كانت مازالت خاضعة لسيطرتها ، والتي كانت تناضل من أجل تحقيق استقلالها وسيادتها الداخلية والخارجية (٢٨) .

وبالرغم من أن العصر الروماني يمثل عصر الركود بالنسبة للوظيفة الدبلوماسية والعلاقات الدبلوماسية ، والقانون الدبلوماسي ، للأسباب التي أسلفنا إيجازها إلا أن هذا العصر قد خلف آثارا في هذا الصدد .

لأنه في نهاية العصر الامبراطوري وعندما وجدت وحدات سياسية أخرى مستقلة نما الاتجاه الذي بدأ في ظل العصر الاغريقي ، الخاص بإسناد الوظيفة الدبلوماسية ، الى أفراد تخصصوا في الشؤون الدولية ، وبذلك بدأ ظهور الدبلوماسية المحترفة la diplomatie de Carrière وهذا الأمر يؤكد الأستاذ نيكولسون الذي يرى أن حاجة الامبراطورية الرومانية في عهد الدولة الرومانية البيزنطية الى جمع معلومات دقيقة عن الوضع الداخلي في الأقطار الأخرى ، وعن علاقات هذه الأقطار الأخرى بعضها بعض ، جعل من اللازم توافر صفات أخرى في المبعوث الدبلوماسي غير الصفات التقليدية التي كانت تستلزم فيه من قبل ، والتي كان قوامها الخطابة أو البطولة ، كما كان الأمر خلال القرن السادس الميلادي لدى الاغريق (٢٩) ؟

Harold Nicolson

(٢٨) راجع الصفحة رقم ٢٢ من المؤلف السابق للأستاذ

(٢٩) راجع ص ٢٢ من النسخة الفرنسية لمؤلف الأستاذ :

HAROLD NICOLSON Diplomatie

والتي جاء بها ما يلي :

الخلاصة ثم موقف الاسلام : دراستنا للفترة الاولى من تطور العلاقات الدبلوماسية في ضوءها المجولة أو غير الدائمة ، والتي يطلق عليها أيضا اصطلاح دبلوماسية المناسبات ، كشفت لنا عن كثير من العادات التي تشكل المصدر التاريخي للقواعد القانونية العرفية التي ظلت ومازالت تحكم العلاقات الدبلوماسية ، وذلك بالقدر الذي لم يحل فيه اتفاق فيينا الخاص بالعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ ، محل هذه القواعد العرفية ، كما سنرى ذلك عند دراسة مصادر القانون الدبلوماسي .

كذلك وقفنا على حقيقة هامة في العلاقات الدولية وهي أن الوظيفة الدبلوماسية أمر ملازم لوجود المجتمع الدولي أي كانت درجة تطور هذا المجتمع ، وأنه في الفرض الذي ينعدم فيه المجتمع الدولي ، على أثر قيام امبراطورية استعمارية تفرض ارادتها وحدها على سائر الاقطار والشعوب الأخرى ، فإن هذا الوضع يؤدي أيضا الى انعدام العلاقات الدبلوماسية . وهذا هو سر النكسة التي مرت بها العلاقات الدبلوماسية في عهد الامبراطورية الرومانية كما سبق أن رأينا ، بعد ازدهارها في عصر ما قبل التاريخ وفي عهد الاغريق .

أيضا كشفت الدراسة السابقة لنا عن التطور الذي عاصر الصفات الواجب توافرها في أشخاص المبعوثين والممثلين الدبلوماسيين ، وكيف أنه عندما بدأ المجتمع الدولي يسير نحو التنظيم القانوني ، وما عاصر ذلك من تعدد وتشابك المصالح المشتركة للشعوب ، رأينا الاتجاه الغالب نحو التدقيق في اختيار الممثلين الدبلوماسيين من بين أشخاص يتوافر فيهم الدراية والثقافة بشئون المجتمع الدولي حتى يستطيعوا القيام بوظيفتهم على الوجه الأكمل .

وهنا تجدر الإشارة الى أن الاستماعة بالمرأة في نطاق العلاقات الدبلوماسية ليس من الأمور المستحدثة في عصرنا الحالي ، بل ان الجذور العميقة لهذا الاتجاه

---

« .. Tout cela exigeait d'autres qualités que celles propres au héros ou à l'orateur. il fallait des hommes entraînés à l'observation, forts d'une longue expérience et pourvus d'un jugement solide. Ainsi se développa peu à peu le type et le personnage du diplomate professionnel... ».

وجئت منذ عصر ما قبل التاريخ ، حيث كثيرا ما كان يهدد الى النماء بمجمات  
سياسية ودبلوماسية في الخارج (٢٠) .

وأخيرا في نهاية دراسة هذه المرحلة الأولى لتطور العلاقات الدبلوماسية  
نشير الى أن العرب اعترفوا بقضية السفير أى مبعوث الأمم الأخرى  
منذ القدم ، ولما جاء الاسلام أقر الرسول عليه الصلاة والسلام هذه  
القاعدة التي تعرف في الاصطلاح الحديث المعاصر للقانون الدولي العام ، بقاعدة  
الحصانة الشخصية *l'Inviolabilité* ، ولم يعد لنا التاريخ أنه قد حدثت  
واقعة واحدة خالف فيها الرسول أو خلفاؤه أو أى من حكام الدولة  
أو الدول الاسلامية هذه القاعدة (٢١) . ولقد حدث أن جاء سفير أمة أجنبية  
وقابل الرسول عليه الصلاة والسلام ونطق بعبارة كلها كذف في حق الاسلام  
والرسول ، وكان رد الرسول عليه هو « لولا أنك مبعوث لأمرت بقتلك »  
ولقد حدث أن أرسل الملك ليون LEON أحد رجال الدين بصفته سفيراً فوق  
المادة الى المأمون ، ولما قابل المبعوث المأمون نطق بعبارة ثانية كلها مدح  
وتنظيم للملك ليون ومملكته وقذف وسب في المأمون ، وبعد الترجمة العربية  
للخطبة التي ألقاها هذا المبعوث ، أشار المأمون الى المبعوث بأن يشرح موضوع  
مهمته ، وهو يتسم دون أن يلحق به أى أذى (٢٢) .

وما يكشف عن نبل الاسلام والدولة الاسلامية في عهد الرسول ، واحترامهم  
للوضع القانوني الخاص بمبعوثي الدول الأخرى ، أنه في الوقت الذي كان يقابل  
فيه سفراء هذه الدول بالاحترام ويحاطون بالحماية الكاملة حتى ولو خرجوا  
على القواعد الأولى في مخاطبة رؤساء الدول ، كان سفراء الرسول الى الدول

(٢٠) راجع :

RAGNAR NUMELIN : The beginning of diplomacy, london, 1960, p. 135 — 137.

(٢١) راجع أبو علي حسن : نظام الملك .

(٢٢) مما جاء في خطبة هذا المبعوث نشر الى ما يلي :

« Le Souverain seigneur des trois royaumes, défenseur de ses peuples et aggrandisseur  
des trois États, le glorieux roi Bernando, fils du Roi-miro mon seigneur, M' auroit à tel,  
Mahamed, fils d'Omer, général de Heerham, fils d'El-Hakem qui a, institué khalfé de  
cordoue, Commandeur les croyants, que Dieu brise ses vains titres ».

راجع في ذلك مؤلف

VIARDO T. Histoire des Arabes et de Mouste d'Espagne Paris, 1851, 304.

عن الاسلاميه يعاملون كقاعده عمه ، سو معامله من ذلك أن ملك القرس خسرو KHOSROES قطع الخطاب الذي أرسله اليه الرسول عليه الصلاة والسلام وداسه بأقدامه ونجا حامله من القتل بأعجوبة . ومن ذلك شأن اسفراء الذين أرسلهم الرسول الى أميرى الفساسنة عوملوا أسوأ معامله . ومبعوث الرسول الى حاكم بأسورا BASSORA الرومانى ، قتل على يد هذا الأخير . والأمثلة على ذلك تفيض بها صفحات التاريخ ، وهى تؤكد أنه بينما كان رسل الدولة الاسلاميه الى الدول الأخرى يعاملون معامله شاذة ، ولا تحترم بصددهم قواعد الحصانة الدبلوماسية ، قامت الدولة الاسلاميه منذ بدء ظهور الاسلام أبان ضعفها ، وأيضاً وهى فى أوج عظمتها وقوتها ، باحترام حصانة المبعوث الدبلوماسى ، بل زاد المسلمون على القواعد التى كانت معروفة من قبلهم ، عندما قرروا أن الدولة الاسلاميه تسأل عن خطأ المبعوث الدبلوماسى فى الخارج وتوفى هذه المسئولية من بيت المال ، كما يحصل تماماً حالة خطأ القاضى (٢٣) ، وقد عامل الرسول سفراء الأمم الأخرى ، بكل احترام وأكرم وفادتهم ، وكسانوا يرجعون بعد أن يعطوا الهدايا ، وأوصى الرسول أصحابه أن يسلكوا مسلكه (٢٤) .

#### ظهور الدبلوماسية الدائمة (٢٥) :

ظهور العلاقات الدبلوماسية الدائمة ، لم يتأكد الا حوالى النصف الأول من

(٢٣) راجع السير ، الجزء الأول ص ١٦٤

(٢٤) فى تفصيل موقف الاسلام ، راجع :

R. RECHID : Islam et droit de gens Recueil de Cours 1939 - 2, 421 - 422.

Philippe Cahier, p. 9

(٢٥) راجع المؤلف السابق الإشارة اليه للأستاذ

وأيضاً : Graham Stuart, p. 468 - 469.

وأيضاً : SZLASSY p. 11 - 12.

وأيضاً : Harold Nicolson, p. 36.

الذى يرى أن الدبلوماسية الدائمة وجدت فى علاقات الجمهوريات الإيطالية بعضها ببعض ، وفى علاقاتها مع العالم الخارجى منذ القرن الثالث عشر . وأيضا راجع المؤلف السابق الإشارة اليه للأستاذ Lanerue, p. 271 - 272 الذى يرى انتشار السفارات الدائمة فى إيطاليا وفى أوروبا منذ القرن الرابع عشر ، أن لوسى الحادى نشر ، ١٢٦٦ - ١٢٨٣ ميلاديه ، كان أول من أرسل السفارات الدائمة من أوروبا الغربية .

وأخيراً راجع : GEORGES BRV : Droit International public, 1910, 333.

القرن الخامس عشر ، حيث بدأت تظهر في إيطاليا دول في شكل جمهوريات مستقل كل منها عن الأخرى ، وهذا شرط - كما رأينا - جوهرى لقيام العلاقات الدبلوماسية . ثم أن للمصالح المتضاربة لكل من هذه الجمهوريات ، خاصة في الميدان الاقتصادى ، والتجارة الخارجية التى كانت من أهم سمات هذه المنطقة في هذا العصر ، جعل للوظيفة الدبلوماسية أهمية بالغة ، وأدى بها لى تحول من دبلوماسية المناسبات الى الدبلوماسية الدائمة .

ولا يتفق الشراح على تحديد ، الى أى من الجمهوريات الإيطالية ، يرجع الفضل والسبق في هذا التحول ، واختيارهم يتردد بين فينيس ، ميلان ، فلورانس ، نابولي ، والدولة البابوية في روما . ومنهم من يذكر أن أهمية جمهورية فينيس تنهت حقوق سائر الجمهوريات الإيطالية الأخرى ، نظرا لأنه في هذه الجمهورية ظهرت قواعد واضحة تحكم الوظيفة الدبلوماسية ، ومنها أيضا بدء ظهور السلك الدبلوماسى بصورته الراهنة ، وبعد ذلك ذاع الانتباه الى البعثات الدبلوماسية الدائمة من قبل جميع الدول الأوروبية .

ومن الكتاب من يرى أن معاهدة Westphalie المبرمة في ١٦٤٨ . والتي أنشأت بعض التوازن بين الدول الأوروبية ، وقللت النفوذ السياسى لكل من البابا والامبراطورية الرومانية المقدسة ، وأرست مبدأ المساواة القانونية بين الدول ، هى التى ساعدت حقا على انتشار الدبلوماسية الدائمة . وبدأت الدول تهتم بالعلاقات الدبلوماسية عن طريق إنشاء إدارات أو مكاتب داخلية تهتم بأمور العلاقات الدولية ، وهذه الإدارات والمكاتب كانت النواة الأولى لنشوء وزارات الخارجية .

ويمكن تلخيص الصفات الأساسية للدبلوماسية في هذا العصر على النحو الآتى :

١ - أصبحت قواعد القانون الدبلوماسى تتسم بالوضوح ولا سيما ما كان منها متعلقا بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية .

٢ - كان المسئولون الدبلوماسيون يمثلون رؤساء الدول لا الدول نفسها ؛ وذلك نتيجة حتمية للنظام الذى كان يسود في هذا العصر بين الدولة والدولة . وقيام نظم الحكم المطلقة .



٣ - كثرة تدخل المبعوثين الدبلوماسيين في الشؤون الداخلية للدول ، وكثرة حالات التجسس والاشتراك في المؤامرات لقلب نظام الحكم . وهذا يفسر لنا الحيلة التي كان يعامل بها رجال السلك الدبلوماسي من جانب الدولة المعتمدين أمامها . ومن أبرز الأدلة على ذلك ، أنه صدر في عام ١٦٥٣ في إنجلترا ، قانون يحرم على أعضاء البرلمان الانجليزى مجرد الحديث مع الممثلين الدبلوماسيين الأجانب ، وكان الجزاء على مخالفة هذا القانون فقد مقعد البرلمان ، ومن ذلك أيضا تفكيك بولونيا في القرن الثامن عشر في طرد جميع الممثلين الدبلوماسيين الأجانب . ولقد ترتب على هذا التحول الذى وقع في صميم الوظيفة الدبلوماسية - من مجرد وظيفة مؤقتة *Provisoire* ، أو كما يحلو لبعض الكتاب من وصفها بالدبلوماسية المتنقلة *Diplomatie itinérante* ، الى دبلوماسية دئمة تعتمد على البعثات الدبلوماسية الدائمة *Missions diplomatiques permanentes* - أن بدأت قواعد القانون الدول العام الخاصة بالعلاقة الدبلوماسية تتضح معالمها ، وتتطور وفقا للتطور الذى مس الوظيفة الدبلوماسية ذاتها ، وانعكست عليها التغيرات التى مرت بها أنظمة الحكم الداخلية ، وعلى وجه الخصوص ظهور مبدأ السيادة الشعبية ، وانكسار شوكة نظم الحكم المطلقة ، الأمر الذى أدخل على صفة الممثل الدبلوماسي تغيرا جوهريا ، حيث لم يعد ممثلا لرئيس دولة قبل رئيس دولة أخرى ، بل صار ممثلا للدولة ذاتها<sup>(٣٦)</sup> ، بالرغم من أنه مازال يُعتمد باسمه أمام رئيس الدولة .

وساعد كذلك على تطور ورسوخ قواعد القانون الدولي العام الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية : الاهتمام الكبير الذى خص به فقه القانون الدولي العام العلاقات الدبلوماسية ، والاهتمام بدراسة المشاكل المتعددة ، والاهتمام بإيجاد حل قانوني لكل من هذه المشاكل .

ولقد تجلّى هذا الاهتمام وهذه الوثبة الفقهية في المؤلفات التى اهتمت بدراسة العلاقات الدبلوماسية<sup>(٣٧)</sup> .

(٣٦) راجع الصفحة ١١ من المؤلف السابق الإشارة اليه للاستاذ Philippe Gabriel  
(٣٧) ومن أمثلة هذه المؤلفات مؤلف الأستاذ MICHEL FORTIN الصادر في لاجواي

وهذا الاهتمام بتطور القواعد القانونية الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية وإزالة كل غموض فيها ، أدى الى انعقاد مؤتمر فيينا ١٨١٤ ، مؤتمر اكس لايبابل عام ١٨١٨ ، وذلك بقصد التوصل الى حل مشكلة هامة في العلاقات الدبلوماسية ، وهي مشكلة الأسبقية بين المبعوثين الدبلوماسيين ودرجاتهم<sup>(٣٨)</sup> . ولقد ترتب على ذلك أن أعمال التجسس التي كانت جزءا هاما من المهمة الدبلوماسية ، لم تعد لها نفس الأهمية ، وذلك لأن التوازن الذي أوجده مؤتمر فيينا السابق بين الدول الأوروبية جعل الدول لا تهتم كثيرا ، بالمركز الداخلي ، بل اتنا نشاهد أن السفراء خلال القرن التاسع عشر يساهمون مساهمة فعالة في إيجاد الحلول السلمية للمشاكل الدولية<sup>(٣٩)</sup> . وذلك بالرغم مما تشاهده خلال القرن العشرين ، وعلى وجه الخصوص في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، من كثرة حالات اتهام أعضاء السلك الدبلوماسي بالتجسس ولتردهم .

ولقد كانت الحرب العالمية الأولى إيذانا بمولد تطور جديد في نطاق العلاقات الدبلوماسية ، بدأت ملامحه منذ انتهاء هذه الحرب ، وخلال الفترة التي مرت بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ثم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية<sup>(٤٠)</sup> . وهذا التطور الجديد جعل بعض الكتاب يصفون الدبلوماسية التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى بالدبلوماسية التقليدية ، وذلك لتمييزها عن الدبلوماسية الحديثة التي بقيت قائمة الى جانب الدبلوماسية الحديثة ، ولكن بعد أن اعتراها الاضمحلال<sup>(٤١)</sup> ولقد تجلّى هذا التميز في الأمور الآتية :

١ — من الصفات التي كانت تميز بها الدبلوماسية حتى الحرب العالمية

— عام ١٧٢٤ بعنوان *l'ambassadeur et ses fonctions* ، ومؤلف الأستاذ CALIÈRES الصادر عام ١٧١٧ بعنوان *de la manière de négocier avec les souverains* ومؤلفات الأستاذ BYNKERSHOEK الذي ظهر عام ١٧٢٧ ، و GENTILIS الذي ظهر عام ١٧١٢ ، و GROTHUS ، وهذه الكتب الثلاثة الأخيرة ظهرت باللغة اللاتينية التي كانت لغة العلاقات الدولية .  
(٣٨) راجع الصفحات من ١٢ — ١٤ من مؤلف الأستاذ Philippe Caliez السابق الإشارة اليه .

(٣٩) المرجع السابق ص ١٤  
(٤٠) المرجع السابق ص ١٥ وما بعدها بعنوان اضمحلال الدبلوماسية التقليدية :  
*Décadence de la diplomatie traditionnelle.*

الأولى ، كانت صفة السرية اللاصقة بها ، وكونها لا تعتم بالرائى العام . ولكن ابتداء من انتهاء الحرب العالمية الأولى كثر الحديث عن الدبلوماسية العلنية أو المفتوحة *la diplomatie publique ou ouverte* تهدف الى انشاء وتوطيد دعائم السلم الدولى الدائم ، ولذلك لم يكن مستغربا أن ينص الرئيس ويلسون على الدبلوماسية العلنية فى برنامجة للسلم الدولى الدائم الذى كان يتكون من أربع عشرة نقطة ، وأدى ذلك الى أن أصبحت الدبلوماسية تخضع لتقدير الرأى العام الدولى ، وكان ذلك بمثابة نشوء نظرية الدبلوماسية الديمقراطية التى أشار اليها الاستاذ نيكولسون<sup>(١١)</sup> .

ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أن الدبلوماسية العلنية أو المفتوحة يجب أن تدور فى جميع مراحلها تحت سماع وبصر الرأى العام ، لأن ذلك لا يمكن أن يخدم العلاقات الدولية ، بل على العكس قد يحول دون تلاقى وجهات النظر بين الدول بخضوع مشككة من مشاكل العلاقات الدولية ، ومن ثم فلا بد من السرية فى المراحل التى تسبق اعلان النتيجة النهائية للباحثات الدبلوماسية . وهذا يؤدى الى القول بأن المقصود بالدبلوماسية العلنية هو القضاء على المعاهدات السرية ، وذلك عن طريق اعلان هذه المعاهدات بعد أن يتم إبرامها ، ومن أجل ذلك وجد نظام تسجيل المعاهدات الذى نص عليه عهد عصبة الأمم ، وميثاق الأمم المتحدة<sup>(١٢)</sup> :

ولكن لا يمكن القول بأنه قد تم القضاء على الاتفاقات السرية أو غيرها من وسائل الدبلوماسية السرية ، وأقرب مثل على ذلك الاتفاق السرى الذى أبرم بين ألمانيا الغربية واسرائيل بخصوص تزويد الأخيرة بالأسلحة عام ١٩٦٠ .

٣ - دور الرأى العام الداخلى والعالمى : نظرا لشيوع نظم الحكم الديمقراطية<sup>(١٣)</sup> والحرية التى يتمتع بها الأفراد فى ظل هذه الأنظمة فى التمييز

(١١) راجع : Harold Nicolson; Diplomacy, London, 1950, p. 82

(١٢) راجع المادة ١٨ من عهد عصبة الأمم . والمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

(١٣) راجع : Cavaré, Droit International public positif, T. 1, 1961, p. 638

عن أرائهم . ظهرت أهمية الدور الذي يقوم به الرأى العام في مراقبة السياسة الخارجية للحكومات والتأثير على ادارتها للشئون الخارجية . ولقد انعكس ذلك على المهمة الدبلوماسية ذاتها ، وأصبحت البعثات الدبلوماسية تهتم بالرأى العام الخارجى ، وذلك عن طريق الاتصال بالصحافة الأجنبية ، وعقد المؤتمرات الصحفية ، وكذا وجود أشخاص متخصصين في فن الاعلام ، ولقد ظهرت آكار وفاعلية الرأى العام العالمى ابان الاعتداء الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ .

٣ - تضاهلت الحرية التى كان يتمتع بها الممثل الدبلوماسى الى درجة كبيرة على اثر التقدم الكبير في وسائل المواصلات والاتصال ، مما تيج عنه سهولة الاتصال المباشر السريع بين أجهزة العلاقات الدولية التى تعمل في الخارج والأجهزة الداخلية للعلاقات الدولية<sup>(١٤)</sup> .

٤ - وكذلك حصل تغيير جوهري في صميم الوظيفة الدبلوماسية الحديثة وذلك لأن الدبلوماسية التقليدية كانت قاصرة على الاهتمام بالشئون السياسية ، بينما لا تقتصر الدبلوماسية الحديثة عن ذلك ، بل تهتم أيضا بالشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . ولقد انعكس هذا التغيير في جوهر الوظيفة الدبلوماسية فيما نشاهده الآن من تضخم عدد أعضاء البعثات الدبلوماسية ، حيث يوجد بينهم أفراد متخصصون في جميع مشاكل العلاقات الدولية . كما انعكس أيضا في ضمور الوظيفة القنصلية لصالح الوظيفة الدبلوماسية ، كما سنرى ذلك عند دراسة الأصول التاريخية للوظيفة القنصلية .

٥ - ظهور دبلوماسية المنظمات الدولية : ويبدو ذلك في ناحيتين :

الأولى : هى أن هذه المنظمات الدولية أصبحت مكانا هاما لعرض ودراسة ومناقشة المشاكل المختلفة للعلاقات الدولية ، السياسية والفنية ، والاقتصادية وغيرها . ولذلك أصبحت الدبلوماسية تجد مكانا رحبا ، لكى تمارس نشاطها .

= والحاشية رقم ١٢ من هذه الصفحة التى تجعل الدبلوماسية العلية مرتبطة بالرأى العام الدولى ، وتصريح الأستاذ سبال أول رئيس للجمعية الصامة للأمم المتحدة والذي جاء به :

« Nous sommes entrés dans une voie nouvelle, la voie de la diplomatie publique » .  
(١٤) راجع صفحة ١٨ من المؤلف السابق الإشارة اليه الأستاذ Philippe Cahier

ويضاف من أهمية ذلك ، أن هذه المناقشات تدور بين عديد من ممثلى الدول الأعضاء فى المنظمة الدولية ، وبذلك تضى دبلوماسية جماعية أو برلمانية كما يصنها بعض الشراح<sup>(٤٥)</sup> .

ويلاحظ بعض الشراح الأثر السئ الذى تركه المداولات الدبلوماسية خارج نطاق المنظمات الدولية ، وذلك بقصد التخطيط لاعتماد حل معين لمشكلة من المشاكل ومحاولة الحصول على الأغلبية اللازمة لهذا الحل المقترح أو الموحي به من جانب دولة أو دول معينة ، وكذلك ما يلاحظ من أثر الاتجاه الى حل كثير من مشاكل العلاقات الدولية التى تدخل فى صميم اختصاص المنظمة الدولية فى التقليل من فاعلية المنظمة الدولية ، وعلى الخصوص منظمة الأمم المتحدة ، عن طريق الاتصال المباشر بين الدول الكبرى ، وعلى وجه الدقة اعتماد الحلول من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى<sup>(٤٦)</sup> .

والناحية الثانية التى أثرت فيها المنظمات الدولية فى الوظيفة الدبلوماسية هى تطور قواعد القانون الدولى الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية ، والاعتراف لهذه المنظمات الدولية بالحق الإيجابى والسلبى لمباشرة التمثيل الدبلوماسى ، وأيضا تطورت أحكام القانون الدولى العام الخاصة بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية كى تصبح مطبقة على مبعوثى المنظمات الدولية لدى الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيها ، وحصانة مفر المنظمة الدولية ، وحصانة الجهاز الإدارى للمنظمة الدولية ، وحصانة الوفود الدائمة للدول لدى المنظمة ، وغيرهم ممن ترسلهم الدول لحضور اجتماعات ومناقشات المنظمات الدولية .

٦- ازدياد الدور الذى يقوم به رؤساء الدول والحكومات فى نطاق العلاقات الدولية ، وذلك عن طريق تبادل الزيارات وعقد مؤتمرات القمة التى تناقش خلالها أمهات مشاكل العلاقات الدولية . ولقد أدى ذلك الى بحث

(٤٥) راجع فى هذا الخصوص

Philip C. Jessup: *Parliamentary Diplomacy*, *Recueil des Cours*, 1951, 1, 185 — 241.

(٤٦) راجع الأستاذ الدكتور محمد حافظ غاتم ، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، المرجع السابق .

الدبلوماسية البدائية الأولى ، التي عرفها المجتمع الدولي قبل ظهور نظام البعثات  
الدبلوماسية الدائمة<sup>(٤٧)</sup> .

٧ - كل ما سبق يجعلنا نتساءل عن مصير الدبلوماسية التقليدية في العصر  
الحالي .

نستطيع القول أنه بالرغم من ظهور وسائل جديدة للدبلوماسية وهي  
دبلوماسية المنظمات الدولية ، والدبلوماسية عن طريق مؤتمرات القمة ،  
والدبلوماسية الفنية ، فإن الدبلوماسية التقليدية ستبقى قائمة بجانب الوسائل  
الجديدة للدبلوماسية .

حقا ان التغيرات السابقة قد صاحبها تغيير جذري في طريقة اختيار  
الممثلين الدبلوماسيين ، فلم يعد ذلك مقصوراً على المتخصصين في شؤون السياسة  
الدولية ، بل شاركهم في ذلك أصحاب التخصصات الأخرى في مجال الدبلوماسية  
الفنية . وحقا ان الدور الذي يقوم به وزير الخارجية ورؤساء الدول  
قد أضعف كثيراً أو قيد من اختصاصات الممثلين الدبلوماسيين الدائمين  
وقدرتهم على البحث في مشاكل العلاقات الدولية قبل الرجوع الى الأجهزة  
الداخلية للعلاقات الدولية في دولهم ، ولكن مع ذلك ستبقى الدبلوماسية  
التقليدية قائمة لحاجة الدول الى ممثلين دائمين يرقبون بانتظام وعن كثب ، مجرى  
الأمر في الدول المعتمدين لديها . بل انا نشاهد أن البعثات الدبلوماسية  
الدائمة يتضخم عددها حتى تضم في تشكيلها أعضاء متخصصين في كل مشاكل  
العلاقات الدولية ، السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية .  
وبذلك يمكن أن يقال ان الحاجات الجديدة للعلاقات الدبلوماسية قد دفعت  
الدبلوماسية التقليدية نحو التطور كي تسير درجة التعاون الوثيق الذي يعد  
من السمات البارزة للعلاقات الدولية في جميع الميادين ، في الوقت الحالي .

(٤٧) راجع ص ٢١ - ٢٢ من المؤلف السابق الإشارة اليه للأستاذ Philippe Gahier

## المبحث الثالث

### مصادر القانون الدبلوماسي (١٨)

دراسة العلاقات الدبلوماسية تقتضى تحديد أجهزة العلاقات الدولية واختصاصاتها ، ومتى تبدأ ومتى تنتهى المهمة الدبلوماسية ، والمركز القانوني لأعضاء البعثات الدبلوماسية من حيث الحصانات والامتيازات التى يتمتع بها هؤلاء ، والمركز القانوني لمقر البعثة الدبلوماسية ووثائقها وأموالها . . . الى غير ذلك من المسائل القانونية التى تنتج عن العلاقات الدبلوماسية .

ولما كان استعمال الوظيفة الدبلوماسية ، كثيراً ما يثير الاشكالات التى لا حصر لها ، وألتى كانت تؤدى الى قيام المنازعات بين الدول ، نظرا لاختلاف وجهة النظر بخصوص الحل الواجب اتباعه . وقد يؤدى هذا الاختلاف الى عرض الأمر على التحكيم الدولي أو على محكمة دولية مثل محكمة العدل الدولية أو غيرها من جهات القضاء الدولي ، وعندما يحل الخلاف أمام جهات القضاء الدولي يكون من الواجب تحديد قواعد القانون التى يتم الفصل طبقا لها فى الخصومة .

بل ان الأمر من الناحية العملية كثيراً ما يكون أكثر تعقيداً ، عندما يدعى أحد طرفي النزاع بأن الموضوع لا يخضع للقانون الدولي ، أى لا يمس النطاق الذى تسرى فيه أحكام القانون الدولي العام ، طبقاً للبادئ العامة لهذا القانون ، ولكنه يخل في دائرة الاختصاص الداخلى لكل دولة : وذلك فى حدود الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة<sup>(١٩)</sup> . أو على الأقل لا يمكن الالتجاء بصدده الى القاضى الدولي الا بعد أن يتم استفاد طرق التقاضى الداخلية ، وهو الشرط الأساسى والجوهري لتحول الخصومات التى تخضع لحكم القانون

(١٨) راجع فى ذلك الصفحات من ٢٧ - ٥٢ من مؤلف الأستاذ Philippe Cahir السابىق الإشارة اليه .

(١٩) تنص هذه الفقرة على ما يلى : « ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة ان تتدخل فى الشؤون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضى الأعضاء ان يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم الميثاق . . . » .

الداخلي ، لتصبح بالتالي خصومات دولية يمكن أن تعرض على جهات القضاء الدولي (٥٥) .

كل ذلك يجعل من الأهمية تحديد القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الدبلوماسية ، وطبيعة هذه القواعد ، بمعنى أهي من قواعد القانون الداخلي أم على العكس من ذلك من قواعد القانون الدولي ، أو هي خليط من هذين النوعين من القواعد القانونية ، وفي هذه الحالة ، يلزم رسم الحد الفاصل بين قواعد كل منهما ، المطبقة على العلاقات الدبلوماسية .

الواقع أن الفاء نظرة عابرة على المشاكل التي يشيرها استعمال الوظيفة الدبلوماسية توضح لنا أن للوظيفة الدبلوماسية وجهين متباينين تماما ، وأنه بناء على ذلك فإن المشاكل القانونية التي تنشأ عن مباشرة الوظيفة الدبلوماسية في العلاقات الدولية ، لا بد وأن تتغير طبيعتها بحسب الزاوية التي ننظر من خلالها إلى الوظيفة الدبلوماسية .

فللوظيفة الدبلوماسية وجه داخلي بحث لا يهم إلا القانون الداخلي وحده ومن ثم فإن جميع الإشكالات التي تنشأ من هذه الزاوية لا بد وأن تعتبر من المشاكل التي تهتم القانون الداخلي وجهات القضاء الداخلي . ومن أمثلة ذلك جميع المسائل الخاصة بتحديد الجهاز الداخلي للعلاقات الدولية : أهو رئيس الدولة وحده أم أن بعض اختصاصاته في هذا الصدد تخضع لموافقة البرلمان ، وكذلك مدى أهلية أعضاء العلاقات الدولية في الجهاز الداخلي للارتباط باسم الدولة في نطاق العلاقات الدولية . من ذلك أيضا كيفية وشروط اختيار الدولة لأفراد الأجهزة الخارجية للعلاقات الدولية ، وطريقة تعيينهم وترقيتهم ورواتبهم وعلاواتهم وبدلاتهم ، وإحالتهم إلى المعاش .. الخ . فكل هذه المسائل لا يحفل بها القانون الدولي العام ، ومن ثم فهي تدخل في عداد الروابط التي ينظمها القانون الداخلي لكل دولة ، وتختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ عنها ، المحاكم الداخلية ،

---

(٥٥) بخصوص هذا الشرط راجع رسالتنا للدكتوراه المقدمة لكلية الحقوق بجامعة باريس في ديسمبر ١٩٦٢ وعنوانها :  
L'épuisement des recours internes en matière de la responsabilité internationale.



وذلك طبقا للقواعد العامة في القانون الداخلي ، التي تحكم اختصاصات المحاكم الداخلية بأنواعها المختلفة .

ولكن إذا تركنا جانبا هذه المسائل التي لا تهم إلا القانون الداخلي وحده ، واستعرضنا المشاكل المدينة الأخرى التي تثيرها العلاقات الدبلوماسية ، فأننا نجد الأمر يختلف كل الاختلاف ، ونجد أنفسنا أمام روابط ينظمها القانون الدولي العام ، والتي يعد الاختلاف بصددها من صميم المسائل التي تدخل في المنازعات الدولية ، التي يلزم حلها بالطرق والوسائل المعروفة في القانون الدولي لحل الخصومات والمنازعات الدولية ، ولا يمكن لدولة أن تنفرد بالفصل فيها بإرادتها المنفردة التي لا تعقب عليها . ومن أمثلة ذلك حق أشخاص القانون الدولي العام في تبادل البعثات الدبلوماسية ، وحجم هذه البعثات ، ودرجات رؤساء البعثات الدبلوماسية ، وحصانات مقر ووثائق وأموال البعثة الدبلوماسية ؛ وحصانات وامتيازات أعضاء السلك الدبلوماسي ، ومتى تبدأ ومتى تنتهي هذه الحصانات ، وأسباب انتهاء البعثة الدبلوماسية ، إلى غير ذلك من المشاكل القانونية الهامة التي ينفرد القانون الدولي العام بتنظيم حلها .

بل إن الأمر ليكون أكثر دقة في كثير من الأحيان ، حتى بالنسبة للمسائل التي قلنا أنها تدخل في الاختصاص الداخلي للدولة والتي تخضع بالتالي للقانون الداخلي . فلقد أسلفنا أن مسألة تعيين الأجهزة الداخلية للعلاقات الخارجية من الأمور التي تدخل في الاختصاص الداخلي للدولة ، طبقا للقانون الدولي العام ، وأن أهلية كل عضو من أعضاء هذا الجهاز في تمثيل الدولة في العلاقات الدولية ينظمه المشرع الوطني . تلك هي القاعدة . ولكن تطبيقها العملي لا يكون على هذا الوجه من السهولة ، بل كثيرا ما يكون مصدرا للمنازعات الدولية . لنفترض مثلا أن أحد الأجهزة الداخلية للعلاقات الدولية قد تجاوز حدود اختصاصه كما ترسمها قواعد القانون الداخلي الخاصة بذلك ، وبأمر مباشر لا تدخل في اختصاصه . لنجعل مثالنا أكثر تعديدا ، ونفترض أن رئيس الدولة ، وهو الرئيس الأعلى لأجهزة العلاقات الدولية : حسب القواعد

العامة في القانون الدولي والداخلي ، قد تغطي القيود التي تتعلق باختصاصه ، وعقد مثلا ، معاهدة لا يفوله القانون الدستوري أهلية إبرامها منفردة ؟ فماذا سيكون مصير مثل هذه المعاهدة ، حسب القانون الدولي العام ؟ هل نحكم بصحة المعاهدة بالرغم من مخالفتها لنصوص الدستور ونكتفى بالقول بأن المعاهدة صحيحة من ناحية القانون الدولي وملزمة للدولة ، أم نقرر العكس ، أى عدم صحة المعاهدة حسب كل من القانونين الداخلى والدولى .

إن الحل الواجب اتباعه في مثل هذه الحالة ليس واحدا ، نظرا لاختلاف وجهات نظر فقهاء القانون الدولي ، كما سنرى ذلك تفصيلا عند دراستنا للجهاز الداخلى للعلاقات الدولية . وهذا يكشف لنا عن أنه بالرغم من أن القاعدة التي تمت مخالفتها هي إحدى قواعد القانون العام الداخلى ، إلا أن آثارها تمتد لتمس العلاقات الدولية ، وتؤدي الى قيام نزاع يدخل فى أمهات المسائل التي تتعلق بالقانون الدولي .

أيضا من ضمن المسائل التي يمكن أن يثور بصدها خلاف قانوني مرده عدم تحديد طبيعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الدبلوماسية ، مسألة الامتيازات المالية *privileges fiscales* التي يتمتع بها أعضاء السلك الدبلوماسي . ماهو الأساس انقانوني لهذه الامتيازات . هل ترجع الى قاعدة في القانون الدولي تلزم الدول منح هذه الاعفاءات ؟ أم أن مصدرها قواعد المجاملات الدولية ؟ أم هي اعفاءات مصدرها قواعد القانون الداخلى وحده ؟

واضح مما تقدم أن تحديد طبيعة القاعدة القانونية التي تحكم هذه المسألة سيؤثر في طبيعة العلاقات ذاتها بأكملها ، وذلك لأن وصفها بأنها من علاقات القانون الداخلى أو القانون الدولي ، سيؤثر على الحل الواجب اتباعه ، وعلى تحديد جهة الاختصاص القضائي التي يمكن أن يرفع الأمر إليها ؟

ويمكننا أن نعدد الأمثلة لمسائل يتوقف على تحديد طبيعتها ، تحديد الرابطة القانونية ، وتحديد القانون الواجب تطبيقه ، ولكن نكتفى بما سبق إيراد من الأمثلة ، لأننا نعتقد أن هذا القدر أوضح أهمية دراسة مصادر القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الدبلوماسية ، وتحديد طبيعتها ومصدرها ، وأن المشكلة قد وضحت في ذهن القارئ ، ومن ثم نكتفى برسم الخطوط العريضة

لحلها ، فإدراك مهمة تحديد طبيعة كل قاعدة من القواعد التي منعرض للاستثمار ،  
الى موضعه .

مصادر القانون الدبلوماسي : مصادر القانون الدولي العام تنقسم الى مصادر  
مكتوبة وهي التي تتمثل في الاتفاقات أو المعاهدات الدولية ، ومصادر غير  
مكتوبة وهي العرف ؟ وهذان هما المصدران الأساسيان للقانون الدولي العام ،  
وبجانبهما توجد مصادر أخرى ، يجري التقهاء على ومنها بالمصادر الاحتياطية ،  
يعني أن القاضى الدولي لا يلجأ اليها الا في حالة سكوت المصدرين الأساسيين  
حيث يضمن على القاضى التوصل في الخصومة حسبما تحضى به القواعد التي  
تتمد بها هذه المصادر الاحتياطية . والمصادر الاحتياطية حسب ترتيب المادة ٣٨  
من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية ، وهو ترتيب تنازلى ، بمعنى أنه ترتيب  
قائم على أساس البدء بالمصدر الاحتياطى الأكثر أهمية هي :

المبادئ العامة للقانون المسلمة من جانب التشريعات الداخلية ، وآراء فقهاء  
القانون الدولي العام المشهورين ، وأحكام المحاكم ، ومبادئ العدالة في الحالة  
التي يتفق فيها أطراف الخصومة على أن يفصل القاضى الدولي فيها طبقا لقواعد  
العدالة .

العرف : أهمية العرف كمصدر لقواعد القانون الدولي العام لا يمكن  
اغفالها وذلك لأن المجتمع الدولي لم تكتمل له بعد مقومات التنظيم القانوني ،  
بل ما زال مجتمعا في طور البنيان القانوني ، يتسم ببعض سمات المجتمعات  
القانونية البدائية ، التي يفقد وجود السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة  
التنفيذية ، بالمعنى المتعارف عليه في المجتمعات القانونية الداخلية المعاصرة ، التي  
تخلصت من سمات المجتمعات البدائية على أثر نمو سلطة عليا تهيمن على أوجه  
النشاط القانونية الأساسية في داخلها ، وتطور بنيان السلطات العامة الأساسية  
فيها . ولكن المجتمع الدولي لم يبلغ هذا القدر من التطور في وجود البنيان  
القانوني الكامل للسلطات العامة فيه ، وهذا أدى الى بقاء العرف المصدر الأساسى  
للقواعد القانونية التي تحكم العلاقات القانونية الدولية<sup>(٥١)</sup> .

(٥١) راجع ص ٢٩ من المؤلف السابق الإشارة اليه للاستاذ Philippe Cuhier

وهذه الخاصية البارزة للمجتمع الدولي ، والمكانة المرموقة التي احتلها المرفوع بين مصادر القانون الدولي العام ، تبدو أكثر وضوحا في دائرة قواعد القانون الدولي العام الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية ، التي ظلت منذ نشأتها قواعد عرفية ، نشأت من الحلول التي ابتعتها الدول منذ نشوء الوظيفة الدبلوماسية عبر العصور (٥٢).

ولا يمكن أن يقلل من ذلك ما تلاحظه منذ زمن بعيد من التجاء الدول الى تقنين بعض قواعد القانون الدولي العام العرفية الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية ، وذلك لأن هذا الاجراء الذي عمد ويعمد اليه المشرعون في القانون الداخلي ، لا يغير من طبيعة القاعدة القانونية ولا ينزع عنها صفتها الدولية ؟ وانما كان الغرض منه هو تسهيل الأمر على السلطات في الدولة ، عند بحثها عن القواعد القانونية الدولية العرفية ، حتى لا تخطئ في الحلول التي تتبعها ، خاصة وأن الكشف عن القواعد العرفية عامة : ليس بالمهمة الهينة حتى بالنسبة للمتخصصين في القانون الدولي العام ، وذلك نظرا لأن الأمر يتطلب تقصي السوابق والتأكد من استقرارها وتطبيقها ، حتى يمكن القول بتوافر الركن المادى والمعنوى للقاعدة القانونية الدولية

ويمكن أن نشير في هذا الصدد الى ما كتبه الأستاذ سيسيل هورست من أن تقنين القانون الداخلى لبعض أحكام القانون الدولي العام الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية ، لا يغير من طبيعتها الدولية ، بل ان الكاتب يرى أن كثيرا من المشرعين في القانون الداخلى وقد أدركوا عدم أهمية أو جدوى تقنين قواعد القانون الدولي الخاصة بالحصانات الدبلوماسية ، أهلوا القيام بذلك (٥٣) ، ويؤكد أن الامتيازات الدبلوماسية تحكمها قواعد القانون الدولي العام ولست قواعد

#### (٥٢) المرجع السابق ص ٢٠

« Le droit diplomatique... qui... s'est créé peu à peu à travers les siècles par le comportement des Etats et les accord tacites ».

in Sir Cecil Hurst; Recueil des Cours, 1926 - II, 187 ayant accepté le principe (٥٣)

que les immunités diplomatiques sont réglées par le droit international on a cru inutile - ou non imprudent, de chercher à régler la question par la législation interne.

القانون الداخلي . ويرى أن هذا الأمر لا يختلف فيه أحد في فقه القانون الدولي<sup>(٢١)</sup> .

المعاهدات أو الاتفاقات الدولية من المصادر الأساسية لقواعد القانون الدولي العام ، سواء في ذلك آكانت معاهدات أو اتفاقات خاصة : أم عامة ، حسب تعبير المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية . والمقصود بالاتفاقات الدولية العامة أو الجاعية والتي يطلق عليها بعض الفقه اصطلاح المعاهدات أو الاتفاقات المشرعة ، الاتفاقات التي تتضمن قواعد قانونية واجبة الاحترام أى ملزمة لعدد كبير من الدول ، ومن ثم فهي شبيهة بالقانون الداخلي الذي من أخس صفاته العمومية . وذلك على خلاف المعاهدات أو الاتفاقات الدولية الخاصة : والتي يصفها البعض بالاتفاقات العقدية التي لا تازم الا دولتين فقط او عدد محدود من الدول والتي تنشئ التزامات متبادلة في ذمة كل من أطرافها كما هو الحال في العقود .

وفي نطاق العلاقات الدبلوماسية نجد أثر هذين النوعين من الاتفاقات الدولية في خلق القواعد القانونية الواجبة الاتباع .

وتختصرس الاتفاقات الثنائية Traitis bilatéraux فانه لا أثر لها في خلق قواعد عامة تحكم العلاقات الدبلوماسية . بل تقتصر على تقرير تبادل التمثيل الدبلوماسي بين دولتين ، أو يكون الرضى منها الاتفاق على رفع درجة التمثيل الدبلوماسي القائم بينهما : وقد يقصد بها أيضا الاتفاق على الاعتراف للشئان الدبلوماسيين للدولتين بقدر من الحصانات والامتيازات أكبر من القدر الذي منح عليه القواعد العامة في القانون الدولي .

وهناك وضع شاذ قد لا يجد عليه إلا مثال واحد في العمل . وهو الفرنسي الذي تهدف فيه الاتفاقية الثنائية الى الاعتراف بحصانات دبلوماسية معينة أو انبعثات الدبلوماسية المعتدة لدى دولة أخرى . وهذا ما نصت عليه المواد

(٢١) المرجع السابق ص ١٢٧

" Tout le monde est d'accord sur le point que toutes les questions touchant aux immunités diplomatiques doivent être réglées par le droit international .

الثانية عشرة من معاهدة لاتران *Traité de Latran* المبرمة في ١١ فبراير ١٩٢٩ بين إيطاليا ودولة الفاتيكان ، والتي بمقتضاها التزمت الدولة الإيطالية تجاه دولة الفاتيكان بأن تقبل إقامة أعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الفاتيكان ، على الاقليم الإيطالي ، وأن تمنحهم المعاملة المنصوص عليها في القانون الدولي العام للممثلين الدبلوماسيين ، حتى ولو كان الأمر يتعلق بممثل دولة أجنبية لدى الفاتيكان لا تعترف بها الدولة الإيطالية .

وواضح مما تقدم أن المعاهدات الثنائية ليست لها أهمية كبرى في دراسة الأحكام العامة في نطاق العلاقات الدبلوماسية ، وأنه لا يلجأ إليها إلا في المسألة التي يراد فيها الخروج على القواعد العامة للعلاقات الدبلوماسية ، كما رأينا في نص المادة الثانية عشرة من معاهدة لاتران السابق . أما كون هذا الحكم يعد خروجاً وبالتالي معدلاً للأحكام العامة للقانون الدولي ، الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية ، فذلك يرجع إلى أنه طبقاً لهذه الأحكام العامة تلتزم الدولة بتقرير واحترام الحصانات الدبلوماسية لأعضاء البعثات الدبلوماسية الأجنبية أي التابعة للدول الأجنبية التي تكون معتمدة لدى الدولة . ولا يوجد في هذه الأحكام العامة ما يلزم الدولة بأن تطبق هذه الحصانات والامتيازات على الممثلين الدبلوماسيين للدول الأجنبية المعتمدين لدى الدول الأخرى ، وذلك بالرغم من أن العمل قد جرى على أن يستع الممثل الدبلوماسي للدول الأجنبية لدى الدول الأخرى ، حالة وجوده على إقليم دولة غير الدولة المعتمد لديها ببعض التسهيلات ، فإن ذلك مردده قواعد المجاملات الدولية *courtoisie internationale* وليس مصدره وجود التزام قانوني يربته القانون الدولي العام على عاتق الدول . راجع المادة ٤٠ من اتفاقية فينا الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ والمادة ٥٤ من اتفاقية فينا الخاصة بالعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣

وقريب من نص م ١٢ من معاهدة لاتران السابق ، يمكن أن نشير إلى وضع حديث في القانون الدولي ، ترتب على أثر نشوء المنظمات الدولية والاعتراف لها بحق التمثيل الدبلوماسي الإيجابي والسلبي ، فمعروف أن أهم ما تتميز به هذه الأشخاص الجديدة للقانون الدولي، عن الأشخاص التقليدية للقانون الدولي

وهي الدول ، عدم قيام الأولى على أساس اقليمي . ولما كان الاعتراف لمثلئ الدول ووفودها لدى المنظمات الدولية ، وأيضا لموظفي المنظمة الدولية وجهازها الإداري ، بقدر معين من الحصانات أمرا لا بد منه حتى تتمكن المنظمة من تأدية وظائفها ، ولما كانت المنظمة الدولية يوجد مقرها أو فروعها على اقليم دولة من الدول الأعضاء فيها ، فقد جرى العمل على أن تبرم المنظمة الدولية اتفاقات ، تعرف باتفاقات المقر مع الدولة التي يكون على اقليمها مقرها أو فرعها أو مكاتبها ، تعترف فيه هذه الدولة الأخيرة بقدر معين من الحصانات والامتيازات لمثلئ ووفود الدول لدى المنظمة الدولية . فهنا نجد وضعا مماثلا كوضع إيطاليا في مواجهة البعثات الدبلوماسية المعتدة لدى الفاتيكان ، وذلك لأنه في كل من الحالتين تلتزم الدولة الاقليمية بتقرير حصانات وامتيازات لبعثات غير معتدة لديها ، كما هو الحال طبقا للقواعد العامة في القانون الدبلوماسي ، بل لبعثات معتدة لدى شخص آخر من أشخاص القانون الدولي العام .

الخلاصة هي أنه في غير الحالات التي يقصد فيها تعديل الأحكام العامة للعلاقات الدبلوماسية والخروج عليها ، فإن المعاهدات الثنائية لم تكن ذات أهمية ملحوظة في انشاء القواعد القانونية الدولية الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية . ومن ناحية أخرى فيمكن أن نلاحظ أن الاتفاقيات الثنائية التي عقدها الدول في مستهل ظهور العلاقات الدبلوماسية والتي كانت تهدف الى تقرير الأحكام الخاصة بالعلاقات والحصانات الدبلوماسية ، ثم تواترت الحفول التي كانت تتضمنها هذه المعاهدات الثنائية ، واطرادها ، يمكن أن ينظر اليها على أساس أنها كانت مصدرا للقواعد العرفية العامة التي تحكم العلاقات الدبلوماسية في القانون الدولي ، وذلك بالقدر الذي تمد فيه المعاهدات الثنائية مصدرا للقواعد العرفية في القانون الدولي .

المعاهدات الجماعية أو الشارعة — *Traites multilatéraux, ou traités-lois*

أثر هذه المعاهدات في نطاق دراسة مصادر القانون الدبلوماسي لم يكن أيضا هاما ، نظرا لفشل المحاولات التي قامت بها عصبة الأمم في الفترة بين ١٩٢٥ - ١٩٢٧ من أجل جعل موضوع العلاقات الدبلوماسية من بين المواد التي يمكن

بحثها بقصد تقنينها في المؤتمر الذي اجتمع في لاهاي عام ١٩٣٠ بقصد تقنين بعض مسائل القانون الدولي العام التي بلغت درجة التوضوح .

ولكن اذا كانت محاولة اعداد تقنين شامل للقواعد العرفية في القانون الدولي العام الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية قد أخفقت في ظل عصبة الأمم ، فإن الأمم المتحدة بواسطة لجنة القانون الدولي التي أنشأها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩ ، قد تمكنت من دراسة هذا الموضوع ، ثم أحالته الى مؤتمر فيينا الذي درس المشروع النهائي الذي أعدته لجنة القانون الدولي ، وذلك في الفترة التي استغرقتها أعمال هذا المؤتمر ، من الثاني من مارس حتى الرابع عشر من أبريل ١٩٦١ ، وبذلك انتهت أعماله بالموافقة على اتفاقية فيينا الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية ، التي ستكون محل دراستنا ، في القسم الثاني حيث سنقوم بشرح أحكامها الهامة .

هذا فيما يتعلق بمحاولات التقنين العامة للأحكام القانونيه الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية : ولكن هناك أيضا مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ، ومؤتمر اكس لاشابل عام ١٨١٨ اللذين اتفقتين هامتين في دراسة العلاقات الدبلوماسية ، نظمتا بعض الأحكام الخاصة برؤساء البعثات الدبلوماسية ومشكلة الأسبقية بينهم . وهناك أيضا الاتفاقية المبرمة بين الدول الأمريكية والمعروفة باسم اتفاقية هافانا المبرمة بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٢٨ والتي تشتمل على تقنين كامل للقواعد الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية . ولكن هذا التقنين يعد نجاحا نسبيا لفكرة تقنين القواعد القانونية المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية ، وذلك نظرا لأن نطاق سريان هذه الاتفاقية قاصرا على الدول الأمريكية ، التي اعتمدتها ، ولا يمتد الى ما عداها من الدول الأخرى التي لم توقع وتصدق أو لم تنضم للاتفاقية . ومع ذلك فإن أهميتها لا تقيب عن البال نظرا لأنها وإن لم تكن ملزمة لغير أطرافها إلا أنها تعد في الواقع في كثير من أحكامها عملا هاما في سبيل الكشف عن القواعد العرفية التي قد يصعب أحيانا تحديدها ، ولذلك فإن الشراح درجوا على الإشارة الى أحكامها .

وتجدر الإشارة أيضا الى الجهود غير الرسمية التي قام بها بعض الفقهاء وبعض



الهيئات العلمية ، في سبيل تجميع أحكام القانون الدولي العام العرفية الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية ، وفي مقدمة هذه الأعمال تجدر الإشارة الى الجهود التي بذلها في هذا السبيل عام ١٨٦٨ الأستاذ بلوتشلي BLUNTSLI وتلك التي قام بها عام ١٨٩٥ الفقيه فيور FIORE وتلك التي أعدها عام ١٩١١ الفقيه بسوا PESSOA ، وفي عام ١٩٢٦ الفقيه PHILMORE ، وكذلك جهود معهد القانون الدولي في دورته لعام ١٨٩٥ ، ودورة عام ١٩٢٩ ، وكذلك أعمال مؤتمر الدول الأمريكية الذي انعقد في ريو جانيرو عام ١٩٥٦ ، وأيضاً الجهود التي بذلتها اللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا في دورة نيودلهي عام ١٩٥٧ ودورة القاهرة عام ١٩٥٨ وأخيراً في دورة كولومبو عام ١٩٦٠ (٥٥) .

وأخيراً تشير الى أهمية الاتفاقات التي تبرمها المنظمات الدولية بخصوص تقرير حصانات أجهزتها الادارية ، وكذلك وفود وممثلي الدول لديها ، مع الدول التي يوجد على اقليمها مقر المنظمات الدولية . وهذه الاتفاقات الدولية التي تعرف باتفاقات المقر ، تمد مرجعاً هاماً لدراسة الحصانات والامتيازات الدبلوماسية بالنسبة للمنظمات الدولية (٥٦) .

القانون الداخلي : سبق أن أشرنا الى أن للوظيفة الدبلوماسية وجهان : الأول داخلي والآخر دولي ، ويترتب على ذلك أن كل المسائل التي تهم الوجه الداخلي للوظيفة الدبلوماسية ، تخضع للقانون الداخلي لكل دولة ، ويكون هذا القانون المصدر الذي يرجع اليه بصدها .

فكل ما عت بصلة الى تعيين الأجهزة الداخلية للعلاقات الدولية ، وتشكيل كل منها ، واختصاصاتها ، وكذا المركز القانوني للتأهين بها ، من حيث شروط اختيارهم وطريقة تعيينهم ، وترقياتهم ومحاكماتهم ومرتباتهم ، وعزلهم ، واحالتهم الى المعاش فكل هذه الروابط والعلاقات تخضع للقانون الداخلي لكل دولة ، ولانتم القانون الدولي .

(٥٥) بخصوص نتائج اعمال هذه اللجنة راجع الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم : الملائات الدبلوماسية والتنصمية ، الطبعة الأولى ١٩٦٢ ص ٥١ - ٥٢ .  
(٥٦) راجع في هذا الصدد :

Philippe Cazier : Etude des accords de siège conclus entre les organisations internationales et les Etats où elles résident ; Milano, 1959.

تضمن القانون الداخلي لبعض أحكام القانون الدولي الخاصة بالعلاقات  
الدبلوماسية<sup>(٥٧)</sup> : كثيراً ما تلجأ الدول كما سبق أن أشرنا إلى نقل الأحكام الدولية  
 الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية في قوانينها الداخلية أو على الأقل بعض الأحكام  
 الدولية المتعلقة . وهنا يثور التساؤل عن طبيعة هذه الأحكام بعد نقلها للقانون  
 الداخلي ، وهو موضوع سبق أن تعرضنا له ، وقلنا إن هذا الإجراء من جانب  
 المشرعين في القانون الداخلي لا يغير من طبيعة القواعد القانونية التي تم نقلها  
 ولا يزعج منها صفة القواعد القانونية الدولية .

وترتب على ذلك ، أنه في حالة خالفة القانون الداخلي للأحكام العامة في  
 القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدبلوماسية ، فإن أحكام التشريع الداخلي  
 لا يمكن التوصل عليها ، وتظل الدولة التي حرمت مشرعها أحكام القانون الدولي  
 العام الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية - ملزمة في علاقاتها مع الدول الأخرى -  
 باحترام الأحكام العامة للقانون الدولي ، والا تعرضت للمسئولية الدولية . وذلك  
 لأن القاعدة التي استقرت في فقه القانون الدولي وأيضاً التي اعتمدها أحكام  
 المحاكم الدولية ، منذ زمن بعيد ، وعلى وجه الخصوص محكمة العدل الدولية  
 الدائمة والحالية ، هي أفضلية القانون الدولي على القانون الداخلي ، كما يتضح  
 ذلك من دراسة موضوع العلاقة بين القانون الدولي والقانون الداخلي .

وهذا الموقف هو الذي أقرته أحكام المحاكم الانجليزية الخاصة بتطبيق  
 القانون الذي صدر عام ١٧٠٨ والمعروف باسم قانون الملكة آن ، والذي يعرف  
 في الأوساط القانونية باسم Diplomatic privileges Act وهو القانون الذي  
 صدر على أثر القبض على السفير الروسي DEMATHEOF لعدم وفائه بديونه  
 قبل بعض التجار الانجليز ، الذين قاموا باستصدار أمر بالقبض عليه ، وهو إجراء  
 كان يمس عليه القانون الانجليزي بالنسبة لسائر المدينين . وترتب على ذلك قيام  
 أزمة دبلوماسية بين روسيا القيصرية والحكومة الانجليزية ، أدت إلى أن تطلب  
 الملكة آن ، من البرلمان إصدار القانون المعروف باسمها الذي قضى بعدم جواز  
 القبض على الممثلين الدبلوماسيين الأجانب المعسدين في إنجلترا وفاء لديونهم .

Sir Cecil Harnt : Recueil des Cours, 1926, 2, 123, 124.

(٥٧) راجع :

وفي تطبيقه على أحكام المحاكم الانجليزية الخاصة بتطبيق هذا القانون ، يشير الأستاذ سيسيل هورست الى أن المحاكم الانجليزية تطبق هذا القانون طالما أنه لم يصبح مخالفا للقانون الدولي ، ولكن في اللحظة التي تبرز فيها مخالفته ، لهذا القانون ، فإن المحاكم الانجليزية تمتنع عن تطبيقه<sup>(٥٨)</sup> ، وهذا ما يؤكد ما قلناه من أن أحكام القانون الداخلي الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية لا يمتد بها اذا كانت لا تتفق مع الأحكام العامة العرفية أو الاتفاقية في القانون الدولي العام ، الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية .

الخلاصة : هذه الدراسة الموجزة لمصادر القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الدبلوماسية ، خلصنا منها الى أن القانون الداخلي لا يختص إلا بتنظيم تشكيل أجهزة العلاقات الدولية ، وأن المصدر الأساسي للقواعد الواجبة التطبيق على العلاقات الدبلوماسية هو القانون الدولي العام ، وأن الاتفاقات الثنائية لم تكن ذات أهمية ملموسة في هذا الصدد إلا بالتقدير الذي كانت تنشئ فيه أحكاما خاصة تعد بمثابة تعديل للأحكام العامة ، لا يمتد نطاقها دائرة الدولتين أطراف الاتفاق الثنائي ، لا يجوز التمسك بها في علاقات أى منهما مع الدول الأخرى التي ليست طرفا فيها ، وأن أهمية الاتفاقات الثنائية بخصوص خلق القواعد العامة الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية ، لا يتعدى الدور الذي يمتد به فقه القانون الدولي العام لهذه الاتفاقات الثنائية في خلق قواعد قانونية مصدرها انعرف في القانون الدولي .

أما بخصوص الاتفاقات العامة أو الشارعة ، فإنها في الماضي لم تساهم بدور فعال في تطوير قواعد القانون الدولي العام الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية ، وذلك اذا استثنينا النجاح النسبي الذي حققه مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ومؤتمر اكس لاشابل عام ١٨١٨ ، في الاتفاق على أحكام قليلة من بين الأحكام العديدة الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية . أما في العصر الحديث ، فلقد نجح مؤتمر فيينا عام ١٩٦١

(٥٨) وفي هذا الصدد يقول الأستاذ هورست :

« Dès le moment où une stipulation de l'Acte Cease d'être d'accord avec les principes reconnus du droit international, les tribunaux Ceassent de l'appliquer c'est un état de chose qui est probablement unique dans la jurisprudence anglaise. Car en général, les termes d'un acte du parlement obligent les tribunaux - voir, Recueil des Cours 1926, 2, 140

في الموافقة على اتفاقية عامة تنظم الأحكام الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية ما عدا  
الأحكام المتعلقة بالبعثات الدبلوماسية الخاصة *Les missions diplomatiques spéciales*  
التي تقرر دعوة مؤتمر تال يتولى دراستها .

وإذا أضفنا إلى ذلك الاتفاقات الدولية التي تبرمها المنظمات الدولية مع الدول  
التي يوجد على إقليمها مقر أو فروع أو مكاتب المنظمة الدولية ، والتي تتضمن  
أحكاما هامة بخصوص الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها ممثلو ووفود  
الدول ، وكذلك الجهاز الإداري للمنظمة الدولية ، برزت أهمية الاتفاق في الوقت  
الحالي في دراسة العلاقات الدبلوماسية .

ولكن بالرغم من ذلك فانه ما زالت للعرف أهمية حتى بعد اتفاقية فينا ١٩٦١  
في نطاق دراسة العلاقات الدبلوماسية في الحالات الآتية :

الأولى : حالة الدول التي لم تنضم الى اتفاقية فينا ١٩٦١ ، ذلك لأن هذه  
الاتفاقية لا تلزم إلا الدول أطرافها ، وهذا يعني بقاء سريان القواعد العرفية  
بالنسبة لهذه الدول في علاقاتها المتبادلة ، بل وفي علاقاتها مع الدول الأطراف  
في اتفاقية فينا ١٩٦١

الثانية : حالة الدول التي انضمت الى الاتفاقية والتي أصبحت بالتالي طرفا  
فيها وملزمة بأحكامها ، ولكنها عند تصديقها أو انضمامها للاتفاقية قد أوردت  
تحفظات على بعض نصوص الاتفاقية . ولما كانت اتفاقية فينا ١٩٦١ ، لم يرد  
في نصوصها ما يحرم التحفظ على بعض أحكامها ، فإن القاعدة العامة للخاصة  
بالتحفظات على الاتفاقات الدولية تؤدي الى القول بأن الدول التي صاغت  
تحفظات على أحكام اتفاقية فينا ١٩٦١ لا تكون ملزمة بهذه الاتفاقية إلا بالقدر  
الذي يتفق مع التحفظات التي صاغتها على أحكام هذه الاتفاقية .

الثالثة : وهي أن العرف الدولي يعد المصدر التاريخي للأحكام التي تضمنتها  
اتفاقية فينا لعام ١٩٦١ الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية ، وذلك بالنسبة للدول  
التي صدقت أو انضمت للاتفاقية ، وفي شرح نصوصها لابد من الاهتداء بالقواعد  
العرفية ، وذلك بقصد ازالة الغموض الذي قد يكون في بعض نصوص الاتفاقية .

راجعا : أنه لمساكنات القاعدة العامة هي تساوى المصدرين الرئيسيين للقانون الدولي العام في المرتبة ، وعدم وجود مصدر منهما أعلى من الآخر ، فإنه يترتب على ذلك ، جواز تعديل أحكام كل منهما بواسطة الآخر . وهكذا يمكن أن تتصور في المستقبل إمكان تعديل أحكام اتفاقية فينا لعام ١٩٦١ عن طريق العرف الدولي ، وذلك عن طريق نشوء قواعد قانونية دولية عرفية تخالف بعض نصوص هذه الاتفاقية ، لأنه في مثل هذا الفرض ، يلزم تطبيق القاعدة الجديدة وأعمال أحكام الاتفاقية التي تناقضها .

خامسا : في الحالات التي لا يوجد في نصوص اتفاقية فينا ١٩٦١ حلا لمشكلة من مشاكل العلاقات الدبلوماسية ، فإن الحل في هذه الفروض يستمد من الأحكام العرفية المستقرة ، التي كانت مطبقة قبل إبرام اتفاقية فينا عام ١٩٦١ وهذا الحكم تشير إليه مقدمة اتفاقية فينا صراحة والتي جاء بها ما يلي :

« les règles du droit international Coutumier doivent Continuer à régir les questions qui n'ont Pas été expressément réglées dans les dispositions de la présente Convention ».

## المبحث الرابع

التطور التاريخي للوظيفة القنصلية ومصادر القانون القنصلي (٥٩) :

أولا : التطور التاريخي للعلاقات القنصلية (٦٠) : يعد نظام العلاقات القنصلية من أقدم النظم التي عرفها المجتمع الدولي ، وهي من هذه الزاوية تعد أقدم من العلاقات الدبلوماسية . وقد ارتبط نظام العلاقات القنصلية بنظام التجارة الدولية ، فنجد اللحظات التي بدأت فيها الجماعات البشرية الاعتماد على التجارة

(٥٩) راجع تقرير الأستاذ GAROSLAV ZOUREK المنشور في YEARBOOK of International Law Commission, 1957, والمراجع المشار إليها في صفحة ٧٢ منه حيث توجد قائمة بالمراجع الهامة التي يمكن الاستعانة بها في تتبع التطور التاريخي للعلاقات القنصلية .  
(٦٠) المرجع السابق ص ٧٤ :

Consulates are a much more ancient than permanent diplomatic missions.

الخارجية لتصرف منتجاتها الوطنية والحصول على حاجاتها الذاتية من الأسواق الخارجية ، كان لابد من وجود مثلين لها في الأسواق الخارجية ، يرعون مصالحها الاقتصادية .

ومن ثم فانا لا نجب اذا ما وجدنا الكتاب يؤكدون ضرورة قيام نظم مشابهة لنظام البعثات القنصلية ، وذلك منذ أقدم المصور التي كان قوامها تجارة الرقيق *the ancient days of slavery* ، حيث دفع التبادل التجاري الشعوب في تلك المصور البعيدة الى معرفة نظم يمكن أن تمد الأصل التاريخي لنظام البعثات القنصلية . وذلك لأن التجار في تلك المصور كانوا مضطرين الى السعي وراء تجارتهم في الأقاليم التي توجد تحت سيطرة شعوب أخرى ، ونظرا لشيوع مبدأ شخصية القوانين في تلك المصور ، فان هؤلاء التجار كانوا يختارون من يقوم بتطبيق قوانينهم عليهم ، أى من يتولون مهمة القضاء طبقا لهذه القوانين ، ومن ثم يمكن أن نفهم أن الوظيفة الأولى التي قاء بها القناصل كانت وظيفة القضاء ، ومن هنا جاءت تسميتهم بالقناصل القضاة<sup>(١١)</sup> .

ودراسة التاريخ الاغريقي تكشف لنا أن الأجانب في المدن الاغريقية القديمة كانوا يختارون من يقوم بحمايتهم ، وكان يطلق عليهم *PROSTATES* وهذه التسمية تكشف لنا عن وظيفة ومهمة هؤلاء ، أى أنهم يقومون بتحميل حاشياتهم الأجنبية لدى الدولة ، ويهتمون بأمورهم القانونية والاقتصادية والسياسية .

ولقد عرفت مصر القديمة نظام القناصل القضاة ، منذ القرن السادس قبل الميلاد ، حيث طبقا لما رواه هيرودوت كان المصريون في ذلك الوقت يمنحون الرعايا الاغريق حق اختيارهم للقاضي الذي يقوم بتطبيق القانون اليوناني عليهم ، أى في علاقاتهم ؛ وفي هذا القرن أيضا عرف بعض شعوب الهند النظام السابق كذلك .

والى الاغريق يرجع نشوء نظام *PROXENY* التي تقرب الى حد كبير من

(١١) Consul-juge.

نظام القناصل التخزين *Honorary Consuls* ، وذلك لأن طائفة *PROXENY* كانوا يختارون من بين مواطنى المدينة التى يوجد على اقليمها الأجانب ، وتلك هى القاعدة الآن بخصوص طبقة القناصل التخزين .

وكانت اختصاصات طائفة *PROXENY* فى الأصل ، العمل على حماية مواطنى المدينة الذين اختاروهم ، ورعاية مصالحهم فى داخل الجمعيات الوطنية ، والشهادة على وصاياهم ، وإدارة تركات الأشخاص الذين ماتوا دون وراث ، والاهتمام ببيع وتصريف تجارتهم ، وتقديم مبعوثى المدينة التى يمثلونها الى الجمعيات الوطنية والمعابد فى المدينة التى يتولون فيها التمثيل ، والمشاركة فى اعداد المعاهدات الدولية بين الدولة التى يمثلونها والدولة التى يقومون فيها بهذه المهمة .

وفى خلال العصر الرومانى ، يرى الشراح انتقال هذا النظام الذى كان ساريا لدى الإغريق الى روما ، ولكن نظرا لانشاء وظيفة بريثور الأجانب عام ٢٤٢ ق.م ، الذى كان يختص بالفصل فى الخصومات التى تنشأ فيما بين الأجانب ، أو تلك التى تقوم بين أجنبى وآخر روماني ، مطبقا فى ذلك قانونا وإجراءات لا تتسم بالشكلىة المعقدة التى كانت سمة القانون وإجراءات التقاضى فى القانون الرومانى ، وهذا القانون الذى كان يطبق على خصومات الأجانب أو الخصومات التى تنشأ بين الأجانب وبين الرومان يطلق عليه بعض الشراح قانون الشعوب *Jus gentium* وهذا التطور الأخير فى عهد الرومان أدى الى أن تفقد وظيفة الفصل القضاى مقومات وجودها ، وساعد على ذلك أن روما لم تكن تأخذ بقاعدة شخصية القوانين *la personnalité des lois* ، بل كانت تأخذ بقاعدة اقليمية القوانين *territorialité des lois* وذلك لأن قانون الشعوب لم يكن قانونا أجنبيا بل كان قانونا رومانيا ، لا يميزه عن سائر القوانين الرومانية الا عدم الاغراق فى الشكلىة التى كانت سمة القوانين الرومانية الأخرى ، وذلك لأن الرومان أدركوا أن ازدهار العلاقات التجارية بينهم وبين الشعوب الأخرى يتطلب التخفيف من حدة الشكلىة ، ولأنهم أيضا كانوا يرون أن هذه الشعوب

أقل درجة في المحاصرة منهم حسب زعمهم ، ومن ثم فلا يمكن أن يرتفعوا الى مرتبة المواطن الروماني ويطبق عليهم ذات القانون .

أصل التصليات *Origin of consulates* (٢٢) بعد سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية عام ٤٧٦ الميلادي ، ظل اقتصاد أوروبا الغربية اقتصادا زراعيا لعدة قرون . بينما ظلت الدولة الرومانية البيزنطية مركز النشاط التجاري الدولي ، حيث قامت بينها وبين الشرق ومع ايطاليا ، ومع الملكيات التي نشأت في فرنسا ، وغير ذلك من الشعوب التي كانت متقدمة في ذلك العصر ، علاقة تجارية هامة ، ولقد قربت على ذلك زواج حشد كبير من الأشخاص المهتمين بالتجارة الدولية الى القسطنطينية وغيرها من مدن الامبراطورية البيزنطية .

وكان التجار الذين يتسولون الى مدينة معينة ، أو قطر معين يعيشون في حي واحد *District* ، مكونين بذلك حاشية وطنية مستقلة . يستقلون بساكنهم ومعايهم ويخضعون لقوانينهم الوطنية . ولقد ساعد على ذلك الأخذ ببدأ شخصية القوانين ، والاعتراف للأجانب بحق اختيار قضاتهم من بين أبناء جلدتهم . وكان يطلق على هؤلاء الأشخاص الذين يختارون من بين مواطنهم وبواسطتهم اسم القناصل *Consuls* وذلك ابتداء من القرن الثاني عشر ، وكانوا يختصون بالفصل في المنازعات المدنية والجنائية *Civil and criminal cases*

بل لقد جرت المادة في هذا العصر على أن يعطى هؤلاء القضاة القناصل حق الفصل أيضا في الخصومات في الأحوال التي تكون الخصومة بين أحد رعاياهم وبين واحد من رعايا الدولة الاقليمية . وهذا هو ما قرره الامبراطور اليكس الثالث (٢٣) . وبعد غزو العرب لمعظم الامبراطورية الرومانية في القرن السابع الميلادي ، منحت الدولة الاسلامية التجار القادمين من الغرب نظاما خاصا ، وهو النظام الذي كان حجر الأساس في نشوء وتطور نظام الامتيازات *Capitulation system* الذي بدأ في الظهور حوالي عام ١١٣٣

(٢٢) راجع الصفحات ٧٢ - ٧٤ من المرجع المشار اليه في حاشية ١

(٢٣) راجع الصفحة رقم ٧٢ من المرجع المشار اليه في الحاشية رقم ١

حيث جاء بها ما يلي :

« The Emperor Alexius III's golden Bull of 1199 granted the Venetians the privilege of having even disputes between them and citizens of Byzantine Empire judged by their own magistrates.

وراجع أيضا ص ٨٤ من المرجع ذاته ، حيث به تفاصيل هامة بهذا الموضوع .



ولقد أدى التطور الذي تلا ذلك الى انشاء مكاتب تجارية ، التي ازداد عددها خلال الحروب الصليبية<sup>(٦٤)</sup>

وهناك من الكتاب من يرى أنه الى الدولة الاسلامية يرجع وجود نظام القناصل ، وذلك لأنه خلال الحروب الصليبية تطور هذا النظام ، لأنه في الوقت الذي كانت تندفق فيه على الشرق الاسلامي حشود المحاربين الصليبيين ، وقد اليه أيضا التجار المسيحيون من أجل انشاء وتأسيس المحال التجارية ، وطبقا لمبدأ شخصية القوانين الذي كان يسود هذا العصر ، كانت هذه المنشآت التجارية تخضع للقوانين الوطنية لمؤسسيها .

وفي القرن الثاني عشر تم انتخاب قضاة من بين التجار الغربيين ، أطلق عليهم اسم القناصل *Consuls* ، وهؤلاء القضاة القناصل *Juges-consuls* اعترف لهم أيضا في الوقت ذاته برئاسة جالياتهم الوطنية . تم على أثر ابرام معاهدات مع الدول الاسلامية . اعترف لهم أيضا بحقوق ادارية وقضائية في كل ما يتعلق بشئانهم التجارية .

وهذا يعد مثالا من بين امثلة كثيرة ، تؤكد أن الشرق العربي والاسلامي يستطيع أن يكون في حالة تعايش سلمى مع العالم الغربي المسيحي . ولقد صرحت الدولة الاسلامية للدول المسيحية بارسال القناصل ، واعترفت لهؤلاء بطائفة من الحصانات والامتيازات . وكانت جمهورية فينيس أول الدول الغربية التي أقامت علاقات قنصلية مع الدول الاسلامية ، ثم جاءت بعدها جمهورية جنوة وفرنسا . ويلاحظ أنه في عام ١١٧٩ أصدر البابا مرسوما بابويا يعرف باسم

*le concile de latran* حرم فيه على جميع المسيحيين التجارة مع المسلمين الذين وصفهم هذا المرسوم البابوي بالكفار *les infidèles* ، وظل هذا التحريم قائما حتى منتصف القرن الرابع عشر ، ولم تسكن فينيس الا أن تحصل على اعفاءات جزئية من هذا المرسوم ، حتى تمكنت عام ١٢٦٢ من الحصول على اعفاء عام مكنها من ابرام معاهدتها التجارية الهامة مع مصر<sup>(٦٥)</sup>

(٦٤) المرجع السابق ص ٧١ - ٧٥

(٦٥) انظر المرجع السابق للأستاذ

## القنصل كممثل للملكة (١٦) The Consul as State representative :

خلال القرن السادس عشر - الذى تميز بتقوية نفوذ الملوك وأمرأه الاقطاع ، وزيادة الاتاج ، واتساع رقعة المدن ، واتعاش التجارة الدولية ، على أثر الكشف الجغرافية والعلمية ، - حصل تطور جديد فى نظام التمثيل القنصلى كان سببا فى تأصيله . وذلك لأنه خلال هذا القرن كان مبدأ التجارة الخارجية أو الدولية يمر بصعوبات كثيرة نجمت من المنافسة التى كانت تسود الأمم فى ميدان التجارة الدولية ، وهى المنافسة التى كانت تصل الى درجة العداوة بينها . وزيادة على ذلك فإن التجارة الدولية كانت تخف بها المخاطر الناشئة عن استعمال البحر فى نقل البضائع ، وأيضاً مخاطر طرق النقل البرية ، وأخطار الحروب التى كانت من سمات العصر الاقطاعى . ولما كانت البعثات الدبلوماسية الدائمة غير منتشرة فى هذه الفترة ، لم يكن هناك من وسيلة سوى أن تقوم كل دولة على موظف عام تابع لها ، فى حماية مصالح رعاياها من التجار فى الخارج ، خاصة فى الموانى البحرية التجارية ، ولم يكن فى إمكان القنصل القيام بهذه المهمة الا اذا اعترف له بسلطات كافية ، ولذلك حصل التطور فى جوهر نظام التمثيل القنصلى ، فلم يعد القنصل ممثلاً أو وكيلاً عن جماعة من التجار الذين يتسولون لدولة واحدة ، بل أصبح موظفاً عاماً من موظفى الدولة ، وهكذا تم التحول فى الوظيفة القنصلية وفى صفة القنصل ، من مجرد فرد يتولى الفصل فى المنازعات الخاصة بالتجار من أبناء جلدته ، كى يصبح موظفاً عاماً ، ترسله الدولة ، باعتباره أحد موظفيها الرسميين . وكان يقوم أيضاً ببعض اختصاصات الوظيفة الدبلوماسية ، ومن ثم ، وجب الاعتراف له بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، فى ذلك العصر .

## رعاية المصالح التجارية ، وللملاحة البحرية (١٧) ،

### Safe guarding of trading and shipping interests

فى النصف الأول من القرن السابع عشر ، وبسبب التغيرات التى جرت على

(١٦) راجع الصفحة رقم ٧٥ - الفقرات من ٢٢ - ٢٦ من المرجع المشار اليه  
فى الحاشية رقم ١  
(١٧) راجع الصفحة رقم ٧٥ فقرات ٧ وما بعدها من المرجع المشار اليه فى  
حاشية ١

لمجتمع الأوروبي ، على أثر التوسع في الإنتاج والحاجة الملحة الى الأسواق التجارية ، ثم تكوين الوحدة الوطنية . *The Unification of States* على أثر انهيار النظام الاقطاعي وتثبيت الاستقلال والسيادة ، أصبح الاعتراف للقناصل بولاية القضاء في المسائل المدنية والجنائية يتعارض مع السيادة الاقليمية للدول *The Sovereignty of the territorial States* ، وبذلك فقد القناصل ولاية القضاء في الخصومات التي تنشأ بين مواطنهم ، وصارت الدولة الاقليمية لا تتنازل ولا تفرط في أن يخضع الأجانب لقوانينها الاقليمية ، ولاختصاص عاكيها . وقد بدأ هذا التطور بفقد القناصل ولاية القضاء في الخصومات التي تقوم بين مواطنهم وبين رعايا الدولة الاقليمية التي يباشرون على اقليمها وطاقاتهم ، ثم فقدوا بعد ذلك كقاعدة عامة ولاية القضاء حتى في الخصومات التي تنشأ بين أفراد من رعايا دولتهم . ولعل ذبوع هذه القاعدة الجديدة ، وأهميتها في نظر الدول . هو الذي دفع فرنسا وأسبانيا في المعاهدة المبرمة بينها عام ١٧٦٩ ، والخاصة بتنظيم العلاقات القنصلية بين هاتين الدولتين ، على الاحتفاظ لقناصل كل منهما لدى الآخر . ببعض مظاهر الوظيفة القضائية ، وهو أمر يؤكد أنه من أجل الاعتراف للقناصل بولاية قضائية على رعاياهم ، كان من الضروري النص على ذلك صراحة في اتفاق دولي . لأن مثل هذا الحل ، في نظر القواعد القانونية المستقرة في ذلك التاريخ ، يعد خروجاً ، واستثناءً ، من القاعدة العامة ، الخاصة باختصاص القضاء الاقليمي لكل دولة بهذه المنازعات .

ثم ان ظهور واستقرار نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة في هذا العصر ، أي خلال القرن السابع عشر الميلادي ، أدى الى أن يفقد القناصل بعض مظاهر الوظيفة الدبلوماسية التي كان معترفاً بها قبل ظهور نظام التمثيل الدبلوماسي الدائم ، كما سبق أن رأينا . وهكذا تم الفصل بين الوظيفة الدبلوماسية والبعثات الدبلوماسية من جانب ، وبين الوظيفة القنصلية والتمثيل القنصلي من جانب آخر ، في العلاقات الدولية . حيث أصبحت البعثات الدبلوماسية هي التي تتولى تمثيل

الدولة ، بينما تهدف البعثات القنصلية الى رعاية المصالح التجارية والصناعية ؛ والملاحة البحرية للدولة ، ولرعاياها في الخارج<sup>(١٨)</sup> .

وقد أدى هذا التمييز في طبيعة الوظيفة القنصلية والفصل بينها وبين الوظيفة الدبلوماسية ، أن فقد القناصل - كقاعدة عامة - التمتع بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، وأصبحت القاعدة العامة عدم جواز مطالبتهم بها ، الا اذا وجد اتفاق دولي يقضى صراحة بذلك .

ولكن هذا التحول الجديد الذي ساد علاقات الدول الأوروبية لم يكن نافذا في الدول التي كانت خاضعة لنظام الامتيازات ، وذلك لأنه بالرغم من وجود البعثات الدبلوماسية الى جانب البعثات القنصلية ، وانتقل بين الوظيفة الدبلوماسية والقنصلية ، ظل القناصل يتمتعون بالحصانات التي استقرت في القانون الدولي لصالح الممثلين الدبلوماسيين ؛ ويشارون أيضا الولاية القضائية .  
وأهمية العلاقات القنصلية للدول تبدو في الاهتمام الواضح من جانب فقهاء القانون الدولي في نشر القواعد التي تحكم الوظيفة القنصلية . من ذلك ما نشره الفقيه الفرنسي COLBERT عام ١٦٨١ بعنوان *Ordonnance de la marine* وهي عبارة عن مجموعة الأوامر التي أصدرها المشرع الفرنسي بقصد تنظيم الملاحة البحرية ، والتي اقتبستها كثير من الدول .

وفي القرن السابع عشر نجد أن بريطانيا والسويد والدانرك وروسيا القيصرية ، تبادل العلاقات القنصلية الدائمة ، حتى أننا في أوائل القرن الثامن عشر نجد النظام يعم جميع الدول الأوروبية ؛ وفي عام ١٧٨٠ نشأت أنوليات المتحدة الأمريكية أول قنصلية لها في باريس .

وزال النظام الاقطاعي ، وازدهرت التجارة الدولية ؛ وتقدمت وعمت الوسائل الحديثة للواصلات ، حتى صار القرن التاسع عشر ؛ العصر الذهبي

(١٨) يلاحظ ان هذا الفصل ليس من الامور التي لا يمكن الاتفاق على مخالفتها . حيث تجيز اتفاقيتي فيينا البرمتين عام ١٦٦١ - ١٦٦٣ الجمع بينهما كما سنرى ذلك في القسم التالي

لاتتشار التفضيليات في جميع أنحاء العالم ، واهتم مشرعو القانون الداخلي ، في كل الدول ، بإصدار القوانين الخاصة بالعلاقات التفضيلية . وخلال القرن العشرين نجد عددا كبيرا جدا من الدول ، تصدر قوانين واللوائح الخاصة بالوظيفة التفضيلية وتحديد المركز القانوني للعناصر الأجانب ، الموجودين على اقليمها .

ويضاف الى ذلك العدد الضخم من المعاهدات الدولية الثنائية التي تهدف الى تنظيم العلاقات الدولية . وقد بدأ الاتجاه نحو ابرام معاهدات دولية خاصة بتنظيم العلاقات التفضيلية بين الدول ، منذ القرن التاسع عشر ، حتى أننا نجد فيليمور Philimore يقدم لنا قائمة قوامها ١٤٠ معاهدة أبرمت قبل عام ١٨٧٦ ، وهي معاهدات اهتم فيها أطرافها ، بتفصيل وظائف وواجبات التفاضل . ويرى الأستاذ فيلسور أن عشرة من مجموع هذه المعاهدات قد أبرم في القرن السابع عشر ، وأن ٣٢ معاهدة منها أبرمت خلال القرن الثامن عشر ، و٩٤ معاهدة تم التوصل اليها خلال القرن التاسع عشر<sup>(٦٩)</sup> .

النهاء نظام الامتيازات في العلاقات التفضيلية<sup>(٧٠)</sup> ، كان البقاء على نظام التفاضل التفضي في الدول التي فرض عليها نظام الامتيازات الأجنبية بمثابة الانتهاك الصريح لسيادة هذه الدول ، وذلك لأنه كان يفرق ، دون سند من القانون . بين الدول الأوروبية وغير الأوروبية ، أو بعبارة أوضح كان اختراعه من أجل خدمة المصالح الاستثمارية للدول الأوروبية . وكذلك كان لابد من اختفاء نظام الامتيازات الذي لا يتفق مع القواعد العامة في القانون الدولي الخاصة بالسيادة الإقليمية وبالوظائف التفضيلية . وفي هذا الطريق سار التطور ، فلقد انقضى هذا النظام مع تحقيق الاستقلال والتخلص من السيطرة الأجنبية للدول الاستثمارية . ولقد تسكنت دول كثيرة من النهاء هذا النظام بعد حصولها على استقلالها . منها المغرب . بلغاريا ، رومانيا ، وتم النواؤه في اليابان بعد الحرب العالمية الأولى ، وقد حاول تركيا النهاء بإرادتها المنفردة في ٩ سبتمبر ١٩١٤ بإعلانها النهاء

(٦٩) راجع الصفحة رقم ٧٦ فقرة ٣٦ من المرجع المشار اليه في الحاشية رقم ١

(٧٠) راجع الصفحات ٧٦ - ٧٧ من المرجع السابق بعنوان :

Abolition of the Capitulatory system.

المعاهدات الدولية المقررة له ، وهو الأمر الذي أنكرته عليها الدول المستفيدة منه ، حتى تم إلغاؤه بنص المادة ٢٨ من معاهدة لوزان بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٢٨ . أما في مصر فقد تقرر مبدأ إلغاؤه في معاهدة مونترو الموقعة في ٨ مايو ١٩٣٧ على أن يزول نهائيا في ١٩٤٩ . وبالنسبة للصين ، فإن الاتحاد السوفيتي كان الدولة الوحيدة التي ألغت امتيازاتها الخاصة بالقضاء القنصلي بمقتضى المادة ١٢ من المعاهدة المبرمة بين الاتحاد السوفيتي والصين في ٣١ مايو ١٩٢٤ ، ولكن الصين لم تتخلص نهائيا من نظام القضاء القنصلي الا خلال الحرب العالمية الثانية ، وذلك بمقتضى المعاهدة التي أبرمتها مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في ١١ يناير ١٩٤٣ ، واتفاقي ٢٨ فبراير ١٩٤٦ المبرم بين الصين وفرنسا . ويمكن أن يقال بأن هذا النظام البغيض هو الآن في طريق الانقراض ، وذلك لأنه كما سبق أن قررنا يتنافى مع القواعد العامة في القانون الدولي الخاصة بالسيادة الإقليمية وبالوظيفة القنصلية ، وأيضا لأن انتهاء هذا النظام مرتبط بأكمال تحرر دول أفريقيا وآسيا من السيطرة الاستعمارية ، وهو التحرر الذي يعد أبرز سمات العلاقات الدولية في الوقت الحالي<sup>(٧١)</sup> . وبذلك يتم فقدان القناصل لجميع مظاهر اختصاصهم القضائي .

#### التطور الحديث للوظيفة القنصلية : اقتصارها على الناحية الادارية<sup>(٧٢)</sup>

أهمية المصالح الاقتصادية والتجارة الخارجية في الوقت الحالي ، دفعت الكثير ، ان لم يكن جميع الدول الى أن تمهد بحماية هذه المصالح الى الممثلين الدبلوماسيين في الخارج ، وذلك عن طريق تزويد بعثاتها الدبلوماسية في الخارج بفريق من الفنيين والخبراء في الشؤون الاقتصادية والتجارة الخارجية أو الدولية ، وهؤلاء الفنيون والخبراء يطلق عليهم الملحقون التجاريون *Commercial attachés* وقد كان هذا ايذاً بتطور جديد في الوظيفة القنصلية التي سبق أن فقدت

(٧١) راجع المرجع السابق الذي جاء به بخصوص نظام القنصل القانوي. بأنه :

« belonging to the past, and conflicting, with the fundamental principles of the Sovereignty of states, have no place in the Current International law ».

وهو المعنى الذي أكدته محكمة العدل الدولية بخصوص الامتيازات الامريكية في مراكش .

(٧٢) المرجع السابق ص ٧٧

اختصاصاتها القضائية ، ثم أدى هذا التطور الى أن تفقد أيضا الاختصاصات الاقتصادية والتجارية التي كانت من أهم مقوماتها في الماضي ، وصارت الوظيفة القنصلية الآن قاصرة على الاهتمام بالمسائل الادارية البحتة ، التي تتعلق بوجود مواطنهم على اقليم الدولة الأجنبية التي يمارسون عليه الوظيفة القنصلية .

ويرى بعض الشراح في هذا التطور الأخير نتيجة حتمية لتطور وظيفة الدولة ذاتها ، حيث أصبح الآن الخلط بين القطاع العام والخاص من سمات العصر الذي نمش فيه ، وهذا التطور ولد مع قيام الثورة في روسيا عام ١٩١٧ التي درجت على أن يكون من بين أقسام بعثاتها الدبلوماسية في الخارج قسم للتجارة Trade Mission يكون جزءاً منها . وكان هذا الأمر محل تذبذب في الرأي بين الدول والشراح ، حيث وقع الاختلاف في تتسع هذا الفرع من البعثة الدبلوماسية للاتحاد السوفيتي بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية . وقد أدى هذا التطور الى أنه لم يعد القنصل الممثل الأساسي للمصالح الاقتصادية والتجارية الدولية بل أصبح مجرد وسيط بين البعثات الدبلوماسية وبين مراكز النشاط الاقتصادي والتجاري في دائرة اختصاصه ، ولكن يلاحظ أنه في هذا الغرض يظل محتفظا بجميع أوجه اختصاصاته التجارية والاقتصادية .

ومن ناحية أخرى فإن تقدم الطيران المدني في العصر الحالي ، وكذلك الارتباط الثقافي الوثيق بين الدول ، قد أديا الى تمويش الوظيفة القنصلية بعض مظاهرها السابقة التي فقدتها . ومظاهر الوظيفة القنصلية في دائرة الطيران المدني تنص عليها كثير من المعاهدات الدولية ، من ذلك المعاهدات المبرمة بين رومانيا وتشيكوسلوفاكيا في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ في المادة ١٨ منها . وأيضاً قد نصت في المعاهدات على مظاهر الوظيفة القنصلية في دائرة التبادل الثقافي الدولي ، من ذلك المادة العشرون من الاتفاق القنصلي المبرم في ١٤ مارس ١٩٥٣ بين إنجلترا والسويد ، والمادة ٢١ من الاتفاق القنصلي المبرم في ٢٠ مارس ١٩٥٤ بين إنجلترا والمكسيك .

### تقنين القانون القنصلي (٧٣) :

بدأ التفكير في تقنين القواعد القانونية الخاصة بالعلاقات القنصلية خلال القرن التاسع عشر ، وذلك عن طريق التقنينات التي قام بها الفقهاء أو الهيئات العلمية . من ذلك ما فعله الفقيه السويسري BLUNTSCHLI باللغة الألمانية عام ١٩٦٨ والفقيه الأمريكي دافيد فيلد David, D. Field في ١٨٧٢ ، والفقيه الايطالي فيور pasqual Fior في ١٩١٥ . وهذه التقنينات وأمثالها كانت تقوم على أساس القواعد القانونية الدولية الخاصة بالوظيفة القنصلية ، وتضم الى جانب ذلك الاقتراحات الشخصية لصاحب التقنين . ولقد اهتم معهد القانون الدولي بدراسة قواعد القانون الدولي الخاصة بالعلاقات القنصلية في دورة لوزان عام ١٨٨٨ ، وهامبورج في ١٨٩١ ، وجنيف ١٨٩٢ ، وفنيس ١٨٩٦ . وفي عام ١٩٥٢ أقر المعهد الأمريكي للقانون الدولي مشروع اتفاقية قوامها احدى عشرة مادة . وأعدت أيضا كلية القانون في جامعة هارفارد مشروع تقنين مكون من أربع وثلاثون مادة . تلك بعض أمثلة للجهود الفردية أو غير الرسمية التي بذلت في هذا السبيل .

أما بالنسبة للجهود الرسمية فيمكن أن نشير الى أن أول خطوة بذلت في هذا العدد كانت معاهدة جماعية تعرف بمعاهدة كاراكاس بتاريخ ١٨ يوليو ١٩١١ بين يوليفيا ، كولومبيا ، اكوادور ، بيرو ، فنزويلا . وهناك أيضا معاهدة ٢٠ فبراير ١٩٢٨ المكونة من ٢٤ مادة بين الدول الأمريكية والتي أقرها المؤتمر السادس للدول الأمريكية .

ودراسة موضوع العلاقات القنصلية كان من بين الموضوعات التي استعرضتها لجنة الخبراء المشكلة بالقرار الصادر من جمعية عصبة الأمم في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، ولكن الموضوع استبعد من طائفة المسائل التي عرضت على مؤتمر لاهاي في ١٩٣٠ . وظل الأمر كذلك حتى أنشئت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة التي درست موضوع العلاقات القنصلية ابتداء من ١٩٥٧ ، ثم

---

(٧٣) راجع الصفحات ٧٧ - ٧٨ من المرجع المشار اليه في الحاشية الاولى .



انتهى الأمر بأن دعت الأمم المتحدة الى عقد مؤتمر دولي في فيينا لدراسة المشروع النهائي الذي وضعت له لجنة القانون الدولي خاصا بالعلاقات والحصانات والامتيازات القنصلية ، وقد اجتمع هذا المؤتمر في فيينا في الفترة من ٤ مارس الى ٢٤ أبريل ١٩٦٣ ، وانهت أعماله باعداد اتفاقية جماعية تعرف باسم اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية تتكون من ٧٩ مادة ، وبرتوكول اختياري خاص باكتساب الجنسية من ثمان مواد ، وهذه الاتفاقية هي التي ستكون محل دراستنا وسنقوم بشرحها على ضوء القواعد التي استقرت في العلاقات الدولية بخصوص العلاقات القنصلية .

#### طبيعة الوظيفة القنصلية (٧٤) :

الرأي السائد والمعتمد في فقه القانون الدولي العام أن القنصل لا يعتبر ممثلا لدولته في الخارج ، وأنه منذ اللحظة التي تم الفصل فيها بين الوظيفة القنصلية والوظيفة الدبلوماسية ، أصبح المثل الدبلوماسي هو الذي يقوم وحده بتمثيل دولته ، ولم يعد القنصل سوى مجرد موظف عام يدير أحد مرافق القانون الداخلي لدولته في الخارج ، ويتم برعاية مصالح رعاياها في الخارج من الناحية القانونية والإدارية ، وتسهيل الصعوبات التي تعترضهم في الخارج في علاقاتهم بالسلطات الأجنبية . وهذا الوصف للمركز القانوني للوظيفة القنصلية والممثل القنصلي ، يستفاد من واقع الاتفاقات الدولية التي أقرتها الدول في هذا الخصوص ، ومن القوانين وأحكام المحاكم الداخلية ، ويترب على ذلك أن صفة التمثيل المعترف بها للممثل الدبلوماسي والتي تمنحه حق تمثيل رئيس دولته وحكومتها ، وبمبارأة واضح تمثيل دولته ، لا يمكن الاعتراف بها للقناصل . وهذا الاختلاف الجوهرى سيكون أثره واضحا عندما ندرس الحصانات والامتيازات القنصلية ، حيث سنرى الفرق الواضح بينها وبين الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، ومن أجل ذلك حرصنا على أن ننبه الأنظار اليه منذ الآن .

طبيعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات القنصلية : عندما تعرضنا لنفس المشكلة بصدد دراسة مصادر وطبيعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الدبلوماسية ، خلصنا الى وجود مصادر وطنية وأخرى دولية ، وأن الأخيرة تنقسم (٧٤) راجع ص ٧٩ من المرجع المشار اليه في حاشية الصفحة السابقة .

الى العرف والى الاتفاق الدولي . وهذا ما يصدق أيضا على مصادر القواعد القانونية الخاصة بالعلاقات القنصلية<sup>(٧٥)</sup> .

ولكن يجب أن يلاحظ ، أنه في نطاق العلاقات القنصلية ، فإن المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التي تعارف الفقه في القانون الدولي العام على أن يطلق عليها اسم الاتفاقات القنصلية Consular Conventions تراحم قواعد القانون الدولي العالم التي ترجع في مصدرها الى العرف ، وتحمل بالنسبة لهذا المصدر الأخير ، مكان الصدارة . وهكذا يعكس الوضع الذي سبق أن رأيناه عند دراسة مصادر وطبيعة القواعد القانونية الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية ، ويمكن أن يقال بإيجاز في تحليل هذا الوضع المعكوس ، أنه يرجع الى أن الدول بخصوص العلاقات القنصلية ، اعتادت منذ أمد بعيد ، كما سبق أن رأينا ، الى إبرام اتفاقات دولة ثنائية توافق فيها على تبادل التمثيل القنصلي فيما بينها ، وعلى اختصاصات بعثاتها القنصلية ، وتوضيح المركز القانوني لقر البعثة القنصلية والممثلين القنصلين ، وذلك بخلاف الحال بالنسبة للعلاقات الدبلوماسية ، حيث كان الغرض الغالب أن تبرم الاتفاقات الثنائية بقصد تقرير تبادل التمثيل الدبلوماسي فقط بين أطرافها . ومن هنا نشأت أهمية الاتفاقات الدولية الثنائية في دراسة مصادر القانون القنصلي وفاقا كثيرا ، الدور الذي سبق أن رأيناها تلعبه بخصوص العلاقات الدبلوماسية . وأخيرا نشير أيضا الى أن تقنين قواعد القانون الدولي الخاصة بالعلاقات القنصلية ، على أثر اتفاقية فيينا ١٩٦٣ للعلاقات القنصلية ، لم يؤد الى أن يفقد العرف أهميته وقايلته في هذا الصدد ؛ وذلك في حدود الملاحظات التي سبق أن أشرنا اليها عند دراسة أثر العرف في دائرة العلاقات الدبلوماسية بعد التوصل الى اتفاقية فيينا الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ . وفي هذا الصدد نجد اتفاقية العلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣ تشير — كما سبق أن رأينا بخصوص اتفاقية العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٦١ — الى هذه الحقيقة وتقضي بأن : « الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ، تؤكد أن قواعد القانون الدولي التقليدي سيستمر تطبيقها على المسائل التي لم تفصل فيها نصوص هذه الاتفاقية صراحة » .

(٧٥) راجع ما سبق ان قلناه بخصوص مصادر القانون الدبلوماسي .

## الفصل الثاني

### الأجهزة الداخلية للعلاقات الدولية

#### المبحث الأول

##### رئيس الدولة (٧١)

الدولة شخص قانوني ، يعترف له القانون الداخلي والقانون الدولي معا ، باختصاصات معينة ، وأهلية القيام بطائفة من الأعمال القانونية وأخرى مادية ، شأنها في ذلك شأن الأفراد ، الذين هم بدورهم من أشخاص القانون . ولكن مما تميز به الدول عن الأشخاص القانونية الطبيعية *les personnes physiques* أنها لا تستطيع أن تبشر بنفسها اختصاصاتها والقيام بالأعمال القانونية والمادية التي يحتتها مباشرة هذه الاختصاصات ، كما هو الحال بالنسبة لسائر الأشخاص القانونية المعنوية ، بل يلزم لهذه الأشخاص القانونية المعنوية وجود أشخاص طبيعيين يتولون باسم الدولة أو باسم الشخص المعنوي بصفة عامة ، مباشرة هذه الاختصاصات والقيام بالأعمال التي تعبر عن إرادة الشخص المعنوي .

وطبقا لمبدأ تقسيم العمل ، فإتأ نجد الدولة تبشر هذه الاختصاصات عن طريق طائفة من الأجهزة ، على رأسها يوجد شخص طبيعي تتجسد فيه الدولة ويعبر عن إرادتها ، وهو رئيس الدولة ، الذي يعتبر السلطة العليا في الدولة في العلاقات الدولية .

وهذا الرئيس الأعلى هو الملك في الدول الملكية ، أو رئيس ، أو مجموعة من الأفراد مثل البوندسرات *Bundesrat* في سويسرا — في الدول ذات النظم الجمهورية ، وقد يلقب بأمر كما هو الحال في الكويت ، وقد يطلق عليه لقب سلطان أو شيخ ، أو رئيس مجلس الدولة كما هو الحال في ألمانيا الديمقراطية

(٧١) في الفقه الإنجليزي *Head of a State* وفرنسية *Chef d'Etat*

( ألمانيا الشرقية ) . الى غير ذلك من التسميات التي لا تحس جوهر منصب رئيس الدولة باعتباره مثلها في العلاقات الدولية . وقد يسهل بجهام ووظائف رئيس الدولة الى مجلس مكون من عدة أفراد يباشرون معا هذه الاختصاصات مع تولي كل منهم رئاسة هذا المجلس لمدة زمنية معينة على التوالي ، ويطلق على هذا المجلس نظرا للوظائف العليا التي تمهد اليه ، اسم مجلس السيادة ، وذلك في التروض التي تكون فيها الدولة تمر بطروف استثنائية ، على اثر ثورة داخلية أو انقلاب ، كما هو الحال الآن في الجمهورية العربية الليبية .

وهذه المسائل ، وما شابهها ، مثل طريقة تعيين أو اختيار رئيس الدولة ، وشكل الدولة من ملكية أو جمهورية أو امارة أو سلطنة أو مشيخة ، تعد من المسائل التي لا يهتم القانون الدولي العام ، ولا العلاقات الدبلوماسية ، بل تعد من الأمور التي تدخل في الاختصاص أو السلطات الداخلي المطلق لكل دولة ، وذلك لأن ما يهم القانون الدولي العام هو وجود رئيس أعلى للدولة ، ولكن لا يهتم القانون الدولي بالشخص الذي يشغل هذا المنصب ، ويأشر اختصاصه ، وذلك لأن هذا الشخص يمكن أن يتغير ويخلفه غيره ، دون أن يمس ذلك صميم الجهاز الأعلى للدولة في العلاقات الدولية . واختصاصات رئيس الدولة في العلاقات الدولية يحددها القانون الداخلي ، وعلى وجه التخصيص القانون الدستوري لكل دولة ، ولا يحتفل القانون الدولي العام ، بل ليس من اختصاصه ، أن يقوم بتحديد هذه الاختصاصات ، بل يحيل بصدها على القانون الداخلي لكل دولة<sup>(٧٧)</sup> .

واذا ألقينا نظرة على دساتير الدول ، نجد اختلافا كبيرا في تحديد مدى سلاحيه رئيس الدولة في الالتزام باسم دولته . بل ان نظرة الى تاريخ العلاقات الدولية توضح لنا أن هذه الاختصاصات قد مرت بمرحلتين :

في المرحلة الأولى ، التي تمتد حتى الثورة الفرنسية ، بل حتى منتصف القرن التاسع عشر ، كان رئيس الدولة يعد بمثابة السيد المطلق ، يملك جميع السلطات في الداخل والخارج ، ويستطيع بمفرده أن يلزم دولته ، مما أدى الى الخلط بين

---

(٧٧) راجع 498 -- 1 Cavaglieri. Regles du droit de la paix, Recueil des Cours, 1979

فكرة الدولة ذاتها ورئيس الدولة . وقد ترتب على ذلك أن كان رؤساء الدول خلال القرن التاسع عشر يقومون بدور إيطالي وهام في المؤتمرات الدولية ، وفي المفاوضات الخاصة بإبرام الاتفاقات الدولية .

في المرحلة الثانية : على أثر تطور الأفكار السياسية وفكرة الدولة ذاتها ، أصبح رئيس الدولة يقوم بدور فخري *un rôle honorifique* ويملك سلطات فعلية قليلة . وهذا الوضع مازال السائد في ظل بعض النظم الديمقراطية البرلمانية مثل إنجلترا وإيطاليا .

ويلاحظ أن عدد الدول ذات النظم الديمقراطية البرلمانية قد بدأ يتناقص منذ سنوات عديدة ، وهو تناقص قابله ازدياد الدول ذات النظم الرئيسية ، التي في ظلها يتمتع رئيس الدولة بسلطات حقيقية *des pouvoirs réels* يباشرها مع مجلس أو مجلسين منتخبين .

ويبدو أن الدول الجديدة في أفريقيا وآسيا ، تسير في هذا الاتجاه الأخير ، أي تفضل النظم الرئاسية وهذا يشرح لنا الدور الفعال الذي يقوم به رؤساء هذه الدول في العلاقات الدولية ورسم سياسة دولهم الخارجية وتوجيهها .

وسواء أكان رئيس الدولة يتمتع بسلطات اسمية أو حقيقية ، فانه من المسمم به أنه يقوم بوظيفتين هامتين : فهو في الحياة القانونية الداخلية يعد الجهاز الأعلى للدولة *l'organe interne suprême de l'Etat* ، وهو بهذه الصفة يعد رئيس الإدارة العامة *le chef de l'administration publique* .

وفي العلاقات الدولية ، يعد الممثل للدولة أو جهازها الرئيسى في علاقاتها

الخارجية : حيث يعتمد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب ، وهو أيضا الذى يعين قانونا ، وفي بعض الأحيان يختار ، الممثلين الدبلوماسيين لدولته لدى الدول الأخرى ، وهو الذى يصدر ، وفي بعض الأحيان يصدق على الاتفاقات الدولية التى تبرمها دولته مع أشخاص القانون الدولى العام الأخرى . وقد يشترك فعليا في مناقشة المشاكل الدولية وذلك عن طريق الزيارات التى يقوم بها في الخارج ، أو عن طريق حضور اجتماعات المنظمات الدولية ، كما حصل في خريف ١٩٦٠ ،

حيث اشترك عدد كبير من رؤساء الدول في دورة الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ، أو عن طريق الحضور في المؤتمرات الدولية الهامة ، والتي تعرف بمؤتمرات القمة .

وجميع أوجه نشاط رئيس الدولة في العلاقات الدولية التي أشرنا الى أمثلة لها ، تثير مشكلة قانونية هامة ، وهي المشكلة المتعلقة بعرفة الى أى حد يستطيع رئيس الدولة أن يلتزم دوليا باسم دولته !

في الإجابة على التساؤل السابق يلزم الرجوع الى دستور الدولة ، ولكن في افروض التي يتخطى رئيس الدولة القيود الواردة في الدستور على اختصاصاته ، هل تمد دولته بالرغم من ذلك ملزمة بالتصرفات التي يقوم بها ؟ ومن قبيل ذلك أن يفاوض رئيس الدولة ثم يوقع على معاهدة دولية ، ويصدق عليها وحده ، بالرغم من أن هذه المعاهدة يلزم للتصديق عليها موافقة المجلس النيابي ؟

اختلف الكتاب في الإجابة على هذه المسألة . فبعضهم مثل الأستاذ لويس ديليز يرى أن سلطات رئيس الدولة باعتباره جهاز العلاقات الدولية انما هي سلطات لاحد لها :

*los pouvoirs du chef de l'Etat, pris comme organe des relations internationales, ne sont pas limités.*

ويرتب على ما سبق أن جميع الأعمال التي يقوم بها رئيس الدولة بهذه الصفة تنسب الى الدولة . ويرى أن القاعدة السابقة تعد بمثابة قاعدة تاريخية كانت تنفق في الماضي ، في ظل الملكيات المطلقة ، مع الاختصاصات التي لم يكن لها حد . ويتساءل الأستاذ ديليز عن مصير هذه القاعدة الآن بعد أن أصبحت اختصاصات رئيس الدولة يحددها الدستور ، فهل أدى هذا التطور الدستوري الى التيل من القاعدة التاريخية التي استقرت في القانون الدولي بخصوص مدى أهلية رئيس الدولة في الزام دولته . ولا يتردد هذا المؤلف ، بعد ذلك ، في أن : يجب على التساؤل السابق الذي أثاره ، بأن القاعدة التاريخية ما زالت قائمة بكل قوتها وآثارها ، وذلك لأن نصوص القانون الداخلي لا أهمية لها في نطاق علاقات القانون الدولي ، ولأن أندول الأجنبية التي تدعى حق مراقبة تطبيق هذه

النصوص الداخلية ، وتطابق تصرفات رئيس الدولة مع أحكام هذه النصوص ، ترتكب عملا من قبيل التدخل (٧٨) . وهناك من الفقهاء من يعتمد أن الفصل في المشكلة السابقة يتوقف على ما اذا كانت مخالفة رئيس الدولة لنصوص الدستور من قبيل المخالفات الظاهرة *des violations manifestes de la constitution* أو من الحالات التي تكون محل خلاف *cas douteux* ، وأنه في الحالة الأولى لا تلزم تصرفات رئيس الدولة دولته من الناحية الدولية ، بينما تلزمها في الحالات الثانية (٧٩) .

ومن الشراح من يرى أن النصوص الدستورية التي ترسم سلطات واختصاصات رئيس الدولة في العلاقات الدولية تكون ملزمة في القانون العام (٨٠) .

ومن أكبر المدافعين عن هذا الرأي أوبنهايم ، الذي يرى أنه في جميع الاختصاصات المعترف بها في القانون الدولي العام لرئيس الدولة ، يجب الرجوع الى القانون الداخلى لكل دولة للوقوف على مدى السلطات الفعلية التي يملكها بخصوص كل من هذه الاختصاصات ، وذلك لأن رؤساء الدول يباشرون اختصاصاتهم المقررة لهم في العلاقات الدولية ، باسم دولهم ، باعتبارهم ممثلين لها ، رئيس لمصلحتهم الخاصة ، وعلى ذلك اذا صدق رئيس الدولة على معاهدة دون اتخاذ الاجراءات الدستورية لموافقة البرلمان على هذا التصديق ، في الأحوال التي تكون فيها هذه المرافقة يحتجها الدستور ، فانه يفرج بذلك عن حدود سلطاته ، ويترتب على ذلك أن هذه المعاهدة لا تكون ملزمة للدولة (٨١) .

(٧٨) راجع : LOUIS DEJBEZ : *Manuel de Droit International public* 1918 .

ومن هذا الرأي أيضا الأستاذ Cavaglieri . المرجع ذاته السابق ص ٥١ .

(٧٩) هذا هو رأي الأستاذ Redevant . مشار اليه في المرجع السابق .

(٨٠) رأي الأستاذ Puklin . مشار اليه في مؤلف الأستاذ دلبز .

(٨١) Oppenheim : *International law*, 8th edition, 1955, and 7th edition of 1963 — 1, p. 757 — 758 . But it is a question in each case how far this Competence is independent of Municipal law. For Heads of states exercise this Competence for their States and as representing them, and not in their Own right if a Head of a state should, for instance, Ratify a treaty without the necessary approval of his parliament, he would go beyond his powers and therefore such a treaty would not be binding upon his State .

P. Fauchille, *Traité* p. 1. 1926 — 1, 3 partie, p. 5. وراجع في هذا المعنى أيضا .

وهذا أيضا هو الرأي الذي اعتمدته الأستاذ فيليب كايي الذي يرى أن أعمال رئيس الدولة لا تنسب إليها إلا بالقدر الذي تكون فيه هذه الأعمال متفقة مع الاختصاصات الممنوحة لرئيس الدولة طبقا للقانون الداخلي . وأنه إذا لم يمكن اعتبار هذه الأعمال مؤسسة على اختصاصات رئيس الدولة فلا تكون ملزمة لها :

« ... les actes du chef d'Etat ne nous paraissent en effet imputables à l'Etat qu'il personnifie que dans la mesure où ils sont de la Compétence attribuée au chef de l'Etat par l'ordre juridique interne. S'ils ne rentrent pas dans cette sphère de Compétence, ils ne sont plus des actes de l'Etat, mais des actes privés de l'individu chef d'Etat ».

والرأي الأخير هو الأولي بالاعتداد ، وذلك ، لأنه كما سبق أن رأينا عند دراسة مصادر القواعد القانونية المطبقة على العلاقات الدبلوماسية ، أن هذه القواعد خليط من قواعد القانون الدولي ، وأن جميع الأحكام الخاصة باختصاصات الأجهزة الداخلية للعلاقات الدولية ومدى أهليتها في تمثيل الدولة تعد من الأمور التي يفصل فيها القانون الداخلي ، وبالتالي يجب أن تكون ملزمة لأشخاص القانون الدولي العام ، عند دخولهم في معاملات دولية مع ممثلي الدولة .

ومما يركز هذا الرأي ما جرى عليه العمل من أن تعلن الدول بعضها البعض بأسماء رؤسائها وألقابهم ، وباختصاصاتهم ، وبالتغيرات التي تطرأ على من يشغل منصب رئيس الدولة أو على اختصاصاته ، وهذا الاعلان يتم بطريقة رسمية ، بالطريق الدبلوماسي (٨٢) .

ونلاحظ أنه عندما يحصل تغير في شخص رئيس الدولة ويتم هذا التغير بالطريق القانوني ، فإنه لا يحق لأية دولة أن ترفض الاعلان الذي يوجه إليها في

(٨٢) راجع الصفحة رقم ٢٢٥ من مؤلف الأستاذ Gehier السابق الإشارة إليه ، وراجع أيضا الصفحة ٤٩٩ من مؤلف الأستاذ Cavaglini السابق ، الذي يرى أن إعلان الدول بكل تغير متعلق بمن يباشر سلطات رئيس الدولة له أهمية قانونية دولية ، ولكن أهميته تختلف حسب الأحوال ، فهو رخصة فقط في الحالة التي يكون فيها التغير منصبا على مجرد تغير الشخص الذي يباشر سلطة رئيس الدولة دون أن يكون ذلك مصحوبا بتغير في اختصاصاته ، وتكون له صفة الالتزام إذا كان التغير يمس القواعد القانونية الداخلية التي تحكم اختصاصات رئيس الدولة ، ولا سيما إذا كان التغير يؤدي إلى انكماش أو سلب كلى اختصاصات رئيس الدولة .



هذا الصدد لأن مثل هذا الموقف يعد من جانبها تدخلا غير مقبول في الشؤون الداخلية للدولة *une immixtion inadmissible dans les affaires intérieures* ويكون الحل ذاته واجب الاتباع في الأحوال التي تم فيها هذا التغيير بطريق غير مشروع عن طريق القوة ، ما دام أن الأوضاع قد استقرت فعلا للنظام الجديد ، وصارت له السيطرة الفعلية على شؤون الدولة ، ودون أن يكون هناك مبرر لحصول اعتراف من جانب الدول الأجنبية ، لأن التغيير ليس هنا مسألة تعدد من صميم المسائل التي تدخل في الاختصاص الداخلي لكل دولة ، وذلك حسب المادة ٢-٧ من ميثاق الأمم المتحدة

ولكن في الحالة التي يكون هناك أكثر من شخص يدعى رئاسة دولة واحدة ، فانه في هذا الغرض يجب أن يفرق بين حالتين : أن يكون أحدها قد تمت له الغلبة فعلا ، وأصبح يمارس اختصاصات رئيس الدولة ويسيطر نظامه على الوضع في داخل الدولة ، ويكون الآخر في وضع لا يستطيع فيه أن يدعى ذلك . ففي هذه الحالة يجب أن تتعامل الدول الأجنبية مع الشخص الأول باعتباره الممثل الفعلي للدولة ، وأن تكف عن معاملة الشخص الثاني بهذه الصفة كما كان الحال في اليمن .

أما إذا كان الأمر مازال محل شك ، وما زالت لكل من النظامين قواته وأنصاره ، ولم يسد أي منها على الآخر ، ولم يسيطر سيطرة فعلية على الشؤون الداخلية في الدولة ، فيكون الحل الواجب ، هو امتناع الدول الأجنبية عن التدخل في هذا النزاع ، لأنها ان فعلت تكون في الواقع مرتكبة لملل يوصف بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ، وهو أمر غير مشروع في القانون الدولي . ويظل الأمر هكذا ، حتى ينجلي الموقف ويسود أي من النظامين أو الفريقين على الآخر ، وبذلك تكون قد وضحت معالم المشكلة ، وتحقق الدول الأجنبية من شخص رئيس الدولة .

ويلاحظ أن الدول الأجنبية ، في مثل الأحوال السابقة ، كثيرا ما تعتمد عن القانون ، وتكيف موقفها تجاه الصراع الداخلي ، على حسب مصالحها السياسية

والاقتصادية وغيرها ، وبذلك نجد بعض الدول تعترف بأحد النظامين دون الآخر ، بينما تتخذ الدول الأخرى موقفا مضادا .

ولكن في حالة امتناع بعض الدول عن الاعتراف بالوضع الراهن ، أى بالنظام الذى تكون قد كتبت له الغلبة على معارصيه ، فانها فى الواقع تكون غائبة لما يقضى به القانون الدولى العام ، ويؤدى هذا الوضع دائما الى قطع العلاقات الدبلوماسية ، كما حصل ذلك عام ١٩١٧ بعد قيام الثورة فى روسيا حيث قطعت معظم الدول الأوروبية علاقاتها الدبلوماسية مع الثورة فى روسيا ، وهناك أمثلة كثيرة لذلك فى التاريخ المعاصر للعلاقات الدولية .

واذا كانت ليست هناك قاعدة فى القانون الدولى العام تحدد على وجه التدقيق الاختصاصات التى يملكها رئيس الدولة فى العلاقات الدولية ، وأن الأمر مرده كما سبق لنا بيان ذلك ، الى القانون الداخلى لكل دولة . وبالرغم من أن هذه القوانين الداخلية تختلف فى هذا الصدد ، الا أنه يمكن أن يقال أن رئيس الدولة ، فى نطاق العلاقات الدولية يقوم بما يلى : (٨٢)

١ - اعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية من درجة سفير ووزير مفوض ورؤساء البعثات القنصلية الأجنبية .

٢ - تعيين أعضاء السلك الدبلوماسى لدولته من الدرجات العليا .

٣ - تعيين رؤساء البعثات القنصلية لدولته فى الخارج .

٤ - إبرام المعاهدات والتصديق عليها طبقا لنصوص دستور الدولة .

٥ - اعلان الحرب وتوقيع الصلح .

٦ - تمثيل دولته فى المؤتمرات الدولية الهامة ، وعلى وجه الخصوص مؤتمرات القمة .

---

(٨٢) يشير المؤلفون الى هذه الوظائف ، مكتفيا كل منهم بالإشارة على بعضها دون الآخر . راجع فى ذلك Louis Cavareau المرجع السابق ص ٩ - ١٠ ، Oppenheim المرجع السابق الجزء الأول ص ٨٥٧ ، وايضا Philippe Cabrier المرجع السابق ص ٣٢٢ - ٣٢٤ ، راجع ايضا الدكتور محمد حافظ غانم فى مؤلفه العلاقات الدبلوماسية والقنصلية .

## ٧- الاشتراك في اجتماعات المنظمات الدولية .

٨ - تزويد مندوبى دولته في المنظمات الدولية وفي المؤتمرات الدولية وأيضا  
Full powers, pleins, في المفاوضات الخاصة بإبرام المعاهدات بأوراق التفويض  
pouvoirs.

هذه الاختصاصات السابقة ثابتة لرئيس الدولة طبقا للقانون الدولي العام ،  
ولكن أهليته لمباشرة كل منها شخصيا ، تختلف من دولة لأخرى ، ولذلك ، فانه  
عند معرفة مدى الاختصاص الفعلي لرئيس الدولة في مباشرة كل من الوظائف  
السابقة يلزم الرجوع الى القانون الداخلى .

ويلاحظ أيضا أنه الى رئيس الدولة وباسمه توجه تهنئة الدول بالأعياد  
الوطنية للدول ، وعند تولي رؤسا الدول لأول مرة مهامهم الدستورية أو إعادة  
انتخابهم لذلك ، وكثيرا ما كان هذا في الماضي ، يستتبعه ارباب البعثات الخاصة  
في ظل النظم الملكية ، عند ارتقاء الملك العرش والاشترار في حفلات تنويع  
الملوك ، أو تشييع جنازتهم ، وهذا ما يحصل في ظل النظم الجمهورية في بعض  
الأحيان . وأيضا باسم رئيس الدولة توجه وترسل الدول مشاركتها لبعضها البعض  
في حالة حلول كارثة طبيعية بدولة من الدول .  
اختصاصات وامتيازات رؤساء الدول .

والاختصاصات السابقة لرئيس الدولة قد تتطلب منه السفر للخارج للاشتراك  
في مؤتمرات القمة أو في مناقشات واجتماعات المنظمات الدولية ، وقد يكون  
وجوده في الخارج نتيجة لزيارة يقوم بها لدولة أجنبية ، بل قد يكون رئيس  
الدولة في الخارج لأى أمر من الأمور ، بقصد الاستشفاء أو بقصد الراحة . ومن  
هنا تبدو أهمية معرفة الحماية التى يسبغها القانون الدولي على رؤساء الدول ،  
حال وجودهم في الخارج ، وهى المسألة المعروفة بعصانات وامتيازات  
رؤساء الدول (٨٤) .

(٨٤) بخصوص حصانات وامتيازات رؤساء الدول تراجع المؤلفات الآتية :  
oppenheim ١٩٥٥ الطبعة الثامنة ، ١٦٦٣ الجزء الاول الصفحات من ٧٥٧ -  
٨١٣ - و Satow! A Guide to diplomatic practice الطبعة الرابعة سنة ١٩٥٨  
النسخة الجديدة ، في الصفحات من ٥ - ٧ ، ومؤلف الأستاذ  
Droit International public, 1963, p. 381 - 335 ومؤلف الأستاذ  
Cavare , الصفحات من ١٠ الى ١٣ ،  
Droit International public positif, 1962, 2,  
ومؤلف الأستاذ Louis delhez, manuel de droit International public, 1948, p. 48 I  
ومؤلف الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم في العلاقات الدبلوماسية والقنصلية .

يتمتع رئيس الدولة في الخارج بطائفة من الحصانات والامتيازات ، بعضها  
يهدف الى حماية شخصه من كل اعتداء أدبي عن طريق وسائل الاعلام ، وعلى  
وجه الخصوص عن طريق الصحافة ، أو اعتداء مادي . وهذه الحماية بنوعها  
يطلق عليها الحصانة الشخصية ، ثم هو أيضا بصفته رئيسا لدولة أجنبية يتمتع  
بقدر معين من الحصانة القضائية أمام المحاكم الأجنبية ، ويتمتع له أخيرا بطائفة  
من الامتيازات المالية ، وقدرته على مباشرة مهام وظيفته الرسمية أثناء وجوده  
في الخارج وذلك على التفصيل التالي .

**أولا - الحماية الشخصية : l'inviolabilité** عدم التعرض لشخص رئيس الدولة الأجنبية يعد من الامتيازات التي لا يرد عليها الخلاف بين شراح القانون الدولي العام . ومضمون هذه الحماية هو أن رئيس الدولة أثناء زيارته لدولة أجنبية لا يمكن أن يقبض عليه أو تتخذ ضده أى من إجراءات القوة . وهذه الحماية أو الحصانة تشمل محل إقامة رئيس الدولة ، وأمواله ، وأمتعته ، ومراسلاته . ولكن في الحالة التي يؤثر فيها وجود رئيس الدولة على سلامة الدولة الاقليمية التي يوجد فيها ، يكون من حق السلطات العامة في هذه الدولة أن تطلب منه مفادرة اقليمها ، فإن امتنع ، كان لها أن تقوده الى حدود اقليمها وتتركه يفادرها دون أن يكون لها حق القبض عليه أو تقديمه للمحاكمة .

وعلى الدولة أن تحيط رئيس الدولة الأجنبية الذي يوجد في اقليمها بحماية خاصة ، بقصد منع حدوث أى اعتداء عليه ، وفشل الدولة الاقليمية في اتخاذ جميع الاحتمالات الكفيلة بذلك ، أو فشل الاجراءات التي تتخذها في هذا الصدد : يؤدي الى تحملها المسؤولية الدولية . وعلى الدول أن تنص في تشريعاتها الداخلية على عقوبات صارمة وشديدة توقع على كل من يعتدى على رئيس دولة أجنبية عن طريق الصحافة أثناء وجوده ، أو في حالة عدم وجوده على اقليمها ، وأيضا يجب عليها أن تنص في قانونها على عقوبات خاصة تسم بالشدة في حالة حدوث اعتداء مادي على شخص رئيس دولة أجنبية أثناء وجوده على اقليمها<sup>(٨٥)</sup> .

(٨٥) بخصوص الحماية الشخصية أو عدم التعرض لشخص رئيس الدولة الأجنبية راجع Cavaré المرجع السابق ص ١٠ Delbrex المرجع السابق ص ١٤٨ .

ثانياً - الحصانة القضائية *l'immunité de juridiction* يحسن هنا

أن تفرق بين الحصانة القضائية أمام المحاكم المدنية والحصانة القضائية أمام المحاكم الجنائية .

*l'immunité de juridiction pénale* الاعفاء من الحصوع للقضاء الجنائي

رئيس الدولة الذى يقيم فى الخارج بصفة رسمية ، أو غير رسمية ولكن بصورة معلومة لسلطات الدولة الاقليمية ، يتمتع بحصانة كاملة تعفيه من الخضوع للمحاكم الجنائية لهذه الدولة . وفى الواقع أنه من قبيل المستحيل أن يقوم رئيس الدولة الأجنبية بارتكاب أعمال توصف بالجنايات أو الجنح أو المخالفات ، بما فى ذلك مخالفات المرور حسب القانون الجنائي . ولكن اذا حصل أمر من هذا القبيل ، فان رئيس الدولة الأجنبية لا يمكن القبض عليه لارتكاب عملا يدخل تحت طائلة قانون العقوبات ، لأن مثل هذا الاجراء ينتهك الحصانة الشخصية لرئيس الدولة ، ومن باب أولى فلا يمكن أن ترفع الدعوى العمومية عليه أمام محاكم الدولة التى ارتكب فيها هذا العمل ، وكل ما يمكن أن يتخذ ضده من اجراءات على يد سلطات الدولة الاقليمية التى يوجد على اقليمها أن تطلب من الدولة الأجنبية التى ارتكب رئيسها الأعمال السابقة دفع التعويضات ويكون من حق الدولة التى وقعت هذه الأعمال على اقليمها أن تتخذ الاجراءات التى قد تحمل الدولة الاولى على دفع التعويضات ، مثل قطع العلاقات الدبلوماسية والقيام بأعمال انتقامية ضدها .

ولكن يلاحظ أن الحصانة التى يتمتع بها رؤساء الدول وعدم خضوعهم للقضاء الجنائي فى الدول الأجنبية يجب ألا تختلط بأمر آخر ، وهو المسئولية الجنائية لرؤساء الدول ، عما يرتكبونه من جرائم دولية ، على وجه الخصوص

= Rousseau المرجع السابق ص ٢٢٤ و Oppenheim المرجع السابق ٦٥٩ - ٧٦٠ بالنسبة للملوك ، ٧٦٢ بالنسبة لرؤساء الجمهوريات حيث يبالغ المؤلف هاتين الحائتين منفصلتين ، Satow المرجع السابق ص ٥ فقرة ٦ ، Philippe Cahier

الرجع السابق ص ٢٢٨  
(٨١) بخصوص هذه الحصانة راجع المراجع المشار اليها فى الحاشية السابقة ، الصفحات الآتية منها حسب ترتيب ذكر هذه المراجع : كافاريه ص ١٠ - ١٢ ، دلبير ص ١٤٨ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، أوبنهايم ٦٥٩ - ٦٧٠ - ساتو ص ٩ ، ومؤلف الأستاذ Cahier ص ٢٢٨ - ٢٤٢

جرائم الحرب ، وهو الأمر الذى بدأ يظهر فى القانون الدولى العام بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم تأكد بصورة عملية أثناء محاكمات نورمبرج بعد الحرب العالمه الثانية، فى الأحكام التى أصدرتها محكمة نورمبرج العسكرية فى أول أكتوبر ١٩٤٩ فى قضية كبار مجرمى الحرب .

والفرق واضح بين الحالتين ، وذلك لأن حصانة رؤساء الدول الأجنبية التى تقضى بعدم خضوعهم لاختصاص المحاكم الجنائية الأجنبية لا تمتد الى حالة انتهاك رؤساء الدول القانون الدولى العام وارتكابهم جرائم ضد الانسانية ، وعدم احترامهم القانون الدولى العام ، الخاصة بالحرب .

الحصانة من القضاء المدنى l'immunité de juridiction civile : على

خلاف الاعفاء من الخضوع للمحاكم الأجنبية التى يعترف بها فقه القانون الدولى العام بصورة تامة ومطلقة ، فإن عدم خضوع رؤساء الدول الأجنبية لاختصاص المحاكم للمدنية الأجنبية يثير خلافا بين شراح القانون الدولى العام بخصوص مدى هذه الحصانة ، وحدود الاعفاء المبنى عليها .

ويلاحظ أن الأعمال الرسمية لرئيس الدولة des actes officiels لا تثار بصدها هذه الحصانة ، وبالتالي لا يتناولها الخلاف الفقهي ، وذلك لأن هذه الأعمال يقوم بها رئيس الدولة بصفته الجهاز الأسمى لدولته ، وهى بذلك تنسب الى دولته وليس الى شخصه . وعلى ذلك فإن مشروعية أفعال رئيس الدولة التى يقوم بها طبقا للقانون الداخلى لدولته مثل تعيين الموظفين ، والعلاقات بين السلطة التنفيذية والتشريعية ، وأيضا الأعمال التى يقوم بها فى نطاق العلاقات الخارجية مثل التوقيع على المعاهدات والتصديق عليها ، والخطب التى يلقيها فى المؤتمرات الدولية فهذه الأعمال وما يكون من طبيعتها ، لا يمكن أن تخضع لرقابة ما من جانب المحاكم الأجنبية ، وذلك لأن هذه الأعمال تخرج كلية عن اختصاصها ، وهكذا فإن الحصانة من القضاء المدنى لرؤساء الدول لا تثار الا بالنسبة للأعمال الخاصة les act privés التى تصدر عنهم .

وفى هذا الصدد نلاحظ أن دراسة أحكام المحاكم لا تكشف لنا عن وجود قواعد قانونية دولية واضحة فى هذا الخصوص ، فمثلا فى إنجلترا ، استقرت أحكام المحاكم الانجليزية على الاعتراف للأعمال الخاصة لرؤساء الدول الأجنبية

بحصانة قضائية مطلقة وهذا أيضا هو موقف القضاء في الولايات المتحدة الأمريكية .

وعلى العكس من ذلك ، فإن أحكام المحاكم المدنية في إيطاليا وفي فرنسا تميل الى نفي وجود الحصانة القضائية لرؤساء الدول الأجنبية بالنسبة لأعمالهم الخاصة .

ويرى الأستاذ Cahier <sup>(٨٧)</sup> ، أنه يجب التفرقة بين حالتين :

الأول : الحالة التي ترفع فيها الدعوى المدنية الى محاكم الدول الأجنبية في وقت يكون فيه رئيس الدولة الأجنبية مقيما على اقليم هذه الدول ، ويرى أنه في هذا الغرض يلزم الاعتراف بحصانة رئيس الدولة الأجنبية . ويلاحظ هذا المؤلف أنه في جميع الحالات التي اعترفت فيها المحاكم الأجنبية باختصاصها بالنظر في الدعوى المرفوعة اليها ، المتعلقة بأعمال خاصة صادرة من رؤساء دول أجنبية سدرت فيها هذه الأحكام في وقت لم يكن فيها رئيس الدولة الأجنبية المدعى عليه مقيما على اقليم دولة المحكمة التي أصدرت الحكم . ويرى أن الغرض من الاعتراف بالحصانة القضائية لرئيس الدولة الأجنبية في هذه الحالة هو ذات الغرض الذي من أجله تقررت حصانات رؤساء الدول الأجنبية ، أى الاهتمام بتوفير استقلال رئيس الدولة وتغاضي الظروف المختلفة التي يتصد من ورائها النيل من كرامة الدولة الأجنبية وسمعتها ، عن طريق الشكوك حول رئيس هذه الدولة .

الثانية : الحالة التي ترفع فيها الدعوى بعد عودة رئيس الدولة الأجنبية الى اقليم دولته ، فإن الشكوك السابق اثارها والحجج التي تقوم عليها لا يمكن أن تجد لها مبرراً معقولا ، ومن ثم فلا بوجه ما يبرر التمسك بالحصانة القضائية للأعمال الخاصة لرؤساء الدول الأجنبية في هذه الحالة .

ويلاحظ أن معهد القانون الدولي في دورته التي عقدت في هامبورج عام

(٨٧) المرجع السابق ص ٢٤٠ - ٢٤٢

١٨٩١ قرر أنه لا يجوز التمسك بالحصانة القضائية لرؤساء الدول الأجنبية في المسائل الآتية :

١ - الدعاوى المدنية *le actions réelles* بما في ذلك دعاوى الحيازة ، التي تتعلق ، بمنقول ، أو عقار ، موجود على إقليم الدولة الأجنبية التي ترفع الدعوى لمحاكمها .

٢ - الدعاوى المؤسسة على صفة رؤساء الدول الأجنبية باعتبارهم ورثة أو موسى لهم ، لشخص تابع لهذه الدولة الاقليمية ، أو عندما تكون الدعوى متعلقة بتركة مفتوحة على إقليم هذه الدول .

٣ - الدعاوى الخاصة بالمؤسسات التجارية أو الصناعية أو بخطوط السكك الحديدية التي يديرها رئيس الدولة الأجنبية على إقليم الدولة التي ترفع الدعوى لاحدى محاكمها .

٤ - الدعاوى التي يعترف بخصوصها رئيس الدولة الأجنبية باختصاص المحاكم الاقليمية .

٥ - الدعاوى المتعلقة بطلب تعويض *les actions en dommages-intérêts* عن فعل ضار وقع على إقليم الدولة التي ترفع الدعوى لاحدى محاكمها .

ويمكن أن نضيف الى ما سبق أنه في الحالة التي يرفع فيها رئيس دولة أجنبية دعوى مدنية أمام محاكم إحدى الدول ، فإنه بذلك يكون قد تنازل عن حصاته القضائية ، وبالتالي فإن جميع الدعاوى التي تكون مرتبطة بالدعوى التي رفعها رئيس الدولة الأجنبية التي ترفع ضده أمام المحكمة التي رفع رئيس الدولة الأجنبية دعواه الأولى اليها ، تكون مقبولة ، ولا يجوز محاولة التشكيك في اختصاص هذه المحكمة في نظرها على أساس الادعاء بالحصانة القضائية لرئيس الدولة الأجنبية ، وذلك لأن رفعه الدعوى الأولى يعد تنازلاً صريحاً عن تلك الحصانة ، وأيضاً يتعد هذا التنازل ليشمل جميع الدعاوى التي ترفع عليه وتكون مرتبطة بدعواه الأولى أو مؤسسته عليها ، وهي الدعاوى التي يطلق عليها اصطلاح *des actions reconventionnelles* .



ويلاحظ انه لا يمكن اعتماد الرأى الفقهى القائل بعدم جواز تنازل رئيس الدولة الأجنبية عن حصاته القضائية ، لأن عمله هذا يؤدى الى النيل من استقلال دولة (٨٨) .

تلك هى الآراء الفقهية بخصوص اعفاء رؤساء الدول من الخضوع لاختصاص المحاكم المدنية الأجنبية بالنسبة لأعمالهم الخاصة ، أى الأعمال التى يأتونها بصفتهم أفراداً عاديين ، وليس باعتبارهم رؤساء دولهم .

وإذا كان لنا أن نختار من بين هذه الآراء ، فالتا نرجح الرأى القائل بعدم تمتع رؤساء الدول الأجنبية بحصانة قضائية أمام المحاكم المدنية فى أعمالهم الخاصة . وأن أحكام المحاكم التى صدرت فى هذا المعنى هى التى تتفوق مع الوضع القانونى لهذه الأعمال . وذلك لأن رؤساء الدول يأتونها بصفتهم الشخصية وليس بصفتهم الرسمية . ومن ثم يكون من الخطأ القول بتمتع هذه الأعمال غير الرسمية التى تقوم بها رؤساء الدول بصفتهم هذه بالحصانة القضائية . ويضاف إلى ذلك أن هذا الرأى هو الذى يتفق مع الاتجاه الحديث فى الفقه وأحكام المحاكم بخصوص الحصانة القضائية للدول الأجنبية ، وقصر هذه الحصانة على الأعمال الرسمية فقط دون الأعمال التجارية وما يماثلها (٨٩)

ثالثاً — ومن الناحية المالية فلقد استقر العمل على الاعتراف لرئيس الدولة بباتقة من الامتيازات . وعلى وجه الخصوص فى المسائل الجمركية . فله حق أن يستورد دون أن يدفع رسوماً جمركية ، الأشياء اللازمة له خلال اقامته فى الخارج بما فى ذلك الهدايا التى يقدمها خلال رحلته لشخصيات الدولة التى يعيش فيها ، وأيضاً جميع المنتجات التى تكون لازمة لحفلات الاستقبال التى يعيها أثناء وجوده فى الخارج . وأيضاً تتمتع أمتعة رئيس الدولة بحصانة عدم جواز فتحها ولا تفتيشها .

وبخصوص الامتيازات فى نطاق التشريع الضريبى ، فيلاحظ أن ليس هناك

(٨٨) راجع فى هذا المعنى : P. Fauchille ، أيضاً : Heyking : Pénitentielle ، 14 .  
Revue des cours ، 1955 . 2 . p. 204 .

(٨٩) راجع فى هذا رسالتنا للدكتوراه بعنوان :  
Dépensement des recours internes en matière de responsabilité internationale ، Paris 1962 .

ما يبرر الاعتراف بهذه الامتيازات ، وذلك لأنه ليس هناك ما يدعو الى أن تكون الاملاك الخاصة لرئيس الدولة في الخارج معفاه من الضرائب . ويمكن عن طريق المجاملة اعفاء رئيس الدولة من الضرائب غير المباشرة التي تضاف الى ائمان البضائع التي يقوم بشرائها رئيس دولة أثناء وجوده على اقليم دولة أجنبية . ويلاحظ أيضا أن الققه وأيده العمل ، يقر لرئيس الدولة بحق مباشرة بعض

الأعمال الخاصة بوظائفه أثناء وجوده في الخارج . من ذلك أن ملك إنجلترا ادوارد الرابع ، عام ١٩٠٨ ، أثناء قضائه إجازته في BEARRITZ قام بتعيين رئيس وزراء لانجلترا ، وأن ملك أسبانيا القونس الثالث عشر ، عندما كان في رحلة له في باريس عام ١٩٢٠ قام بالتوقيع على بعض المراسيم .

ولكن يلاحظ أنه لا يجوز لرئيس دولة أجنبية أن يقوم بأعمال تعد اعتداء على سيادة التشريع في الدولة التي يقيم على اقليمها ، لأنه ملزم باحترام سيادة هذه الدولة . وعلى ذلك فلا يجوز له أن يباشر ولاية القضاء على الأشخاص الذين تتكون منهم حاشيته المرافقين له في الخارج ، وإذا ارتكب أحدهم عملا يقع تحت طائلة قانون دولتهم . فعلى رئيس الدولة أن يرسله الى دولته حتى تتمكن محاكم هذه الدولة من نظر الموضوع .

وتسرى هذه القاعدة على المسائل المدنية والجنائية والتأديبية . ومن أمثلة ذلك أن شاه إيران أثناء وجوده في إنجلترا عام ١٨٧٨ منع من تنفيذ حكم الاعدام الذي كان قد أصدره على أحد أفراد حاشيته<sup>(٩٠)</sup> .

حاشية رئيس الدولة : الثابت أن أعضاء هذه الحاشية المرافقين له في رحلته للخارج يتمتعون بالحصانات والامتيازات المقررة لرئيس الدولة<sup>(٩١)</sup> .

رئيس الدولة الذي يسافر باسم مستعار Incognito<sup>(٩٢)</sup> : اذا كانت الدولة

(٩٠) بخصوص هذه الحصانات راجع : Calster المرجع السابق ص ٢٤٢ - ٢٤٣ و Snow المرجع السابق ص ٥ فقرة ٦ و Cavaro المرجع السابق ، ص ١٢ ، Dubon Louis ص ١٤٨ الذي يرى أن رئيس الدولة يعفى من الضرائب الشخصية ولكنه يبقى ملزما بدفع الضرائب العقارية المستحقة من العقارات التي يملكها في الخارج .

(٩١) راجع في نفس المعنى ~~مختصين~~ المرجع السابق ص ٧٦٠ - ٧٦١ وراجع أيضا Snow

(٩٢) راجع المرجع السابق ص ٥ فقرة ١

تعمم بوجود رئيس الدولة الأجنبية على اقليمها ، فانه في هذه الحالة يجب عليها أن  
تتصرف له بجميع الحصانات والامتيازات التي سبق أن رأينا أنها ثابتة لرؤساء  
الدول في الخارج ، وعليها أيضا أن تتخذ جميع الاجراءات اللازمة لاحترام هذه  
الحصانات والامتيازات ، ويكون الفرق الوحيد في هذه الحالة بين سفر رئيس  
الدولة في رحلة رسمية للخارج وسفروه باسم مستعار هو عدم القيام بكثير من  
الحفلات والمراسيم الواجب اتباعها عند وجود رؤساء دول أجنبية على اقليم الدولة.

ولكن اذا كان رئيس الدولة الأجنبية يوجد على اقليم الدولة باسم مستعار  
ودون علم السلطات العامة في الدولة التي يقيم فيها ، فانه يعامل معاملة الأفراد  
العاديين ، ولا يجوز له أن يتمتع بأي من الحصانات والامتيازات المقررة لرؤساء  
الدول ، طالما أن شخصيته الرسمية غير معلومة . ويترتب على ذلك أنه يستطيع  
في أية لحظة أن يكشف عن شخصيته ، ويكون من حقه ابتداء من هذه اللحظة ،  
أن يطالب الدولة الاقايية باحترام حصاناته وامتيازاته كرئيس لدولة أجنبية .  
وهذا ما حصل للملك ويليام ملك هولندا عندما كان موجودا في سويسرا  
سنة ١٨٧٣ ، باسم غير معلوم . ثم حكم عليه بغرامة . فلم يطبق عليه الحكم الصادر  
بهذه الغرامة عندما كشف عن صفته الرسمية .

الأوصياء على العرش (٩٣) : جميع الامتيازات المقررة للسلوك ، يتمتع بها  
الأوصياء على العرش أثناء المدة التي يمارسون فيها مهام رئاسة الدولة ، ولا بهم  
أن يكون الوصي أو الأوصياء على العرش من الأسرة الحاكمة أو من عامة الشعب .  
الملوك في خدمة الدولة الأجنبية (٩٤) : وهو فرض كان يحدث في الماضي .

لم يعد له أي مظهر من مظاهر التطبيق العملي في الوقت الحالي . وكان المؤلفون  
يشيرون عادة الى أن قبول الملك وظيفته في دولة أجنبية ، مثل الدخول في خدمة  
جيش أجنبي ، كما كان يفعل في الماضي ملوك الدويلات الجرمانية الصغيرة ،  
فانه بذلك يخضع نفسه لسيادة هذه الدولة في الحدود التي تتطلبها أعباء الوظيفة

(٩٣) المرجع السابق ص ٧٦١ وراجع أيضا *ibid* المرجع السابق ص ٦١٩

(٩٤) المرجع السابق ص ٧٦١ - ٧٦٣

التي يقوم بها ، ولا يجوز له بالتالي أن يطالب بالوضع المقرر لرؤساء الدول الأجانب .

فترة سريان حصانات وامتيازات رؤساء الدول الأجانب(٩٥) : المركز الممتاز لرئيس الدولة الأجنبية أثناء وجوده على دولة أخرى ، مع علم هذه الدولة ، لا يتمتع به رؤساء الدول الا بناء على صفتهم هذه ، ومن ثم فانه يبقى ما بقيت لهم هذه الصفة ويزول بمجرد انتهاء هذه الصفة . وعلى ذلك فاذا انتهى رئيس جمهورية دولة مدة رئاسته أو استقال من هذا المنصب ، أو أجبر على الاستقالة في ظروف خاصة ، وبالمثل اذا تساؤل الملك عن العرش أو تغلى عنه لأى من الأسباب ، فانه لا يكون ابتداء من حصول هذا الاجراء لرئيس الجمهورية ولا للملك ، أن يطالب الدولة التي يوجد فيها في الخارج بمعاملة المعاملة المقررة لرؤساء الدول الأجنبية .

بل أن الحصانة القضائية المقررة لرؤساء الدول . تزول في هذا الفرض ، أى في حالة زوال هذه الصفة ، عنهم بأثر رجعى ، بمعنى أنه يكون من الجائز أن ترفع ضده دعاوى أمام محاكم دول أخرى أجنبية بخصوص مسائل ترجع الى فترة كانت مازالت له فيها صفة رئيس الدولة ، ولا تستثنى من ذلك الا الأعمال الرسمية ، أى الأعمال التي قام بها رئيس الدولة بمقتضى سلطاته كرئيس دولة ، فتبقى لهذه الأعمال فقط حصانتها القضائية أمام محاكم الدول الأجنبية . وبناء على ذلك فان محكمة استئناف باريس قضت في حكم لها بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٥٧ في القضية التي رفعتها شركة كريستيان ديور Christian Dior ، بعلم جواز تمسك الملك السابق فاروق بالحصانة القضائية المقررة لرؤساء الدول الأجنبية بالنسبة لعدم دفعه ثمن عدد من المعاطف والأرواب التي اشترها للملكة السابقة ناريمان ، وذلك بالرغم من أن عملية الشراء وتسليم المشتريات قد تمت في وقت كانت فيه لفاروق صفة رئيس الدولة المصرية أى قبل قيام الثورة واجباره على التنزل ثم مغادرته اقليم الدولة المصرية ، ولكن في الوقت الذي رفعت فيه شركة

(٩٥) راجع في ذلك Cabot من ٢٤٢ ، و Oppenheim من ٧١١ ، و Satow

فقرة ٧ من ١٤

كريستيان ديور دعاها لم تكن له بعد هذه الصفة<sup>(٩٦)</sup>. وبعد ما جاء في حكم محكمة استئناف باريس بتاريخ ١١ أبريل ١٩٥٧ تأكيداً لهذا استقرت بصدده أحكام المحاكم الفرنسية منذ زمن بعيد ، من ذلك أن هذه المحاكم في عامي ١٨٧٠ - ١٨٧٢ قررت قبول الدعاوى التي رفعت ضد الملكة ايزابلا ملكة اسبانيا بعد خلعها من العرش الاسباني ، والتي كانت تقيم في باريس<sup>(٩٧)</sup>.

ولكن ليس هناك ما يمنع القانون الداخلي من تقرير بعض الحصانات لرؤساء الدول السابقين . وهذا ما كان يحصل في الماضي بالنسبة للملوك السابقين . ولكن ليس في قواعد القانون الدولي العام ما يلزم الدول على ذلك وان هي فعلت فانها تصدر في سلوكها حينئذ عن مجرد مقتضيات المعاملات الدولية<sup>(٩٨)</sup>.

ويلاحظ أن زوال صفة رئيس الدولة عن يشغل فعلا هذا المنصب قد يكون في بعض الأحوال غير مقطوع فيه ، بل يكون محل خلاف في الداخل ، وأيضاً في الخارج . ويترب على ذلك أن الدول التي تعترف بالحركة التي قامت ضد رئيس الدولة فانها بالتالي تعترف لرئيس هذه الحركة بصفة رئيس الدولة أو من يضعه زعماء هذه الحركة في هذا المنصب ، ويجب عليها أن تعامله معاملة رؤساء الدول وتكف بالتالي عن الاعتراف بهذه الصفة وبالآثار المرتبة عليها ، لمن يدعى لنفسه استمرار أو خلافة سلفه في هذا المنصب .

أما الدول التي لم تعترف بالوضع الجديد ، فانها تكون ملزمة بموقفها هذا من أن تستمر في التعامل مع من وجهت ضده الحركة الثورية ، والتي لم يتكشف أمرها بعد ، على أساس أنه رئيس الدولة ، ومعاملته بهذا الوصف ، وتكف عن الاعتراف بهذه الصفة لمناوئيه . والقاعدة العامة في هذه الحالة الواجب على الدول اتباعها ، هي ألا تسرع في الاعتراف بالحكومة الجديدة الا بعد أن تتأكد من

(٩٦) راجع في تفصيل هذه القضية Journal de droit international, 1957, p. 716 — 722.

(٩٧) راجع Oppenheim المرجع السابق ص ١٦١

(٩٨) راجع Oppenheim المرجع السابق ص ١٦٦ راجع أيضا Snow ص ١  
فقرة ١٤

سيطرتها الفعلية على مقاليد الأمور في داخل اقليمها وكل تسرع مخالف ، بعد تدخلا غير مشروع في الشؤون الداخلية لهذه الدولة . كما أنه على الدول الأجنبية أن تعترف بالنظام الجديد متى تأكدت سيطرته الفعلية على تقاليد الأمور في داخل الدولة ، وكل امتناع عن تقرير هذه الواقعة ، والاعتراف بها من جانب دولة أو دول أجنبية ، يعد تدخلا أيضا في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ، وهو أمر في كلتا الحالتين لا يتفق مع القانون الدولي العام .

وفي عام ١٩٤٠ وجدت حالة شاذة لا مثيل لها في الماضي في العلاقات الدولية . وهي حالة رؤساء الدول الأجنبية الذين يجبرون على الإقامة في خارج أقليم دولهم . ولقد بدأ الأمر بحضور الأسرة المالكة والحكومة الهولندية الى لندن ، ثم تلا ذلك حضور طائفة أخرى من رؤساء الدول الملوك وحكوماتهم الذين استقروا في انجلترا . ولقد اعترفت انجلترا لرؤساء الدول الأجنبية الذين اضطرتهم ظروف الحرب العالمية الثانية ، احتلال أقاليم دولهم وإنشاء حكومات أخرى موالية لقوات الاحتلال ، بجميع الحصانات والامتيازات المقررة لرؤساء الدول .

ولقد استمر قيام رؤساء البعثات الدبلوماسية الانجليزية المعتمدين لدى رؤساء الدول السابق الإشارة اليهم في مباشرة مهام وظائفهم . ولكن لم يكن يعترف لهم من الحصانات الدبلوماسية الا بقدر ضئيل جدا ، وذلك على سبيل المجاملة ، و فقط في مسائل المرور الغير هامة . ولقد أقامت حكومات الدول السابقة أجهزتها التنفيذية والإدارية على اقليم انجلترا ، وكان ينظر الى هذه الفروع على أساس أنها معفاة من الخضوع للسيادة والتشريع البريطاني ، وصرح الحلفاء لهذه الحكومات بمقتضى قانون صدر في انجلترا عام ١٩٤١ بأن تقيم في انجلترا محاكم قضائية أطلق عليها اسم المحاكم البحرية Maritime Courts تمتد ولايتها على الأشخاص الذين ليسوا من رعايا انجلترا ، وذلك بالنسبة لبعض المسائل التي نص عليها القانون السابق على سبيل الحصر<sup>(٩٩)</sup> .

---

(٩٩) راجع Shaw المرجع السابق ص ١٥٠٠

هل هناك فرق بين رؤساء الدول الملكية ، ورؤساء الدول الجمهورية في التمتع  
بالحصانات والامتيازات السابقة ؟

وجد من شراح القانون الدولي العام من تبنى الرأى القائل بأن الحصانات والامتيازات السابقة المعترف بها في القانون الدولي العام لرؤساء الدول أثناء وجودهم في الخارج لا تثبت الا لرؤساء الدول الملوك دون غيرهم . ويعد هذا الرأى من قبيل الدفاع عن النظم الملكية ومحاربة نظم الحكم الجمهورى ، عندما بدأت تظهر لأول مرة بعد قيام الثورة الفرنسية حيث تكتل ملوك أوروبا للقضاء على هذا الشكل الجديد من أشكال الحكومات ، ولقد كان من الممكن أن نغفر لبعض الكتاب الأوائل الذين عاصروا ميلاد النظم الجمهورية الرأى السابق نظرا لأنهم كانوا أمام ظاهرة جديدة في النظم السياسية .

ولكن الأمر الغريب حقا هو أن نجد شراحا في القرن الحالى ، بل في الوقت المعاصر ، يدافعون عن الرأى القاضى بعدم تمتع رؤساء الجمهورية بالحصانات والامتيازات المقررة لرؤساء الدول الأجنبية ، وأن رئيس الجمهورية عندما يوجد في الخارج يتمتع بالحصانات الدبلوماسية ، وليس بحصانات رؤساء الدول . ويلاحظ: هذا الفريق أن رؤساء الدول والملوك يتمتعون هم أيضا بالحصانات الدبلوماسية عندما يوجدون في الخارج ويباشرون أعمالا دبلوماسية ، ولكنهم يتمتعون زيادة على هذه الحصانات بالحصانات والامتيازات المقررة في القانون الدولي العام لرؤساء الدول الأجنبية ، وهي حصانات لا تثبت ان للملوك الذين لهم صفة السادة ، وليس لرؤساء الجمهوريات الذين هم في الواقع مجرد رؤساء للسلطة التنفيذية ، أى مجرد أحد موظفى الدولة ، وان كان على رأس هؤلاء الموظفين جيمهم<sup>(١٠٠)</sup>

ولكن يلاحظ أن الوضع القانونى لرؤساء الدول الأجانب الذى استقر في العرف الدولى إنما يثبت له بمقتضى هذه الصفة وليس بصفته الشخصية ،

(١٠٠) من هذا الرأى راجع Meyland : internationalité. Recueil de Cours, 1965, 2

« Il n'est pas souverain, mais « seulement chef de pouvoir autonome et simple fonctionnaire employé de l'Etat qui procède. Dans ce cas l'exterritorialité n'a aucune justification

وذلك لأن هذا الوضع القانوني يثبت ويؤسس على الحقوق والواجبات الدلية التي تتمتع بها دولته وليس مؤسسا على حقوق دولية معترف بها له شخصيا .

ويترتب على ذلك أن جميع مظاهر الاحترام والامتيازات والحصانات الثابتة لرؤساء الدول تجاه الدول الأجنبية ، أنها مبنية على الاحترام الواجب للدول باعتبارها أعضاء متساوية في الجماعة الدولية<sup>(١٠١)</sup> .

وإذا كان الأمر كذلك ، أي أن مناهج الحصانات والامتيازات المقررة لرؤساء الدول في الخارج هو الاحترام الواجب للدول ذاتها . وأيضا ضرورة احترام سيادة الدولة في شخص رئيسها ، فإنه يكون من غير المقبول التسليم بوجود أدنى فرق بخصوص الحصانات والامتيازات ومراسيم الاحترام والاستقبالات بين رؤساء الدول الملوك ورؤساء الجمهوريات .

بل إن العمل قد جرى فعلا على هذه القاعدة . من ذلك استقبال رئيس جمهورية الولايات المتحدة من جانب إنجلترا عام ١٩١٨ الاستقبال المخصص لرؤساء الدول الملوك . وأيضاً استقبال رئيس الجمهورية الفرنسية من جانب روسيا القيصرية عام ١٩١٤ . ومن جانب إنجلترا عام ١٩٢٧ و ١٩٥٠ ، الاستقبال المخصص للملوك .

ولقد ترتب عن ذلك أن تعد الآن في حكم المسائل التاريخية المهجورة ، قواعد القانون الدولي العام التقليدي التي كانت تؤكد أفضلية الملوك The pre-eminence of monarchs في مراسيم التحيات والاستقبالات . على رؤساء الجمهوريات<sup>(١٠٢)</sup> .

.....  
(١٠١) راجع Oppenheim ص ٧٥٧ وراجع أيضا Canaci ص ١٠ بخصوص تدبير الحصانات والامتيازات المقررة لرؤساء الدول في الخارج .  
(١٠٢) بخصوص الجدد حول المساواة وعدم المساواة في التمتع بالحصانات والامتيازات المقررة في القانون الدولي العام لرؤساء الدول الأجنبية ، بين الملوك رؤساء الجمهوريات راجع Oppenheim ص ٧٥٨ - ٧٦٢ و Satow صفحة ٦ - ٧ الفقرات ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ وراجع أيضا الصفحة الحادية عشرة من مؤلف الأستاذ Festschrift المرجع السابق الذي ينكر وجود أدنى فرق بين الملوك ورؤساء الجمهوريات والحصانات .



## مشكلة الأسبقية بين الدول وتقسيم رؤسائها الى درجات :

أولا - الأسبقية بين الدول (١٠٢)

في المصور الأولى كان البابا يدعى لنفسه حق ترتيب درجات الدول ورؤسائها ، وكان يعطى لنفسه ولدولته المرتبة الأولى ، يليه في المرتبة الثانية الامبراطورية الرومانية المقدسة ، أى الامبراطورية الجرمانية . وفي المرتبة الثالثة ملك الرومان The King of the Romans الذى كان يعد الورث الظاهر لامبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة ، ثم يلي ذلك ترتيب الدول الأوروبية الأخرى في درجات أدنى من البابا والامبراطورية الرومانية ، وكان البابا يحدد بالنسبة لكل من هذه الدول الأوروبية الأخرى الدرجة التى تحتلها بالنسبة لسائر الدول والامارات الأوروبية الأخرى . راجع قائمة ترتيب دول أوروبا خلال السنوات الأولى من القرن السادس عشر في الصفحتين ٢٥ ، ٢٢ من مؤلف الأستاذ Satow السابق الإشارة اليه .

وبقى العمل بالتقليد السابق حتى سقوط الامبراطورية الرومانية المقدسة في عام ١٩٠٥ ، حيث لم تقم أى من الدول الأوروبية بالمنازعة في الاعتراف للدولة البابوية ورئيسها ومثلها ، بالدرجة الأولى والاعتراف بالدرجة الثانية للامبراطورية انرومانية المقدسة ورئيسها ومثلها . ولكن بالنسبة لترتيب الدول الأوروبية الأخرى الذى كان يدعى البابا لنفسه حق الفصل في مرتبة كل منها ازاء الأخرى ، أصبح الأمر محل نزاع من جانب هذه الدول .

من ذلك أن جوستانوس أدولفوس Gustavus Adolphus ملك السويد أكد المساواة بين الدول في المرتبة . وهذا ما ذهب اليه أيضاً الملكة كريستينا أثناء انقصاد مؤتمر وستفاليا ، وطلبت انجلترا باحترام هذه القاعدة أيضاً بمناسبة ابرام الحلف الرباعي في ١٧١٨ أيضاً . وازاء عدم وجود قاعدة معترف بها من جانب جميع الدول الأوروبية ساد اتجاه يرمى الى ترميم الدول

(١٠٢) بخصوص الأسبقية بين الدول راجع Satow الصفحات من ٢٥ - ٢٢

على أساس تاريخ استقلال كل منها وانشاء النظام الملكي بها . واتباع هذه القاعدة كان يؤدي الى اعطاء الدولة البابوية المرتبة الأولى يليها ملك الامبراطورية الرومانية الجرمانية ثم ملك الرومان في المرتبة الثالثة ثم يلي بعد ذلك سائر الدول الأوروبية الأخرى حسب الترتيب الآتي طبقا لتاريخ انشاء النظام الملكي بها وهي : فرنسا ( ٤٨١ م ) أسبانيا ( ٧١٨ م ) ، انجلترا ( ٨٢٧ م ) النمسا ( ١٠٠٠ م ) الدانمرك ( ١٠١٥ ) ، سويسرا ( ١١٣٠ م ) السويد ( ١١٣٢ م ) ، البرتغال ( ١١٣٩ م ) بروسيا ( ١٧٠١ م ) سردينيا ( ١٧٢٠ م ) ، روسيا ( ١٧٢١ م ) ، بافاريا ( ١٨٠٥ م ) ، الساكسون ( ١٨٠٦ م ) ، وورتمبرج ( ١٨٠٦ م ) هانوفر ( ١٨١٤ م ) هولندا ( ١٨١٦ م ) بلجيكا ( ١٨٣١ م ) ، اليونان ( ١٨٣٢ م ) ، يلي ذلك تركيا التي اعترفت لها بوضعية الجماعة الدولية والتمتع بحزايا القانون العام الأوروبي ( أى القانون الدولي العام ) بتمتضى معاهدة باريس بتاريخ ٣٠ مارس ١٨٥٦<sup>(١٤)</sup> .

ولكن لترتيب السابق لم يكن قائما على أساس قاعدة حازت قبول واعتراف جميع الدول بها ، وظل الأمر محل خلاف شديد بين رؤساء الدول الأوروبية أى ملوكها . ولقد انعكس هذا الخلاف فى رأى على مسألة ترتيب درجات المبعوثين الدبلوماسيين لهذه الدول فى الخارج ، أثناء حفلات الاستقبال وغيرها من الاجتماعات الدبلوماسية التى يجتمع فيها هؤلاء فى وقت واحد . من ذلك أن البابا بيوس الرابع Pius IV أعلن فى عام ١٥٦٤ أن فرنسا تسبق أسبانيا بخصوص مرتبة سفيرى كل من هاتين الدولتين ، وفى عام ١٦٣٣ ، بمناسبة اعتزام ملك الدانمرك كريستيان الرابع الاحتفال بزواج ولده ، الأمير ولي العرش ، قام خلاف بين سفيرى فرنسا وأسبانيا بخصوص المكان المخصص لجلوس كل منهما .

وفى عام ١٦٥٧ قام خلاف مماثل فى لاهاي بين سفيرى الدولتين السابقتين . ولكن الخلاف الأكثر خطورة وقع فى لندن بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٦٦١ بمناسبة الاحتفال باستقبال السفير الجديد للسويد فى لندن عند دخول مركبه الرسمى لهذه

---

(١٥) وضع بعد اسم كل دولة بين قوسين تاريخ استقلال كل منها واقامة النظام الملكى بها .

مديته ، حيث كان التقليد الدبلوماسي يقضى بأن يرسل سفراء الدول المعتمدون في لندن بعربات سفاراتهم للائشراك في موكب السفير الجديد لكل دولة عندما رحل لأوربره عاصمة الدول المعتمد فيها . وهنا قام خلاف بين سفيرى فرنسا سبانيا على موضع عربة كل من السفارتين في الموكب الرسمي للسفير الجديد . ولقد نشأ خلاف مماثل بين سفيرى روسيا القيصرية وفرنسا حيث كانت كل من هاتين الدولتين تتنازع على المرتبة الثالثة أى المرتبة التالية للأولى التى يسلم الجميع بها للدولة البابوية ، والثانية المعترف بها من لدن كافة دول أوروبا لصالح الامبراطورية الرومانية المقدسة . ولقد بدأ هذا التنافس على المرتبة الثالثة من جانب روسيا القيصرية وفرنسا الملكية أو الامبراطورية ، فى لندن عام ١٨٦٨ .  
 أثناء حفلة راقصة دعى اليها رجال السلك الدبلوماسى الأجنبى المعتمدون فى لندن ، والتى أقيمت فى القصر الملكى البريطانى .

وفى عام ١٧٦٠ بمناسبة الاحتفال فى البرتغال بزواج الأميرة برازيل BAZIL وجه رئيس وزراء البرتغال الى جميع الدبلوماسيين الأجانب المعتمدين فى البرتغال ، منشورا يعلنهم فيه بالاحتفال السابق ، ويخطرهم أيضا أن السفراء المعتمدين فى لشبونة ، باستثناء سفيرى البابا والامبراطورية الرومانية المقدسة ، سيكون ترتيب جلوسهم طبقا لتاريخ اعتماد كل منهم According to the date of their Cradential

وعندما علم بهذا المنشور ، وزير خارجية فرنسا احتج عليه ، وأعلن أن ملك فرنسا لن يقبل قط التنازل عن المرتبة المقررة لعرشه ، وأن جلالته لا يعتقد أن تاريخ اعتماد المبعوثين الدبلوماسيين للدول ، يمكن أن يعد بأى حال ، ويثبت أى ادعاء . أما ما صالحا لترتيب الدول ، لأن القول بذلك يعد بمثابة انتهاك لحقوق المتعلقة بحظمة فرنسا » . وأضاف الى ذلك أنه « اذ كان مما لا نزاع فيه أن لا معقب على ارادة الملوك فى الشؤون الداخلية لدولهم ، الا أن سلطاتهم لا يمكن أن يمس حقوق الدول الأخرى ، ولا يدخل فيه موضوع تحديد مرتبة دول الأخرى دون قبول هذه الدول (١٠٠) » .

(١٠٠) بخصوص هذه الامثلة وايضا التوائم التى امدحا البابا لتحديد درجات دول الأوروبية راجع الصفحات ٢٥ - ٣٠ من مؤلف الأستاذ Snow السابق «تجارة البسه» .

وهكذا ، فإن الأمثلة القليلة ، من عدد لا حصر له ، من المنازعات التي قامت بين الدول الأوروبية بخصوص تحديد درجات ومرتبة الدول بعد درجة الدولة البابوية ودرجة الامبراطورية الرومانية المقدسة ، يوضح لنا انه لم تكن هناك قاعدة مسلمة بها من جانب جميع الدول بخصوص درجة ومرتبة كل دولة بالنسبة للدول الأخرى ، وأن الأمر كان مرده ارادة البابا ، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى نوع العلاقة التي تربطه بكل من هذه الدول ، وأيضا مدى قوة كل من الدول لتعزيز ادعائها لدرجة معينة أو مرتبة معينة ، وعلى وجه الخصوص ، المرتبة الثالثة التالية لدرجة الدولة البابوية والامبراطورية الرومانية الجرمانية . وظل الأمر كذلك ، حتى بداية القرن التاسع عشر حيث ، بدأت حلول أخرى غير الحلول السابقة ، القائمة على الارادة المنفردة للبابا ، وعلى تاريخ انشاء النظام الملكي .

وعند انعقاد<sup>(١٧)</sup> مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ شكلت لجنة خاصة للدراسة هذا الموضوع . وبعد مداوولات استمرت شهرين ، قدمت هذه اللجنة اقتراحاتها بخصوص هذه المشكلة ، وهي اقتراحات كانت تقوم على أساس تقسيم الدول ثلاث درجات ، وبالتالي التمييز بين الممثلين الدبلوماسيين للدول بين ثلاث طوائف ، وذلك تبعا للمرتبة المقررة لدولة الممثل الدبلوماسي .

ولكن نظرا لأن هذه الاقتراحات لم تحظ بالقبول الاجتماعي ، وخصوصا بالنسبة لمرتبة الجمهوريات الكبرى ، أهل الموضوع الخاص بالأسبقية بين الدول ودرجاتها ، واكتفى المؤتمر بالاهتمام بمسألة فرعية وهي التي كانت تشيخ الصعوبات العملية والخاصة بالأسبقية بين رؤساء البعثات الدبلوماسية للدول . ونجح مؤتمر فيينا الأول عام ١٨١٥ وأيضا مؤتمر اكس لاشابل عام ١٨١٨ في تحديد درجات رؤساء البعثات الدبلوماسية وفي اعتماد القاعدة القاضية بأن رؤساء البعثات الدبلوماسية لدى كل دولة يتم تحديد أسبقيتهم حسب درجاتهم وأنه في داخل كل درجة من الدرجات تكون الأسبقية على أساس تاريخ اعتماد كل منهم أو تاريخ الاعلان الرسمي لوصول كل منهم أو تاريخ تقديم صورة من

---

(١٧) راجع المراجع السابق ص ٢٠ - ٢٢

أوراق الاعتماد إلى الجهات المختصة في الدولة المرسل إليها الممثل الدبلوماسي توطئة لمرضاها على رئيس هذه الدولة وتحديد تاريخ تقديمها إليه ، وذلك على تفصيل يحله دراسة الأسبقية بين رؤساء البعثات الدبلوماسية .

ومن أجل القضاء على آثار الادعاء التاريخي القائم على أساس أن بعض رؤساء الدول المتوجين تكون مرتبتهم ودرجة دولهم أسبق من بعضهم الآخر ، قرر مؤتمر فينا ١٨١٥ بأنه بالنسبة للمعاهدات وغيرها من الأعمال الدولية التي تتم بين الدول ، فإن ممثلي كل الدول الأطراف في الاتفاق الدولي يقومون في كل حالة بدراسة طريقة التوقيع عليها ، وترتيب ذكر الدول الأطراف في الاتفاق وطريقة توقيع ممثليها عليه .

وقرر المؤتمر أيضا أنه بالنسبة للمعاهدات وغيرها من الأعمال القانونية الدولية ، التي تقع بين عدة دول ، فإن ممثلي هذه الدول يقومون بتحديد طريقة التوقيع عن الاتفاق أو العمل القانوني ، أي الترتيب الذي ينبع في توقيع رؤساء الدول وممثليهم على هذه الأعمال .

ثم ظهر بعد ذلك نظام للتوقيع للقضاء على الاشكال السابق يطلق عليه نظام التوقيع بالتأب Abtarnact ، إيجاباً إليه في حالة الاتفاقات الدولية متعددة الأطراف حيث كان يخص لكل دولة صورة من الاتفاق أو الوثيقة يبدأ فيها بذكر اسم هذه الدولة ورئيسها ومثله الدبلوماسي في المفاوضات والتوقيع ، ثم يتم التوقيع عليها أولاً من جانب رئيس هذه الدولة أو مثله ، يلي ذلك ذكر أسماء الدول الأخرى الأطراف في الاتفاق وممثليها وتوقيعاتهم .

ولقد أدى سقوط الامبراطورية الرومانية المقدسة في يوليو ١٨٠٦ ، إلى انتفاء ادعاء هذه الامبراطورية المرتبة الثانية وتقدمها على سائر الدول الأخرى ، ولم يستطيع امبراطور النمسا الذي لم يثبت له هذا اللقب الا منذ ١٨٠٤ أن يطالب الدول بالامتياز الذي كان مقرراً من قبل للامبراطورية الرومانية الجرمانية . ثم ان فرنسا في عام ١٨١٥ لم تكن في وضع دولي يمكنها من أن تعيد ادعاءاتها التي سبق أن رأينا بعض أمثلة لها ، والحاصصة باحتلالها الدرجة الثالثة دون غيرها من سائر الدول الأوروبية الأخرى .

وهكذا بررت الظروف السابقة لكي تكون في عام ١٨١٥ أمام قاعدة مستقرة في القانون الدولي العام تقضي بالمساواة في المرتبة والدرجة بين جميع الدول المستقلة *Equality in point of rank of all independent sovereign States* وأصبحت هذه القاعدة مسلبة في العلاقات الدولية ، وترتب على ذلك أن جميع الاتفاقات الدولية متعددة الأطراف أو الجماعية أصبحت تبرم من أصل واحد ، ويتم ذكر الأطراف فيها حسب الترتيب الهجائي لأسماء هذه الدول ، وكذلك اعتمدت ذات القاعدة بخصوص التوقيع عليها ، وبذلك أهملت عملا الطريقة المعروفة باسم *l'Alternant* التي سبق أن أشرنا إليها . ولم تخالف القاعدة السابقة إلا في بعض المعاهدات ، مثل معاهدة فرنسا والمعاهدات الأخرى التي تخض عنها مؤتمر الصلح بباريس الذي انعقد عام ١٩١٩ على أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وذلك لأنه في جميع هذه المعاهدات ذكرت دول الحلفاء الخمسة متقدمة بذلك على سائر الدول الأخرى التي اشتركت في المؤتمر ، ووقعت على المعاهدات التي تخض عنها هذا المؤتمر .

ويلاحظ أن الاختلاف في تسمية الدولة قد يترتب عليه اختلاف موضع الدولة في المؤتمرات الدولية . من ذلك أنه خلال مؤتمر السلام الأول الذي اجتمع في لاهاي عام ١٨٩٩ جلس ممثلو الولايات المتحدة في المكان المخصص حسب حرف E ( *Etats unis* ) ولكن في مؤتمر السلام الثاني الذي انعقد في لاهاي عام ١٩٠٧ احتل وفد الولايات المتحدة الأمريكية المكان المخصص حسب حرف (A) وذلك لأن التسمية الرسمية للولايات المتحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية *United States of America* ، وهكذا ، بفضل هذه التسمية ، استفاد وفد الولايات المتحدة الأمريكية من مزايا الحرف الأول الهجائي ، وجلس في مكان يسبق المكان الذي جلس فيه سائر ممثلي الدول الأمريكية الأخرى حسب الترتيب الهجائي لأسماء هذه الدول .

مشكلة ألقاب رؤساء الدول<sup>(١٠٧)</sup> : تعد هذه المشكلة من الأمور التي كانت محل خلاف في الماضي ، وكان البابا وامبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة

<sup>(١٠٧)</sup> راجع ساتو *Sato*, p. 33 — 39.

يبدعان الحق في خلع الألقاب على رؤساء الدول الأخرى . ولكن يعد الآن من الأمور التي لا ينازع فيها أحد ، أن لكل دولة أن تختار اسمها ، وكذلك أيضا الألقاب رئيسها ، بدون اعتداء على حقوق دولة أخرى ، كما حصل عندما لقب ملك إيطاليا نفسه بامبراطور الحبشة بعد غزوها ، حيث امتنعت بعض الدول عن الاعتراف له بهذا اللقب ، على أساس أنه ليس هناك سند مشروع يخول ملك إيطاليا حمل لقب امبراطور الحبشة .

مشكلة الأسبقية بين رؤساء الدول (١٠٨) . انعكس الخلاف الذي سبق أن أشرنا إليه بإيجاز بخصوص درجات الدول والاسبقية بينهما ، على مسألة الأسبقية بين رؤساء هذه الدول . ومن الطبيعي أن يدعى هنا أيضا البابا لنفسه حق التقدم على سائر رؤساء الدول الأخرى ، وأن يليه في الادعاء ، امبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة ليشغل المرتبة الثانية ، ثم يقوم البابا بترتيب رؤساء سائر الدول الأخرى . كما سبق أن رأينا بخصوص درجات الدول . وذلك على أساس تاريخ انشاء النظام الملكي في كل دولة ، وهي قاعدة ظلت محل خلاف من جانب سائر الدول الأوروبية ، ولم يستقر الوضع الا في مستهل القرن التاسع عشر ، الذي ظهرت فيه قاعدة المساواة بين الدول .

وأيضا عندما ظهرت النظم الجمهورية لأول مرة ، ادعى الملوك لأنفسهم حق الصدارة في الاجتماعات الدولية على رؤساء الجمهوريات . ولكن استقرار النظام الجمهوري وانشائه في دول كبرى مثل فرنسا والاتحاد السوفيتي ، وازدياد عدد الدول النظم الجمهورية ، قضى على الادعاء السابق .

وهكذا فاز استقرار قاعدة المساواة بين الدول ، وأيضا القضاء على ادعاء الملوك تقدمهم على رؤساء الجمهوريات ، أدبا الى استقرار قاعدة هامة وهي المساواة في الدرجة بين سائر رؤساء الدول ، وأنه عند اجتماع أكثر من رئيس دولتين في المؤتمرات الدولية ، يكون ترتيب جلوسهم حسب الترتيب الهجائي لرؤساء دولهم ، وأيضا يتولون رئاسة هذه المؤتمرات طبقا للقاعدة السابقة ، ما لم

(١٠٨) راجع Setow الصفحات من ٢٩ الى ٤٤ تحت عنوان :  
Precedence among Sovereigns.

يرافق المؤتمر على قاعدة مخالفة . وتنبع ذات القاعدة عند اجتماعهم بمناسبة الاحتفال بمناسبة وطنية أو تتويج ملك إحدى الدول ، أو للاشتراك في تشييع جنازة رئيس دولة من الدول .

ويلاحظ أنه في بعض الأحيان التي يتم فيها اجتماع رؤساء دول ، بعضهم ملوك ، والبعض الآخر رؤساء جمهوريات ، تجري التقاليد بأن يتصدر الملوك وأن يتم الترتيب بينهم ، حسب تاريخ اعتلاء كل منهم العرش ، يلي ذلك رؤساء الجمهوريات حسب الترتيب الهجائي لأسماء دولهم . ولكن هذه القاعدة ليست من القواعد الوضعية في القانون الدولي العام ، بل ترجع الى مجرد الممارسات الدولية ، وأن عدم احترامها لا يترتب عنه مخالفة لأي من قواعد القانون الدولي العام . ويلاحظ أن هذا التقليد يراعى غالبا من جانب الدول ذات النظم الملكية ، حيث يتم ترتيب جلوس ، أو موقف رؤساء الدول الأجانب على أساس تقديم الملوك أولا ، وهذا ما تم بمناسبة تتويج جورج الخامس ملكا لانتاجر عام ١٩١١ ، وهو الحفل الذي لم يحضره أى من رؤساء الدول الأجنبية ، لكن مع ذلك اتبعت القاعدة السابقة بخصوص ترتيب ممثلي هذه الدول في هذه المناسبة ، حيث رتبت أماكن جلوس هؤلاء الممثلين ، بحيث تقدم أولياء المهد في الدول الكبرى ، يليهم الأمراء أعضاء وفود الدول السابقة ، ثم أمير ، ثم رؤساء الوفود من أولياء المهد في الدول الأقل أهمية ، ثم وفود الولايات المتحدة وفرنسا ، ثم أمراء وأميرات الأسرة المالكة في بريطانيا ، ثم المبعوث الخاص للفايكان ثم أمراء الامارات الجرمانية ، ثم أمراء الدول الشرقية . . . الخ .

وبخصوص تتويج جورج السادس عام ١٩٣٧ اتبع النظام الآتي : الأمراء أولياء المهد ممثلو الدول الممثلة في لندن بدرجة سفير ... الخ . وفي عام ١٩٥٢ بمناسبة تتويج إليزابيث الثانية اتبع الترتيب الآتي :

ممثلو الملوك أقارب الملكة « أى الذين تربطهم بالأسرة المالكة في إنجلترا رابطة القرابة — أخوات الملكة — ممثلو الدول الثلاث الكبرى وهي فرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة — أعمام وعمات الملكة — ممثلو الدول الملكية الأخرى . ممثلو الدول الملكية الذين ليسوا من الأسرة المالكة في هذه الدول .



مثل دوقية لوكسمبرج . مثل البابا . مثلو الدول غير الملكية ، وذلك طبقاً لترتيب أسبقية سفراتها في لندن - بعض طبقات الأسرة المالكة بانجلترا - مثل ألمانيا الغربية ، مثلوا الامارات - مثلو الدول غير الملكية التي لها تمثيل في لندن بدرجة وزير مفوض . الطبقات الباقية من الأسرة المالكة - مثلو الدول غير الملكية التي ليس لها مثل دبلوماسي دائم في لندن . ويلاحظ على ماسبق أن الترتيب الذي اعتد في المناسبات التي أشرنا إليها ، قام على أساس تفضيل الملوك ووفودهم ، وأيضاً على تفضيل الدول الكبرى ، وهو تفضيل في كلتا الحالتين لا أساس له من القانون الدولي العام . وتلاحظ أخيراً أن الاعلان الذي أصدره الفاتيكان في ديسمبر ١٩٣١ ووزعه على الممثلين الدبلوماسيين للدول المعتمدين لدى الفاتيكان ، قضى بأن رجال الدين من طبقة كاردينال ، تكون لهم درجة الأمراء ، وأنه طبقاً للقانون الكنسي Canon law فإن رتبة هؤلاء تلي مباشرة الملوك وأولياء العهد (١٠٩) .

## المبحث الثاني

### رئيس مجلس الوزراء (١١٠)

وظيفة رئيس مجلس الوزراء ، توجد في الدول التي لا تعطي دساتيرها لرئيس الدولة إلا بعض الوظائف الحقيقية التي يستطيع أن يباشرها شخصياً طبقاً للدستور بمفرده ، وتلك هي إحدى الخصائص الأساسية الميزة للنظم الديمقراطية البرلمانية des régimes parlementaires وذلك لأنه في هذه النظم ، يباشر رئيس الدولة سلطاته الدستورية كمعادة عامة بالاشتراك مع رئيس مجلس الوزراء والبرلمان . ويرتّب على ذلك ، أنه في ظل هذه النظم يكون رئيس مجلس الوزراء الجهاز التنفيذي الرئيسي للدولة L'organe exécutif principal de l'Etat الذي يتخذ قراراته تحت رعاية البرلمان بمجلسيه أو أحدهما ، حسب الدساتير ، وهو يوجه مجلس

(١٠٩) راجع تفصيل ذلك ساتو ص ٤٠ - ٤٢

(١١٠) راجع ساتو ص ٤٤

(١١١) في هذا الخصوص راجع Philippe Caillet, op. cit., p. 344 - 346

الوزراء ويكون مسئولاً من الناحية السياسية أمام البرلمان عن سياسته الداخلية والخارجية .

ولما كان رئيس مجلس الوزراء هو الذى يحكم فعلا الدولة ، ويتخذ القرارات الضرورية لرسم سياستها العامة فى الداخل والخارج ، ويعد الرئيس الادارى لوزير خارجيتها ، وفى حالة الخلاف بينه وبين وزير الخارجية ، فان ارادة رئيس مجلس الوزراء هى التى تسود ، طالما أنه هو المسئول عن السياسة الخارجية أمام البرلمان ، لدرجة أنه كثيرا ما يجمع شخص واحد بين وظيفتى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية . ويترتب على ذلك أنه عندما تكون هناك مشاكل دولية هامة ، فان رئيس مجلس الوزراء هو الذى يملك سلطة اتخاذ القرارات ، وكثيرا ما يشترك شخصا فى الاجتماعات الدولية التى تتولى مناقشة هذه المشاكل ، ولقد ترتب على ذلك أن المؤتمرات الدولية تتكون عادة من شخصيات الدول التى تملك السلطات الفعلية فى دولهم وفقا لدساتيرها ، ومن أجل ذلك نجدها ذات تشكيل مختلط ، يوجد فى داخلها رؤساء بعض الدول ، ورؤساء مجالس وزارات ، أو الوزراء الأول ، للبعض الآخر .

ومن أمثلة ذلك ، أن مؤتمر القمة الذى انعقد فى باريس فى مايو من عام ١٩٦٠ حضره رؤساء الدول مثل الرئيس ايزنهاور ، والرئيس ديغول ، والوزير الأول فى إنجلترا وهو مستر ماكملون ، ورئيس وزراء الاتحاد السوفيتى ، وذلك لأنه لم يكن من المعقول لإنجلترا أن ترسل عنها الملكة اليزابيث الثانية رئيسة الدولة الانجليزية ولا أن يرسل الاتحاد السوفيتى رئيس الدولة ، وذلك ، لأنها لا تملكان سلطات حقيقية ، وأيضا لم يكن من المستساغ أن يحضر هذا المؤتمر وزير خارجية إنجلترا وذلك لأن الأمر كان يتعلق باجتماع على مستوى عال ، وأيضا فى ذات المؤتمر وجدنا الاتحاد السوفيتى يمثله رئيس وزراءها السيد خروتشوف ، وذلك لذات الاعتبارات التى قضت بأن يمثل إنجلترا بواسطة وزيرها الأول ، فى المؤتمر .

وهذا يؤكد أن رئيس مجلس الوزراء فى البلاد التى يوجد فيها هذا المنصب ، وتكون له سلطات حقيقية متميزة عن سلطات رئيس الدولة ، تكون له أهمية دولية مؤكدة .

ومن أجل ذلك يبدو شذوذ الفقه في عدم تعرضه لدور رئيس مجلس الوزراء في نطاق العلاقات الدولية . وهذا الشذوذ يرجع الى أسباب تاريخية ، حيث كان في الماضي رؤساء الدول يملكون جميع السلطات الحقيقية ، ثم تلا ذلك ، بعد أن فقد رؤساء الدول هذه السلطات كلها أو معظمها ، وصارت سلطاتهم في الغالب سلطات نظرية محضة لا يباشرونها الا عن طريق مجلس الوزراء والبرلمان معا ، أو باشتراك أحدهما فقط حسب الدساتير وحسب المسائل المروضة على البحث ، أن أصبح وزراء الخارجية في الدول التي حصل في نظامها الدستوري هذا التطور ، أهم الذين يستقلون بمسائل العلاقات الدولية ، ولقد ساعد على ذلك أن عددا كبيرا من رؤساء مجالس الوزراء ، لم يظهروا اهتماما كبيرا بمسائل العلاقات الدولية .

ومع ذلك فلقد حصل في اجتماعات دولية هامة أن اشترك رؤساء بعض الدول مع رؤساء مجالس وزرائهم ، ومن أمثلة ذلك مؤتمر ميونخ الذي انعقد عام ١٩٣٨ ، ومع ذلك ظل الفقه على وضعه التقليدي ، يشير دائما الى رؤساء الدول والى وزراء الخارجية ، عند دراسة أجهزة العلاقات الدولية الداخلية دون اشارة الى دور رئيس مجلس الوزراء في هذا النطاق .

ولأول وهلة قد يبدو أن رئيس مجلس الوزراء ليس من الأجهزة العادية للعلاقات الدولية ، فلا يعتمد أمامه الدبلوماسيون الأجانب ، وليس باسمه توجه مراسلات الدولة مع الدول الأخرى عادة .

ولكن اذا كان ما سبق صحيحا من الناحية النظرية حسبا جرى عليه العمل ، الا أنه يجب ألا تغفل أنه في الديمقراطيات البرلمانية ، يملك رئيس مجلس الوزراء سلطة الزام الدولة ، وهى سلطة تفوق بكثير ما يتمتع به رئيس الدولة ووزير الخارجية في ظل هذه النظم السياسية .

وهكذا اذا كان رئيس مجلس الوزراء ليس من الأجهزة العادية للعلاقات الدولية ، الا أنه تكون له هذه الصفة عندما يعالج مع أقرانه من رؤساء مجالس الوزراء في الخارج ، المسائل الدولية . ويترتب على ذلك أن رئيس مجلس الوزراء بجانب صفته كجهاز داخلي للدولة son Caractère d'organe étatique interne

يكون له أيضا وصف جهاز العلاقات الدولية *Un Caractère d'organe International* ، وهذا ، يؤدي إلى ضرورة حل المشاكل القانونية المختلفة التي تثيرها صفة الأخيرة .

وأول هذه المشاكل القانونية ، تثار المسألة الخاصة بمعرفة أغلبية رئيس مجلس الوزراء في الزام الدولة من الناحية الدولية . وهنا تكون القاعدة هي ذاتها التي سبق أن رأيناها بالنسبة لرؤساء الدول ، فالممول عليه في هذا الصدد هو دستور الدولة ، حيث يجب أن يرجع في ذلك إلى الوظائف التي يعطيها دستور كل دولة تأخذ بنظام رئاسة مجلس الوزراء — إلى رئيس هذا المجلس . وبالنسبة للمسائل التي لا يوجد بصدها نص واضح في هذا الخصوص ، فيجب القول بأن رئيس مجلس الوزراء يستطيع أن يلزم دولته في حدود السلطات المعقولة التي يملكها عادة رئيس مجلس الوزراء . وعلى العكس من ذلك ، فإن رئيس مجلس الوزراء لا تكون له صفة في الالتزام باسم دولته في الأحوال التي ينص الدستور صراحة على عدم الاعتراف له بسلطات في خصوص مسائل معينة ، ولا يجوز للدول الأجنبية أن تتضرر من ذلك ، وتعتبر تصرفه في هذه الأحوال عملا غير مشروع من جانب دولة رئيس مجلس الوزراء الذي تعامل معها باسم دولته ولكن بخصوص مسائل لا تدخل بصريح نصوص الدستور في اختصاصاته .

ومن الملاحظ أن رئيس مجلس الوزراء لا يذهب للخارج ، حتى في رحلة خاصة *Un voyage d'agrément* إلا بعد أن توافق الدولة التي يريد الذهاب إليها على ذلك ، وفي العادة لا يذهب إلا لأقاليم الدول الأجنبية التي اعترفت بها حكومته .

ولا يتقابل رئيس مجلس الوزراء في الخارج بذات المراسيم والاستقبالات التي يتقابل بها رؤساء الدول الأجنبية ، ولكن مع ذلك فإنه يقابل باستقبال رسمي ، وفي حالة وجود رئيس مجلس وزراء ورئيس دولة أجنبية على إقليم دولة واحدة ، فإن رئيس الدولة يتقدم من حيث البروتوكول على رئيس مجلس الوزراء ، حتى ولو كان كل منهما يمثل دولة أجنبية مختلفة .

ولم يتعرض فقهاء القانون الدولي لتحديد الوضع القانوني لرئيس مجلس الوزراء في الخارج ، وهو افعال قد يؤدي الى القول بأنه يتمتع بذات الوضع الذي يعترف به لأي موظف كبير أجنبي حالة وجوده في الخارج .

ولكن لا يمكن قبول هذا الحل . وذلك لأن رئيس مجلس الوزراء ليس مجرد موظف أجنبي ، يضاف الى ذلك أن المسائل التي يعالجها خلال اقامته الرسمية في الخارج ، هي من المسائل التي تتطلب أن يحاط بحماية خاصة .  
ويترتب على ذلك أن رئيس مجلس الوزراء أثناء اقامته الرسمية في الخارج يتمتع بطائفة من الحصانات والامتيازات ، أهمها الحصانة الشخصية وحصانة مقر اقامته *l'inviolabilité de sa personne et de sa demeure* فلا يجوز التنبض عليه ، وفي حالة ارتكابه أعمالا غير مشروعة طبقا للقانون الداخلي للدولة التي يقيم فيها ، فإن الاجراء الوحيد الذي يكون من حق هذه الدولة أن تتخذ ضده هو أن تطلب منه مغادرة اقليتها ، وفي حالة امتناعه ، يكون لها أن تطرده .  
ويجب أيضا أن تحاط تنقلاته بخماية من جانب سلطات الدولة الاقليمية حتى لا يقع أي اعتداء عليه .

ويرى الأستاذ فيليب كايي<sup>(١١٣)</sup> أن رئيس مجلس الوزراء ، على خلاف رئيس الدولة الأجنبية ، لا يتمتع بحصانة تشريعية ، وذلك لأن هذه الحصانة تعد ضرورية لرؤساء الدول الأجانب ، لأن أي اعتداء يقع عليهم ، يعد أنه قد وقع على الدولة ذاتها ، وليس لرئيس مجلس الوزراء هذه الصفة ، بل ان وصفه الممتاز يرجع فقط الى الحاجة في أن يقوم بحرية بالوظائف التي من أجلها سافر في رحلة رسمية للخارج . وعلى ذلك ، فإن عدم اعفائه من اختصاص المحاكم الاقليمية في الدولة التي يوجد فيها في رحلة ، ولا الهجوم الذي يتعرض له من جانب صحافة هذه الدولة ، لا يمكن أن يؤثر على حريته في القيام بهذه الوظائف . ومن أجل ذلك ، فإن القوانين الداخلية للدول لا تنص على حماية خاصة ، عن طريق تقرير عقوبة خاصة ، للجرائم التي ترتكب ضد رؤساء مجالس الوزراء الأجانب ، كما هو الحال بالنسبة لرؤساء الدول الأجانب .

(١١٣) المرجع السابق ص ٢٤٦

وبخصوص الحصانة القضائية<sup>(١١٣)</sup> ، فإن رئيس مجلس الوزراء يتمتع بحصانة كاملة أمام المحاكم الجنائية ومحاكم البوليس .

أما عن حصاته أمام المحاكم المدنية ، فهي تشمل جميع الأعمال التي ياتىها بناء على صفته الرسمية ، أى باعتباره رئيسا لمجلس وزراء دولة أجنبية ، وذلك لأن مثل هذه الأعمال تسبب مباشرة الى دولته ، ولا تخضع بالتالى للرقابة القضائية من جانب محاكم دولة أجنبية .

أما بخصوص الحصانة القضائية أمام المحاكم المدنية بالنسبة للأعمال الخاصة

Les actes privés التي يقوم بها رئيس مجلس وزراء لدولة أجنبية ، فإن الأستاذ فيليب كاسي<sup>(١١٤)</sup> ، يرى يتمتع بها . وذلك لأن الرأى العكسى ، يؤدى في رأيه الى التأثير على رئيس مجلس الوزراء ، ويتتج عن ذلك تأثير في استعمالها يضر بمركزه ولا يساعده على أداء مهمته ، ولذلك فهو يعترف له بهذه الحصانة بالقدر الذى يسلم هذا المؤلف بها لرئيس الدولة الأجنبية ذاته ، أى بالقدر الذى ترفع فيه الى القضاء المدنى دعاوى متعلقة بأعمال خاصة لرئيس مجلس وزراء لدولة أجنبية ، حال وجود هذا الأخير ، على اقليم الدولة ، التي ترفع الى محاكمها هذه الدعاوى أو تنتظر هذه الدعاوى حال وجوده . ولكن عندما يغادر اقليم الدولة ويعود الى دولته ، فإن رئيس الوزراء لا يتمتع بهذه الحصانة ، وهو في ذلك يقول :

Plus douteuse semble la question de l'immunité de juridiction civile pour les actes privés. Nous sommes partisans d'accorder l'immunité Car admettre le contraire serait Ouvrir la porte à des abus et à des tracasseries. Naturellement cette immunité ne lui sera accordée que lorsqu'il est présent et en mission, sur le territoire étranger; dès qu'il le quitte et qu'il rentre sur son territoire national, aucun privilège ne lui est plus dû<sup>(١١٥)</sup>

(١١٣) المرجع السابق ٢٤٦

(١١٤) المرجع السابق ص ٢٤٦

(١١٥) المرجع السابق ص ٢٤٦

ونحن نرى أن يطبق هنا الحل الذى قلنا به بمناسبة الأعمال الخاصة لرؤساء الدول الأجانب وهو عدم تتمتع بالحصانة القضائية بالنسبة لهذه الأعمال . وذلك للأسباب التى شرحناها سابقا عند معالجتنا لهذه النقطة بخصوص رؤساء الدول الأجانب ، ونضيف إليها أن الحل الذى يقول به الأستاذ فيليب كايى ليس عليا ، فكيف يمكن القول بأن رئيس الدولة أو رئيس مجلس الوزراء لدولة أجنبية يتمتع بحصانة قضائية بالنسبة للأعمال الخاصة وذلك عندما يكون موجودا على إقليم الدولة الأجنبية ، ولا يتمتع بها بعدم رحيله . فإذا يكون مدير الدعاوى التى ترفع قبل أن يقدم الى إقليم الدولة الأجنبية ، ثم لا يأتى دور نظرها الا فى وقت يصادف ، مجرد مصادفة ، وجوده على إقليم الدولة لمدة أيام بل ليوم واحد ، يكون هو اليوم الذى حدد - دون معرفة المحكمة بوجوده ، لنظر الدعوى المرفوعة ضد رئيس دولة أجنبية أو رئيس وزرائها !.

وفى مسائل الجمارك . فان قواعد المجاملات الدرية ، تفرض على الدولة الأجنبية ، أن تعفى من الرسوم الجمركية رئيس مجلس الوزراء ، وأيضا لانتفتح ولا تقتش حثائبه . وذلك حتى يحافظ على سرية وثاقته وأوراقه التى تتضمنها هذه الحثائب .

ونلاحظ أخيرا . أن رئيس مجلس الوزراء الذى يسافر باسم غير معلوم فى رحلة خاصة Voyage d'agrément لا يتتبع بأى من الحصانات والامتيازات السابقة ويسرى الحل ذاته على رؤساء مجالس الوزراء السابقين (١١٦) .

### المبحث الثالث وزير الخارجية

فى معظم الدول يطلق على الوزير الذى يشرف على العلاقات الخارجية لقب وزير الشؤون الخارجية Minister for Foreign Affairs فى اللغة الانجليزية وبالفرنسية Ministre des affaires étrangères أو وزير العلاقات الأجنبية

---

(١١٦) المرجع السابق ص ٢٤٦ .

Minister of **بالفرنسية**، **Ministre des relations étrangères**  
Foreign relations

وفي المملكة المتحدة يطلق عليه اسم سكرتير الدولة للشئون الخارجية  
Secretary of State for foreign Affairs وفي الولايات المتحدة الأمريكية  
سكرتير الدولة Secretary of State مع أن سلطة رئيس الجمهورية في الولايات  
المتحدة تسود في نطاق العلاقات الخارجية . وفي الاتحاد السوفيتي يطلق عليه  
مفوض الشعب للشئون الخارجية People's Commissary for Foreign  
Affairs ، ويطلق عليه في أسبانيا اسم وزير الدولة  
وفي اللغة العربية وهي اللغة الرسمية للدول العربية يطلق على عضو الحكومة الذي  
يشرف على العلاقات الخارجية اسم وزير الخارجية (١١٧) .

ويرتبط تاريخ وزارات الخارجية في العالم تقريبا بتاريخ ظهور العلاقات  
الدبلوماسية الدائمة ، أو على الأقل يمكن أن يقال أنه ابتداء من هذا التاريخ ظهرت  
الادارات الحكومية الداخلية التي تعد الأصل التاريخي لوزارات الخارجية في  
العالم في الوقت المعاصر .

ويبان علة ذلك يرجع الى أنه عندما أدت الظروف التاريخية للعلاقات الدولية  
الى ظهور وتأكيد نظام الدبلوماسية الدائمة ، وجدت حكومات الدولة أنفسها  
مضطرة الى انشاء إدارة داخلية ، مكتب خاص ، يعكف على المسائل الخاصة  
بالعلاقات الدولية ، ومع تطور العلاقات الدولية وازدياد أهميتها ، تطورت  
هذه الادارات أو المكاتب الحكومية المختصة بهذه العلاقات ، حتى أصبحت  
ما يعرف الآن بوزارات الخارجية .

ومن أمثلة ذلك أنه في عام ١٥٨٩ أصدر هنري الثالث ملك فرنسا لأمانة  
تقضى بأن يعهد الى سكرتير جميع ما يتعلق بالاتصال بالخارج ، ثم ازدادت  
أهمية هذه الادارات فيما بعد ابتداء من عهد لويس الرابع عشر (١١٨) .

(١١٧) راجع Setow ص ٢٠ - ٢١ فقرة رقم ٢٥ وراجع Fourchile المرجع  
السابق ص ٢ في التسميات المختلفة لوزير الخارجية .

(١١٨) بخصوص تطور وزارات الخارجية في العالم راجع Dubier المرجع السابق  
ص ٢٢٧ Setow المرجع السابق ص ٢١ - ٢٢ ، راجع أيضا الأهرام الاقتصادي  
العدد ١٨٧ أول يونيو ١٩٦٢ ص ٢٠ - ٢١ حيث يوجد بحث للدكتور عز الدين  
قودة بخصوص تطور وزارة الخارجية للسرية .



وفى إنجلترا يرجع تاريخ نشأة وزارة الخارجية البريطانية التى يطلق عليها Foreign Office الى عام ١٢٥٣ ، ولكن فقط خلال القرنين الخامس عشر ولسادس عشر بدأت تظهر أهميته الفعلية .

ولكن عندما ظهرت العلاقات الدبلوماسية الدائمة صحبها تضخم فى علاقات الدول من حيث الحجم ، ثم ان العلاقات الدبلوماسية الدائمة تقتضى وجود موظفين متخصصين فى العلاقات الدولية ، لا بد من أن يوجد بجانبهم مجموعة أخرى من الموظفين الإداريين ، وأن تكون كل من هاتين المجموعتين تحت اشراف وإدارة ومسئولية رئيس إدارى أعلى ، هو ما يطلق عليه الآن وزير الخارجية أو غيرها من التسميات التى أشرنا الى بعض منها . وهكذا فانه خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر أنشأت معظم دول أوروبا إدارات خاصة للشئون الخارجية<sup>(١١٩)</sup> .

ويرى الدكتور عز الدين فودة أن وزارة الخارجية المصرية تعد أقدم وزارة خارجية فى العالم وذلك لأن مصر الفرعونية هى أول الدول التى عرفت نظام الوزارة . ومنذ ذلك العهد البعيد السابق على الميلاد ، كان المصريون أول من تنبه الى أهمية إنشاء ديوان خاص يهتم برسائل الدولة العامة والدولية ، وعهد اليه بتحرير هذه الرسائل وتسجيلها وحفظها . وأنشأت مصر الفرعونية أيضا مدرسة تهتم بأعداد موظفى العلاقات الدبلوماسية ، ودراسة اللغات السامية المختلفة ، خصوصا اللغة البابلية التى كانت اللغة الدبلوماسية فى منطقة الشرق الأوسط .

ويرى أيضا أن مصر العربية عرفت كذلك ديوانا أو وزارة للشئون الخارجية كان يطلق عليها أولا « ديوان الرسائل » ثم حلت محله تسمية « ديوان المكاتبات » ثم « ديوان الانشاء » ، وكان يهتم هذا الديوان بمكاتبات الدولة .

وفى مستهل القرن التاسع عشر ، وعلى وجه التحديد عام ١٨٣٥ اهتمام المشرع المصرى الحديث بتنظيم وزارة الخارجية وذلك عن طريق إنشاء ديوان الأمور الأفريقية والتجارة المصرية . وعلى أثر صدور أمر الحديوى اسماعيل بإنشاء مجلس الشظار فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، أنشئت وزارة الخارجية ، ولم يلغ منصب

(١١٩) راجع فى ذلك Satow المرجع السابق ص ٢٢ - ٢٣ فقرة ٢٨

وزير الخارجية الا بعد أن فرضت الحماية الانبطينية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ . وأثناء المفاوضات التي دارت بين ممثلي الأحزاب المصرية وانجلترا ، وهي المفاوضات التي تمخضت عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تسك الجانب المصرى في هذه المفاوضات بضرورة إعادة منصب وزير الخارجية والاعتراف لمصر بتبادل التمثيل الدبلوماسى مع الدول الأجنبية لأن هذا يعد من أهم سمات الاستقلال ، وبالرغم من المعارضة التي قوبل بها هذا الطلب من جانب انجلترا ، الا أن تسك المفاوضات المصرى به واصراره عليه ، حمل انجلترا على التسليم به . ومن ذلك التاريخ أخذت أهمية وزارة الخارجية في مصر تتزايد باستمرار (١٣٠) .

ويرى الدكتور حافظ غانم أن وزارة الخارجية المصرية أنشئت عقب استقلال مصر في ١٥ مارس ١٩٢٢ ، وأن أول قانون اهتم بتنظيمها هو قانون صدر عام ١٩٢٥ الذى عدل عدة مرات ، أهمها التعديل الذى أدخل عام ١٩٥٥ بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ الذى بناء عليه أصدر مجلس الوزراء في ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ قرارا بتنظيم الديوان العام لوزارة الخارجية . وعندما قامت الوحدة بين جمهورية مصر والجمهورية السورية ونشأ من اندماجهما تكوين الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ ، تم ادماج وزارتي الخارجية في الدولتين وتكونت منهما وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة . وصدر أيضا بعد ذلك القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ الذى أعاد تعيين موظفى وزارة الخارجية . كما صدر أيضا القرار الجمهورى رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٥٩ الذى وحد شروط الخدمة في وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة وذلك عن طريق تطبيق اللائحة التنظيمية للخدمة في وزارة الخارجية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ على موظفى وزارة الخارجية من أبناء الاقليم الشمالى .

ثم صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ الخاص بشروط التعيين في وظائف الملحقين في وزارة الخارجية ، والقرار الجمهورى رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن توحيد بدل التمثيل لأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى (١٣١) .

(١٣٠) في تطور وزارة الخارجية المصرية حتى عهد الاستقلال راجع الدكتور عز الدين فودة ، الأهرام الاقتصادى العدد ١٧٨ أول يونيو ١٩٦٣ ص ٢٨ - ٣٩ (١٣١) راجع الدكتور محمد حافظ غانم : العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٣٠

ويلاحظ أيضا أن البابا ، وهو رئيس الكنيسة الكاثوليكية ، كان يباشر حتى عام ١٨٧٠ سيادة دينية على العالم الكاثوليكي ، وسيادة زمنية على مدينة روما والمقاطعات المجاورة لها . ولكن في عام ١٨٧٠ احتلت الجيوش الإيطالية روما وقوضت بذلك المملكة البابوية ، ولم يسو الخلاف الا بالاتفاق الذي أبرم بين إيطاليا والبابا في ١١ فبراير سنة ١٩٢٩ حيث تنازلت بمقتضاه إيطاليا للبابا عن مدينة الفاتيكان . وحسب القانون الكنسي ، فإن البابا يعد رئيس دولة الفاتيكان ، يليه في الأهمية وكيل الدولة ، وهو بمثابة وزير الخارجية ، لأنه يختص بالنشاط الدبلوماسي الذي يقوم به المبعوثون الدبلوماسيون لدولة الفاتيكان والذين يطلق عليهم : الفاسدون الرسوليون ، وهم سفراء دائمون للفاتيكان لدى كثير من الدول . ونشاط دبلوماسية الفاتيكان تظهر بوضوح في نشاط رجال الدين من قساوسة وراهبان وراهبات ، الذين يبلغ عددهم نحو مليون ونصف مليون في مختلف أنحاء العالم .

ومن مظاهر نفوذ الفاتيكان في السياسة الدولية ، أن كثير من الأحزاب الحاكمة في دول مختلفة تتخذ أسماء مثل « الديقراطي المسيحي » أو « الاشتراكي المسيحي » وذلك لأن الحزب الديقراطي المسيحي في إيطاليا أو غيره من عشرات الأحزاب ، والمنظمات السياسية في أوروبا وأمريكا اللاتينية ، تخضع لنفوذ البابا رئيس الفاتيكان .

وخلف القوة الدينية والدبلوماسية للفاتيكان توجد قوة مادية لا يستهان بها ، فلدولة الفاتيكان بنوك ، وشركات وممتلكات في كثير من بلاد العالم ، وتملك أيضا عدة صحف ومجلات ومحطات اذاعة في مختلف أنحاء العالم ، بل تعتبر محطة اذاعة الفاتيكان من أقوى محطات الاذاعة في أوروبا وهي تذيع بأكثر من خمسين لغة (١٣٣) .

#### القسم وزارة الخارجية (١٣٣)

تنظيم وزارة الخارجية يعد من المسائل التي يفصل فيها القانون الداخلي لكل دولة . ويترتب على ذلك اختلافه من دولة

(١٣٣) راجع : الأهرام الاقتصادي العدد ١٧٨ أول يونيو ١٩٦٣ ص ٢١ ، دبلوماسية الفاتيكان .  
(١٣٣) في ذلك راجع Philippe cahier المرجع السابق ص ٢٥٣-٢٥٩ Rousseau

لأخرى . ولكن نظرا لتشابه الوظائف التي تقوم بها وزارات الخارجية في العلاقات الدولية ، فهناك تماثل في كثير من أوجه هذا التنظيم ، يمكن تحديد خطوطه الرئيسية على الوجه الآتي :

#### ١ - مكتب الوزير والسكرتارية :

ومكتب وزير الخارجية يضم المساعدين المباشرين للوزير ، وفي داخل هذا المكتب تتخذ القرارات الأساسية المتعلقة بالمسائل الهامة التي يحتفظ بها الوزير لنفسه . ومن هذا المكتب وإليه ، تصل مراسلات الوزير ، وهو أيضا المكان الذي يتم فيه تسويق جميع أوجه نشاط وزارة الخارجية ، ومنه يدار النشاط الدبلوماسي للدولة ، وأيضا سائر أقسام الوزارة الأخرى ، سواء تلك التي تباشر نشاطها من داخل إقليم الدولة أو تلك التي تباشره في الخارج ، وسواء أكان هذا النشاط من الأعمال التهديدية والتحضيرية أم كان متعلقا بتنفيذ السياسة الخارجية للدولة .

٢ - الإدارة السياسية والاقتصادية : *La direction des affaires politiques et économiques* المسائل السياسية والاقتصادية يمكن أن يعهد بها إلى إدارة واحدة أي إلى قسم واحد من أقسام وزارة الخارجية كما هو الحال في وزارة الخارجية الفرنسية ، وقد يفصل بينهما ويعهد بهما إلى إدارتين أو قسمين متميزين في وزارة الخارجية ، كما هو الحال في وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية .

ويقصد بالمسائل السياسية ، القيام بالدراسات التحليلية للأوضاع الدولية . وتجميع المعلومات التي تصل إلى وزارة الخارجية عن طريق بعثاتها الدبلوماسية في الخارج ، وإرسالها — بعد ترتيبها — في ملفات منظمة تكون تحت يد وزارة الخارجية أو الحكومة بأسرها ، عندما تريد اتخاذ قراراتها بخصوص الأوضاع السياسية الدولية .

---

— *Droit international public* طبعة ١٩٥٢ من ٢٢٥ - ٢٢٦ وفي تنظيم  
وزارة الخارجية بالجمهورية العربية المتحدة راجع الدكتور محمد حافظ غانم المرجع  
السايق من ٢٠ - ٢١

ويقوم القسم السياسى أيضا بتتبع المفاوضات التى تجرىها الدولة مع الدول الأجنبية ، ونقل التعليمات الى البعثات الدبلوماسية للدولة فى الخارج .

وتشعب المسائل التى يقوم بها القسم السياسى تؤدي فى الغالب الى أن يوجد فى داخل الإدارة السياسية أقسام فرعية عديدة un grand Nombre de subdivisions . وهذه لأقسام الفرعية أما أن تنظم على أساس المواد Par matière التى يهتم بها القسم السياسى فى وزارة الخارجية ، أو على أساس جغرافى Par répartition géographique ، أو عن طريق الجمع بين الطريقتين السابقتين .

نفى الولايات المتحدة الأمريكية ، ينقسم القسم السياسى فى وزارة الخارجية الى خمسة مكاتب أحدها لشئون أمريكا اللاتينية ، والثانى للمسائل الأوربية ، والثالث يهتم بالمشاكل السياسية للشرق الأقصى ، والرابع للشرق الأدنى ، والخامس للمسائل الأفريقية .

وفى فرنسا يوزع نشاط القسم السياسى لوزارة الخارجية بين فروع يختص كل منها بالمشاكل السياسية الدولية للأقاليم الآتية : أوروبا ، آسيا ، أفريقيا ، الشرق ، أمريكا ، وقسم الموائيق الذى يهتم بالعلاقات مع الهيئات التى أنشأتها معاهدات الدفاع المختلفة التى تكون فرنسا طرفا فيها ، وأخيرا قسم الاعلام والصحافة le service d'information et de presse الذى يتولى مهمة تحليل الصحافة الفرنسية والأجنبية ، وينشرها فى نشرة صحفية Bulletin de presse ويتولى أيضا مهمة تنظيم المؤتمرات الصحفية التى تعقد للراسلين الأجانب، ويشرف ويراقب على مراكز الاعلام الفرنسية القائمة فى الخارج les centres d'information français à l'étranger . ويلاحظ أن ربط قسم الاعلام والصحافة بالإدارة السياسية ، قاصر على فرنسا فقط ، بينما فى وزارات الخارجية الأخرى ، يكون هذا القسم ادارة مستقلة .

وفى وزارة الخارجية البريطانية Foreign office نجد أن المسائل السياسية توزع على أقسام مستقلة ، فهناك قسم أمريكا ، وقسم أوروبا الشمالية الذى يهتم بالدول الاسكندنافية وبولونيا ، ورومانيا ، وبلغاريا ، والاتحاد السوفيتى ،

وقسم الجنوب الذى يدخل فى اختصاصه دول أوروبا الجنوبية ، وقسم الغرب الذى يهتم بفرنسا ، ألمانيا ، سويسرا ، والقسم الأفريقى - والقسم الشرقى الذى يدخل فى اختصاصه دول مثل ايران ، العربية السعودية .. الخ ، وقسم للشرق، وقسم للشرق الأقصى ، وقسم جنوب شرق آسيا .

أما الاعلام والصحافة ، فانهما فى وزارة الخارجية البريطانية تمكف عليهما أربعة أقسام مستقلة وهى قسم البحث Research Department الذى يتولى مهمة جمع الأخبار ، وقسم الأخبار Naws Département الذى يقوم بتببع تطور الرأى العام بخصوص السياسة الخارجية لبريطانيا ، ونشر البيانات الخاصة بتوضيح موقف انجلترا بقصد تصحيح ما قد يذاع عن ذلك عن جهل ويهتم أيضا بالصحافة الأجنبية ، الى غير ذلك من المسائل الأخرى . وهناك أيضا قسم سياسة الاعلام Information policy Department الذى يتولى مهمة مراكز الاعلام البريطانية فى الخارج ، وأخيرا ، هناك البحوث الاعلامية Information Research department الذى يقوم بأبحاث اعلامية بخصوص مسائل خاصة .

أما وزارة خارجية الجمهورية العربية فانها تضم القسم السياسى الذى ينقسم الى سبعة فروع هى :

قسم أوروبا الغربية ، قسم أوروبا الشرقية ، القسم الآسيوى ، قسم الشرق الأوسط ، القسم العربى ، القسم الأفريقى ، قسم أمريكا الشمالية والجنوبية .

أما الشؤون الصحفية ، فانها فى وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة لها قسم خاص بها ، هو قسم الصحافة .

أما عن قسم الشؤون الاقتصادية الذى قد يعد مجرد فرع للقسم السياسى والاقتصادى كما هو الحال فى فرنسا ، والذى قد يكون قبا مستقلا كما هو الحال فى وزارات خارجية كثير من الدول ، فانه يهتم بأن يكشف لوزير الخارجية عن الآثار الاقتصادية للأعمال السياسية التى تقوم أو تزمع القيام بها وزارة

الخارجية . وأيضاً الآثار السياسية للأعمال الاقتصادية التى تقوم بها الدولة .  
ويدرس أيضاً العلاقات الاقتصادية التى تقوم بين الدولة والدول الأخرى ،  
ويتعرف على المفاوضات التى تدخل فيها الدولة وخاصة بإبرام اتفاقات اقتصادية ،  
ويُضاه يسهر على مراقبة تطبيق هذه الاتفاقات الدولية .

وفروع القسم الاقتصادى تختلف من دولة لأخرى ، ففى فرنسا هناك فرع  
الاتفاقات الدولية الثنائية des accords bilatéraux ، وفرع التعاون والوحدة  
الاقتصادية le service de coopération et d'intégration économique  
الذى يدرس ويحل علاقات فرنسا مع المنظمات الدولية الاقتصادية المختلفة ، وعلى  
وجه الخصوص المنظمات الاقتصادية الأوروبية . ويتولى هذا الفرع مع الأقسام  
الاقتصادية لوزارة الخارجية الفرنسية فى الخارج ، مهمة اعداد التعليمات التى  
يزود بها مندوبو فرنسا فى المنظمات الدولية الاقتصادية .

وهناك أيضاً فرع المسائل العامة والنقل الدولى le service des affaires  
générales et des transports internationaux الذى يشرف على عدد من  
القطاعات التى تغلب عليها الصبغة الفنية مثل المسائل المتعلقة بالترول ،  
الملكية الصناعية والأدوية والعلمية ... الخ .

والفرع الرابع للقسم الاقتصادى فى وزارة الخارجية الفرنسية هو فرع الأموال  
والمصالح الخاصة ، الذى يتولى حماية أموال ومصالح الفرنسيين فى الخارج .  
وإدارة المسائل الاقتصادية فى وزارة الخارجية الأمريكية تنقسم الى فروع يطلن  
عليها اسم المكاتب هى مكتب سياسة التجارة الدولية ، ومكتب السياسة المالية  
والتقدم ، مكتب التسوية الخارجية ، أماعن المسائل الخاصة بالنقل الدولى فهى من  
اختصاص قسم خاص بها فى وزارة الخارجية الأمريكية .

وفى وزارة الخارجية البريطانية توجد ثلاثة أقسام تهتم بالمسائل الاقتصادية  
هى قسم العلاقات الاقتصادية ، وقسم تبادل المساعدات ، الذى يقدم النصائح  
لوزير الخارجية ، بخصوص العلاقات مع المنظمات الاقتصادية الأوروبية ،  
وبخصوص الهجرة واليد العاملة ، وهناك أخيراً القسم العام الذى يهتم بمسائل  
معدة مثل النقل والمواصلات ، والملاحة الجوية . الخ

### ٣ - إدارة المنظمات الدولية : La direction des organisations Internationales

Internationales : هذه الإدارة توجد في جميع وزارات الخارجية للدول ، وأحيانا يطلق عليها إدارة الأمم المتحدة ، والتي قد تكون لها في هذه الحالة أكثر من فرع ، كما هو الحال في وزارة الخارجية البريطانية ، التي تنقسم فيها إدارة الأمم المتحدة الى إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية United Nations economic and Social department وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية United Nations political department .

وبلاحظ أن انشاء إدارة خاصة بالمنظمات الدولية في وزارات الخارجية يعد أمرا حديثا نسبيا ، ولكن أخذت أهميته تتضاعف بشكل ملموس في الوقت الحالي ، نظرا لازدياد أهمية الدور الذي تقوم به هذه المنظمات الدولية في جميع الأوجه المختلفة للعلاقات الدولية ، السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية . والثقافية ، والفنية .

وتقوم هذه الإدارة بأعداد سياسة الدولة تجاه الأمم المتحدة ، وغيرها من المنظمات الدولية ، وعلى وجه الخصوص المنظمات الدولية المتخصصة Les institutions spécialisées ، وذلك لأننا رأينا أن علاقة الدولة بالمنظمات الدولية الاقتصادية تمهد في كثير من الدول الى أحد فروع الإدارة الاقتصادية ، في وزارة الخارجية .

ولذلك فإن إدارة المنظمات الدولية تمد حلقة الاتصال بين الإدارات السياسية والإدارات الفنية التي تهتم بأوجه نشاط المنظمات الدولية المتخصصة .

ثم هي أيضا تساهم في تعيين ممثلي الدولة لدى هذه المنظمات ، وتراقب نشاطهم ، وتقبل اليهم التعليمات .

وبطريقة عامة ، فهي تقوم أحيانا بدور واضح في توجيه ممثلي الدولة في المؤتمرات الدولية ، وذلك بالنسبة للدول التي لا توجد في وزارة خارجيتها إدارة خاصة للمؤتمرات الدولية ، حيث في هذا الغرض ، تكون جميع المسائل المتعلقة بالمؤتمرات الدولية ، تدخل في اختصاص إدارة المنظمات الدولية .



ولكن في بعض الدول توجد إدارة خاصة بالمؤتمرات الدولية ، كما هو الحال في وزارة الخارجية البريطانية ، حيث يعد الى Conference and Dupply Department بالاهتمام بالترتيبات المادية لجميع المؤتمرات الدولية التي تعقدها المملكة المتحدة ، وتهتم أيضا باستقبال أعضاء الحكومات الأجنبية الذين يزورون إنجلترا . وأخيرا ، فإن ادارة المنظمات الدولية تعد مسئولة عن أوجه النشاط المختلفة للمندوبين الدائمين للدولة المعتمدين لدى المنظمات الدولية ، فهؤلاء المندوبين يتبعون هذه الادارة .

#### ٤ - ادارة البروتوكول :

وهذه الادارة توجد في جميع وزارات الخارجية ، وتختص بمسائل الاستقبالات ومشاكل الأسلوب الدبلوماسي أو الايتيكت ولأسبقيه ، وأيضا اجراءات استقبال رؤساء الدول الأجنبية الذين يزورون الدولة .

وتهتم هذه الادارة أيضا باعداد الرسائل الدبلوماسية التي يوجهها رئيس الدولة أو وزير خارجيتها للدول الأجنبية أو وزراء خارجيتها ، وأيضا خطابات اعتداد أو استدعاء رؤساء البعثات الدبلوماسية في الخارج ، وترتيب المقالات الدبلوماسية لرؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية المعتمدين لدى الدول ، عندما يريدون مقابلة رئيس الدولة أو وزير خارجيتها أو غيره من كبار المسؤولين في وزارة خارجية .

وتهتم أيضا بالمشاكل التي تترتب على تطبيق الامتيازات والحصانات الدبلوماسية .

ويلاحظ أخيرا ، أن المنظمات الدولية الأساسية يوجد بها أيضا مكتب يهتم بالأمور التي تكون من اختصاصات ادارة المراسيم في وزارات الخارجية ، ويطلق عليه مكتب المراسيم .

#### ٥ - ادارة الارشيف والوثائق :

وهذه الادارة قد تكون لها أكثر من فرع واحد ، وهذا يتوقف على تضخم وزارة الخارجية .

ويهتم موظفو الأرشيف بحفظ وترتيب الوثائق ، والمعاهدات التى تكون الدولة طرفاً فيها ، ويشرف أيضاً على نشر الوثائق الدبلوماسية .

أما جهاز الوثائق ، فقد يهتم بجميع الوثائق الكاملة الخاصة بالمشاكل الأساسية التى تهتم أعمال القطاعات المختلفة لوزارة الخارجية وأقسامها فى الخارج .

ويلحق بهذا الجهاز فى المادة مكتبة تضم المؤلفات الهامة فى القانون الدولى ، ومطبوعات المنظمات والمحاكم الدولية ، والجرائد السياسية للعالم ، وملفات المفاوضات الدبلوماسية المتعلقة بالحدود .

#### ٦ - الإدارة القانونية :

وهى تتكون من اختصاصيين فى القانون الدولى ، ولذلك فله أهمية خاصة . وتضم فى العادة عدة فروع . وتمثل هذه الإدارة فى جميع المفاوضات التى تقوم بهذه الدولة أياً كانت طبيعة المسائل التى تدور حولها هذه المفاوضات . وهى التى تمد وزارات الخارجية بالأراء القانونية لأية مشكلة ، وهى التى تدرس جميع المنازعات التى تقوم بين الدولة وغيرها من أشخاص القانون الدولى العام ، وتهتم أيضاً بتحرير وتفسير المعاهدات الدولية التى تكون الدولة طرفاً فيها ، وفى بعض الدول يهتد بالاختصاص الأخير الى أحد الأقسام أو الإدارات المستقلة فى وزارة الخارجية ، كما هو الحال فى وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة ووزارة الخارجية البريطانية ، حيث يوجد قسم المعاهدات والجنسية ، الذى يهتم بالمسائل المتعلقة بالجنسية ، والتجنس ، والطرء .. الخ .

وفى فرنسا توجد إدارة مستقلة يطلق عليها اسم القسم الإدارى والاجتماعى ، الذى يهتم بالمشاكل العديدة المتعلقة بالفرنسيين فى الخارج وبالأجانب فى فرنسا ، والاتفاقات الدولية متعددة الأطراف الخاصة بالاتحادات الإدارية ، مثل اتحاد الموازين والمقاييس . اتحاد البريد العالمى ، وغير ذلك من الاتحادات التى لا تكون لها صفة سياسية ، بل ذات طابع فنى وقانونى بحت . وبالتالي لا يكون هناك ما يبرز ادخالها فى نطاق اختصاصات إدارة المنظمات الدولية . . .

## ٧ - إدارة المستخدمين :

وهي الإدارة التي تهتم بموظفي وزارة الخارجية في الداخل والخارج وذلك من حيث تعيينهم وترقيتهم ونقلهم ، وأيضاً تنظيم مقر أو مكاتب بعثات الدولة في الخارج . ومن أهم فروعها ، فرع المحاسبة الذي يشرف على المسائل المالية مثل اقتراحات الميزانية التي تتقدم بها وزارة الخارجية لوزارة المالية ومصاريف الرحلات . . الخ . ولذلك فإن موظفي هذا الفرع لا يكون في العادة من الدبلوماسيين ، بل من الفنيين في شئون المرتبات والمحاسبة والميزانية والمعاشات . . الخ .

ولكن في بعض وزارات الخارجية توجد إدارة مستقلة للشئون المالية هي الإدارة المالية ، كما هو الحال في إنجلترا .

وفي بعض الدول يوجد من بين فروع إدارة المستخدمين فرع الشفرة ، كما هو الحال في إدارة المستخدمين بوزارة الخارجية الفرنسية ، الذي منه تخرج ، وإلى تصل ، الرسائل التي يقوم هذا الفرع بحل رموزها .  
ويلحق بإدارة المستخدمين أيضاً في فرنسا قسم الحقيبة الدبلوماسية .

وفي وزارة الخارجية البريطانية يقوم بمسائل الشفرة والحقيبة الدبلوماسية وحامل الحقائق الدبلوماسية ، قسم خاص يعرف باسم قسم الاتصالات . وفي وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة يوجد قسم البحوث ، الذي يقوم بجواب أوجه النشاط العربية الخاصة بالأمن ، والأعلام العام ، بمسائل الاتصال السابقة أى مسائل الشفرة والرسائل الدبلوماسية والحقائق الدبلوماسية وحاملها .

## ٨ - إدارة الشئون الثقافية والفنية :

وهذه الإدارة تزداد أهميتها دائماً ، وذلك لأن النشاط الدبلوماسي للدولة يعتمد على تقديمها الثقافي ، ولأن هذا الأخير يعد من أنجح وسائل الدعاية لها في الخارج . ويدخل في هذه الإدارة المسائل الخاصة بمنح المنح الدراسية للأجانب واتشاء المدارس في الخارج ، وتنظيم المعارض وعرض الأفلام السينمائية في الخارج ،

وتشر اللغة الوطنية في الخارج ، وأيضا تهتم بجمع أوجه التبادل الثقافي الدولي متعاونة في ذلك مع الوزارات الأخرى التي تهتم بهذه المسائل .

#### ٩ - الإدارة التفصلية :

وهذا القسم يوجد في وزارة الخارجية ، التي تميز حسب قانونها الداخلي النشاط الدبلوماسي من التفصلي ، وبالتالي يتم الفصل بين أعضاء كل من السلكين الدبلوماسي والتفصلي .

#### ١٠ - إدارات أخرى :

المرص السابق قاصر على أهم أقسام وزارة الخارجية ، ولكن يلاحظ أن بعض هذه الأقسام قد يندمج في بعضها وبذلك لا توجد الأقسام السابقة بأسمائها السابقة في جميع الحالات ، وإلى جانب ذلك قد توجد في بعض وزارات الخارجية أقسام أخرى ، يرجع انشاؤها الى ظروف خاصة بالدولة ، من أمثلة ذلك ما كان يوجد في وزارة الخارجية الفرنسية من قسم خاص بالمسائل المراكشية والفرنسية وأيضا كان لوزارة الخارجية الأمريكية قسم خاص بالأقاليم المحتلة ، وما يوجد في وزارة الخارجية البريطانية من قسم خاص بألمانيا ، ويوجد بهذه الوزارة أيضا قسم الأمن الذي يهتم بالمشاكل الخاصة بالأمن والمحافظة على الأسرار .

ويلاحظ أخيرا ، أن تعدد أقسام وزارة الخارجية على الوجه السابق ، قد يؤدي الى تداخل الاختصاصات ، وذلك لأن المشكلة الواحدة قد تكون لها عدة زوايا وبالتالي يهتم بها أكثر من قسم واحد في وزارة الخارجية ، فقد تكون المسألة خاصة بالمنظمات الدولية ، ولكنها تحتاج الى آراء قانونية ، ويكون لها آثار اقتصادية ، وهذا يؤدي الى أن يتعاون بصدها أكثر من قسم واحد في وزارة الخارجية (١٣٢) .

---

(١٣٢) بخصوص تفصيل الأقسام السابقة لوزارة الخارجية بصفة عامة راجع الاستلا صفحات المرجع السابق ص ٢٥٢ - ٢٥٩ والمراجع المشار إليها في ص ٢٥٢

أقسام وزارة الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨) : تتكون هذه

الوزارة من ثلاثة فروع هي الديوان العام ، البعثات الدبلوماسية والقنصلية ، والوفود الدائمة والمؤقتة لدى المنظمات الدولية .

ويعاون وزير الخارجية نواب ووكلاء الوزارة ، وتضم الوزارة مجموعة من الإدارات ، يرأس كل منها موظف كبير بدرجة سفير أو وزير مفوض . وتوزع أعمال الديوان العام بين ٢٢ إدارة هي :

مكتب الوزير ، مكتب نائب الوزير ، مكتب وكيل الوزارة ، إدارة المراسم ، إدارة المؤتمرات والهيئات الدولية ، وإدارة الصحافة ، الإدارة القانونية ، إدارة الثقافة ، إدارة غرب أوروبا ، وإدارة شرق أوروبا ، وإدارة أمريكا اللاتينية ، إدارة أمريكا الشمالية ، الإدارة الآسيوية والشرقية ، إدارة الشؤون الأفريقية ، الإدارة العربية ، إدارة الأبحاث ، إدارة التفاتيش ، الإدارة القنصلية ، الإدارة العامة ، إدارة المختبرين ، الإدارة المالية ، إدارة المصنوعات .

ويلاحظ أيضا أن وزارة الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة تأخذ بنظام التشابه والتماثل بين وظائف الإدارة العامة للوزارة وبين وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، وتجرى التنقلات بين موظفي الإدارة العامة ، وموظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي من وإلى كل منها . ونظام التماثل بين وظائف أقسام وزارة الخارجية يمد الاتجاه الحديث في تنظيم وزارات الخارجية (١٩٦٦) .

#### **الدور الذي يقوم به وزير الخارجية في العلاقات الدولية**

لوزير الخارجية صفتان متميزتان : أولاها أنه أحد الأجهزة الداخلية للدولة ، وهو بهذه الصفة يشكل جزءا من الحكومة ، ويترتب على ذلك أن تعيينه ومركزه القانوني يمدان من مسائل القانون الداخلي ، وأنه الرئيس الإداري للإدارات التي تهتم بالعلاقات الخارجية والتي تتكون منها وزارته .

.....  
(١٩٥٨) راجع : الدكتور محمد حافظ غانم العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، ١٩٦٢ ص ٣٠ - ٣١  
(١٩٦٦) راجع : الدكتور محمد حافظ غانم العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، ١٩٦٢ ص ٣١

وثانيتها : أنه جاز العلاقات الخارجية للدولة ، الذى يتوسط فى هذا الصدد بين دولته والدول الأجنبية ، والذى عن طريقه تتم جميع المراسلات الدبلوماسية . ومن هذه الزاوية ، هم أعماله القانون الدولى (١٧٧) .

وفى الأصل ، وعندما نشأت وزارة الخارجية ، كان وزير الخارجية مجرد موظف إدارى ، وكان رئيس الدولة بما له من وظائف مطلقة ، هو الذى يرسم السياسة الخارجية التى تتبعها الدولة ، ولم يكن وزير الخارجية سوى مجرد المتحدث الرسمى عن هذه السياسة . ولكن فى ظل النظم البرلمانية الديمقراطية ، أصبح وزير الخارجية يقوم بدور هام فى نطاق السياسة الخارجية للدولة ، وذلك لأنه فى ظل هذه الديمقراطيات البرلمانية ، إذا كانت جميع القرارات بما فى ذلك القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية للدولة ، يتخذها مجلس الوزراء ، إلا أن وزير الخارجية مع ذلك يساهم بدور ملموس فى رسم السياسة الخارجية للدولة . وعلى أثر تطور الدبلوماسية ازدادت أهمية دور وزير الخارجية ، لأنه يسافر الى الخارج ويشارك فى المؤتمرات الدولية المدينة التى كانت فيما قبل مقصورة على الدبلوماسيين . ومن ناحية أخرى ، فلقد تأثر دور وزير الخارجية فى العلاقات الدولية بسبب ما نشاهده الآن من عودة رؤساء الدول ، خاصة فى النظم الرئاسية ، الى الاشتراك الايجابى فى حل المسائل الدولية الهامة ، عن طريق مؤتمرات القمة وغيرها من الاجتماعات الدولية (١٧٨) .

ويرى بعض الشراح أن أسباب ازدياد أهمية الدور الذى يقوم به وزير الخارجية فى العلاقات الدولية ، يرجع الى تعقيد المشاكل الدولية ، وكثرة الاتفاقات الدولية متعددة الأطراف ، وسهولة المواصلات مع العالم الخارجى ، واضمحلال الدور الذى يقوم به رؤساء البعثات الدبلوماسية فى نطاق أمهات مشاكل العلاقات الدولية (١٧٩) .

---

(١٧٧) راجع فيليب كايي Philippe Cazier المرجع السابق ص ٢٤٨ وراجع أيضا Cazes المرجع السابق الصفحات ٥٠١ - ٥٠٢ بخصوص دور وزير الخارجية فى العلاقات الدولية فى الأنظمة الدستورية المختلفة .

(١٧٨) راجع Philippe Cazier المرجع السابق ص ٢٤٧

(١٧٩) راجع Ch. Rousseau; Droit International public, 1953, 336.

ويبدو الدور الهام الذى يقوم به وزير الخارجية فى العلاقات الدولية ، اذا أدركنا أنه يعد الرئيس الإدارى للبعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الخارج ، وكذلك هو الرئيس الإدارى الأعلى لأجهزة وزارة الخارجية ، الذين يعملون من داخل إقليم الدولة ، وهو بهذه الصفة يوجه البعثات الدبلوماسية والقنصلية للدولة فى الخارج عن طريق التعليمات التى يرسلها إليها . ثم هو أيضا الذى تمتد أمامه إحدى طوائف السلك الدبلوماسى الأجنبى وهى طائفة القائمين بالأعمال الدائمين أو المؤقتين<sup>(١٣٠)</sup> وهى أيضا يلزم دولته فى مسائل التحكيم والقضاء الدوليين ، ويساهم فى اعداد القانون الدولى الاتفاقى ، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للاتفاقات الدولية ذات الشكل المبسط ، وعن طريق تفسير المعاهدات الدولية ، ويساهم فى المفاوضات الدولية . ويشارك فى الاجتماعات الدورية لبعض المنظمات الدولية ، مثل منظمة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، والاجتماع الاستشارى لوزراء خارجية الدول أعضاء منظمة الدول الأمريكية<sup>(١٣١)</sup> واجتماعات لجنة الوزراء ، وهى هيئة تتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي ،<sup>(١٣٢)</sup> والاجتماعات العديدة التى تعقد بين وزراء خارجية الدول الكبرى وعلى وجه الخصوص وزراء خارجية الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة الأمريكية ، عندما تكون هناك أزمة حادة فى العلاقات الدولية ، وهو تقليد يتبع منذ عام ١٩٤٥ .

وعلى هذا يمكن القول بأن وزير الخارجية يقوم بالاختصاصات الآتية :

- ١ - اعتماد طائفة القائمين بأعمال الأجانب .
- ٢ - استقبال الممثلين الدبلوماسيين الأجانب ، والسماع الى مقترحاتهم وطلباتهم والرد عليها ومناقشتهم فيها ، ودراسة المصالح المتبادلة لدولته ودولهم .
- ٣ - يعد الرئيس الأعلى للجهاز الدبلوماسى والقنصلى لدولته فى الخارج ، ويراقب أوجه نشاطهم عن طريق التعليمات التى يرسلها اليهم والتقارير التى يرسلونها اليه .

١٣٠ - راجع : Ch. Rousseau. Droit International public, 1953, 115.

١٣١ - راجع المرجع السابق ص ٢٠٩

١٣٢ - راجع المرجع السابق ص ٢٠٩

٤ - هو الذى يخطر الدول الأجنبية بتعيين واستدعاء الممثلين الدبلوماسيين لدولته لديها .

٥ - يتولى المفاوضات بين دولته والدول الأجنبية ، ويوقع على بعض الاتفاقيات الدولية ، وهى التى تعرف باسم الاتفاقات الدولية ذات الشكل البسيط .

٦ - هو الذى يحدد السياسة الخارجية لدولته مع الدول الأخرى وذلك بعد الاتفاق على جوهر السياسة الخارجية فى مجلس الوزراء .

وذلك لأنه فى ظل جميع أنظمة الحكم الديمقراطية أو الفردية ، الرئاسة أو البرلمانية ، فإن وزير الخارجية لا يستقل يرسم السياسة الخارجية للدولة ، بل يتولى ذلك مجلس الوزراء أو غيره من الهيئات الحكومية ، التى تملك اتخاذ قرارات فى هذا الصدد . ولكن يلاحظ مع ذلك أن وزير الخارجية هو فى العادة انشخص المتخصص فى نطاق العلاقات الخارجية ، ولذلك ليس مستغربا أن يصنى مجلس الوزراء أو غيره من الهيئات الحكومية باتباع شديد الى وجهات نظر وزير الخارجية قبل اتخاذ القرارات النهائية فى مسائل العلاقات الدولية . وبعد اتخاذ القرارات السابقة ، فإن وزير الخارجية ، هو الجهاز المختص بتطبيق هذه القرارات ، وذلك عن طريق اعلام الدول الأجنبية بنتائجها ، وهو الذى يتلقى أو يرسل الاحتجاجات أو القبول ، أو يرفض الاقتراحات والعروض الخاصة بالمفاوضات التى يمكن أن تثور بصدد هذه القرارات . وهو بهذا النشاط يعد بحق المهيمن على السياسة الخارجية للدولة .

٧ - ولما كان وزير الخارجية يعد بمثابة حلقة الاتصال بين دولته والدول الأجنبية ، فهو الذى ينقل مراسلات الدول الأجنبية الى رئيس الدولة أو رئيس مجلس الوزراء حسب الأحوال ، وإلى الوزارات الأخرى ، التى تهتم بالشئون الاقتصادية والمالية والثقافية ، وأيضا يتولى مهمة نقل مراسلات الأجهزة السابقة الى الدول الأجنبية .

٨ - هو الذى يتولى اخطار حكومته ومجلس الوزراء مثلا ، بالوضع الدولى عامة ، والمشاكل التى تتعلق بدولته خاصة ، ويطلب من جانب حكومته اتخاذ القرارات التى يجب عليها أن تواجه بها هذه المشاكل .



٩ - في ظل النظم البرلمانية ، يتولى وزير الخارجية شرح السياسة الخارجية للحكومة أمام البرلمان ويجب على أسئلتهم الشفوية والكتاتبية ، ويشترك في مناقشات لجان البرلمان من أجل الدفاع عن السياسة الخارجية والحصول على موافقتها (١٣٣) .

وما سبق يوضح لنا الدور الهام الذي يقوم به وزير الخارجية في العلاقات الدولية ولكنه أيضا يحملنا على التساؤل عن مدى أهلية وزير الخارجية في الالتزام باسم دولته .

مدى أهلية وزير الخارجية في الزام دولته (١٣٤) : يمكن أن يقال في هذا الصدد أنه لما كان وزير الخارجية في الوقت المعاصر يعد الجهاز الطبيعي للعلاقات الدولية ، فإنه يترتب على ذلك أنه يتمتع بأهلية الزام دولته في مسائل عديدة ، وذلك عن طريق الاتفاقات الدولية ذات الشكل المبسط ، التي لا تحتاج في العادة الى التصديق عليها ، وإذا اشترك في مفاوضات خاصة بإبرام اتفاق دولي ، فإن حضوره الشخصي لا يستدعي أن يكون مزودا بأوراق تفويض ، وهو يلزم دولته أيضا عن طريق التصريحات الشفوية التي يعطها للدول أو لممثليها الدبلوماسيين ما دام أن هذه التصريحات تدخل في الاختصاص المادي لوزير الخارجية ، ولم يرد نص دستوري يحرم وزير الخارجية من مباشرتها .

وقدرة وزير الخارجية في الزام دولته في العلاقات الدولية أكدها حكم المحكمة الدائمة للعدل الدولية في قضية جروينلان GROENLAND وهي قضية تتلخص وقائعها في أنه في عام ١٩١٩ حاولت الدانمرك أن تحصل على اعتراف الدول بسيادتها على هذه الجزيرة ، وفي هذا الصدد أدلى وزير خارجية النرويج بتصريح شفوي بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩١٩ الى الممثل الدبلوماسي للدانمرك ، جاء به أن « الحكومة النرويجية لن تثير العقبات في طريق حل هذه المسألة » . ومنذ عام ١٩٢٠ رجعت النرويج عن هذا التصريح ، وفي السنوات التالية ، تقدمت (١٣٥) في خصوص الوظائف الدولية والداخلية لوزير الخارجية راجع Cabler من ٢٤٨ - ٢٥٠ (١٣٦) راجع في هذا الصدد المرجع السابق من ٣٤٩ Oppenheim المرجع السابق من ٧١٣ - ٧١٥ و Current المرجع السابق من ١٢ - ١٤

بطلبات اقليمية خاصة بها على الجزء الشرقي من جزيرة جرونلاند ، الأمر الذي أدى الى تمديد المشكلة ، وعرضها على المحكمة الدائمة للعدل الدولية في عام ١٩٣١ .

ومن بين الحجج التي استند عليها الحكم الذي أصدرته هذه المحكمة في هذه القضية من أجل رفض ادعاءات الترويج ، الاجابة التي أعطاها وزير خارجيتها باسم حكومتها ، في مسألة تدخل في اختصاصه وتلزم دولته ، وأنه بناء على ذلك لا تستطيع الترويج أن ترجع بارادتها المنفردة عن الالتزام الذي ترتب على ذلك بمقتضى تصريح وزير خارجيتها وذلك لأن وزير الخارجية يملك أن يدلي بتصريحات ملزمة لدولته طبقا لما جرى عليه العمل بين الدول .

« d'une pratique Constante et générale un Etat qui attribue au ministre des affaires étrangères, agent immédiat du chef de l'Etat, le pouvoir de faire aux représentants diplomatiques étrangers des Communications relatives aux affaires Courantes et en particulier, pour leur déclarer quelle attitude le gouvernement au nom duquel il parle adoptera dans une question donnée » (١٣٥)

وما جاء بالحكم السابق يتفق مع حكم م ٢/٤١ من اتفاق فينا لعام ١٩٦١ الخاص بالعلاقات الدبلوماسية الذي يقضى بأن الممثلين الدبلوماسيين الأجانب يناقشون مع وزارة الخارجية جميع المسائل الرسمية أو عن طريقها مع الوزارات الاخرى :

« Toutes la affaires officielles traitées avec l'Etat accréditaire, confiées à la mission par l'Etat accréditant, doivent être traitées avec le ministère des Affaires étrangères de l'Etat accréditaire ou par son intermédiaire ».

وأیضا المادة ١٣ من اتفاقية لاهافان الخاصة بالوظائف الدبلوماسية التي أمرها المؤتمر السادس للدول الأمريكية والموقع عليها في هافانا بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨ : الى جاء بها

« les fonctionnaires diplomatiques devront s'attresser dans leurs Communications officielles au Ministre des affaires étrangères ou au secrétaire d'Etat du pays auprès duquel il sont accrédités. les Communications avec les autres Ministres feront aussi par l'intermédiaire du susdit ministre ou secrétaire d'Etat ».

ونظرا لهذا الدور الهام الذى يلعبه وزير الخارجية فى العلاقات الدولية ، فإنه بالرغم من أن تعيين واستقالة وزير الخارجية يعدان من المسائل الخاصة بالحياة القانونية الداخلية ، إلا أن هذا التعيين تعلن به الدول والمنظمات الدولية ، وذلك عن طريق خطاب يوجه الى البعثات الدبلوماسية الأجنبية الممتدة لدى الدول أو الى مثلى المنظمات الدولية ، وفى هذا الخطاب يعبر الوزير الجديد عن رغبته استمرار العلاقات الطيبة التى تربط بين دولته والدول التى يمثلها أولئك الممثلون الدبلوماسيون وتوطيد هذه العلاقات ، ويرسل الوزير الجديد أيضا خطابا الى رؤساء البعثات الدبلوماسية لدولته فى الخارج يخبرهم فيه بتعيينه . وقد يكون هذا الخطاب أيضا وسيلة لاعلامهم بالخطوط الأساسية للسياسة الدولية التى سيمر عليها ، ووجه نظره فى أميات المشاكل الدولية .

وتجرى العادة على أنه بعد أن يتم اخصار رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية بتعيين الوزير الجديد عن طريق الخطاب الذى يوجه اليهم هذا الأخير . فإن هؤلاء الممثلون الدبلوماسيون يقومون بزيارته فى مكتبه فى زيارة للتعارف . وتجرى العادة بأن يقوم الوزير الجديد باستقبالهم حسب درجاتهم ، وفى نطاق الدرجة الواحدة حسب أقدميتهم محسوبة من تاريخ تقديم أوراق اعتمادهم<sup>(١٢٦)</sup> .

وأىضا فى حالة استقالة وزير الخارجية أو تغييره الى سبب آخر ، فإنه يخبر بذلك أعضاء السلك الدبلوماسى الأجنبى . وأيضا رؤساء البعثات الدبلوماسية لدولته فى الخارج عن طريق خطاب يوجه اليهم أيضا بهذا السبب<sup>(١٢٧)</sup> .

(١٢٦) راجع Cabrier المرجع السابق ص ٢٥١ و Satow المرجع السابق ص ١٨ - ١٩ فقرة ٢١  
(١٢٧) راجع Satow المرجع السابق ص ١٨ - ١٩ فقرة رقم ٢١ وراجع أيضا Cabrier ص ٢٥١ - ٢٥٢

ومن أجل أهمية دور وزير الخارجية في العلاقات الدولية تحرص الحكومات على أن تمهد بهذه الوظيفة إلى شخص تتوافر فيه الصفات اللازمة للقيام بها ، وهي صفات تتطلب المعرفة التامة بالعلاقات الدولية ، وطريقة معالجة المشاكل الدولية ، وذلك لأن كلمة عابرة غير مقصودة تصدر منه تلزم دولته وتترتب عليها آثار هامة كما سبق أن رأينا في قضية جرونيلا ند ، وقد تصدر عنه كلمة عابرة يترتب عليها جرح كرامة أمة بأسرها ، ولأن عدم التدقيق ، والحساب الغاطي ، للعلاقات الدولية قد يجر إلى النيل من كرامة الحكومة بأسرها والاضرار بمصالح الدولة الوطنية وسعتها . ولأنه جرت العادة على أن الصفات الشخصية لوزير الخارجية تعكس على السياسة الخارجية للدولة . ويجب على وزير الخارجية أن يكون على علم بالمصالح التجارية والاقتصادية لدولته مع الدول التي يتعامل معها ، وعمر كل من هذه الدول والاتفاقات الدولية التي ترتبط بها دولته ، والمبادئ ووجهات النظر التي تسيطر على رسم السياسة الخارجية للدول الأخرى ، وبأوجه الخلاف التي توجد بين الدول ، وعلى وجه الخصوص بين الدول الكبرى (١٣٨) .

ومن أجل ذلك أيضا تحرص الدول على عدم تغيير وزير الخارجية كلما أمكن ذلك ، وذلك حتى يتيسر نوع من الاستقرار له ، بقصد التصرف والالمام العميق بالشاكل الدولية ، والدبلوماسيين الذين يشرف عليهم ويمثلون الدولة في الخارج ، وعلى توليد علاقات طيبة مع أقرانه من رجال الدولة الأجانب الذين يستقلون بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية . وما يؤكد ضرورة وأهمية توفير الاستقرار لمن يشغل منصب وزير الخارجية أن نلاحظ أنه اذا كانت الجمهورية الرابعة في فرنسا قد اشتهرت بكثرة تغيير الحكومات على أثر الأزمات السياسية الداخلية ، إلا أن ذلك كان مقرونا بظاهرة عكسية بخصوص وزير الخارجية ، حيث أنه في الفترة من ١٩٤٤ حتى ١٩٥٤ شغل هذا المنصب رجلان فقط ، هما بيدو وروبير شومان ، حيث شغل الأخير منصب وزير خارجية فرنسا من ١٩٤٨ حتى ١٩٥٣ وهي الفترة التي شهدت تعاقب ثمان حكومات فرنسية على حكم فرنسا (١٣٩) .

(١٣٨) راجع Snow المرجع السابق ص ١٩ - ٢٠

(١٣٩) راجع Calkins المرجع السابق ص ٢٥١

### الوضع القانوني لوزير الخارجية (١٤٠)

الوظائف الهامة التي يقوم بها وزير الخارجية في العلاقات الدولية تفضره الى كثرة السفر الى الخارج ، والوجود على اقاليم الدول الأجنبية ، وذلك بقصد اتيام بالمباحثات أو اجراء المفاوضات الثنائية أو الاشتراك في المؤتمرات الدولية وغيرها من الاجتماعات الدولية ، ومن أجل ذلك فانه يعامل باحترام يتناسب مع مركزه السابق ، ويستقبل استقبالا رسميا من جانب حكومة الدولة التي يسافر اليها في مهمة رسمية ، يكون على رأس هذا الاستقبال وزير خارجية الدولة .

ونظرا لأهمية الوظائف التي يقوم بها وزير الخارجية في الخارج بصفته ممثلا لدولته ، - وذلك لأن وزير الخارجية يعد كما سبق أن لاحظنا الرئيس الإداري المباشر للبعثات الدبلوماسية لدولته في الخارج ، ثم هو الى جانب ذلك يعد من الأجهزة الداخلية للعلاقات الدولية - لذلك فانه يجب أن يحاط وجوده في الخارج بهذا الوصف ، بحماية خاصة وهامة . تتثل في الاعتراف له بالحصانة الشخصية والقضائية ، ويجب أيضا أن يحاط وجوده بحماية مادية كافية لدرء أية محاولة للاعتداء على شخصيته . وفي حالة قيامه بنشاط معاد ضد سلامة الدولة انى يوجد على اقليمها بصفته الرسمية ، فلا يكون أمام هذه السلطات الا أن تطلب منه مغادرة اقليمها ، وفي حالة امتناعه عن تنفيذ هذا الرجاء يكون من حقها أن تطرده . وهو فرض مجازى .

وبخصوص الحصانة القضائية فهي كاملة ومطلقة بالنسبة للمحاكم الجنائية ومحاكم البوليس ؛ ولكنها في المسائل المدنية لا تشمل الا الاعمال الرسمية لوزير الخارجية ، بينما تظل أعماله الخاصة التي يأتيها بصفته الشخصية خاضعة لاختصاص محاكم الدولة الأجنبية ؛ وأيضا لا تمتع أملاكه العقارية والمنقولة الى سلكها في الخارج بأية حصانة قضائية ولا بأية حصانة ضد التنفيذ عليها .

ويلاحظ أيضا أن قواعد المجالات تقضى باعفاء حقائب وزير الخارجية ، وتتجنبش الجبركي والرسوء الجبركية ؛ وذلك بقصد المحافظة على أسرار الدولة (١٤٠) راجع في هذا الصدد Cahier المرجع السابق ص ٣٥٩ - ٣٦٠ والمراجع لمسارها في الحاشية رقم ٥٠ من ص ٣٥٩ منه .

التي يمثلها وهي أسرار لن تُصنَّ حرمتها لو أجزأنا تفتيش حقائب وأمتعة وزير الخارجية ، ولكن وزير الخارجية لا يتمتع بامتيازات مالية أخرى ، خاصة الضرائب .

ويلاحظ أن زوجة وزير الخارجية وأولاده المرافقين له في الخارج أثناء قيامه برحلة رسمية يتمتعون أيضا بالمركز القانوني الممتاز الذي يتمتع به وزير الخارجية ، إلا إذا كان وزير الخارجية يوجد في الخارج لأعمال خاصة ليست لها الصفة الرسمية فلا يتمتع بالمركز الممتاز السابق ، ومن باب أولى لا يتمتع بهذا المركز أعضاء أسرته المرافقين له .

#### مدى التزام قرارات وزارة الخارجية لمحاكم وسلطات الدولة :

يلاحظ أن قرارات وزارة الخارجية في المسائل الخاصة بالعلاقات الدولية التي تختص بها ، تلزم السلطات العامة في الدولة .

وبالنسبة لقرارات وزارة الخارجية بخصوص تفسير المعاهدات فهي ملزمة للسلطات العامة في الدولة أيضا . ولكن مسألة إلزامها للمحاكم يتوقف على القواعد المتبعة من جانب أحكام هذه المحاكم ، فبعضها يجعل تفسير المعاهدات من اختصاصات وزارة الخارجية وتقيد بالتفسير الذي تقدمه هذه الوزارة ، والبعض الآخر من محاكم الدول يعطى نفسه حق تفسير المعاهدات وذلك على تفصيل عملة الدراسة العامة لتفسير الاتفاقات الدولية . وفي إنجلترا استقر العمل على الاعتراف لوزارة الخارجية بالاختصاص المنفرد في المسائل الآتية<sup>(١٤١)</sup> :

١ - اعتراف الدولة بالحكومات والدول الأجنبية اعترافا كاملا أو ناقصا .  
٢ - مسألة تحديد السيادة على إقليم من الأقاليم ، وبيان الدولة التي لها هذه السيادة .

٣ - خصائص الدول ورؤسائها .

٤ - بدء وانتهاء حالة الحرب بين إنجلترا ودولة أخرى أو بين دولتين أجنبيتين .

(١٤١) راجع في هذا الصدد *Oppenheim* المرجع السابع السابق ص ٧٦٥ - ٧٦٨

٥ - وجود حالة قصاص في الحرب البحرية Reprisal in maritime War.

٦ - تحديد الأشخاص الذين يتمتعون بالحصانات الدبلوماسية

٧ - حدود أو مدى النفوذ البرلماني في دولة أجنبية .

## المبحث الرابع

### المبادئ العامة للقوات المسلحة (١٩٢)

يقصد بذلك الإشارة الى الدور الذي يقوم به القائد العام للقوات المسلحة وغيره من قواد القوات المسلحة في تمثيل الدولة في العلاقات الدولية خصوصا وقت الحرب . ودراسة هذا الموضوع بالتفصيل محلها دراسة النظرية العامة للحرب في القانون الدولي العام ، وعلى وجه الخصوص في جزئها المتعلق بوقف العمليات الحربية وانهاء حالة الحرب .

وبدون الدخول في تفاصيل الموضوع السابق ، فانه يمكن أن يقال بأن النظرية العامة للحرب حسبما استقرت أحكامها التقليدية تقضى بأن عودة السلم تتطلب عمليتين منفصلتين .

الأولى : توقف العمليات الحربية ، والثانية : خاصة بانتهاء حالة الحرب

وعودة العلاقات السلية . وهاتان العمليتان في الغالب تتابعان من حيث الزمن ، بمعنى أن الأولى تتم قبل الثانية ، ومع ذلك فهناك حالات انعكس فيها الترتيب الزمني السابق ، حيث يبدى أولا بالاتفاق على السلم ثم أبرمت بعد ذلك الاتفاقية الخاصة بوقف العمليات الحربية ، وهذا ما تم في الحرب الروسية اليابانية ، حيث أبرم اتفاق الهدنة في ١٤ سبتمبر ١٩٠٥ ، وذلك بعد أن كان قد سبق التوصل

(١٩٢) لا يتناول شراح القانون الدولي دور القائد العام أو القواد العسكريين في العلاقات الدولية عند دراستهم لأجهزة العلاقات الدبلوماسية . ولكن الرجوع الى الأحكام العامة الخاصة بوقف أو انتهاء الحرب يعطى فكرة عن هذا الدور . في هذا الخصوص يمكن الرجوع الى الدكتور محمد حافظ غانم العلاقات الدبلوماسية والقتالية : الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٢ ص ٢٢ وإلى المؤلفات الثلاثة الآتية :

Ch. Rousseau : Droit international public, 1953, 579.

DELBZ : manuel de droit international public, 1948, 272 - 273.

Jean l'Huilier : Elements de droit international public, 1950, 348 - 352.

الى ابرام معاهدة الصلح المعروفة بصلح يورتسموث في الخامس من سبتمبر سنة ١٩٠٥ .

وحسبما جرى عليه شرح القانون الدولي ، فان الميليتين السابقتين الخاصتين بوقف القتال وانهاء حالة الحرب ، تكون لهما طبيعة اتفاقية على الأقل من الناحية الشكلية ، وذلك لانه من الناحية الموضوعية يشور شك كبير في توافر الأركان الموضوعية الخاصة بالتعبير عن ارادة الدولة ، بطريقة صحيحة قانونا ، وهو شرط أساسى لصحة الاتفاق الدولي بصفة عامة ، ويسرى أيضا على الاتفاقات الدولية ذات الصبغة العسكرية التى تبرم بقصد وقف أو انتهاء القتال وإعادة السلم ، وذلك لانه في حالات كثيرة تبرم معاهدات الصلح . خصوصا اذا كانت متعلقة بالتسليم بدون قيد ولا شرط ، تحت تأثير الاكراه ، وهو في رأى بعض شراح القانون الدولي العام لا يعيب الاتفاق ولا يؤثر في سريانه وتنفيذه ، وفي رأى فريق آخر ، ونحن منهم ، أنه يؤثر في توافر الوجود القانوني للاتفاق ( راجع في ذلك الباب الثالث من مؤلفنا في القانون الدولي العام ، طبعة ١٩٧٣ ) .

وبخصوص العملية الأولى وهى وقف القتال ، وقد يكون الأمر مجرد وقف مؤقت وعلى لا يشمل الا جهة معينة من جهة القتال ، يتم لأغراض انسانية مثل التقاط الموتى ، ونقل الجرحى واسمائهم ، ولكنه قد يكون أيضا وفقا مؤقتا ولكنه عاما للعمليات الحربية على جميع جبهات القتال ، وهو بذلك يعد بمثابة مقدمة . أو تمهيد لانهاء حالة الحرب ، وفي جميع الحالات ، يتم ذلك عن طريق اتفاق يبرم بين القواد العسكريين لأطراف الحرب .

ويجب التفرقة بين الهدنة وبين التسليم بلا قيد ولا شروط الذى — طبقا للادة ٣٥ من لائحة لاهاى لعام ١٩٠٧ — يعد اتفاقا عسكريا يضع نهاية لمقاومة قوات متصورة في حامية معينة أو التى تكون مهددة بالفناء خلال سير المعركة .

ولكن بالرغم من الصبغة الاتفاقية للتسليم : الا أنه يختلف عن الهدنة في أنه يكون دائما ذات صبغة عملية من حيث المكان Local وبأنه ترتب تبادله



مباشرة ، بينما اتفاق الهدنة قد يمتد من حيث الزمان الى فترة زمنية طويلة كما هو الحال في اتفاقات الهدنة المبرمة بين بعض الدول العربية واسرائيل ، وفي أنه أيضا من حيث المكان يشمل جميع نقاط جبهة القتال أو جميع جبهاتها .

وأیضا ما یميز التسليم عن الهدنة أنه يمنع نهائيا القوات التي استسلمت من العودة الى القتال ، بينما في حالة الهدنة لا يترتب هذا الأثر ، نظرا لأن الهدنة لا يتعدى أثرها القانوني سوى وقف العمليات الحربية ، ولا تنهى بحال من الأحوال حالة الحرب التي تكون قائمة قبل توقيع اتفاق الهدنة ، والتي تظل قائمة أيضا حتى بعد إبرام هذا الاتفاق .

ويلاحظ أن الهدنة وغيرها من الاتفاقات العسكرية التي تبرم خلال الحرب ، تأتي نتيجة لمفاوضات مباشرة أو غير مباشرة ، قد يسهل الدخول فيها توسط دولة محايدة أو إحدى المنظمات الدولية العالمية أو الاقليمية . ولكن هذه الاتفاقات الدولية المتعلقة بسير ووقف وانهاء العمليات الحربية تبرم عادة بين الرؤساء العسكريين لقوات الدول المحاربة . ولكن نظرا للاهمية البالغة لهذه الاتفاقات ، فإن هؤلاء الرؤساء العسكريين لا يدخلون في المفاوضات الخاصة بها ولا يوقعون عليها ، الا بعد أن يكون قد فوضوا في ذلك من جانب حكوماتهم .

ويلاحظ أن الاتفاقات الخاصة بوقف القتال لفترة وجيزة وفي جزء معين من جبهة القتال تتم عادة بين قوادل القوات المحاربة ، أما الهدنة فهي توقع عادة من جانب الرئيس الأعلى أو القائد الأعلى لهذه القوات . ويرى الأستاذ دليز في الصفحة ٢٧٣ من مؤلفه المشار اليه سابقا أن الاتفاقية التي تبرم بقصد استسلام إحدى وحدات الجيش التابعة لإحدى الدول المحاربة ، والتي تكون محتبوسة في قلعة أو حصن عسكري ، أو تكون مشتركة في المعارك العامة . يمكن أن يوقعها أحد قواد الجيش ، أو غيره من الرؤساء العسكريين . ولا يلزم التصديق على مثل هذه الاتفاقية :

Une convention par laquelle une force armée se rend l'ennemi sur le champ de bataille ou dans une forteresse peut être Conclue par un Commandant d'armée ou d'élément d'armée, sans qu'une ratification soit nécessaire.

وأنه لما كان الوقف المؤقت للقتال بمثابة اتفاق يهدف الى وقف القتال مؤقتا ومعدودا من حيث المكان والزمان ، فان قواد الوحدات العسكرية يملكون أهلية ابرامه .

أما الهدنة ، فانها وان كانت بمثابة اتفاق ، لا ينهى حالة الحرب ، الا أنه يتضمن وقف القتال مؤقتا ولكن لفترة زمنية غير محدودة ، وتكون له صفة العمومية من حيث تطبيقه المكاني ، حيث يشمل جميع جبهات القتال : فان ذلك يعطيه أهمية استثنائية ، وبحيث لا يملك أهلية ابرامه الا الجهاز الأعلى للدولة ، أى رئيس الدولة :

*L'armistice est une Convention qui, sans mettre fin à l'état de guerre, Comporte une Cessation temporaire ou définitive des hostilités. A raison de son importance il ne peut être Conclu que par l'organe suprême de l'Etat.*

ويرى الأستاذ JEAN L'HUILLIER في الصفحة ٣٤٩ من مؤلفه المشار اليه سابقا أن الهدنة هي معاهدة تبرم بين الدول مثلة في أشخاص رؤساء قواتها المسلحة ، أو ممثلين توفدهم هذه الدول خصيصا من أجل ذلك ، وهذا الاتفاق يهدف الى وقف القتال دون أن يؤدي الى عودة حالة السلم :

*qu'a pour objet de suspendre, les opérations militaires sans Cependant rétablir l'état de paix.*

ويلاحظ أن المؤلف الأخير وان كان يتفق مع الأستاذ دليز الذي أشرنا الى وجهة نظره ، في أن اتفاق الهدنة لا ينهى حالة الحرب القائمة بين الدول التي توقع هذا الاتفاق ، الا أنه لا يشترط أن يتم ابرامه بواسطة رؤساء هذه الدول .

ويلاحظ أيضا أن الأستاذ DELBEZ في الصفحة رقم ٢٧٣ من مؤلفه السابق ، يرى أن معاهدات الصلح هي اتفاقات دبلوماسية : نعلن فيها الدول بطريقة رسمية انتهاء العمليات الحربية وانتهاء حالة الحرب ، وترسم الشروط الخاصة بعودة العلاقات الدولية السلية وكيفية استئناف أو انشاء العلاقات الدبلوماسية . وأن هذه المعاهدات تخضع للأحكام العامة في النظرية العامة للمعاهدات في القانون الدولي ، وأن حالة السلم لا تبدأ الا مع تبادل وثائق

التصديق على معاهدة الصلح ، أو ابتداء من ايداع هذه الوثائق لدى الجهة التى يعينها اتفاق الصلح .

ويلاحظ أيضا أن هذا الفقيه لا يرى أنه يمكن الطعن فى معاهدات الصلح بالادعاء بأنها أبرمت تحت الاكراه ، وذلك تمثيا مع وجهة نظره التى ترى أن الاكراه لا يعيب الارادة فى القانون الدولى العام ، ومن ثم لا يمكن أن يكون سببا لابطال الاتفاقات الدولية ، وهى وجهة نظر لا تتفق معه بصددها وذلك حسب التعليل الذى قلنا به فى الفصل الثالث من الباب الثالث عند الكلام عن عيوب الارادة بصدده شرح أحكام القانون الدولى الخاصة بالاتفاق الدولى ، فى مؤلفنا القانون الدولى العام طبعة ١٩٧٣ .

كل ما سبق يوضح لنا الدور الذى يقوم به القائد العام الأعلى للقوت المسلحة وقادة الجيوش المحاربة فى الميدان ، فى مكان تمثل الدولة فى العلاقات الدولية وقت الحرب ، أى فى خصوص ابرام الاتفاقات التى يكون الغرض منها وقف القتال لفترة قصيرة جدا وفى جزء معين من جبهة القتال وذلك لأغراض انسانية ، أو وقف القتال بصفة مؤقتة ، ولكن دون تحديد زمنى وعلى جميع جبهات القتال ، وهو ما يعرف بالهدنة ، وأخيرا الاتفاقات التى تبرم بقصد إعادة السلم والعلاقات الودية ، وهى الاتفاقات الدولية التى يطلق عليها معاهدات الصلح .

ولقد أشرنا الى هذا الدور دون الدخول فى تفاصيل الموضوع ، لأن هذا التفصيل ليس محل دراسة العلاقات الدولية بصفة عامة ، بل يكون محل الطبعى عند دراسة النظرية العامة للحرب فى القانون الدولى العام ، وعلى وجه التحديد فى جزء هذه النظرية الخاص بوقف وانهاء حالة الحرب ، كما سبق لنا دراسته بنوازل وطبيعة معاهدات الصلح عام ١٩٧١ .

والذى يحسن أن نركز الانتباه عليه هنا ، هو مدى أهلية القائد العام للقوات المسلحة وغيره من القواد المسكرين فى تمثيل الدولة أثناء سير العمليات الحربية ، والارتباط باسم الدولة عن طريق ابرام اتفاقات دولية ملزمة لها . ويدعو لنا من استعراض ما كتبه شراح القانون الدولى العام بخصوص هذه النقطة عدم وضوح آرائهم ، وعدم وجود قواعد مضبوطة يمكن الاسترشاد بها فى هذا

الخصوص . ونحن نرى أنه فيما يتعلق بإجراء المفاوضات الخاصة بإبرام الاتفاقات السابقة ، فإن القائد العام الأعلى للقوات المسلحة وغيره من القواد العسكريين ، يمكنون إجراء مثل هذه المفاوضات ، وأنه يلزم أن يكونوا مزودين في ذلك بأوراق التفويض التي يصدرها اليهم رئيس الدولة ، فيما عدا حالة وقف القتال الجزئي لوقت قصير بقصد تحقيق أهداف إنسانية سبق أن أشرنا إليها ، فإنه يبدو لنا بخصوص هذا الاتفاق ، نظرا لصفته الإنسانية ، لا يلزم التقدم بأوراق تفويض صريحة ، ويفترض دائما أن قواد الوحدات العسكرية يملكون أهلية التفاوض والتوقيع على هذه الاتفاقات .

أما بخصوص الاتفاقات الأخرى وعلى وجه الخصوص اتفاقات الهدنة ، واتفاقات الصلح ، فإنه وإن كان القواد العسكريين يملكون الدخول في المفاوضات الخاصة بها ، إلا أنه يلزم أن يكونوا مزودين بأوراق تفويض صريحة تخولهم ذلك ، وتخولهم التوقيع عليها أيضا ، وذلك نظرا لأهمية هذه الاتفاقات .

وبالنسبة لخضوع هذه الاتفاقات الأخيرة للتصديق عليها أو عدم ضرورة ذلك ، فإن المرجح في ذلك يكون هو القانون الداخلي للدولة ، فإذا كان التصديق ينص عليه الدستور أو أي قانون آخر لزم التصديق ، حتى يكون الاتفاق منتجا لآثاره القانونية ، وطبقا للمادة ١٢٥ من دستور الجمهورية العربية المتحدة فإن موافقة مجلس الأمة ضرورية قبل التصديق عليها ، وهذا ما يشترطه كذلك دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ١٩٧١ .

ويلاحظ أن رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة حسب دساتير معظم الدول ، وهذا ما كان ينص عليه الدستور الليبي في مادته ٦٨ من أن : الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة في المملكة الليبية ومهستها حماية سعادة البلاد وسلامة أراضيها وأمنها ، وتشمل الجيش وقوات الأمن » .

وأنه بناء على الازدواج الوظيفي في شخصي رئيس الدولة ، فإنه عندما يباشر المفاوضات لا يلزم أن يقدم أوراق تفويض ، لأن هذه الأوراق تصدر عنه ويزود بها من يعهد اليه الدخول في مفاوضات . أما بالنسبة للتصديق على الاتفاقيات العسكرية التي يبرمها رئيس الدولة شخصيا بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ، فإن مرده الرجوع الى دستور الدولة أو غيره من القوانين الأساسية .

## القسم الثاني

### الأحكام الوضعية للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية

مقدمة :

تقصد بذلك الأحكام التي تضمنتها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، التي انتهت بها أعمال مؤتمر فيينا الذي انعقد تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة ، الذي ناقش المشروع الذي أعدته لجنة القانون الدولي ، وهو المؤتمر الذي انتهت أعماله في اليوم الثامن عشر من أبريل سنة ١٩٦١ . ولقد جاء في مقدمة هذه الاتفاقية الإشارة الى أن شعوب جميع الدول قد اعترفت منذ القدم بمرکز المبعوثين الدبلوماسيين : وبأن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تشير الى المساواة المطلقة بين الدول ، وإلى صيانة السلم ولأمن الدوليين ، وتقرير العلاقات الودية بين الأمم ، فإن عقد اتفاقية دولية للعلاقات والامتيازات والحصانات الدبلوماسية يساهم في انماء العلاقات الودية بين الأمم : رغم اختلاف نظرها الدستورية والاجتماعية . وأن الغرض من هذه الامتيازات والحصانات ليس افادة الأفراد بل ضمان الأداء الفعال لوظائف البعثات الدبلوماسية بوصفها مثلة للدول ، ولذلك كان من الضروري استمرار قواعد القانون الدولي العرفي في تنظيم المسائل التي لم تنظمها صراحة أحكام هذه الاتفاقية .

كذلك أشارت المادة الأولى من الاتفاقية الى تعريف المصطلحات الآتية :

- ١ - يقصد بتعبير « رئيس البعثة » الشخص الذي تكلفه الدولة المعبدة .
- ٢ - يقصد بتعبير « أفراد البعثة » رئيس البعثة .
- ٣ - يقصد بتعبير « موظفو البعثة » الموظفون الدبلوماسيون .
- ٤ - يقصد بتعبير « موظفون الإداريون والفنيون ومستخدمو البعثة » .
- ٥ - يقصد بتعبير « موظفون الدبلوماسيون » موظفو البعثة ذو الصفة الدبلوماسية .

٥ - يقصد بتعبير « البعث الدبلوماسي » رئيس البعثة أو أحد موظفيها الدبلوماسيون . ٦ - يقصد بتعبير « الموظفون الإداريون والتقنيون » موظفو البعثة العاملون في خدمتها الإدارية والتقنية . ٧ - يقصد بتعبير « الخادم الخاص » من يعمل في الخدمة المنزلية لأحد أفراد البعثة ، ولا يكون من مستخدمي الدولة المعتمدة . ٨ - يقصد بتعبير « دار البعثة » المباني وأجزاء الأبنية والأراضي الملحقة بها - بغض النظر عن مالكتها - المستخدمة في أغراض البعثة ، بما فيها منزل رئيس البعثة .

ثم يبيّن المادة الثانية من الاتفاقية طبيعة العلاقات الدبلوماسية ، وهل هي التزام على عاتق الدول لا تستطيع بمقتضاه رفض قبول التمثيل الدبلوماسي ؟ أم أنها حق لكل دولة ، تبشره بالاتفاق مع الدول الأخرى ، فاختارت التكييف الأخير ، عندما نصت على أن « تقام العلاقات الدبلوماسية وتنشأ البعثات الدبلوماسية الدائمة بالرضا المتبادل » فقضت بذلك على الخلاف الذي كان في فقه القانون الدولي العام ، وأيضا على المحاولات التي بذلتها الدول أثناء مؤتمر فينا ، ومن بينها إسرائيل التي كانت تدعو إلى الأخذ بالمفهوم الأول .

كذلك سوف تتعرض بالدراسة ، في هذا القسم إلى الأحكام التفصيلية الواردة ، في اتفاقية فينا للعلاقات القنصلية عام ١٩٦٣ ، التي نظمت بصورة كاملة سائر الجوانب ، القانونية للعلاقات القنصلية ، وبذلك فإن التسم الثاني يضم فصلين نعالج فيهما الأحكام الوضعية للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية .

## الفصل الأول

### تقنين قواعد العلاقات الدبلوماسية في اتفاقية فينا

( ١٨ أبريل سنة ١٩٦١ )

#### خطة الدراسة وهدفها :

تم التوقيع على اتفاقية فينا للعلاقات والمصانف الدبلوماسية في ١٨ أبريل سنة ١٩٦١ ، ويعد التوقيع على هذه الاتفاقية نجاحا للتنظيم الدولي ، ويشكل نتيجة إيجابية للمؤتمر الدولي الذي دعت إليه وأعدت له منظمة الأمم المتحدة . ولقد انعقد هذا المؤتمر في المدة ٢ مارس - ١٤ أبريل سنة ١٩٦١ في قصر هابسبورج Palais des Habsbourg ، نفس المكان الذي اجتمع فيه منذ مائة وخمسين عاما ، المنتصرون على نابليون الأول : وهو نفس المكان الذي أعدت فيه أيضا لائحة فينا المشهورة التي نظمت مرتبة الممثلين الدبلوماسيين . ويعد ذلك بمثابة الإشارة الى عامل الاستقرار من الناحية التاريخية ، الذي حمل الأمم المتحدة على اختيار مدينة فينا والقصر الذي أشرقا . ويلاحظ أنه اذا كان مؤتمر فينا عام ١٨١٥ الذي أقر لائحة مرتبة الممثلين الدبلوماسيين Le Règlement de Vienne sur la hiérarchie des agents diplomatiques لم يضم سوى ممثلين عن ثمان دول أوروبية ، فان مؤتمر سنة ١٩٦١ اشتركت فيه وفود إحدى وعشرين دولة ، متفاوت من حيث مكاتبتها الدولية ، من الدول الكبرى الى أصغر الدول . وكان بين هذه الدول ما يزيد عن الربع ، مثلا للدول الجديدة التي استقلت أو نشأت بعد الحرب العالمية الثانية . وهذه الظاهرة تعبر عن التحول الكبير الذي مرت به الجماعة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية . وهكذا فان تقنين قواعد العلاقات الدبلوماسية أو القانون الدبلوماسي ، قد تم في فترة زمنية تميزت بكثافة العلاقات بين الدول القديمة المستعمرة وكثير من الدول التي كانت خاضعة لها ، وبالتالي لم يكن هناك تعادل حقيقي وبالمعنى الكامل بين هاتين الفئتين من الدول ، وبذلك فان هذا الاتفاق كان بداية لاقامة تعاون دولي بينها : في نطاق الأمم المتحدة ،

يتمثل في إتاحة الفرصة للطائفة الثانية من هذه الدول ، للتعبير عن وجهة نظرها في جزء هام من قواعد القانون الدولي ، التي نشأت عن طريق العرف الدولي ، بدون مساهمة من جانبها في تكوينها ، والتي أُلحقت قصفا ملزمة — بالرغم من ذلك — باجترامها ، وإثبات ملاحظاتها عند تقنين هذه القواعد العرفية ، ومحاولة إظهار أثر هذه الملاحظات في النصوص الجديدة . وتقنين قواعد القانون الدبلوماسي يعد تطبيقا للمادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، التي عهدت الى الجمعية العامة بمهمة التشجيع على تطوير القانون الدولي وتقنينه ، وبذلك يعد اتفاق فينا نجاحا لمهمة الأمم المتحدة في تقنين القانون الدولي ، ونظرا لأن موضوع التقنين الذي نهتم به الآن كان العلاقات الدبلوماسية ، فإن يصبح من السهل التسليم بأن الأمم المتحدة قد نجحت بصورة مدبوسة ، لأن هذا التقنين يساعد على تنمية علاقات الصداقة والتفاهم المتبادل بين الشعوب المختلفة ، وهو الأمر الذي يعد جوهر العلاقات الدبلوماسية .

ويجب ملاحظة أن فكرة العلاقات الدبلوماسية تظهر في نطاقين ، الأول يشمل المسائل المتعلقة بإرسال الممثلين الدبلوماسيين، وتشكيل، ووظائف، وتنظيم البعثات الدبلوماسية . والثاني يشمل بيان الوضع القانوني للممثلين الدبلوماسيين ، خاصة امتيازاتهم وحصاناتهم . ونحن نفترض في هذه الدراسة اللام بالانظام العام للعلاقات الدبلوماسية ، الذي يطبق بصورة تقليدية ، والذي تضمنه المؤلفات العامة للقانون الدولي العام ، لأتنا نحصر مهمتنا في هذا البحث ، في الكشف عن الخصائص التي تميز بها التقنين الجديد للقواعد العرفية ، وليس في نيتنا التعرض بالدراسة الشاملة لسائر أحكام القانون الدبلوماسي ، لأن مثل هذه الدراسة تخرج من دائرة الأبحاث المتخصصة ، وعلى ذلك فلن نتناول بالدراسة التفصيلية سائر نصوص اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية ، ولكن قد نعرض لها بإيجاز لإبراز الخصائص الرئيسية لهذه الاتفاقية .

وبناء على ما سبق فسوف نعالج في أربعة مباحث المسائل الآتية :

١ - اتفاقية فينا وتقنين القانون الدبلوماسي .

٢ - انشاء العلاقات الدبلوماسية في أحكام الاتفاقية .



٣ - أساس الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في أحكام الاتفاقية .

٤ - نظرة موجزة في الأحكام الموضوعية الواردة في الاتفاقية .

وإذا كان الاختيار من جانبنا قد اقتصر على المسائل السابقة ، فإن ذلك يرجع إلى أهمية الكشف عن النشاط التشريعي لنظرة الأمم المتحدة ، ولأن الحق في إقامة العلاقات الدبلوماسية كان مثار خلافات ، بل محل نظريات في فقه القانون الدولي ، ومن ثم تظهر أهمية التعرف على موقف الاتفاقية من هذه المشكلة . كما أن فقه القانون الدولي لم يجمع على أساس واحد للوضع القانوني ، الذي يخلمه القانون على المسئل الدبلوماسية ، حيث تعددت النظريات ، وصاحب هذا التعدد اختلاف الحلول التي يمكن أن تترتب على الأخذ بأى منها . سواء في دائرة القانون الدولي أو في دائرة القانون الداخلي ، وبذلك يكون من الضروري انوقوف على وضع هذه المشكلة في نصوص الاتفاقية . وبالتحديد السابق يتضح موضوع الفصل الأول من هذا القسم .

## المبحث الأول

### اتفاقية فيينا في تقنين القانون الدبلوماسي

كما سبق أن بينا في القسم الأول من هذه الدراسة ، كانت الأصول التقليدية للقواعد القانونية التي تحكم العلاقات الدبلوماسية تستمد مصدرها الأساسي من العرف الدولي . واستمر الوضع كذلك حتى سنة ١٨١٥ . حيث اتجهت الأنظار إلى مؤتمر فيينا الذي نتجت عنه أول قواعد قانونية مكتوبة في هذا المجال ، وذلك على الرغم من أن هذا المؤتمر لم يستطع أن ينشئ إلا لائحة فيينا التي نظمت قواعد الأسبقية بين الممثلين الدبلوماسيين *le règlement de Vienne sur la hiérarchie des agents diplomatiques* . ولقد تم تكملة هذه اللائحة بالموافقة في ٢١ نوفمبر سنة ١٨١٨ على بروتوكول أكس لاشابل ، حيث وقف الأمر عند هذا الحد بالنسبة للنشاط التشريعي في مجال القانون الدبلوماسي . يضاف إلى ذلك أن هذه القواعد المكتوبة أنشأتها الدول الأوروبية التي كانت

تمثل فيها الجماعة الدولية في ذلك الوقت ، وهذا الأمر يتضح ، اذا أدركنا أن لائحة فينا التي أشرفا اليها تم اعتمادها من جانب ممثلي ثمان دول أوروبية هي النمسا ، أسبانيا ، فرنسا ، بريطانيا ، البرتغال ، بروسيا ( ألمانيا ) ، روسيا ، والسويد . وبجانب هذه القواعد القليلة المكتوبة نشأت قواعد ثنائية من المعاهدات الثنائية التي أبرمت بين عديد من الدول ، ولكن هذه القواعد كانت تكتفى بالإشارة الى العرف الدولي ، وأخيرا فان التشريعات الداخلية حاولت هي الأخرى أن تقن قواعد العرف الدولي ، الذي بقي المصدر الأساسي للقانون الدبلوماسي ، ولهذا السبب بقيت مشكلة القواعد العرفية تشغل الأذهان .

### ١ - الحاجة الى التقنين

ترجع الحاجة الى تقنين قواعد العلاقات الدبلوماسية الى عدة أسباب : منها أن القواعد العرفية التي يتكون منها ، نشأت منذ عهد بعيد ، عاصر نشأة القانون الدولي ذاته ، ولقيام الشعور بأن هذه القواعد لم تعد متمشية مع التحولات العميقة للجماعة الدولية ، وأخيرا لأن أوجه النقص التي كانت قائمة استوجبت بالضرورة ادخال تعديلات عليها . وسوف نعرض الى هذه الأسباب في ايجاز :

(١) قدم القواعد التي تحكم العلاقات الدبلوماسية : هذا ما أشارت اليه مقدمة اتفاقية فينا سنة ١٩٦١ ، التي جاء بها أنه «منذ عهد سحيق اعترفت شعوب العالم بالنظام القانوني للممثلين الدبلوماسيين» ، ولقد عبر عن ذلك بعض الشراح بقوله : « ان الدبلوماسية قديمة قدم الشعوب ذاتها » ، وبعد ذلك تعبيرا عن حقيقة لا جدال فيها ، لأنه منذ العصور القديمة ، وخلال العصور الوسطى ، بدأت تظهر الحاجة الى الاتصال بين الشعوب في صورة العلاقات الدبلوماسية ، التي كانت في بداية الأمر غير دائمة ، كما سبق أن بينا ذلك عند دراسة الأصول التاريخية لهذه العلاقات ، وتكتفى هنا بالإشارة الى أن جروسويس أشار الى أن هناك مبدأً من مبادئ القانون الدولي يتلخص بالسفراء ، الأول ضرورة استقبال السفراء ، والثاني عدم التعرض لهم . كذلك فان الأستاذ جراهان ستوارت في محاضراته عام ١٩٣٤ لدى أكاديمية القانون الدولي بلاهاي - أشار الى « أن

بعض قواعد العلاقات الدبلوماسية تعتمد أساسا على عادات قديمة للغاية ، وأن هذه القواعد يجري العمل على احترامها بخلاص .

( ب ) ولقد تولد الشعوب منذ أمد بعيد بأن هذه القواعد المتناهية القدم لم تعد تتشى مع خواص وحاجات الجماعة الدولية المتطورة ، ولا مع التطورات التي مست الوظيفة الدبلوماسية ذاتها ، وأيضا التحولات العميقة في تكوين الأجهزة الداخلية للعلاقات الدولية ، كما يتضح من العرض الآتي :

١ - تطور وظيفة البعثات الدبلوماسية : نشأت الضرورة للبعثات الدبلوماسية الدائمة من الحاجة الى تنظيم أوجه الخلاف التي كانت تسود الجمهوريات الإيطالية ، التي كانت تتنازع التجارة مع شرق البحر المتوسط ، وفي عصر النهضة كانت الخلافات تسود علاقات الملكيات الكبرى في أوروبا . ومن هنا ظهرت الحاجة الى الممثلين الدبلوماسيين الدائمين ، وابتداء من سنة ١٦٤٨ ، أدى قيام التوازن الأوروبي الى اهتمام الملوك بالمراقبة المتبادلة والمستمرة . وهكذا فإن العلاقات الدبلوماسية في العصر الملكي لم تكن سوى مظهر للتنافس بين الأمراء ، حيث كان الممثل الدبلوماسي يعمل على تحقيق طموح رئيس الدولة الذي يمثل ، وأداة لفرض سياسته ، ولم يكن له هدف سوى ضمان النفوذ الشخصي لرئيس دولته ، الذي تجسد فيه الدولة ، والذي يعلو عليها ، حتى ساد الاعتقاد بأن الممثل الدبلوماسي ليس الا « رجلا يرسل الى الخارج لكي يكذب لمصلحة حكومته » . من ذلك أن اويس الحادى عشر أوصى أحد سفرائه بأنهم « اذا كذبوا عليه ، فليكذب عليهم أيضا ولكن بطريقة أكبر » - leur « s'ils vous mentent, mentez - leur » . وعلى عكس ذلك فإن TALLEYRAND قد أشار الى :

« Si la bonne fois est nécessaire quelque part, c'est surtout dans les transactions politiques, car c'est elle qui les rend solides et durables. on a voulu confondre la réserve avec la ruse. la bonne fois n'autorise jamais la ruse, mais admet la réserve, et la réserve a cela de particulier qu'elle ajoute à la confiance » .

ومن هنا ساد الاعتقاد كذلك ، بأن التعرف الدقيق للدبلوماسية على أنها الحرب السلم « la guerre en temps de paix » ومع نهاية عصر الملكية المطلقة ،

تغير البنيان السياسى للدولة بصورة واضحة ، حيث حلت سيادة الشعب تدريجيا محل سيادة الملك ، وأصبح الممثل الدبلوماسى يعرض المصالح الدائمة للأمة التى لم تعد تختلط بالمصالح الشخصية لرئيس الدولة ، وتحددت بصورة واضحة أهداف العلاقات الدبلوماسية ، فأصبحت تشمل : المحافظة على السلم ، ونمو العلاقات الودية بين الأمم . وقد أدت عدة عوامل الى الحد من نفوذ رؤساء البعثات الدبلوماسية ، من بينها التقدم الهائل فى وسائل الاتصال والمواصلات ، حتى أنهم أصبحوا مجرد « صندوق خطابات » بين الحكومات . ومن ناحية أخرى فإن الأشكال الجديدة للمفاوضات المباشرة بين وزراء الخارجية وبين رؤساء الدول أدت الى تقلص دور رؤساء البعثات الدبلوماسية فى المفاوضات الدولية .

ومع ذلك بقيت الحاجة الى أن يقوم الدبلوماسيون بأعداد الجو المناسب لإبرام المعاهدات ، وتقديم المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات التى تمس العلاقات الدولية

٢ - تغير أوضاع المجتمع الدولى : تغيرت هذه الأوضاع من الناحيتين الكمية والكيفية . فمن الناحية الداخلية أصبح المجتمع الدولى ديمقراطيا أو هكذا أن يكون ، نتيجة لمبدأ المساواة بين الدول أيا كانت قوتها وأهميتها . وهكذا انقضى العصر الذى كانت فيه العلاقات الدبلوماسية تركز على ادعاءات الملوك بالسيطرة ، وما ترتب على ذلك من محاباة الدول الكبرى ، ولناخذ مثلا لذلك مسألة الأسقية والبرتوكول ، حيث كانت القواعد القديمة ، بما فى ذلك لائحة فينا عام ١٨١٥ ، تعكس امتيازات الدول الكبرى .

ونظرا لتزايد عدد الدول الصغيرة والدول الجديدة تم تحقيق الديمقراطية فى المجتمع الدولى . ولكن نظرا لأن هذه الدول تشل عادة حالة عدم التخلف الفنى ، فإن لا يستطيع أن تتنافس مع الدول الكبرى ، وكان من الضرورى البحث عن قواعد جديدة تتفق مع وضعها ، ولم تبدو الحاجة الى هذه القواعد من قبل .

٣ - بدون شك فإن العمل يجرى بصورة مستمرة على تطوير الوضع التقليدى لكي يتفق مع الحاجات الجديدة للعلاقات الدولية ، ومع ذلك فإن دراسة

السوابق العديدة المستمدة من الحياة الداخلية والحياة الدولية ، كشفت عن أوجه خلاف عديدة ، سواء بالنسبة لوظائف البعثات الدبلوماسية ، ومن أمثلة ذلك السماح بمباشرة الوظائف التصلية ، وأيضا بالنسبة لنطاق الحصانة كما ظهر بخصوص التصرفات الخاصة ، وكذلك بالنسبة لحجم البعثة ، وفي ايجاز ، فلقد كان هناك غوض كبير يسود كثيرا من الجوانب القانونية للعلاقات الدبلوماسية . ومن ناحية أخرى ، فإن التطور عن طريق القواعد العرفية الجديدة لم يكن كافيا لمواجهة الحاجات الخاصة بالدول الصغيرة ، ولمسايرة التطور في وظائف البعثات الدبلوماسية .

لهذه الأسباب مجتمعة ، فإن تقنين قواعد العلاقات الدبلوماسية كان أمرا مرغوبا فيه منذ زمن بعيد .

## ٢ - المحاولات الرسمية العالمية للتقنين

(١) جهود عصبة الأمم المتحدة : في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٤ شكلت عصبة الأمم لجنة من الخبراء لاعداد قائمة بمسائل القانون الدولي القابلة للتقنين . وقد تم اعداد هذه القائمة في أبريل سنة ١٩٢٧ ، كان من بينها الامتيازات والحصانات الدبلوماسية ، ولكن جمعية عصبة الأمم لم تبق على هذا الموضوع في قرارها الذي أصدرته في سبتمبر سنة ١٩٢٧ ، لكي يكون محلا لدراسة المؤتمر الذي عقد في لاهاي سنة ١٩٣٠

(ب) جهود الأمم المتحدة : نستعرض الأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة قبل عقد مؤتمر فينا ، ثم نلقى نظرة سريعة على مناقشات هذا المؤتمر ، ثم إبرام اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية .

١ - الأعمال التي سبقت مؤتمر فينا : تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، أنشأت الجمعية العامة لجنة القانون الدولي ( C. D. I. ) التي قررت منذ دورتها الأولى عام ١٩٥٠ اعداد قائمة بالمسائل التي ترى دراستها توطئة لتقنين الأحكام القانونية الخاصة بها ، وقد وقع اختيارها على العلاقات والحصانات الدبلوماسية . ومع ذلك لم تر اللجنة ما يدعو الى اعطاء هذا الموضوع

أولوية الدراسة . ولكن في أكتوبر ١٩٥٢ عرض ممثل يوغوسلافيا على الجمعية العامة مشروعاً يرمي إلى أن تبدأ اللجنة بدراسة تقنين موضوع العلاقات والحصانات الدبلوماسية وإعطائه الأولوية على سائر الموضوعات الأخرى ، وقد وافقت الجمعية العامة في ٥ ديسمبر ١٩٥٢ على هذا الاقتراح ، مبررة قرارها بعدة اعتبارات نجتزئ منها ما يلي :

« L'Assemblée exprime son désir de voir observer uniformément par tous les gouvernements les principes et les règles existants et la pratique reconnue concernant les relations et immunités diplomatiques, notamment à l'égard du traitement des représentants diplomatiques des Etats étrangers ».

وعلى أثر ذلك عينت اللجنة في دورتها السادسة عام ١٩٥٤ الأستاذ SANDSTROM مقراً خاصاً للموضوع ، الذي أعد تقريره الأول في ٢١ أبريل ١٩٥٥ ، ولكن دراسة هذا التقرير أوجت لسبب عكوف اللجنة على دراسة قانون البحار ، حيث كان من المقرر أن يعقد مؤتمر جنيف في عام ١٩٥٨ لتقنيه . وفي عام ١٩٥٧ أثناء الدورة التاسعة للجنة القانون الدولي ، بدأت دراسة التقرير ، وانتهت اللجنة خلال هذه الدورة من إعداد المشروع الأول للاتفاقية ، وعرضته على حكومات الدول لبدء ملاحظاتها عليه ، ثم قامت اللجنة في عام ١٩٥٨ بعد وصول هذه الملاحظات بإعداد المشروع النهائي un projet définitif ، الذي أصبح يعرف بمشروع ١٩٥٨ ، وأحالته إلى الجمعية العامة .

وقد أصدرت الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة - ديسمبر ١٩٥٩ - قراراً بدعوة مؤتمر دولي ، في خريف عام ١٩٦١ ، من ممثلي الدول ، لدراسة إبرام اتفاقية للعلاقات والحصانات الدبلوماسية ، على أن يكون مشروع ١٩٥٨ أساساً للدراسات التي يقوم بها المؤتمر ، وبناء على طلب ممثل النمسا الذي أشار إلى مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ، وافقت الجمعية في ذات الدورة على اختيار فيينا مقراً للمؤتمر .

ومما لا شك فيه أن سائر الاعتبارات التي حتمت تقنين قواعد القانون التي أشرنا إليها سابقاً ، كانت وراء قرار الجمعية العامة بدعوة المؤتمر ، يضاف إليها الاعتبارات الآتية :

من بين هذه العوامل ، الرغبة العامة في اقتناص الفرصة للاشتراك المباشر من جانب الدول حديثة الاستقلال ، في مباشرة مسؤولياتها الدولية ، وهذه الرغبة كانت واضحة في موضوع العلاقات الدبلوماسية ، لأن الأمر يتعلق هنا بوضع قواعد قانونية تلزم هذه الدول ، التي لم تتشارك في تكوين قواعد العرف الدولي التي تحكمها .

[illegible]

« Depuis quelque temps, les violations des règles qui régissent les relations et les immunités diplomatiques sont devenues fréquentes... cette situation rend impérieuse la nécessité de procéder, de toute urgence à la codification des règles du droit international relatives aux relations diplomatiques et de confirmer des règles définies et précises de droit international ».

٢ - مؤتمر فيينا و ابرام الاتفاقية : سوف نعالج بإيجاز أعمال المؤتمر ، والاتفاقية

من حيث الشكل ، وأخيرا الصفات العامة لهذه لاتفاقية .

أعمال المؤتمر : رأس المؤتمر الأستاذ VERDROSS أستاذ القانون الدولي بجامعة فينا ، وذلك تكريماً للنشاط الاعتباري التي أثرتنا إليها ، وأيضا اعترافا بالمكانة العلمية للأستاذ فيدروس . وقد تميزت أعمال المؤتمر بعدة أمور منها :

انعدام أوجه الخلاف الخطير بين الوفود ، وإن قامت بعض أوجه الخلاف بين الدول الكبرى والصغرى ، ولكنها لم تؤد إلى تعطيل سير أعمال المؤتمر . وقد دارت المناقشات على أساس مشروع سنة ١٩٥٨ ، وقدمت عدة تعديلات عليه . ولكن الروح العامة لمحاولة التوفيق سيطرت على المناقشات ، وأدت إلى سحب التعديلات المتطرفة وإحلال تعديلات مقبولة من الجميع .

كذلك فإن الدول الصغيرة قامت بنشاط واسع وبناء ، أكدت رغبتها في تحمل مسؤوليات الدولية ، والدفاع عن أوجه النظر التي تهما . من ذلك أن اللجنة القانونية الأفرو آسيوية الاستشارية قامت بتقديم مشروع اتفاقية : يضم تصورها في الموضوع .

وأخيرا ، فإنه من الساعات البارزة ، أن أعمال المؤتمر اتسمت بالسرعة وانجاز مهم ، ويرجع ذلك إلى أن المؤتمر لم يسلك الطريق التقليدي لأعمال المؤتمرات الدولية ، حيث يحرص وفد كل دولة على الاطئاب والاسهاب في التعبير عن وجهة نظر حكومته ، حتى ولو كان الأمر لا يقتضى ذلك . وعلى العكس فإن مؤتمر فينا انتقل إلى دراسة نصوص مشروع الاتفاقية الذى أعدته لجنة القانون الدولي ، وكان يواصل هذه المهمة صباحا ومساء ، وعقدت لذلك اللجنة العامة للمؤتمر ٢٢ جلسة ، كما أن المؤتمر نفسه عقد ١٢ جلسة عامة . وفي الجلسة الثانية عشرة للمؤتمر تم التصويت بأغلبية ٧٢ بدون معارضة على الاتفاقية ، ولم تتمتع سوى دولة واحدة . ويمد ذلك نجاحا مزدوجا ، فهو نجاح لفكرة تقنين القانون الدولي ، وأيضا نجاح للتعاون الدولي . وقد عبر عن ذلك رئيس المؤتمر ، الأستاذ فيردروس في خطابه الذى اختتم به أعمال المؤتمر . حيث جاء به :

« Si la conférence s'est fixée un objectif plus modeste que l'ancien congrès de Vienne, elle n'en a pas moins préparé les instruments qui permettront à d'autres de régler les grands problèmes du monde »

٣ - الاتفاقية من حيث الشكل : من هذه الزاوية يمكن اجمال الملاحظات

الآتية :

مقدمة الاتفاقية : لم يكن مشروع لجنة القانون الدولي مسبوقة بمقدمة ، ولكن منذ الجلسة الأولى للجنة العامة للمؤتمر ، أشار ممثل المجر إلى ضرورة المقدمة ،



وأيد في ذلك مثلوا أسبانيا وانجلترا وإيطاليا ، وأسفرت المناقشة الى تأييد الأغلبية لهذا الاتجاه ، كى تضمن القبة الأفكار العامة للعلاقات والمصالحات الدبلوماسية . وقدمت لهذا الغرض عدة مشروعات ، وأخيرا تبنت اللجنة العامة للؤتمر الصيغة التى اشتركت في إعدادها وفود بيرمانيا وسيلان وأندونيسيا ومصر ، فكان ذلك دليلا على المشاركة الايجابية لدول العالم الثالث في اعداد الاتفاقية ، وتمت الموافقة على ذلك بأغلبية ٦٦ ضد ٤٠ وامتناع ٤ .

أقسام ومضمون الاتفاقية : يوجد اختلاف بين مشروع لجنة القانون الدولي والاتفاق النهائي من هذه الناحية . لأن المشروع كان يتكون من ستة مباحث تعالج : العلاقات الدبلوماسية بصورة عامة ، والامتيازات والمصالحات الدبلوماسية ، ونشاط ومهمة أعضاء البعثة في الدولة المضيفين لديها ، وانتهاء وظائف الممثل الدبلوماسي ، وعدم التفرقة في المعاملة ، وأخيرا وسائل حل المنازعات الناشئة عن العلاقات الدبلوماسية .

ولكن كثيرا من الوفود لم توافق على التقسيم السابق للاتفاقية ، مما أدى الى العدول عنه ، والاكتفاء بالتقسيم في صورة مواد . كذلك يلاحظ أن الاتفاقية تضم ٥٣ مادة ، في حين أن مشروع اللجنة لم يكن يضم سوى ٤٥ مادة . ومع ذلك يجب ملاحظة أن المواد من ٤٨ الى ٥٣ من الاتفاقية تتضمن الشروط النهائية التى لا علاقة لها من حيث الموضوع بالعلاقات الدبلوماسية ، والتى نجد نظيرا لها في سائر الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف ، لأنها تحدد تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية ، والتوقيع اللاحق ، وإيداع وثائق التصديق (١١٢) .

(١١٢) فلقد نصت المادة ٤٨ على أن « تعرض الاتفاقية لتوقيع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، أو في إحدى الوكالات المتخصصة ، أو الأطراف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، وجميع الدول الأخرى التى تدعوها الجمعية العامة للأمم المتحدة الى أن تصبح طرفا فيها ، وذلك حتى ٣١ أكتوبر ١٩٦١ في وزارة الخارجية المركزية للنمسا ، ويعقود حتى ٣١ مارس ١٩٦٢ في مقر الأمم المتحدة » . وأشارت المادة ٤٩ الى أن « تخضع هذه الاتفاقية للتصديق ، ونودع ونأتي التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة » . أما المادة ٥٠ ، فقد قررت أن « تنقل الاتفاقية معروضة لانضمام جميع الدول المنتمية الى إحدى الفئات الأربع المنصوص عليها في المادة ٤٨ ، وأن تودع وثائق الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة » .

وأخيرا نلاحظ أن الاتفاقية كانت مصحوبا بعدة وثائق قانونية تحت الموافقة عليها منفصلة عنها وهي : التصريح النهائي l'Acte final ، و بروتوكولات ، ترك للدول حرية التوقيع عليها ، الأول يتعلق باكتساب الجنسية ، والثاني بالحل الاجبارى للنزاعات الناشئة عن الاتفاقية ، وأربع توصيات تتعلق بالعنات الخاصة Les Minorités spéciales وسريان الحصانة القضائية على الأعمال الخاصة . أما الثالث والرابع فلقد عبر فيهما المؤتمر عن شكره لكل من لجنة القانون الدولي وحكومة وشعب النمسا .

الحواص العامة للاتفاقية : اتفاقية العلاقات والحصانات الدبلوماسية ، باعتبارها تقنيا شاملا لأهم مظاهر القانون الدبلوماسى ، تتميز بعدة خواص ، نشير الى أهمها :

(١) الطابع المتحفظ للاتفاقية le caractère conservateur : ويرجع ذلك الى أن القواعد التى يضمها الاتفاق تأثرت ببدأ سيادة الدولة . ولقد كان التسك بهذا المبدأ التقليدى فى القانون الدولي السبب فى أن الاتفاقية أكدت فى الفقرة الثانية من مقدمتها فكرة المساواة فى السيادة l'égalité de souveraineté

= فى حين ان المادة ٥١ ، تقرر الحكمين الآتين بخصوص بدء سريان الاتفاقية .  
(١) يبدأ سريان الاتفاقية فى اليوم الثلاثين من تاريخ ايداع الوثيقة الثانية والعشرين من وثائق التصديق أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة .  
(ب) وتنفذ الاتفاقية بالنسبة الى كل دولة تصدق عليها أو تنضم اليها ، بمد ايداع الوثيقة الثانية والعشرين من وثائق التصديق أو الانضمام ، فى اليوم الثلاثين من تاريخ ايداعها وثيقة تصديقها أو انضمامها .

والزمت المادة ٥٢ من الاتفاقية « السكرتير العام للأمم المتحدة » بإبلاغ جميع الدول التى تدخل فى احدى الفئات الأربع المذكورة فى المادة ٤٨ مما يلى :  
(١) بالدول التى وقعت الاتفاقية ، وتلك التى أودعت وثائق تصديقها عليها أو انضمامها اليها طبقا للمواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ .  
(ب) بتاريخ دخول الاتفاقية دور التنفيذ طبقا للمادة ٥١ «

وأخيرا ، فإن المادة ٥٣ من الاتفاقية قد نظمت اللغات الرسمية للاتفاقية وحجبتها ، فقررت أن « يودع أصل هذه الاتفاقية - التى تعتبر نصوصها باللغات الانجليزية ، والصينية والأسبانية والفرنسية ، والروسية ( وهى نفس اللغات الرسمية للأمم المتحدة ) ذات حجية واحدة - ، لدى السكرتير العام للأمم المتحدة الذى يقوم بتسليم صورة رسمية طبق الأصل لكل من الدول التابعة لاحدى الفئات الأربع المذكورة فى المادة ٤٨ » .

des Etats ، وقد تجلّى ذلك أيضا في عدول المؤتمر عن القاعدة التي تضمنتها المادة ٤٥ من مشروع اللجنة ، التي كانت تقرر الالتزام بقبول الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية بالنسبة للنزاعات الناشئة عن تفسير وتطبيق الاتفاقية ، ولم تأخذ الاتفاقية الإبقاء على الاختصاص الاختياري للمحكمة ، لأنها وحدها تتفق مع الفكرة التقليدية لسيادة الدول ، وذلك بالرغم من الدفاع الجيد الذي قدمه وفد سويسرا دفاعا عن المادة ٤٥ من مشروع لجنة القانون الدولي .

وفي نطاق العلاقات الدبلوماسية لم تحدث الاتفاقية تغييرات جوهرية في النظام الذي كان قائما بقتضى القواعد العرفية ، حيث بقيت بصورة عامة ، نفس الأشكال ، والاجراءات ، والحصانات ، والنظام التقليدي للأسبقية ، ومراتب الممثلين الدبلوماسيين ، كما حددها لائحة فينا سنة ١٨١٥

وهذا الطابع المحافظ يتضح من الفقرة الأخيرة من مقدمة الاتفاقية ، الذي لم يكن يتضمنه المشروع العام للمقدمة ، حيث أشير في نهاية مقدمة الاتفاقية الى أن سريان « قواعد القانون العرفي يجب أن يستمر في حكم المسائل التي لا تنظمها نصوص الاتفاقية صراحة » ، وكان ذلك في رأي البعض دليلا على استمرار الصلة بين الاتفاقية والعرف الدولي ، وبطريقة غير مباشرة ، فانها تعني أن الاتفاقية لم تحدث ثورة في مجال القانون الدبلوماسي ، لأنها لا تتعارض مع العرف الدولي .

ولكن مع ذلك يجب ملاحظة أن الأمر يتعلق باتجاه محافظ نسبي ، لأن الاتفاق تبنى القواعد العرفية التي تكونت في الماضي القريب *le passé immédiat* ، وليس ما جرى عليه العمل في الماضي البعيد ، الذي عاصر بدء ظهور البعثات الدبلوماسية الدائمة . فلم يأخذ بالقواعد التي نشأت في عصر الملكية المطلقة ، وعلى ذلك فإن الطابع المحافظ للاتفاقية لم يمنع من مساهمة تطور القواعد العرفية ، التي نشأت من التحولات السياسية والاجتماعية ، واتخاذ موقف شديد من الخلافات التي نشأت في التطبيق الفعلي ، في أحيان أخرى ، وهذا يقودنا الى سمة أخرى من السمات العامة للاتفاقية .

(ب) الطابع البناء للاتفاقية : اذا لم تكن الاتفاقية قد أحدثت تغييرا جفرا في فهم القانون الدبلوماسي ، فانها مع ذلك بدون شك قد قضت على أوجه

اختلاف بارزة فيما جرى عليه العمل قبلها ، وبذلك تكون قد حققت الهدف الأول لها ، وهو توحيد القانون . ولقد نجد في بعض الحالات — تحت ضغط الظروف الجديدة للجماعة الدولية — حلولاً مبتكرة كلية ، وبذلك لا تكون الاتفاقية مجرد تقنين — بل مساهمة أيضاً في تطوير قواعد القانون الدولي ، وفي هذا النطاق ، فإن حاجات الدول الجديدة لقيت الدراسة وتم اعتمادها في حالات عديدة . وهذا ما عبر عنه مشروع مقدمة الاتفاقية التي جاء بها أنه :

« considérant que l'évolution actuelle du droit des Gens appelle la codification d'un certain nombre de principes nouveaux découlant du développement des conceptions juridiques dégagées par la conscience internationale, ou procédant de situations nouvelles nées au sein de la communauté internationale comme à l'intérieur des Etats qui la composent... Tenant compte de l'extension de la communauté de Nations à la suite de l'accession, universellement saluée, de nombreux Etats nouveaux à l'indépendance ».

ويمكن القول بأن الأوجه المختلفة للعلاقات الدبلوماسية قد تم تنظيمها في الاتفاقية ، التي يمكن النظر إليها على أنها مجموعة قانونية للعلاقات الدبلوماسية *des relations diplomatiques* ، وأصبحت بذلك المصدر الأساسي للقانون الدبلوماسي ، وغداً عرف الدولي مجرد مصدر احتياطي في حالة سنكوت الاتفاقية . ( *une source subsidiaire, au cas de silence de la convention* ) .

والصفة العامة الثالثة للاتفاقية يمكن التعبير عنها بأنها حاولت التقريب بين مصالح الدول ، خاصة الدولة المرسله وتلك المستقبله للبعثة الدبلوماسية . ذلك لأن جوهر النظام القانوني للعلاقات الدبلوماسية هو البحث عن التوفيق بين مصالح هاتين الدولتين ، أو بمعنى أدق اختصاص كل منها على اقليمها . فالعلاقات الدبلوماسية تتم دائماً دولتين على وجه الخصوص ، الأولى التي ترسل البعثة الدبلوماسية التي يطلق عليها بالانجليزية *receiving State* وبالفرنسية *l'Etat accréditant* والثانية التي تستقبل البعثة وتمثل على اقليمها ، ويطلق عليها بالانجليزية *receiving state* وبالفرنسية *l'Etat accréditaire* والتي كان يطلق عليها أحياناً في اللغة الفرنسية *l'Etat de résidence* ، الذي

عدل عنه نهائيا لما رؤى من أن السفير المقيم في اقليم دولة أجنبية يمكن أن يكون معتمدا لدى دول أخرى لا يقيم فيها .

ويباشر الممثل الدبلوماسي على اقليم الدولة التي تعتمده وظيفة عامة لصالح دولته ، ويمد موظفا عاما تابعا لهذه الدولة الأخيرة ، ويقوم باختصاص تنظيم وسير وحماية المرافق العامة لها . ومن ناحية أخرى ، فإنه على الرغم من اقامة الممثل الدبلوماسي على اقليم الدولة التي تعتمده ، إلا أنه لا يخضع لسلطانها تطبيقا لقواعد الحصانة الدبلوماسية ، مع بقاءه خاضعا لدولته باعتباره من مواطنيها على أساس الاختصاص الشخصي لهذه الدولة . وهكذا نجد أن الدولة المرسله تباشر اختصاصها في نطاق أحد مرافقها العامة ، في حين أن الدولة المستعدة تباشر على اقليمها اختصاصا اقليميا من صفاته العمومية والاستغراق ، ولكن نظام العلاقات الدبلوماسية يمثل إحدى الحالات التي لا تتوافر فيها مقومات هذا الاختصاص . وقد أدى هذا الوضع في الماضي الى خلافات عميقة ، ومناقشات حادة ذات طابع سياسى بين الدول ، ولقد نجح مؤتمر فينا في التوصل الى توحيد وجهات النظر بين الدول في هذا الخصوص ، حيث أدركت كل دولة أنها في نفس الوقت مرسله ومستقبله لبعثات دبلوماسية وبالتالي فليس هناك ما يدعو الى إثارة التنازع في الاختصاصات الشخصية والاقليمية بين الدول .

## المبحث الثاني

### موقف الاتفاقية من طبيعة العلاقات الدبلوماسية

يعد مباشرة العلاقات الدبلوماسية من المسائل العامة ، التي فرضت نفسها على أعمال لجنة القانون الدولي منذ دورتها التاسعة سنة ١٩٥٧ ، حيث كان هناك شبه اجماع من جانب أعضائها على معالجته في نص متميز ، على أساس أن مثل هذا النص يكون بمثابة القاعدة العامة التي تبدأ بها أحكام الاتفاقية ، تحكم تطبيق سائر القواعد التي تليها . وعلى هذا الأساس صيغت المادة الثانية من مشروع لجنة القانون الدولي ، التي قررت أن تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدول يتم بالاتفاق المتبادل . وقد وافق المؤتمر على هذا النص ، وأصبح المادة

الثانية من الاتفاقية ، مع ادخال تعديل بسيط ، حيث حلت عبارة القبول المتبادل *le consentement mutuel* « محل عبارة *voie d'accord mutuel* » التي كانت واردة في المشروع <sup>(١٤٣)</sup> . وهذا الحكم يقود الى الملاحظات الثلاث الآتية :

أنه يتضمن قاعدة أساسية تمد الأساس العام ، وهي أن العلاقات الدبلوماسية لا تنشأ الا بالقبول المتبادل ، وهذا يعنى ضرورة القبول الصريح للدولة المعتمد لديها الممثل الدبلوماسي . وهذا يثير مسألة هامة ترجع الى الاعتقاد الذي كان من الناحية التقليدية دائما بخصوص الحق في التمثيل *le droit de légation* وكيف يتفق هذا الحق — ان وجد — مع ضرورة القبول الصريح .

ومن ناحية أخرى ، فانه في نطاق العلاقات الدبلوماسية ، يكون دائما من المهم تحديد الدول التي لها أهلية مباشرة العلاقات الدبلوماسية .

وأخيرا فان الاتفاقية تفصل بين العلاقات الدبلوماسية والبعثات الدبلوماسية الدائمة ، لانه اذا كانت العلاقات الدبلوماسية تباشر أساسا عن طريق البعثات الدبلوماسية الدائمة ، فان البعثة الدائمة ليست الوسيلة الوحيدة لمباشرتها . وسوف تلقى نظرة سريعة على هذه المسائل على ضوء أحكام الاتفاقية .

١ — قاعدة القبول المتبادل وحق التمثيل : من الناحية التقليدية ، فان المقصود بالحق في التمثيل *Droit de légation* يعنى أمران : الأول : الحق في ارسال الممثلين الدبلوماسيين لدى الدول الأجنبية ، والثاني : الحق في استقبال الممثلين الدبلوماسيين للدول الأجنبية . وقد أشار الى هذا الحق بشقيه الأول الايجابى ، والثاني السلبى الأستاذ SANDSTROM المقرر الخاص للجنة القانون الدولي ، بصياغته المادة الأولى من المشروع التهيدى على النحو التالى :

« si deux Etats, ayant le droit de légation, sont d'accord pour établir entre eux des relations diplomatiques permanentes, chacun d'eux peut établir auprès de l'autre une mission diplomatique ».

<sup>(١٤٤)</sup> نصت المادة الثانية من الاتفاقية على ان « تقام العلاقات الدبلوماسية وتنشأ البعثات الدبلوماسية الدائمة بالرضا المتبادل » .

ولقد اعتبر الأستاذ ساندستروم النص السابق بمثابة تعبير عما جرى عليه العمل ، لأنه يعترف بوجود حق التشييل ، ولكنه يميز بين التمتع بالحق ومباشرة *la jouissance du droit et l'exercice du droit* ، فالإدولة لها حق التشييل ولكنها لا تستطيع عملا بمباشرة الا بموافقة الدولة الأخرى أى الدولة التى تمتد المثل الدبلوماسى ، لأن هذا الحق لا يمكن فرضه على هذه الدولة الأخيرة . ولقد علل المقرر اتجابه الذى أشرنا اليه كما ترى :

« L'article (1er) sert d'introduction dans la matière et énonce une règle généralement admise que l'établissement d'une mission diplomatique pré-suppose l'accord de l'Etat accréditaire. Il est parlé souvent d'un droit de légation qui autoriserait en principe l'Etat à établir dans tous les cas une mission auprès d'un autre Etat. On est cependant d'accord qu'un pareil droit n'existe pas dans le sens que l'autre Etat serait tenu à en admettre l'établissement ».

ومما يلاحظ أن الفقه وما جرى عليه العمل قبل التقنين كانا في الاتجاه الذي عبرت عنه المادة الأولى من المشروع التمهيدى ، ويتفقان أيضا مع التعليل الذي ساقه واضع النص ، كما تبضح من الاشارة السريعة الآتية :

من ذلك أن CALVO كان يرى « أنه من النتائج الأساسية لسيادة واستقلال الدول وجود الحق في التمثيل ، الذي ينحصر في رخصة التمثيل في الخارج بممثلين دبلوماسيين . . . ويعد الحق في التمثيل حقا كاملا كقاعدة عامة ، ولكنه حق ناقص عللا ، مادام أن أية دولة غير ملزمة بأن تكون لها بعثات دبلوماسية في الخارج ، أو بأن تستقبل لديها ممثلين للدول الأخرى » . ثم يضيف الى ما سبق قوله :

« il n'y a pas d'obligation, mais simplement convenance ou raison politique, pour un Etat souverain, de recevoir les ministres publics d'un autre puissance ».

كما أكد FAUCHILLE الجانب الايجابي والجانب السلبي لحق التشيل ، واعتبره نتيجة لسيادة الدولة ، ولذلك فان الدول ذات السيادة هي التي تمتع بهذا الحق في حانسه الايجابي والسلبي ، ولكنه يضيف الى ما سبق قوله :

« Nel Etat n'est tenu de l'obligation ( au sens propre du Mot ) de recevoir les envoyés diplomatiques d'un autre Etat. C'est affaire de bon rapport et non de droit strict ».

ولقد انعكست وجهة النظر السابقة التي سادت الفقه ، في التطبيق العملي أيضا ، من ذلك إحدى المذكرات الصادرة عن وزارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والتي ترجع الى ٦ أبريل سنة ١٩٢٠ التي جاء بها أن :

« le droit de légation, c'est-à-dire le droit pour un Etat, d'envoyer et de recevoir des agents diplomatiques, appartient à tout membre indépendant et pleinement souverain de la communauté des Nations ».

ومن ذلك أيضا في نطاق الدول الأمريكية ، اتفاقية هافانا المبرمة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨ التي تنص في مادتها الأولى على أن « للدول الحق في تمثيل نفسها لدى بعضها البعض بواسطة الممثلين الدبلوماسيين » .

وبصورة عامة فالتا نجد أن الحق في التمثيل يكون أول الحقوق التي تطالب بها الدولة الجديدة ، لأنها ترى أن التمتع به يعد دليلا على استقلالها . أما بخصوص انعدام الالتزام بقبول التمثيل الدبلوماسي ، فلقد أيده ما جرى عليه العمل ، من ذلك أن براجواي عاشت في عزلة تامة مع سائر الدول في الفترة من ١٨١٤ الى ١٨٤٠ ، وقد جربت بعض الدول الآسيوية مثل اليابان والصين ردحا من الوقت هذا الأسلوب ، كما أن إنجلترا رفضت في المدة ١٢٠٣ - ١٩٠٦ وهي فترة الاضطرابات في البلقان ، وعلى أثر اغتيال الاسكندر الأول ملك الصرب واستبداله بجورج كاراجورجيفيتش ، استقبل الممثلين الدبلوماسيين للصرب . كذلك فإن ليتوانيا خلال نزاعها مع بولندا بخصوص مدينة VILNA ، رفضت أي اتصال دبلوماسي مع بولندا لاحتلال قوات هذه الدولة مدينة فيلنا ، ومن ذلك كذلك ، ومن باب أولى ، الوضع القائم منذ سنة ١٩٤٨ بين سائر الدول العربية واسرائيل .

وهكذا فإن الفقه وما جرى عليه العمل يبرران وجهة النظر التي عبر عنها المشروع التمهدي ، ولم يكن هنا ما يدعو لاثارة الاعتراضات ضده ، ولكن الأمور سارت على العكس ، لأنه عند دراسة المادة الأولى في الدورة التاسعة للجنة القانون الدولي ، بدت خلافات حادة بخصوص تحديد مضمون حق التمثيل .



لأن ملائمة من أعضاء اللجنة دفعوا عن فكرة الحق الكامل ، وليس مجرد حق ناقص  
le droit de légation est bien un droit parfait et non un droit imparfait  
وادعوا أن النص المقترح يضيق بصورة غير مقبولة من هذا الحق .

من ذلك الأستاذ Amado البرازيلي الجنسية الذي رأى أن : « القول بأن دولة لها حق التمثيل يعنى الاعتراف لها بحق إنشاء البعثات الدبلوماسية في الخارج » وأن اخضاع مباشرة هذا الحق لموافقة الدول الممتدة يؤدي الى صعوبات . ولكن الأستاذ جورج سيل كان المدافع الرئيسى لحق التمثيل الكامل والمطلق ، ورأى أنه « فيما عدا ظروف استثنائية ، فإن أية دولة لا تستطيع بحق أن ترفض اقامة علاقات دبلوماسية مع دولة أخرى ترغب في ذلك » ، وأنه على لجنة القانون الدولي أن تقر بأن « كل الدول لها الحق في اقامة علاقات دبلوماسية مع سائر الدول الأخرى ، وأن تنشئ بعثات دبلوماسية دائمة على أقاليم هذه الدول » .

ولقد رأى البعض أن جورج سيل وغيره من أعضاء اللجنة ممن أشرنا اليهم ، لم يدافعوا عن وجهة نظر شخصية ، ملتصين لهم سندا في آراء الفقه التقليدى للقانون الدولي بخصوص حق التمثيل ، مثل Pradier Fodere الذي رأى أن الدولة التي ترفض بدون مبرر استقبال الممثل الدبلوماسى الأجنبى تتعرض للمعاملة بالمثل ، وأن الدول التي تدعى انعدام حاجتها لاقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى ، إنما تعزل نفسها عن النظام السياسى لأوروبا والدول المتمدينة الأخرى . وما ذكره الأستاذ Fauchille من أن « رفض اقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى يؤدي الى العزلة عن الجماعة الدولية ، وتستبعد نفسها من دائرة سريان قواعد القانون الدولي ، وأنه بين الدول المتمدينة لا بد من الاعتراف بوجود التزام باستقبال الدبلوماسيين » . وأن « رفض الاستمرار في التمثيل الدبلوماسى القائم بين دولتين يعد عملا غير ودى ، وتمييزا عن نوايا عدائية ، ويبرر في جميع الحالات الاجراءات الانتقامية » .

ومن ذلك كذلك وجهة النظر التي عبر عنها الأستاذ Cecil Hurst من أن « الحق في التمثيل يعد أحد اختصاصات الدولة المستقلة ذات السيادة ، وينطوى

على حق إنشاء التمثيل الدبلوماسي لدى الدول الأخرى ، والالتزام باستقبال الممثلين الدبلوماسيين المعنّين من قبل الدول الراعية» (11).

ومن ناحية أخرى ، فإن غالبية أعضاء لجنة القانون الدولي عارضت كذلك ، - لسبب يختلف عن مبررات الفريق السابق الذي أشرفنا إليه - ، النص الوارد في المشروع التمهيدى ، فيما يتعلق بإمكانية إنشاء علاقات دبلوماسية بدون اتفاق الدولة المعتمدة ، الأمر الذى اعتبره مثلو الدول الأفروآسيوية شرطا لا بد من توافره .

لذلك فإن العضو الهندي في لجنة المفاوضين الدولي دافع عن أن الاتفاق بين  
البرل يمد إيماني الذي تقدم عليه اندوات الدبلوماسية بين الدول . وأن الأمر  
يعلم جيداً مسبقاً وهو طرف به من جراحة الدولة . وأن الترتيب المضائق التي  
يؤسس وجهة نظر على مجرد حق بدعي قائم *ver prebenda iuris* .  
كذلك أشار الدكتور عبد الله العرياني - أعضو المفاوضين في اللجنة - إلى أن الحق  
في التسهيل لا وجود له في إعلان جنين التزامات الدول . كما أن العضو  
التايلاندي الأستاذ Khonam أشار إلى أن ما جرى عليه العمل في  
العلاقات الدولية يجعل إنشاء العلاقات الدبلوماسية مشروطين بقبول الدولة  
المعتمدة ، في اتفاق متبادل منها وبين الدولة المرسله .

وهكذا فإن الفقهاء الذين أشرفنا اليهم من أعضاء لجنة القانون الدولي كانوا يخشون من الإشارة الى حق التشييل ، لأنه يحتمل تفسيرات واسعة ، ويكون مصدرا للفرس ، يجعل من الصعب تطبيق قاعدة القبول الضروري من جانب الدولة المتبعة .

وإذا عدنا الأساس القانوني للعلاقات الدبلوماسية ، وجدنا أن كلا من الاتجاهين السابقين يمكن تبريره . فالنظام القانوني للعلاقات الدبلوماسية في مجموعه يمد محاولة لتنظيم مباشرة اختصاصات كل من الدولتين المرسل والمستلمة ، وترتب على ذلك أن الاعتراف بحق التمثيل دون حاجة إلى اتفاق متبادل يكون

Recueil des cours de la Haye, 1906, 2, p. 131.

(١٤٥) انظر :

في صالح الدولة المرسله ، في حين أن التمسك بضرورة الاتفاق المتبادل والتفاهي  
عن حق التمثيل المطلق يخدم مصلحة الدولة المستقبلة .

ومن ناحية أخرى ، فإن مذهب جورج سيل الذي يوسع من نطاق حق التمثيل  
يرتكز على فكرة أن العلاقات الدبلوماسية تمد علاقات ضرورية لسد حاجة  
اجتماعية أساسية ، طبقا للفقه الموضوعي *la doctrine objective* - الذي ينكر  
سيادة الدولة ، وتؤدي بالتالي الى قيام حق مفروض على الدول .

أما المدافعون عن ضرورة الاتفاق المتبادل ، لمباشرة حق التمثيل ، فافهم في  
ذات اوقت يدافعون عن سيادة الدولة المعتمدة ، وبالتالي فهم من أنصار مذهب  
الأساس الارادي للقانون *le fondement volontariste du droit international*  
ولقد تفلب الاتجاه المدافع عن حق الدولة المستقبلة نتيجة لمساندة عدد كبير من  
أعضاء لجنة القانون الدولي البارزين ، أمثال الأستاذ Sir Gerald Fitzmaurice  
بريطانيا والأستاذ *Tunkine* من الاتحاد السوفيتي ، وترتب على ذلك  
أن اللجنة وافقت منذ سنة ١٩٥٧ على نص لا يشير الى حق التمثيل . وهذا الحل  
الذي انتهت اليه اللجنة ، يتفق بدون شك مع القانون الدولي المعاصر الذي ما زال  
يرتكز على مبدأ السيادة ، كما أنه يعد الحل الأكثر اتفاقا مع المنطق ، لأن القاعدة  
التي مازات سائدة حتى الآن ، تقضي بأن أي قيد على السيادة يجب أن يكون نابعاً  
من قبول الدولة الصريح . وفي موضوع العلاقات الدبلوماسية فإن الأمر يتعلق  
بالدولة التي تتأثر سيادتها بصورة واضحة نتيجة لانشاء العلاقات الدبلوماسية ،  
حيث يوجد على اقليمها مرفق عام دولي ، ومواطنون أجانب يتمتعون بحصانات  
واسعة ، وهي الدولة المعتمدة .

ومن ناحية أخرى ، فإن هناك علاقة وثيقة بين انشاء العلاقات الدبلوماسية  
مع احدي الدول والاعتراف بهذه الدولة أو حكومتها ، لأن الدولة لا تستقبل الا  
سفراء الدول والحكومات التي سبق لها الاعتراف بها . وهذه انعلاقة ذات أهمية  
كبيرة ، لأنه طبقا للأوضاع المعاصرة فإن الاعتراف بالدول أو الحكومات من الأعمال  
التي تدخل في الاختصاص المطلق للدول ذات السيادة ، ولقد فُصلت جميع  
المحاولات التي بذلت للحد من حق الدولة في الاعتراف ، لأنه في هذه المسألة

يمتد القرار الذي تتخذه الدولة على إرادتها المنفردة - وبناء على ذلك ، فإن الاعتراف بحق التمثيل الذي يتضمن الالتزام باستقبال مثلث الدول الأجنبية لا يستقيم إلا مع افتراض ، وجود قاعدة في القانون الدولي ، تفرض التزاما قانونيا بالاعتراف بكل دولة ، ومثل هذه القاعدة لا وجود لها - طبقا للرأى الراجح - حتى الآن .

ومع أن النص الذي اعتمد في الاتفاقية يقضى صراحة بأن إنشاء العلاقات الدبلوماسية مشروط بالاتفاق المتبادل ، فإن هذا الحكم على عكس آمال أنصار حق التمثيل ، لا يتضمن أى أفكار صريحة لحالة رفض الدولة إقامة علاقات دبلوماسية . وعلى هذا الأساس تبدو أهمية الإشارة إلى أن مشروع المادة الثانية من الاتفاقية - قبل تعديلها بالصورة التى أصبحت عليها الآن في الاتفاقية - الذى كان يتضمن الإشارة إلى حق التمثيل ، كما كان مصحوبا بتطبيق الأستاذ ساند ستروم ، لا يمكن الاستناد إليه الآن في تفسير المادة الثانية من الاتفاقية في صورتها التى انتهت إليها متفاداة كل إشارة إلى حق التمثيل ، ومركزة بصورة واضحة على ضرورة الاتفاق المتبادل . فلقد جاء في الفقرة الأولى من التعليق على المشروع التمهيدي للسادة الثانية ، الإشارة إلى أن الدولة المضرب في الأمم المتحدة يعد سلوكها مخالفا لروح الميثاق ، عندما ترفض إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة تطالب منها بذلك ، إذا كان هذا الرفض لا يستند على سبب *Sans raison exceptionnel* . ولقد انتقد الأستاذ جيرالد فيتر موريس هذا الاتجاه من جانب واضح المشروع التمهيدي ، وأدى ذلك إلى استبداله بنص لصالح الدولة المستقلة . وعلقت لجنة القانون الدولي هذا التعديل على النحو الآتي :

« Dans la doctrine, on parle souvent d'un ( droit de légation ) dont jouirait chaque Etat souverain. L'interdépendance des Nations et l'intérêt de développer des relations amicales entre elles, qui est l'un des buts de l' O.N. U.; nécessitent l'établissement des relations diplomatiques entre elles. Toutefois comme le droit de légation ne peut être exercé sans l'accord des parties, la commission n'a pas cru devoir en faire mention dans le texte du projet ».

وعلى ذلك ، فإن بعض حالات رفض إقامة العلاقات الدبلوماسية المعاصرة ، يجد سنداً قوياً في المادة الثانية من الاتفاقية ، من ذلك الوضع الذى كان قائماً بين

الدول الغربية والصين الشعبية ، وبعض الدول المقسمة الأعضاء في الكتلة الشرقية مثل ألمانيا الشرقية ، وهو وضع انتهى بعد قيام حالة الوفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية من جانب ، وبين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية من جانب آخر ، وأيضاً نتيجة لابرام الاتفاق الأساسي بين دولتي ألمانيا الذي مهد السبيل أمام انضمامهما الى الأمم المتحدة خلال عام ١٩٧٣ ، ويعزى أيضاً في النهاية الى تصفية مشكلات دول الهند الصينية ، وهذه التحولات التي أشرنا اليها بايجاز ، تمت بعد زيارة الرئيس نيكسون لكل من الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي خلال عام ١٩٧٢ ، وابرام اتفاقية بين دولتي ألمانيا في عام ١٩٧٢ التي تم التصديق عليها من جانب هاتين الدولتين في عام ١٩٧٣ ، وابرام اتفاقية انهاء القتال في فيتنام عام ١٩٧٣ . وحركة الوفاق التي نتجت عنها التحولات الهامة التي أشرنا اليها مازالت تسير في طريقها ولم تبلغ بعد نهايتها ، وبالتالي لم تتحدد بصورة نهائية النتائج التي سوف تنشأ عنها في العلاقات الدولية ، من ذلك الآثار التي ترتب على زيارة بريجنيف للولايات المتحدة في يونيو من عام ١٩٧٣ ، على المشكلات الدولية القائمة حتى الآن والتي مازلت تنتظر حلها ، ومن ذلك أيضاً اقامة نوع من العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية والولايات المتحدة في صورة مكثبي اتصال في بكين وواشنطن على الرغم من عدم الاعتراف الصريح من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بالصين الشعبية حتى الآن .

ومن ذلك أيضاً وضع اسرائيل بالنسبة للدول العربية التي ترفض الاعتراف بها ، حيث حاولت اسرائيل أثناء اعداد الصيغة النهائية للمادة الثانية من اتفاقية فيينا ، أن تدافع عن الزعم القائل بأن انشاء العلاقات الدبلوماسية يمد شرطاً أساسياً للمحافظة على السلم والأمن الدوليين ، وادعت أنه من الضروري الأخذ بالحسب الذي كرسته المادة الأولى من اتفاقية هافانا عام ١٩٢٨ ، ولقد تجلبى الموقف الاسرائيلي بصورة واضحة في اللجنة العامة لمؤتمر فيينا .

ولقد عادت مناقشة حق التمثيل مرة أخرى عام ١٩٥٨ في أعمال لجنة القانون الدولي ، ووقف عديد من الدول ، من بينها دول عربية لمعارضة النص عليه ، من ذلك أن ممثل العراق في اللجنة أشار الى أن « اللجنة كانت على حق عندما

تجنبنا الإشارة الى حق التمثيل ، وأه من غير المفيد ، بل يعد ذا أثر ضار للغاية الإشارة الى ذلك في الاتفاقية ، لأن ما يدعى حق التمثيل يعتمد كلية على ارادة الدول والتجديد في هذا النطاق يؤدي الى نشوء سوء فهم سواء في الفقه أو في العمل . - وقد تأيد هذا الاتجاه من جانب ممثل تونس . مما أدى في النهاية الى سحب الاقتراح التشيكوسلوفاكي ، المقدم في عام ١٩٥٧ الذي قدمه ودافع عنه الأستاذ ZAREK والذي كان يؤيد فكرة حق التمثيل .

كذلك تشير الى أن مجموعة دول أوروبا الشرقية حاولت الدفاع عن تعديل قسمته تشيكوسلوفاكيا الى لجنة القانون الدولي ، بهدف الى أن تضاف للمادة الثانية من الاتفاقية فقرة تنص بأن « الاختلافات بين النظم الدستورية ، والقانونية والاجتماعية ، يجب ألا تشكل عقبة أمام انشاء واستمرار العلاقات الدبلوماسية بين الدول » . وقد قدم هذا الاقتراح الى اللجنة ممثل تشيكوسلوفاكيا مصحوبا بشرح جاء فيه أن : « التعديل يهدف الى تفادي أن تقوم دولة أو مجموعة من الدول بزل إحدى الدول ومنعها من التعاون مع الدول الأخرى ، وأن هذا التعديل يدين كل فكرة للفرقة ، ويتفق لذلك مع ميثاق الأمم المتحدة ، وهذا التعديل كان القصد منه مواجهة موقف دول المعسكر الغربي من الصين الشعبية ، وموقف دول منظمة الدول الأمريكية من كوبا . وواضح أن هذا التعديل يتفق في جوهره مع مبدأ الاتفاق المتبادل ، ولا يتضمن أي تكديس لحق التمثيل ، وأنه يتضمن تحديدا واضحا لحق الدولة في رفض إقامة العلاقات الدبلوماسية . ومع ذلك فإن هذا التعديل لقي معارضة شديدة من جانب الدول الأفرو آسيوية ، تمثلت في التعديل الذي قدمه ممثل الهند والذي كان يهدف تحديد مضمون الاقتراح التشيكوسلوفاكي بصورة أكثر دقة وذلك بالإشارة الى أن الاختلافات الدستورية والقانونية والاجتماعية يجب ألا تشكل في ذاتها <sup>en soi</sup> عقبة ضد انشاء واستمرار العلاقات الدبلوماسية بين الدول ، ولقد علل الممثل الهندي تعديله بأنه يسمح بمراعاة الاعتبارات الأخرى غير الاختلافات الدستورية والقانونية والاجتماعية . ولكن ممثل تونس دافع عن أن هذا التعديل يهدف الى أن يؤخذ بعين الاعتبار بعض

الحقائق القائمة في العلاقات الدولية - ومن ثم - مكانه المناسب يكون في مقدمة الاتفاق وليس في نصوصه - وقد أدى هذا المعدل الى نشوب مناقشة من مدعوي الولايات المتحدة والاتحاد السوفى . حسب أعلن الأول أنه سوف يصوت ضده ، في حين أن الأستاذ تونكين ممثل الاتحاد السوفى أشار الى أنه : « باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن سائر الوفود قد قبلت المبدأ الذى يقوم عليه التعديل التشيكوسلوفاكى ، لأن التعديل يعبر عن بعض الحقائق ، من بينها اداة كل تصرفه بسبب النظام الاجتماعى ، ومن ناحية أخرى فإن الأستاذ تونكين حرصاً منه على العلاقات مع وفود الدول الأفرو آسيوية لم يعارض ادخال تعديلات شكلية تتفق مع وجهة النظر الهندية ، والأشكال هذا التعديل جزءاً من مقدمة الاتفاق ، كما طالب ممثل تونس ، وهذا الاتجاه الأخير لقي موافقة ممثل تشيكوسلوفاكيا ، وهذا ما استقر نهائياً عليه الأمر ، وبعد ذلك التعبير الوحيد عن القاعدة التقليدية في القانون الدبلوماسى ، ونعنى بذلك قاعدة حق التمثيل ، التى وجدت صدقاً نسبياً في مقدمة الاتفاق (١٤٦) .

٢ - الأهلية اللازمة لانشاء العلاقات الدبلوماسية : لا تهتم الاتفاقية الا بالعلاقات بين الدول ، لأن اصطلاح العلاقات الدبلوماسية ينصرف كلية الى العلاقات بين الدول ، وذلك دون المساس بحقيقة أن المنظمات الدولية تستطيع التمثيل المتبادل فيما بينها ، وأيضاً من حقها أن تنشئ مثل هذا التمثيل مع الدول ، وأن الدول لها أيضاً حق التمثيل مع المنظمات الدولية ، ولكن الأمر لا يتعلق هنا بالتمثيل الدبلوماسى بالمعنى الحقيقى المستقر .

ومن ناحية أخرى فإن الدولة البابوية التى لا تعد دولة بالمعنى الحقيقى ، استقرت الأوضاع بالنسبة لها ، على الاعتراف لها بحق انشاء العلاقات الدبلوماسية مع الدول ، وهذا ما أشارت اليه صراحة الفقرة الثالثة من المادة السادسة من الاتفاقية .

---

(١٤٦) صبرت المقدمة من ذلك بالإشارة الى أن « عقد اتفاقية دولية للعلامات والامتيازات والحصانات الدبلوماسية يسهم في انماء العلاقات الودية بين الأمم .  
رغم اختلاف نظمها الدستورية والاجتماعية ... »

ويترتب على الملاحظتين السابقتين أن مدار البحث هنا يتعلق بتحديد الدولة التي لها حق مباشرة العلاقات الدبلوماسية ، وهذا أمر لا تتناوله بالتفصيل المادة الثانية من الاتفاقية ، لأنها لا تتضمن أية تفرقة بين الدول التي لها الحق في مباشرة هذا الاختصاص وتلك التي لا تتمتع به ، مع أن ما جرى عليه العمل يحتم ضرورة هذه التفرقة ، لأنه إذا كان من المؤكد أن كل الدول ذات السيادة ، والمستقلة تتمتع بهذا الاختصاص ، فإن بعض الدول بفهم القانون الدولي ليس لها هذا الحق ، أما كلية ، وأما أنها لا تملكه بصورة كاملة . من ذلك الدول التابعة *les Etats Vassaux* والدول المحمية ، التي كان الأمر يجرى على أنها لا تملك اختصاص مباشره حق التمثيل الا في حدود نظامها القانوني ، ولقد جرت الأمور بصورة عامة على نقل هذا الاختصاص الى الدولة التي تباشر مسؤولية العلاقات الدولية بالنسبة الى كل من هذين النوعين من الدول ، من ذلك المادة السادسة من اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٨١ التي فرضت حماية فرنسا على تونس ، والمادة الأولى من اتفاقية ٦ يونيو سنة ١٨٨٤ بين فرنسا وفيتنام : وقد أضحت مثل هذه الأوضاع من قبيل المسائل التي تنتمي الى تاريخ العلاقات الدبلوماسية .

وفىما يتعلق بالدويلات أعضاء الاتحاد الفيدرالى ، التي لها أهميتها الآن نظرا لتزايد هذه الظاهرة في الوقت المعاصر ، فالتنا نلاحظ أن الوضع في الاتحاد السويسرى ، وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو عدم مباشرة هذه الدويلات لحق التمثيل الدبلوماسى ، وبعد ذلك تعبيرا عن القاعدة العامة التي تحكم الموضوع ، وهى قاعدة تستمد وجودها من دساتير هذه الدول ، وتجد تبريرها في مبدأ وحدة الدولة *l'unité étatique* في تجاه الدول الأجنبية .

ومع ذلك فهناك استثناءات ممكنة على تلك القاعدة العامة ، من ذلك أنه طبقا لدستور الامبراطورية الألمانية القديمة ، كان الامبراطور يمثل الامبراطورية في مباشرة العلاقات الدبلوماسية ، ولكن ذلك لم يمنع بعض الدويلات الأعضاء ، خاصة بشاريا ، من اقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأجنبية ، وذلك فقط بالنسبة للمسائل التي تدخل في الاختصاص الذاتى لهذه الدويلات ، من ذلك أن بشاريا كان لها تمثيل دبلوماسى مع الدولة البابوية ، ودولة النمسا - المجر ، وإيطاليا ،



وفرنسا ، وروسيا ، وسويسرا ، وبلجيكا ، ودولة برلين . ولكن دستور فيمار عام ١٩١٩ ، وأيضا دستور جمهورية ألمانيا الفيدرالية سنة ١٩٤٩ ، قد ألغيا هذا الحق بالنسبة للدويلات . ومع ذلك فإنه طبقا للدستور السوفيتي ، فإن الجمهوريات الأعضاء تستطيع إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأجنبية منفصلة عن العلاقات الدبلوماسية لدولة الاتحاد . ويرجع ذلك الى أن الدستور السوفيتي الصادر سنة ١٩٣٦ اعترف في المادة ٢٥ منه للجمهوريات الاتحاد بنوع من السيادة ، وترتب على ذلك أن صار لكل منها دستورها ، وتشرعها ، وقواتها المسلحة ، والاعتراف لكل منها بحق الانفصال وهو الحق الذي تنكره سائر الدساتير الفيدرالية . والأمر يتعلق في ظل هذا الدستور بنوع من السيادة الداخلية .

ولكن طبقا لتعديل مولوتوف في أول فبراير سنة ١٩٤٤ تمت الموافقة على قانون يعطى للجمهوريات أعضاء الاتحاد ، نوعا من السيادة الخارجية ، تشمل أساسا في تمتعها باختصاص ابرام المعاهدات الدولية ، واختصاص انشاء العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأجنبية ، وقد رأى البعض في هذا التطور الدستوري ، أنه أدى الى أن أصبحت هذه الجمهوريات من أشخاص القانون الدولي . ومع ذلك فإن الاختصاص الدولي لهذه الجمهوريات مقيد في اتجاهين : أولهما - أن الحكومة المركزية وحدها هي التي تحدد السياسة الخارجية للاتحاد بأسره ، وثانيهما - أن العلاقات الخارجية للجمهوريات الأعضاء لا تتجاوز الحاجات الاقتصادية والثقافية الذاتية *des besoins spécifiques économiques et culturels* ، التي لا يهتم بها الممثلون الدبلوماسيون للاتحاد ، والتي لا تتناولها الاتفاقات التي يبرمها الاتحاد .

وهذا الوضع الخاص بالاتحاد السوفيتي الذي يمثل خروجا عن النظام العام للاتحاد الفيدرالي ، يرجع الى أن هذا الاتحاد يتميز بأنه دولة متعددة الجنسيات *un Etat multinational* وأن التصوص التي أشرنا اليها تهدف الى الاحترام الكامل لحقوق وحرية الأمم التي يتكون منها ، وعلى ضوء ذلك يمكن فهم الرأي الذي أبداه مولوتوف سنة ١٩٤٤ من أن قانون أول فبراير من تلك السنة يمد خطوة هامة نحو الحل العملي للمشكلة الوطنية .

ونلاحظ أن النص الوارد في المشروع التمهيدي الذي أعده الأستاذ ساندستروم كان أكثر وضوحا من المادة الثانية من الاتفاقية في هذا النصد . لأنه لم يكن يشير إلا للدول التي لها حق التمثيل ، وليس كل الدول ، كما فعلت المادة الثانية من الاتفاقية . ومن ذلك أيضا أن الممثل المصرى في لجنة القانون الدولى أشار الى أن ميثاق الأمم المتحدة عند تحديد شروط عضوية منظمة الأمم المتحدة لم يشر إلا للدول بدون تحديد آخر ، وبدون تمييز ، تاركا الأمر بعد ذلك للجمعية العامة ومجلس الأمن لكى يبحث كل حالة على حدة .

وهذا القموض في صياغة المادة الثانية من الاتفاقية يؤدى الى التساؤل عن السلطة التى لها اختصاص الفصل في مدى تمتع الدول أو عدم تمتعها مباشرة العلاقات الدبلوماسية ، وعلى أساس أى معيار يتم ذلك ؟ والأمر هنا يتعلق بالبحث عن حل لمشكلة في غاية الدقة ، حتى أن الأستاذ فيردروس عضو اللجنة ، والذي آلت اليه رئاسة المؤتمر فيما بعد ، رأى حذف النص تقاديا لمشكلة عسيرة .

ويمكن تصور التفكير في أحد حلين لهذه المشكلة ، أولهما لصالح الدولة المستقبلية ، بأن يعترف لها باختصاص فحص مدى تمتع الدولة الراغبة في اقامة علاقات دبلوماسية معها ، بوصف الدولة ، بالمعنى الذى يجعلها أهلا لمباشرة هذه العلاقات . وبذلك تباشر الدولة المستقبلية بقبولها انشاء العلاقات الدبلوماسية وظيفية مزدوجة هي الاعتراف بتوافر وصف الدولة المستوجب حق التمثيل ، وإيضاً قبول اقامة التمثيل ، وهذا الحل يتفق مع وجهة النظر التى أبدتها أمام لجنة القانون الدولى سنة ١٩٥٧ العضو اليابانى الأستاذ YOKOTA ولكن هذا الاقتراح قبول بمعارضه اللجنة ، مما أدى الى سحبه من جانب مقدمه - العضو اليابانى - لما رؤى من أنه يشكل اعتداء على قاعدة المساواة بين الدول ، ولأنه ينطوى على مباشرة احدى الدول لاختصاص يجب أن تقتصر مباشرته على دولة أخرى .

أما الحل الثانى الممكن لهذه المشكلة فانه ينحصر في أن القانون الدولى هو الذى يحدد الدول التى لها أن تباشر العلاقات الدبلوماسية - وهذا الحل الذى

يعتبر أكثر الحلول تمثيلاً مع المنطق القانوني ، ويتفق أيضاً مع مبدأ سمو القانون الدولي على القانون الداخلي ، ويتفق كذلك من الاتجاه الذي يرى أن الدول تستمد اختصاصاتها من القانون الدولي . ولكن هذا الحل لم يقبله الأستاذ تونكين إلا بصورة جزئية ، حيث أنه وإن كان قد قبل بصورة عامة اختصاص القانون الدولي ، فإنه لم يتورع عن الإشارة إلى أنه بالنسبة للاتحاد السوفيتي ، فإن أهلية مباشرة العلاقات الدبلوماسية لا تستمد من القانون الدولي ، بل تجد أساسها في القانون الداخلي ، وعلى وجه الخصوص في القانون الدستوري للاتحاد السوفيتي ، وتأسيساً على ما سبق ، فلقد ساند الأستاذ تونكين في عام ١٩٥٧ الاتجاه إلى حذف كل إشارة في الاتفاقية إلى حق التمثيل .

وأخيراً ، فإن المعيار المختلط ، الذي يقوم على أساس ، أن يؤخذ بعين الاعتبار ما تقتضيه قواعد كل من القانون الدولي والقانون الداخلي ، عند تحديد الدول التي لها اختصاص مباشر العلاقات الدبلوماسية ، هو الذي يتفق مع الصياغة النهائية للمادة الثانية من الاتفاقية . وذلك لأنه على الرغم من السكوت المطلق من جانب هذه المادة ، فإن التعليق عليها يشير مع ذلك إلى ما يتفق مع المعيار المختلط ، حيث أشار هذا التعليق إلى أن « كل الدول المستقلة تستطيع إقامة علاقات دبلوماسية » . فهذا إشارة إلى القانون الدولي ، كما أن التعليق يشير كذلك إلى أن « المسألة المتعلقة بمعرفة أهلية الدولة العضو في الاتحاد الفيدرالي لإقامة العلاقات الدبلوماسية ، يرجع فيها إلى الدستور الفيدرالي » ، فهذه العبارة تؤكد أيضاً أهمية القانون الداخلي .

٣ - صور العلاقات الدبلوماسية : بخصوص هذه المسألة ، يوجد خلاف عميق بين المشروع التمهيدي الذي أعده الأستاذ ساندستروم ومشروع الاتفاقية التي أقرتها لجنة القانون الدولي عام ١٩٥٨ ، وهو نفس المشروع الذي وافق عليه المؤتمر . وقبل استعراض هذا الخلاف نرى من الضروري أن نشير إلى أن الوضع في المشروع التمهيدي صيغ على الوجه الآتي : إذا اتفقت دولتان لهما حق التمثيل على إقامة علاقات دبلوماسية دائمة ، فإن أي منهما تستطيع أن تنشئ لدى الأخرى بعثة دبلوماسية » .

في حين أن المادة الثانية من الاتفاقية صيغت على النحو الآتي « اقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول . وارسال البعثات الدبلوماسية الدائمة بين بالاطلاق المتبادل » .

الاختلاف بين النصين السابقين يرجع الى موضع عبارة « دائمة » ، وهذا التغير تقرر عام ١٩٥٧ من جانب لجنة القانون الدولي ، منذ دورتها التاسعة ، على اثر الملاحظة التي أبدتها الأستاذ KHONAN العضو التايواني في اللجنة ، الذي كان من رايه أن صفة « الدائمة » لا ترد على العلاقات الدبلوماسية ، لأنه من حيث الواقع ، فإن العلاقات الدبلوماسية بمد قيامها يمكن أن تقطع ، ليس فقط في حالة قيام الحرب ، بل أن ذلك أيضا ممكن في ظروف أخرى عديدة ، وعليه رأى أن تكون كلمة « دائمة » مصحوبة بعبارة البعثة الدبلوماسية *Mission diplomatique* ، لأنه بجانب البعثات الدبلوماسية الدائمة في صورة السفارات توحيد البعثات الخاصة *des missions diplomatiques ad hoc* ، التي لا تكون دائمة ، والتي يعهد اليها بمهمة خاصة ، وتكون بطبيعتها مؤقتة ، لأنها تنتهي بانتهاء هذه المهمة . وتضير موضع الصفة « دائمة Permanente » الذي تم التسليم به بدون صعوبة من جانب لجنة القانون الدولي ، له أهميته ، لأن البعثات الدائمة ليست الشكل الوحيد الذي تتم به العلاقات الدبلوماسية . كذلك فإن النص الذي أعده الأستاذ ساندستروم بعد التعديل الذي أشرنا اليه ، أثار اعتراضا ، كان أهم المدافعين عنه الأستاذ توككين ، الذي لاحظ أن النص بهذه الصورة أصبح جامدا ، لأنه لا يعترف الا بالبعثات الدبلوماسية الدائمة التي من خصائصها البارزة ، الوجود الدائم على اقليم الدولة المعتمدة ، في حين أنه من الجائز أن تكون الدولة لظروف خاصة بها ، ولتكن لأسباب اقتصادية ، لا تريد في لحظة معينة ارسال بعثة مقيمة ودائمة لدى دولة أخرى ، وبالتالي فلا تستطيع أن تنشئ معها علاقات دبلوماسية .

ولقد أدى هذا النقد الى ادخال تعديل آخر على النص الذي أعده الأستاذ ساندستروم ، حيث أضيف حرف العطف « و » بين العلاقات الدبلوماسية والبعثة الدبلوماسية ، لكي يصبح باللغة الفرنسية *relations diplomatiques et mission diplomatique*

وبذلك أصبحت صياغة المادة الثانية من الاتفاقية ، بعد التعديلات التي  
أشرفا عليها ، ذات معنى محدد وواضح ، فلم يعد إرسال البعثات الدبلوماسية  
الدائمة الصورة الوحيدة بالضرورة للعلاقات الدبلوماسية . ولقد عبرت لجنة  
القانون الدولي عن ذلك في تعليقها على المادة الثانية من الاتفاقية ، حيث جاء به  
أن « الصورة الأكمل لاقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول هي التي تتم عن  
طريق بعثة دبلوماسية دائمة *ambassade ou légation* على إقليم الدولة الأخرى ،  
ولكن لا يوجد ما يحول دون الدول ، من الاتفاق على طرق أخرى لملاقاتها  
الدبلوماسية » .

#### ١ - البعثات الدبلوماسية الدائمة *les missions diplomatiques permanentes* :

وتعد أفضل وأكمل صور العلاقات الدبلوماسية ، ولذلك فإن الاتفاق في  
أحكامه الموضوعية ، لا يهتم بصورة تكاد أن تكون مطلقة ، إلا بهذه الصورة .  
وفي هذا النطاق لم يتضمن الاتفاق تنديلات جوهرية على الوضع كما استقر في  
العرف الدولي ، وعلى ضوء المادة الثانية من الاتفاقية مفهومة بالمعنى الذي  
سبق أن عرضناه ، فإن إرسال البعثات الدبلوماسية الدائمة مثله في ذلك مثل  
*la règle du consentement mutuel* لقاعدة القبول المتبادل

#### ٢ - العلاقات الدبلوماسية غير المقيمة :

تشير أعمال لجنة القانون الدولي الى صورة أخرى للعلاقات الدبلوماسية ،  
وذلك بأن تتفق دولتان على اقامة علاقات دبلوماسية بينهما ، ولكن غير مقيمة ،  
حيث يتولى هذه العلاقات ممثلو هاتين الدولتين لدى دولة أخرى ، ولقد أكد  
أهمية هذه الصورة الأستاذ BARTUS المصور اليوغوسلافي في لجنة القانون  
الدولي خلال الدورة التي عقدتها اللجنة سنة ١٩٥٧ ، حيث اقترح أن يضاف  
الى النص الذي أعده الأستاذ سانستروم العبارة الآتية :

« à moins qu'un autre mode d'entretenir des relations diplomatiques n'ait été convenu entre eux » .

وكان يقصد بذلك الفرض الذى تتفق فيه دولتان على اقامة العلاقات الدبلوماسية ، ولكنها تتفق أيضا على الحد من حق احدهما أو كليهما فى ارسال بعثة دبلوماسية على اقليم الدولة الأخرى .

ولقد انتقد هذا الاقتراح الأستاذ تونكين لدرجة قوله أنه « لم يفهم جيدا موضوع التعديل المقترح » مما جعل الأستاذ باتروس على أن يحدد بصورة أكثر جلاء اقتراحه ، حيث بين أن الأمر يتعلق بفرض استثنائي للغاية ، ولكنه ممكن ، عندما ترى دولتان لأسباب خاصة بما ... فى المرحلة الأولى لعلاقتهما الدبلوماسية - انعدام الضرورة لارسال بعثات دبلوماسية دائمة ، وتكتفيان بأن تكلتا ، بهذه الحالة ، كل منهما لدى دولة أخرى ، وتؤدي هذه الحالة الى نشوء اتصال بين هاتين البعثتين ، دون أن يكون هناك اتصال مباشر بين البعثة الدبلوماسية لاحدهما وحكومة الدولة الأخرى . ويجب أن نلاحظ أن قاعدة القبول المتبادل التى سبق أن عرضناها ، ترى أيضا على هذه الصورة من صور العلاقات الدبلوماسية .

#### ٢- الاعتماد المزدوج أو التعمد : l'accréditation double ou multiple

يستفاد من مناقشات لجنة القانون الدولي ، أن هناك صورة ثالثة للعلاقات الدبلوماسية ، وهى الصورة التى تشير اليها المادة الخامسة من الاتفاقية صراحة . وترجع أهمية هذه الصورة الى أنها تتفق مع مصلحة الدول الصغرى ، وهذه الصورة تعرف بالاعتماد المزدوج أو التعمد .

ولقد أشار الى هذه الصورة الثالثة ، التعديل الذى قدمه الأستاذ KHONAN أثناء مناقشة النص الذى أعده الأستاذ سانستروم عام ١٩٥٧ ، وقد صيغ التعديل على النحو الآتى :

« تستطيع الدول أن تنشئ فيما بينها علاقات دبلوماسية ، بالرضا المتبادل ، ولها أن تنشئ بعثات دبلوماسية دائمة ، سواء على اقليمها ، أو على اقليم دولة أخرى » . ويؤدي هذا الفرض الى أن يكون السفراء معتمدين لدى عدة دول ، فى حين أنهم لا يقيمون ألا على اقليم احدى هذه الدول ، حيث تكون بالنسبة لهذه الدولة بعثة دبلوماسية دائمة .

ويلاحظ أن العمل قد جرى قبل الحرب العالمية الثانية في هذا الاتجاه . من ذلك أن جمهورية كوستاريكا لم يكن لها سوى ممثل واحد ، بدرجة سفير ، يمثلها لدى كل من ألمانيا وروسيا ، وآخر يمثلها في فرنسا وانجلترا وإيطاليا . وهذه الصيغة تلجأ إليها الآن كثيرا ، الدول الجديدة ، نظر لعدم توافر العنصر البشرى المؤهل ، أو لأسباب اقتصادية ، من ذلك أنه في عام ١٩٦٢ لم تكن لمجموعة الدول الأفريقية ، أفريقيا البيضاء وأفريقيا السوداء ، وجمهورية فيتنام ، سوى ثلاث سفراء .

وبخصوص هذه الصورة الثالثة من صور العلاقات الدبلوماسية ، ظهرت اختلافات فيما يتعلق بضرورة القبول المسبق من جانب الدول المعتمدة ، بما في ذلك الدولة المعتمدة الأولى . وساعد على ذلك أن ما جرى عليه العمل لم يكن حاسما لحل هذه المشكلة . ولقد أكد المفاوض الصيني في لجنة القانون الدولي أنه شخصيا سفير لدولته لدى دولتين ، وأن حكومته لم تطلب قط موافقة أى من هاتين الدولتين . وأنصف أنه يعرف أيضا حالات رفض الاعتماد المتعدد ، من ذلك أن الدولة البابوية لم تقبل قط أن يكون ممثل إحدى الدول لديها ممثلا لهذه الدولة لدى إيطاليا ، ومن ذلك كذلك أن هولندا حتى سنة ١٩٢٩ كانت ترفض أن يكون سفير يوغوسلافيا ممثلا لهذه الدولة الأخيرة في بلجيكا ، كما أن الدول العربية ترفض الاعتماد المتعدد إذا كان السفير ممثلا لدولته لدى إسرائيل .

ونظرا لهذا الخلاف فليعد الأستاذ فيتر موريس اقتراحا :  
مقاده عدم استلزام القبول الصريح للدولة *une proposition de compromis* المعتمدة ، والاكتفاء بالقبول الضمني . وقد ظهر أثر هذا الاقتراح في مشروع المادة الخامسة الذي أعدته لجنة القانون الدولي سنة ١٩٥٨ ، التي صيغت على النحو الآتي : « ما لم تمتنع إحدى الدول المعتمدة ، فإن رئيس البعثة الدبلوماسية لدولة ، يمكن اعتماده كرئيس لبعثة ، لدى دولة أو مجموعة من الدول الأخرى » . ولم يثر أى اعتراض في مؤتمر فيينا على التسليم بمبدأ الاعتماد المتعدد ، ولكن ثارت مناقشة حادة بين مؤيدي ومعارضى تطبيق قاعدة اتفاق الدولة المعتمدة على هذه الصورة ، من صور العلاقات الدبلوماسية .

فلقد أثار أنصار قاعدة الاتفاق - الذين كان من بينهم ممثلو الدول الجديدة - والهند ، وتونس ، وإيطاليا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، أن القاعدة التي تستفاد مما جرى عليه العمل تؤكد ضرورة الاتفاق ، لأن ذلك يحتمل ضرورة التنسيق بين الدول في نطاق العلاقات الدبلوماسية . وإذا انعدم الاتفاق ، أصبح الأمر غريبا للغاية بالنسبة للدولة المرسله ، خاصة عندما تقوم أزمة بين دولتين أو عدة دول من الدول المعتمد لديها مثلها .

أما معارضو القاعدة ، فلقد ادعوا أيضا أن ما جرى عليه العمل يؤدي موقفهم ، وذهبوا الى أن عدم اشتراط الاتفاق إنما في صالح الدول الصغيرة ، التي تلجأ بكثرة الى الاعتماد المتعدد . وعلى ذلك فإن عدم اشتراط القبول يساعدهم على اتباع هذه الصورة للعلاقات الدبلوماسية بدون عوائق . ومن ناحية أخرى ، فإن استلزام اتفاق سائر الدول المعتمدة يؤدي الى التأخير ، ويمكن أن يؤدي الى الاضرار بانتظام العلاقات الدبلوماسية ، عندما ترفض إحدى الدول الاعتماد المتعدد . وتأسيسا على هذه الأسباب ، فلقد كانت سائر دول المعسكر الشرقي من هذا الفريق ، حتى أن أكرانيا قدمت تعديلا يتضمن حذف العبارات الأولى من مشروع المادة الخامسة ، واستندت في هذا التعديل على المادة الخامسة من اتفاقية لاهافانا ، ولقد ساندت هذا التعديل بلغاريا ورومانيا والاتحاد السوفيتي وجمهورية فينلاند ، وهذه الدول تعد من بين الدول التي تلجأ الى الاعتماد المتعدد .

ولقد قدمت فنلندا اقتراحا وسطا *une proposition intermédiaire* ، لا يؤدي الى الاستثناء كلية عن قاعدة الاتفاق ، كما يهدف تعديل أكرانيا . ولكنها تجعل مباشرة الاعتماد المركب مشروطا بمراعاة أحكام المادة الرابعة . . . .  
Sous réserve de la disposition de l'article 4

ويلاحظ أن المادة الرابعة التي أشار اليها التعديل الفنلندي ، تتعلق بطلب الموافقة على اعتماد الممثل الدبلوماسي *la règle de la demande l'agrément préalable*



وأشار المندوب الفنلندي الى أن الموافقة المسبقة على الاعتقاد - الذي يعد ضروريا في كل حالة - يكون كافيا . ولقد التقى التعديل الفنلندي مع وجهة نظر أكرانيا التي سحبت تعديلها . ولقد وافقت اللجنة العامة للمؤتمر على صياغة توافق بين التعديلات الثلاثة التي تقدمت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، واتحاد ماليزيا ، وإيطاليا ، وهذه الصياغة استبقت قاعدة الاتفاق ، بصورة أكثر وضوحا مما كانت عليه في المشروع التمهيدي للجنة القانون الدولي . فأصبح كل اعتقاد مزدوج أو متعدد ، من الواجب أن يتم الاخطار المسبق به ، لكل الدول المعتمدة *une notification préalable à tous les Etats accréditaires intéressés* . ولا ينتج أثره الا في حالة عدم الاعتراض عليه من جانب هذه الدول .

وهكذا تم قبول قاعدة القبول الضمني ، وهذا ما يؤدي اليه مفهوم الفقرة الأولى من المادة الخامسة من اتفاقية فينا . وبناء على اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية تمت الموافقة على تطبيق نظام الاعتقاد المتعدد ، ليشمل الممثلين الدبلوماسيين ، بحيث لا يقتصر على رؤساء البعثات الدبلوماسية ، كما تحدده المادة الخامسة من الاتفاقية (١٤٧) .

ومد نطاق قاعدة الاتفاق يجد له ما يبرره من الناحية السياسية ، نظرا لدقة العلاقات الدبلوماسية ، ولأن مبدأ السيادة ما زال الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية بصورة عامة ، كما أنها تتفق مع الاحترام المتبادل للسيادة ، وقواعد المجاملة ، والعلاقات الودية بين الدول ، كما أن هذا الحل لا ينقصه المنطق القانوني ، لأنه يتفق مع ما جرى عليه العمل قبل تقنين أحكام العلاقات الدبلوماسية .

(١٤٧) طبقا للمادة الخامسة من اتفاقية فينا فانه :  
( أ ) يجوز للدولة المرسله اعتماد رئيس بعثة أو تعيين احد اعضاء البعثة الدبلوماسية لدى عدة دول ، بعد ابلاغ الدول المستقبله المعنية ، الا اذا ابدت صراحة احدي هذه الدول المستقبله اعتراضها على ذلك .  
( ب ) اذا اعتمدت الدولة المرسله رئيس بعثة لدى دولة او عدة دول اخرى ، فيمكنها انشاء بعثات دبلوماسية يرأسها قائم بالاعمال بالنيابة ، في كل دولة ليس لرئيس البعثة فيها اقامة دائمة .  
( ج ) يجوز لرئيس البعثة او لاحد اعضاء البعثة الدبلوماسية تمثيل الدولة المرسله لدى أى منظمة دولية .

#### ٤ - التمثيل العام *a representation commune* :

تنص المادة السادسة من الاتفاقية صراحة على هذه الصورة للعلاقات الدبلوماسية . ويقصد بذلك الحالة التي تعتمد فيها عدة دول مثلاً واحدا لها لدى دولة معينة باعتباره رئيسا لبعثة دبلوماسية ، ما لم تعرض الدولة الممتدة على ذلك (١٤٨) ، ويبقى هنا أيضاً مستلزماً بالضرورة موافقة الدولة الممتدة ، وإن كان يكفي في ذلك القبول الضمني . ولكن من الناحية العملية فإن القبول الصريح هو الذى تجرى عليه الدول لأنه يستفاد من الموافقة على شخص الممثل . وطبقاً للمادة السادسة فإن ذات الشخص قد يكون معبدا عدة مرات بعدد الدول التى يكلف بتمثيلها ، ويحمل عددا من اوراق الاعتداء *lettres de créances* ، ويقدم باسمه عددا من طلبات الموافقة عليه *demandes d'agrément* يعادل عدد الدول التى سيتولى تمثيلها ، فاذا وافقت الدولة الممتدة على شخص الممثل ، فإنها فى ذات الوقت تكون قد قبلت التمثيل الجماعى .

وتستطيع كل من الدول الممتدة أن تكون لها بعثة دبلوماسية دائمة خاصة بها ، ولكن مجموع هذه البعثات يوضع تحت اشراف وإدارة رئيس موحد ، وبذلك تكون وظيفته قيادة هذه البعثات . أى الاشراف عليها جميعا *une fonction démultipliée* ، وهذا التعدد فى البعثات لا يمنع من الناحية العملية أن تجتمع بأسرها فى مقر واحد أو مبنى واحد ، وأن يتكون طاقمها من نفس الأشخاص *desservies par les mêmes personnels*

ويجب ألا يقع الخلط بين التمثيل الجماعى ، وفرض آخر ، حيث تكون دولة لسبب أو لآخر غير ممثلة لدى إحدى الدول وتكلف دولة معينة لها تمثيل فى الدولة الأخيرة بالقيام برعاية مصالحها ومصالح مواطنيها فى هذه الدولة . وهذه الصورة يمكن الالتجاء اليها سواء فى حالة انعدام التمثيل كلية بين دولتين ، وأيضا فى حالة وجود التمثيل — ولكن قامت ظروف أدت الى قطع العلاقات

(١٤٨) طبقا للمادة السادسة من الاتفاقية « يجوز لمدة دول ان تعتمد نفس الشخص بصفة رئيس بعثة لدى دولة أخرى ، إلا اذا اعترضت الدولة المستقلة » .

الدبلوماسية - اما مجرد خلافات أيا كانت طبيعتها ، واما على أثر قيام حالة من حالات الحرب بين هاتين الدولتين .

وتتميز هذه الصورة الأخيرة بأنها لا تكون مصحوبة بإجراءات الاعتماد *accreditation* ، حيث لا ضرورة لاعتماد رئيس بعثة الدولة التي تتولى رعاية مصالح دولة أخرى ، بصفة خاصة ، للقيام بهذه المهمة من جانب عدة دول ، لأنه في الواقع لا يتم اعتماده الا مرة واحدة لدى الدولة المقيمة من جانب دولته الوطنية (١٤٩) ، ومما سبق يتضح الفرق بين هذه الحالة والصورة التي تناولها المادة السادسة من الاتفاقية التي تنظم التمثيل الجماعي الذي ينشأ من اعتمادات صريحة .

كذلك من الضروري عدم الخلط بين الاعتماد العام الذي تناوله المادة السادسة من الاتفاقية ، وحالة تمثيل الدولة المركبة من عديد من الدول وتكون لها شخصية قانونية متميزة عن هذه الدول الأعضاء ، وحيث لا يكون هناك مانع من تمتعها بحق التمثيل المتميز عن حق كل من هذه الدول الأعضاء . ولقد وجدت صورة لهذا القرض في الاتحاد الجرمانى الذى أنشئ عام ١٩١٥ ، الذى كان يتمتع بحق التمثيل . وطبقا للتصريح النهائى لمؤتمر فيينا عام ١٨١٥ فلقد تمتع هذا الاتحاد بحق التمثيل بجانب حق التمثيل للدول الأعضاء فيه ، ولكن اقتصر حق التمثيل للاتحاد على المنازل العامة التى تدخل صراحة فى اختصاصه . وفى الواقع فإن الاتحاد الجرمانى لم يباشر هذا الحق فى صورة بعثات دبلوماسية دائمة ، وإن كان قد قام بإرسال بعثة فوق العادة *une mission extraordinaire* الى لندن .

ونلاحظ أن المادة السادسة من الاتفاقية لم ترد أصلا فى مشروع لجنة القانون الدولى ، ولكنها وجدت سبيلها الى الاتفاق على أثر التحديد المقدم من

(١٤٧) تبادل الخطاب بين فرنسا ولبنان فى ٨ مارس سنة ١٩٤٩ ، يشير الى انه فى الحالات التى لا تكون فيها للبنان بعثات دبلوماسية ذاتية ، تتولى هذه المهمة البعثات الدبلوماسية لحكومة الجمهورية الفرنسية ، التى يمكن أن تضم فى تشكيلها بعض الدبلوماسيين اللبنانيين .

أسبانيا وهولندا معا ، على المادة الخامسة من مشروع اللجنة ، ثم أصبحت بعد ذلك مادة مستقلة في الاتفاقية ، ولم تنشأ المناقشات بخصوص التعديل الأسباني الهولندي لأهمية هذه الصورة ، واعتراف غالبية الدول بها . لأن هذه الصورة تمد الدول ذات المصالح المشتركة بوسيلة حاسمة للدفاع عن هذه المصالح ، كما أن هذه الصورة تسمح للدول بالاقتصاد في نفقات التمثيل الدبلوماسي ، وتتيح لها فرصة الاستفادة بالكفاءات البشرية الممتازة بصورة أكثر فاعلية .

وتمثل هذه الصورة أهمية خاصة في الوقت الحاضر ، نظرا لتزايد عدد الدول التي تربط بينها مصالح مشتركة ، تدفعها الى اختيار التمثيل العام ، كما أن التزايد في عدد الدول الصغرى يدفعها الى هذا الاتجاه .

ومن أجل ذلك ، فإن جميع الأطراف في مؤتمر فيينا : لا فريق دول أوروبا الغربية أو أوروبا الشرقية ، ولا بين الدول الأمريكية أو الأفريقية أو الآسيوية - لم تعارض التعديل الأسباني الهولندي المشترك . كما أن تعليق ممثل مصر في المؤتمر يؤكد المعاني السابقة ، لأنه أشار الى أن « الصورة المقترحة في التعديل تذلل الصعوبات المالية والإدارية ، كما أن الاتجاه نحو تجمع الدول في المناطق المختلفة من العالم في اتحادات كفيدرالية وفيدرالية ، يتيح فرصة طيبة للتطبيق العملي لهذه الصورة » .

وأخيرا يمكن التساؤل عما إذا كانت المادة السادسة من اتفاقية فيينا قد ابتدعت قاعدة جديدة في قانون العلاقات الدبلوماسية ، أم أنها ليست في الواقع إلا مجرد تقنين للعرف الدولي المستمد مما جرى عليه العمل من جانب الدول ؟ لقد اعتقد المندوب اليوجوسلافي أن الأمر يتعلق بإنشاء قاعدة جديدة لا يوافق عليها *une innovation qu'il regrette* لأن هذه الصورة الجديدة للعلاقات الدبلوماسية التي تنشأها القاعدة الجديدة ، سوف تكون مصدرا للصعوبات التي يواجهها الممثل الدبلوماسي الذي تعتمد عدة دول لدى دولة واحدة عندما تختلف طبيعة ونوع العلاقات التي تربط كلا من هذه الدول المرسل بال الدولة الممتدة .

ومع ذلك ، فإنه ما تجب الإشارة إليه ، أن المادة ٥ ٢ من اتفاقية لاهافانا نصت على الحكم الذى احتوته المادة السادسة من اتفاقية فينا ، وذلك منذ سنة ١٩٢٨ . وحتى قبل هذا التاريخ فلقد اتبعت بعض دول أمريكا اللاتينية هذا الحل ، ومن أمثلة ذلك حالة كارلوس كاهو الذى مثل لدى فرنسا كلا من الأرجنتين وباراجوى ، ومع ذلك بقي هذا الحل نادرا أو استثنائيا ، يدل على ذلك ، أنه على الرغم من تكرسه فى المادة ٥/٢ من اتفاقية لاهافانا التى أشرنا إليها ، فإن الدول الأمريكية لم تبشر تطبيقات عملية له ، وبهذا حتى لو أن مؤتمر فينا لم يقر بعمل انشائى من جميع الوجوه ، فإنه على الأقل يكون قد أعاد الحياة الى عرف لفة التسيان أو إلغاء عدم الاستعمال *une coutume oubliée, qui a pu tomber en désuétude*.

#### ٥ - البعثات الخاصة : les missions spéciales

وهى تعد الصورة الخاصة للعلاقات الدبلوماسية ، والتى يطلق عليها فى أعمال لجنة القانون الدولى *la diplomatie ad hoc* ، ويقصد بذلك المبعوثون غير الدائمين *les envoyés itinérants* ، وأعضاء المؤتمرات الدولية ، والبعثات الخاصة التى ترسلها الدول لغايات محدودة *des fins limitées* .

ولقد أشارت اللجنة فى تقريرها سنة ١٩٥٨ ، الى أنها لن تتمكن من دراسة الوضع القانونى لهذه الصورة ، جنبا الى جنب ، قواعد العلاقات والمصانوات الدبلوماسية ، وفى نفس الوقت . ومع ذلك فلقد سلمت اللجنة بأهمية دراسة الوضع القانونى للبعثات الخاصة فى دورتها العاشرة سنة ١٩٥٨ ، وكلفت الأستاذ ساندستروم بتقديم تقرير خاص بالموضوع ، حيث قامت اللجنة فى دورتها الثانية عشرة بدراسة المشروع التمهيدي الذى أعده ، ثم وافقت على مشروع يتكون من ثلاث مواد ، أحيل الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وطلبت اللجنة من الجمعية العامة دراسة المشروع توطئة لتضمينه - فى حالة الموافقة عليه من جانبها - فى الاتفاقية العامة للعلاقات والمصانوات الدبلوماسية . ولقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، وافقت فيه على المشروع وأحالته على مؤتمر فينا ، ولكن هذا المؤتمر لم يتناول بالدراسة المشروع ، حيث رأى أن مشروع لجنة القانون الدولى موجز بصورة غير

معقولة ، واقتصر المؤتمر على إصدار توصية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، تتضمن دعوتها الى اعادة الموضوع للجنة القانون الدولي ، حيث تتولى دراسته بصورة كافية .

ويلاحظ أن الدبلوماسية الخاصة أو دبلوماسية المناسبات ، أو دبلوماسية المؤتمرات الدولية ، لها أصولها البعيدة فيما جرى عليه العمل ، كما أن اتفاقية لاهافانا في عام ١٩٢٨ قد عالجتها في المادة التاسعة منها ، تحت تسمية الممثلين الدبلوماسيين فوق العادة *les agents diplomatiques extraordinaires*

وتشمل البعثات الخاصة ، الممثلين المؤقتين *les envoyés itinérants* ، وأعضاء المؤتمرات الدبلوماسية *les conférences diplomatiques* والموفدون في مهام خاصة *les missions spéciales*

ولقد أصدرت لجنة القانون الدولي في دورتها الثانية عشرة عام ١٩٦٠ القرارات الآتية :

١ - يعد موضوع المؤتمرات الدبلوماسية أمرا مستقلا عن العلاقات الدبلوماسية بالمعنى الدقيق ، ويلزم دراسته منفصلا عنها .

٢ - يعد الممثل المؤقت *un envoyé itinérant* مكلفا دائما بمهمة خاصة ، فإذا تضمنت رحلته عدة دول ، فإنه يعد مكلفا بعدة مهام خاصة .

٣ - ويترتب على ما سبق ، وفي نطاق العلاقات الدبلوماسية ، أن الدبلوماسية الخاصة لا تشمل سوى ارسال البعثات الدبلوماسية المؤقتة .

ويلاحظ أن الدولة التي تكون لها بعثة دبلوماسية دائمة لدى دولة أخرى ، لا يوجد ما يحول بينها وبين ارسال بعثة خاصة لهذه الدولة . ولكن الأمر الذي أكثر أهمية من الفرض السابق ، هو أن البعثات الخاصة قد تكون بالنسبة لبعض الدول ، الشكل الوحيد لعلاقاتها الدبلوماسية ، ومن أمثلة ذلك العلاقات بين تايلاند وغالبية دول أمريكا اللاتينية .

ويمكن التساؤل هنا أيضا ، عن مدى سريان قاعدة التبول على هذه الصورة للعلاقات الدبلوماسية ، وكل ما يمكن قوله في هذا الصدد أن لجنة القانون

الدولى خلال دورتها الثانية عشرة عام ١٩٦٠ ، قد آكلت سريان هذه القاعدة على البعثات الخاصة ، كما أن العمل يجرى منذ نشأة هذه الصورة ، على اشتراط الموافقة المسبقة لاستقبال البعثة الخاصة من جانب الدولة المرسله اليها . ولا غرابة فى ذلك ، لأن البعثة الخاصة سوف تباشر مهمتها على اقليم الدولة المرسله اليها ، وسوف تكون لها حصانات معينة خلال وجودها على اقليم هذه الدولة ، فكيف تصور اذن دخولها الى الاقليم ، واتصالها بالجهات التى سوف تناقش معها المهمة المعهودة اليها ، والتزام الدولة المستقبله بطائفة من اجراءات المراسم والبروتوكول ، وتوفير حماية أفراد البعثة ، دون أن تكون الدولة المستقبله قد قبلت وجود البعثة على اقليمها ، ووافقت على مهمتها !

### المبحث الثالث

#### الاساس القانونى للحصانات والامتيازات الدبلوماسية فى اتفاقية فينا

لن نتعرض فى هذا المبحث بالدراسة للأحكام القانونيه للحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، ولكن سنتناول مشكلة أساس هذه الحصانات والامتيازات والطابع الالزامى ، أى البحث عن الأسس القانونيه الوضعيه ، للحق فى الحصول على هذه الحصانات والامتيازات ، وهى مسألة هامة لأنه اذا كان هذا الأساس القانونى ملزما للدول ، ترتب على ذلك الالتزام باحترامها .

وتتضمن الدراسة كذلك ، ناحية نظرية ، وهى البحث عن تبرير هذه الحصانات ، أى الأسباب التى بررت نشوء الحق فى الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، وليست هذه المسألة ذات طابع نظرى أو فقهى محض ، لأنها أساسية للمشرع الدولى ، يستمد منها الضوابط العامة التى تحكم مهمته عند تحديد مضمون الحصانات والامتيازات ، فضلا عن أهميته للقاضى الداخلى عند تفسير وتطبيق القواعد القانونيه .

وفي البحث عن الأساس القانوني للحصانات والامتيازات الدبلوماسية :  
يمكن القول بأن الحصانات والامتيازات الدبلوماسية تستمد أساسها القانوني من  
القانون الدولي ذاته . وفي هذه الحالة تكون أمرا مفروضا على الدولة المعتمدة ،  
ولا يهم بعد ذلك أن تعبر هذه الدولة عن هذا الالتزام في صورة قانون تصدره  
أو لائحة ، أو قبول من جانبها في مواجهة الدولة المرسل . وسوف نطاول  
اجلاء هذا الوضع ، من دراسة الحلول التي كانت تسير عليها الدول قبل اتفاقية  
فيينا ، ثم تتبع ذلك بالوضع في أحكام هذه الاتفاقية .

#### ١ - الحلول المتبعة قبل الاتفاقية

كان الاتجاه العام ، أن الحصانات الدبلوماسية تستمد وجودها من القانون  
الدولي ، وكان العرف الدولي هو مصدر هذا الحكم ، ما عدا الدول الأمريكية  
التي قنت قواعد الحصانات في اتفاقية لاهابانا عام ١٩٢٨ ، في المواد ١٤ - ٢٤  
منها . ولقد جرى العمل في هذا الاتجاه بصورة مؤكدة ، من ذلك اتفاق  
٤ يوليو سنة ١٩٤٦ بين الولايات المتحدة والفيلبين ، الذي عالج العلاقات الودية  
والتمثيل الدبلوماسي والتفصيل بينهما ، والذي نص في المادة الثالثة منه على  
أن « الممثلين الدبلوماسيين لكلا الطرفين يتمتعون على اقليم كل منهما بالحصانات  
والامتيازات التي يقرها القانون الدولي ... » ومن ذلك كذلك معاهدة الصداقة  
الفرنسية الايرانية بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٢٩ ، والمعاهدة المبرمة بين فرنسا  
والفيلبين في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٧ . كما يمكن الاشارة الى أمثلة للقوانين الداخلية ،  
مثل القانون الذي أصدرته انجلترا عام ١٧٠٨ Diplomatic privileges Act ،  
والقانون الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٧٩٠ في الولايات المتحدة ، والمرسوم الذي  
أصدرته الثورة الفرنسية في السنة الثانية لقيامها 11 Ventôse An 11  
كما أنه عند اعداد المجوعة المدنية الفرنسية ، كان المشروع يتضمن نصا يعترف  
بحصانات وامتيازات الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى فرنسا ، ولكنه حذف  
على أساس أن المسألة التي ينظمها تدخل في نطاق القانون الدولي ، وتتمدى  
حدود القانون الداخلي .



وهناك اجماع على أن مثل هذه النصوص في القوانين الداخلية لا تتمد مصدر الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، ولا تمدو أن تكون كاشفة عن قواعد قانونية دولية . بل ان القضاة الانجليز ذهبوا الى أبعد من ذلك ، فالأستاذ Cecil Hurst يؤكد أنه في اللحظة التي تصبح فيها أحكام قانون سنة ١٧٠٨ غير متفقة مع المبادئ المعترف بها في القانون الدولي ، فإن القضاة الانجليز يرفض تطبيقها ، تأسيسا على قاعدة أفضلية القانون الدولي . كذلك فإن لجنة تعديل المجموعة المدنية الفرنسية سنة ١٩٤٥ ضيقت في المادة ١٠١ من مشروعها من نطاق الحصانات الدبلوماسية ، متأثرة في ذلك ببعض الأحكام القضائية ، ولكن فقه القانون الدولي العام في فرنسا انتقد هذا المشروع ، واعتبره مخالفا للقانون الدولي ، ودعا الى حذفه .

٢ - وبجانب الاتجاه السابق : هناك اتجاه آخر دعا الى الحد من الحصانات والامتيازات الدبلوماسية بدعوى حماية الدولة المعتمدة ، تشير اليه على النحو الآتي :

(١) الاتجاه الذي رأى ضرورة التفرقة بين الامتيازات *privileges* والحصانات *immunités* ، وأن الحصانات فقط ، مثل الحصانة القضائية ، تستمد أساسها المباشر من القانون الدولي ، وعلى العكس من ذلك فإن الامتيازات ترجع الى المجاملة *Courtoisie* ، وبالتالي فلا تتمد ملزمة من الناحية القانونية للدولة المعتمدة ، لأنها هي التي تقرها بإرادتها ، وبذلك تكون ناشئة عن القانون الداخلي . ومن أنصار هذا الاتجاه تشير الى فوشيه ، وشارل روسو وبيرينوند .

ولكن هذه التفرقة لا تلقى القبول فيما جرى عليه العمل بصورة عامة ، لأنه من الملاحظ أن هناك اتجاها قويا لاعتبار الاعفاءات المالية - التي ينظر اليها على أنها امتيازات ترجع الى المجاملة - مؤسسة بصورة مباشرة على العرف الدولي ، ولا يستثنى من ذلك الا الاعفاءات الجمركية ، حيث تنظر اليها غالبية الدول على أن من حقها أن تقرها بمقتضى أحكام قانونها الداخلي ، وبالشروط التي تحددها لذلك .

(ب) وهناك الاتجاه المؤس على قاعدة المعاملة بالمثل بمقتضى اتفاق دولي وهو اتجاه تجد له تطبيقات عديدة . من ذنب الاتفاق المبرم بين بربف.. والبرتغال عام ١٨٥٩ ، واتفاقية ١٨٥٨ بين فرنسا والصين . واتفاق ٧ يوليو سنة ١٩٥١ الموقع بين الهند وبرمايا ، الذي تنص المادة الثالثة منه على ، ان « الدولتين تلتزمان بإقامة علاقات دبلوماسية وقصيلة بينهما بواسطة ممثلين دبلوماسيين على إقليم الطرف الآخر ، وتتفقان على أن هؤلاء الممثلين ... يتمتعون على أساس المعاملة بالمثل ، بالامتيازات والحصانات المقررة في القانون الدولي العرفي » وبصورة عامة فإن شرط المعاملة بالمثل يصاغ بصورة ماثلة ، مع الإشارة الصريحة الى القانون الدولي العرفي .

وبدون شك ، فإن الموضوع في هذه الحالة يبقى تخكوما بالقانون الدولي . في حين أن المعاملة بالمثل تكون بمثابة شرط للتطبيق الفعلي لأحكام هذا القانون : فلا تسرى بصورة آلية ، أى لا تفرض نفسها من حيث المبدأ ومن حيث المضمون . الا على أساس المعاملة بالمثل .

(ج) ونشير أخيرا الى اتجاه ثالث فيما جرى عليه العمل . نشأ من عدة وضوح قواعد القانون الدولي العرفية بخصوص الوضعين الآتين : الأول يتعلق بالممثلين الدبلوماسيين الذين يحملون جنسية الدولة المعتمدة ، والثاني خاص بالعمال الذين يتمتعون بخدمة البعثات الدبلوماسية *le personnel non-officiel* ، مثل السائقين ، وعمال الحدائق ... الخ ، حيث لا توجد قواعد واضحة في القانون الدولي عوترب على ذلك أن الدول المعتمدة ذاتها هي التي تحدد وضعهم القانوني ، سواء فيما يتعلق بوجودهم ومضمون امتيازاتهم وحصاناتهم ، ولهذا تختلف الأحكام القانونية التي تتضمنها التشريعات الوطنية في هذا الصدد .

## ٢ - الوضع في اتفاقية فينا للسلالات والحصانات الدبلوماسية

أكدت هذه الاتفاقية القاعدة الأساسية ، في أن الحصانات والامتيازات الدبلوماسية تستمد مصدرها من القانون الدولي ، وهذا ما يستفاد من أن أحكام هذه الاتفاقية قد صيغت في عبارات أمرة في خطابها للدولة المعتمدة . كذلك

فإن المقدمة أشارت الى استمرار العمل بأحكام العرف الدولي بالنسبة للأمر التي لا تتضمن الاتفاقية قواعد تسرى عليها ، فهي بذلك قد سلبت الدول حرية التقدير في حالة سكوت أو عدم كفاية أحكام الاتفاقية . ونلاحظ بعد ذلك ما يلي :

(١) فيما يتعلق بالترقة بين الامتيازات والحصانات ، فإن الأستاذ فيردروس نادى في لجنة القانون الدولي عام ١٩٥٧ بعدم الأخذ بهذه التفرقة ، مؤسسا وجهة نظره على أساس أن الحصانات والامتيازات الدبلوماسية تستمد وجودها من القانون الدولي . ولكن هذا التفسير لم يكن محل إجماع ، حيث ساد الاعتقاد بوجود اختلافات من حيث المضمون *des différences de contenu* بين هاتين الطائفتين ، من ذلك أن حرية الاتصال والانتقال لا تدخل أى منهما في نطاق الحصانات . كذلك أشير الى المبررات التقليدية للتمييز بين الحصانات والامتيازات . وأشارت غالبية أعضاء اللجنة الى الأخذ بهذه التفرقة في اتفاقية الأمم المتحدة التي تنظم الوضع القانوني للموظفين الدوليين — *la convention des Nations Unies sur les fonctionnaires internationaux* ، كما أن هذه التفرقة ضرورية ، لأن جميع الحصانات ترجع الى القانون الدولي ، في حين أن طائفة من الامتيازات ترجع الى القانون الدولي ، والطائفة الأخرى تستمد من مقتضيات المجاملة . و انتهى الأمر بأن مشروع اللجنة ، والاتفاقية ذاتها أيضا ، أبقيا بصورة كاملة التفرقة بين الحصانات والامتيازات . ومن أهم الامتيازات التي يمكن تقريرها بأحكام القانون الداخلي الاعفاءات الضريبية *les exemptions fiscales* ، والاعفاءات الجمركية *les franchises douanieres* . ومع ذلك فإن المادة ٣٤ من الاتفاقية تفرض الاعفاءات الضريبية ، في حين أن الاتفاقية أقرت نظاما مختلطا بالنسبة للاعفاءات الجمركية ، عندما فرضتها ، فأرجعتها بذلك الى القانون الدولي الاتفاقي ، ولكنها تركت للدول المعتمدة حرية تحديد شروط الاعفاء بإرادتها المنفردة ، وهذا ما يستفاد من النص في المادة ٣٦ من الاتفاقية على أنه « طبقا لأحكام التشرعات واللوائح تحدد الدولة شروط الدخول والاعفاء من الرسوم الجمركية » .

(ب) كذلك فإن الاتفاقية لم تستبق صراحة قاعدة المعاملة بالمثل *la règle de la réciprocité* - مع ملاحظة أن اللجنة القانونية الاستشارية الأفروآسيوية درست في الدورة التي عقدها عام ١٩٥٨ في القاهرة ، فكرة النص الصريح على فكرة المعاملة بالمثل في دائرة الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، ولكن المندوب الهندي دافع عن أن حصانة الممثل الدبلوماسي ترجع بصورة مطلقة للقانون الدولي ، وعن ضرورة الحد من الاتجاه الى تقييد الحصانات الدبلوماسية بالنص على قاعدة المعاملة بالمثل ، ولكنه على العكس من ذلك فقد أعلن موافقته على الأخذ بقاعدة المعاملة بالمثل في مسائل الامتيازات ، التي ترجع فقط الى قواعد المجاملة . ولكن أغلبية الوفود الأفروآسيوية قبلت فكرة المعاملة بالمثل ، كما أن الحكومة الهولندية في ملاحظاتها على المشروع الذي أعدته لجنة القانون الدولي سنة ١٩٥٧ ، عبرت عن أسفها لعدم الاشارة الى قاعدة المعاملة بالمثل . ومع ذلك فإن اللجنة ، وكذلك الاتفاقية ، لم تترفا صراحة بهذه القاعدة . فلقد أعلن الأستاذ ساندستروم في تعليقه على ملاحظات الحكومة الهولندية ، أن وجود اتفاقية للعلاقات والحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، تتكون من قواعد ملزمة يتضمن ضمنا فكرة المعاملة بالمثل . ولقد قدمت عدة اعتراضات جديدة ضد فكرة المعاملة بالمثل ، من ذلك أن تطبيق المعاملة بالمثل قد يؤدي الى نوع من الانتقام ، وهذا ما يتحقق عندما تحد احدى الدول بصورة تحكيمية من الحصانات مستندة على المعاملة بالمثل ، وتلجأ دولة أخرى لنفس الاجراء ، وهكذا يتم الخلط بين المعاملة بالمثل واجراءات الانتقام ، وهو أمر ضار بالعلاقات الطيبة بين الدول .

ومن ناحية أخرى ، فإن سرمان المعاملة بالمثل يؤدي عملا الى التفرقة في المعاملة بين الدول في مواجهة ذات الدولة المعتمدة ، حيث يختلف وضعها القانوني ، وهو أمر يتعارض مع مبدأ المساواة بين الدول .

وأخيرا ، فإن الأخذ بقاعدة المعاملة بالمثل يؤدي الى صعوبات خطيرة ، وذلك عند تحديد معيار المعاملة بالمثل بين الدول التي تطبقه ، نظرا لأن بعض الدول

قد تتوسع في مفهومها للحصانات ، والبعض الآخر قد يضيق من نطاقها . تأسيسا  
في كلا الطرفين على المعاملة بالمثل ، وقد يؤدي ذلك الى الاضرار بالدول  
الصغيرة ، التي قد تجد نفسها ملزمة بالاعتراف بقدر من الحصانات يتجاوز الحد  
المقرر لها في القواعد العامة للقانون الدولي ، اذا كانت بعض الدول الكبرى  
تتوسع في مجال الحصانات الدبلوماسية . ومن أجل ذلك نصت المادة ٤٧ من  
الاتفاقية على المبدأ العام بعدم التفرقة في المعاملة بين الدول ، والذي يتعارض  
مع قاعدة المعاملة بالمثل ، ولكن هذا المدول لم يكن مطلقا ، لأن الفقرة الثانية  
من هذه المادة أجازت المعاملة بالمثل في حالتين ، الأولى : تطبيق الدولة المعتمدة  
بصورة مقيدة أحد أحكام الاتفاقية في مواجهة إحدى الدول ، نظرا لأن الدولة  
الأخيرة جرت على ذلك بالنسبة لمعتمتها الدبلوماسية . والحالة الثانية وضع الدول  
التي تستفيد — تأسيسا على العرف أو الاتفاق — بمعاملة أفضل من التي تقررها  
أحكام اتفاقية فينا

ولقد تقرررت الحالة الأولى بصموبة ، لما رؤى أنها قد تتضمن الاعتراف  
بمشروعية اجراءات الانتقام *légitimer des mesures de représailles* ، ، على  
المكس من الحالة الثانية لأنها ذات مغزى هام ، هو أن الاتفاقية تمد الحد الأدنى  
الملزم طبقا للقانون الدولي *un minimum obligatoire requis par le droit international qui s'impose aux Etats* ، لأن المعاملة بالمثل في هذا الغرض  
لا تطبق الا بالنسبة للدول التي ترغب في تجاوز الحد الأدنى الذي رسمته اتفاقية  
فينا .

٣ — ويرجع الفضل الى الاتفاقية ، في رسم قواعد واضحة ، بخصوص بعض  
المسائل التي كانت محل اختلاف في الماضي . من ذلك وضع المثليين  
الدبلوماسيين الحاملين الجنسية الدولة المعتمدة ، حيث ميزت المادة ٣٨ من اتفاقية  
حنيف بين الحصانة القضائية وحصانة الأعمال الرسمية التي يقومون بها في نطاق  
وظائفهم الرسمية ، وبين الامتيازات والحصانات الأخرى ، واعتبرت أن الطائفة  
الأولى تستمد مباشرة من القانون الدولي ، ويفرض احترامها على الدولة

المعتمدة . ويتضمن هذا الحل تجديدا واضحا ، لأن معهد القانون الدولي في دورة كمبردج سنة ١٨٩٥ ، كان قد رفض الاعتراف بأي نوع من الحصانات لهؤلاء الأشخاص . وبالنسبة للا امتيازات والحصانات الأخرى ، فإنها بقيت حسب الاتفاقية خاضعة لما تقرره بشأنها الدول المعتمدة .

ولقد نظمت المادة ٣٧/٤ الوضع القانوني للأشخاص غير الرسميين *le personnel non-officiel* ، فأصبحوا لا يتمتعون بمقتضى القانون الدولي الاتفاقي ، إلا بالاعفاء من الضرائب والرسوم على الأجور التي يحصلون عليها ، وفيما عدا ذلك ، فإن مركزهم القانوني تحدده الدولة المعتمدة .

### ٢ - الأساس التوافقي للامتيازات والحصانات الدبلوماسية

نعالج الآن بإيجاز النظريات التي تتعرض للموضوع ، وموقف اتفاقية فينا من كل منها .

( ١ ) النظريات : من أهم النظريات التي تنازعت الموضوع نظريتان هما :  
نظرية الامتداد الاقليمي *la théorie de l'exterritorialité* ، ونظرية  
الصفة التمثيلية *la théorie du Caractère représentatif*

١ - وطبقا للنظرية الأولى ، فإن الممثل الدبلوماسي الذي يباشر وظيفة على اقليم الدولة المعتمدة ، يجب أن يعتبر كما لو كان لم يترك قط اقليم دولته ، وبالتالي يفترض أنه لا يوجد على اقليم الدولة المعتمدة . وبالمثل فإن مقر البعثة الدبلوماسية يجب أن يفترض أنه لا يقع على اقليم الدولة المعتمدة .

ولقد هجرت هذه النظرية بصورة مؤكدة من عهد بيميد ، لأنها تقوم على مجرد افتراض ، وتؤدي الى حلول غير صحيحة . كذلك فلقد أدى الى العدول عنها - بل حتم هذا العدول - أنها نشأت في فترة الملكية ، حيث كانت فكرة الامتداد الاقليمي نتيجة ضرورية وطبيعية للوضع القانوني للملوك ، الذين كانوا يسافرون الى الخارج بصفة رسمية أو خاصة ، فكان من الضروري أن يعامل الممثل الدبلوماسي الذي كان ممثلا شخصيا لرئيس الدولة لا للدولة ذاتها ، ذات المعاملة المقررة لرئيس الدولة ، ولهذا فإن هذه النظرية لا تتفق الآن مع مبدأ الدولة

الديموقراطية - وأخيرا فإن الأخذ بهذه النظرية يؤدي الى التوسع المبالغ فيه في  
الحصانات والامتيازات .

٢ - أما نظرية الصعنة التمثيلية . فانها تقوم على أساس أن الممثل الدبلوماسي  
يمثل دولته ورئيس هذه الدولة مما . وهذه الصفة يتمتع بالامتيازات والحصانات ،  
لأن احترامه ينبع من احترام واستقلال دولته واحترام رئيس هذه الدولة .  
وترجع هذه النظرية أيضا الى العصر الملكي ، ولذلك فانها فقدت أهميتها الآن ،  
لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار الا عظمة واستقلال الدولة المرسله على حساب الدولة  
المعتمدة . ومع ذلك فإن هذه النظرية لم تختف كلية وما زالت لها بعض الآثار ،  
لأنه ما زال هناك من الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ما لا يجد تبريرا له  
الا في الرغبة في احاطة الممثل الدبلوماسي بوضع بارز من العظمة والعظمة ،  
استنادا على سيادة الدولة التي يمثلها .

٣ - ولقد أدى ذلك الى نشوء نظرية ثالثة تعرف بنظرية مصلحة الوظيفة  
Théorie de l'intérêt ، التي ترى أن الحصانات والامتيازات أمر ضروري  
de la Fonction

لمباشرة الوظيفة الدبلوماسية بدون عوائق ، لأن الموظف الدبلوماسي لا يمكنه  
القيام بعمله على الوجه الأكبر ، اذا قررنا خضوعه بصورة كاملة لقانون الدولة  
المعتمدة . ولقد أشار الأستاذ ساندستروم بحق ، الى أن هذه النظرية تعد أكثر  
اتفاقا وتمشيا مع الاتجاهات الحديثة في أساس النظم القانونية . ومن مزايا هذه  
النظرية أنها في جوهرها ، تتجه نحو نوع من الحد من الامتيازات والحصانات  
بالقدر الذي لا يتعارض مع مباشرة الوظيفة الدبلوماسية .

(ب) الوضع في الاتفاقية : نلاحظ بادىء ذي بدء ، أن مشروع لجنة القانون  
الدولي ، عزوفا منه عن تقرير المبادئ لم يتضمن تأكيدا عاما في هذا الصدد .  
ولقد اقترح المصو المصري ، في الدورة التاسعة للجنة ، وضع نص يستلم المادة  
١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تمتد أساسا الفكرة التي تقوم عليها نظرية  
مصلحة الوظيفة . ولقد صيغ النص المقترح في عبارات تقرر أن « البعثات  
الدبلوماسية تتمتع على اقليم الدولة المعتمدة بالامتيازات والحصانات التي تكون  
ضرورية لها لمباشرة وظائفها والقيام بالتزاماتها » . ولكن هذا الاقتراح لم توافر

له الأغلبية في اللجنة . ومع ذلك فإن التعليق المرافق لمشروع سنة ١٩٥٨ يشير الى أن « اللجنة قد تأثرت بنظرية مصلحة الوظيفة عند حل المشاكل التي لم تتمكن من حلها بسبب غموض الحلول المستفادة مما جرى عليه العمل ، مع عدم افعال نظرية الصفة التمثيلية لرئيس البعثة والبعثة الدبلوماسية ذاتها » .

والواقع أن مقدمة الاتفاقية تتجه أيضا الى كل من نظرية مصلحة الوظيفة ونظرية الصفة التمثيلية ، وذلك بنصها على أن « الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ، اقتناعا منها بأن الغاية من الامتيازات والحصانات ليست تمييزا للأفراد ، ولكنها ضمان للمباشرة الفعالة لوظائف البعثات الدبلوماسية باعتبارها مثلة للدول » .

والأخذ من جانب الاتفاقية بنظرية مصلحة الوظيفة قد يؤكد الطابع المتحفظ الذي تتصف به ، ومع ذلك فإن الحقيقة أكثر تعقيدا . لأن الاتجاه الى نظرية الصفة التمثيلية قد يسمح بسد أوجه القصور في نظرية مصلحة الوظيفة ، ومن أمثلة ذلك التأكيد في المادة ٢٢ من الاتفاقية على الصفة المطلقة لحصانة مقر البعثة *le caractère absolu de l'inviolabilité des locaux de la mission* الذي يتجاوز بصورة واسعة مقتضيات الوظيفة . وإذا كانت نظرية الامتداد الاقليمي قد هجرت تماما ، فإنه لا يمكن تبرير هذا الطابع المطلق الا على أساس أن البعثات الدبلوماسية تمثل الدول ذات السيادة ، الأمر الذي يحتم احترامه من جانب الدول المتصلة .

ومن ناحية أخرى ، وعلى وجه الخصوص ، فإن كلا من لجنة القانون الدولي ومؤتمر فيينا ، قد استلهم نظرية مصلحة الوظيفة ، للتوسع بصورة واضحة في فكرة الوظيفة ، طالما أن حاجات الوظيفة ، لا تحدد على أساس عمل الموظف *par rapport aux activités de la mission en tant qu'entité, et non point, par rapport à l'activité statutaire d'un fonctionnaire pris individuellement* ولكن على أساس أعمال البعثة ككل وبفضل هذا المفهوم الواسع فإن لجنة القانون الدولي ، والاتفاقية في المادة ٣٧ منها ، قد سلما بسد سريان الامتيازات والحصانات لصالح الموظفين الفنيين والاداريين ، لأن هؤلاء الأفراد الذين يعدون جزءا من طاقم البعثة ، يتولون



أعمالا تعتمد على الثقة *des tâches confidentielles* تعتمد بالنسبة للبعثة أكثر أهمية من المهام التي يقوم بعض أفراد الطاقم الدبلوماسي . ولبقا للتطبيق الذي أرفقته اللجنة مع المشروع ، فإن سكرتير السفير ، أو موظف الأرشيف *l'archiviste* يمكن أن يؤتمن على الأسرار والأمور الخاصة أكثر من أفراد الطاقم الدبلوماسي ، وبذلك تكون حاجتهم للحماية بقدر هذه الأهمية ، ضد أى ضغط ممكن من جانب الدولة المعتمدة . وهذا التوسع يفيد الدول الكبرى التي تضم بعثاتها الدبلوماسية عددا كبير من الموظفين باختلاف أنواعهم ، الأمر الذي كان محل معارضة الدول الصغرى . وهذه الأمثلة التي أشرنا إليها ليست وحدها التي تبرر عن اتجاه الاتفاقية نحو التوسع في الامتيازات والحصانات الدبلوماسية ، ولذلك فإن القاء النظرة على النصوص المختلفة ، قد يساعد على اكتشاف حالات عديدة ، أخرى ، ولأجل هذا السبب ، كان البحث الرابع والأخير في الفصل الأول من هذا القسم الثاني .

## المبحث الرابع

### الاتفاقية من الناحية الموضوعية

لقد أشرنا في نهاية البحث الثالث خاصة ، وفي سائر أجزاء الفصل الأول بصورة عامة الى أهم النتائج الإيجابية التي عادت من تقنين قواعد العلاقات والحصانات الدبلوماسية . ولكي يكون الأمر أكثر وضوحا ، فلقد رأينا أن الاحاطة بهذه النتائج تكون مجسدة ، عندما تركز على الإلام بالاتفاقية من حيث الموضوع ، أى من حيث الأحكام الواردة فيها . ونظرا لأننا لا تنوى دراسة سائر الجوانب المختلفة للقانون الدبلوماسي ، فإنا تقتصر في هذا البحث على القاء نظرة سريعة على الأحكام الواردة في الاتفاقية ، على النحو الآتي :

#### أولا - وظائف البعثة الدبلوماسية (١٠٠)

تتألف أهم وظائف البعثة الدبلوماسية مما يلي :

(١٠٠) المادة الثالثة من الاتفاقية .

(أ) تمثيل الدولة المتمتدة في الدولة المعتمد لديها .

(ب) حماية مصالح الدولة المتمتدة ومصالح رعاياها في الدولة المعتمد لديها ، ضمن الحدود التي يقرها القانون الدولي .

(ج) التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها .

(د) استطلاع الأحوال والتطورات في الدولة المعتمد لديها بجميع الوسائل المشروعة وتقديم التقارير اللازمة عنها الى حكومة الدولة المتمتدة .

(هـ) تعزيز العلاقات الودية بين الدولة المتمتدة والدولة المعتمد لديها ، واثناء علاقاتهما الاقتصادية والثقافية والعلمية .

(و) ويحظر تفسير أى حكم من أحكام الاتفاقية على أنه يمنع البعثة الدبلوماسية من مباشر الوظائف القنصلية .

#### ثانيا - تشكيل البعثة الدبلوماسية (١٥١)

١ - رئيس البعثة الدبلوماسية : يجب أن تتأكد الدولة المرسل من أن الدولة المستقبلية قد أبدت موافقتها على الشخص المقترح اعتمادا كرئيس للبعثة الدبلوماسية ، والدولة المستقبلية غير ملزمة بالادلاء بما رآته من أسباب توجب رفض الاعتماد ، الى الدولة المرسل .

ويجوز للدولة المرسل (١٥٢) اعتماد رئيس بعثة أو تعيين أحد أعضاء الهيئة الدبلوماسية لدى عدة دول ، بعد ابلاغ الدول المستقبلية المعنية الا اذا أبدت صراحة احدى هذه الدول المستقبلية اعتراضها على ذلك .

واذا اعتمدت الدولة المرسل رئيس بعثة لدى دولة أو عدة دول أخرى ، فيمكنها انشاء بعثات دبلوماسية يرأسها قائم بالأعمال بالنيابة في كل دولة ليس لرئيس البعثة فيها اقامة دائمة . ويجوز لرئيس البعثة أو لأحد أعضاء الهيئة الدبلوماسية تمثيل الدولة المرسل لدى أى منظمة دولية ويجوز لعدة دول (١٥٣)

(١٥١) المادة الرابعة من الاتفاقية .

(١٥٢) المادة الخامسة من الاتفاقية .

(١٥٣) المادة السادسة من الاتفاقية .

أن تعتمد نفس الشخص بصفة رئيس بعثة لدى دولة أخرى ، إلا اذا اعترضت الدولة المستقبلة .

٢ - طاقم البعثة الدبلوماسية : للدولة المرسلة أن تمنح بمحض اختيارها (١٥١) أعضاء البعثة ، مع مراعاة أحكام المواد ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١١ من الاتفاقية . وفيما يختص بالملحقين العسكريين والبحريين والجوئيين فللدولة أن تطلب تزويدها بأسمائهم قبل تعيينهم للموافقة عليها .

والمساعدة العامة أن يحصل الموظفون الدبلوماسيون جنسية الدولة الممتدة (١٥٥) . ولا يجوز تعيين موظفين دبلوماسيين ممن يحملون جنسية الدولة الممتد لديها الا برضاها ، ويجوز لها سحب هذا الرضا في أى وقت . ويجوز للدولة الممتد لديها الاحتفاظ بهذا الحق بالنسبة الى مواطني دولة ثالثة لا يكونون في الوقت نفسه من مواطني الدولة الممتدة .

ويجوز للدولة الممتد لديها في جنس الأوقات ودون بيان أسباب قرارها (١٥٦) أن تعلن الدولة الممتدة أن رئيس البعثة أو أى موظف دبلوماسي فيها شخص غير مرغوب فيه ، أو أن أى موظف آخر فيها غير مقبول . وفي هذه الحالة ، تقوم الدولة الممتدة ، حسب الاقتضاء ، اما باستدعاء الشخص المعنى أو بانهاء خدماته في البعثة ، ويجوز اعلان شخص ما غير مرغوب فيه أو غير مقبول ، قبل وصوله الى اقليم الدولة الممتد لديها . وللدولة الممتد لديها أن ترفض الاعتراف بالشخص المعنى عضواً في البعثة ، ان رفضت الدولة الممتدة أو قصرت خلال فترة معقولة من الزمن عن الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها في هذه الحالة ، أى استدعاء هذا الشخص أو انهاء خدمته .

وتعلن وزارة خارجية الدول الممتد لديها أو أية وزارة أخرى قد يتفق عليها بما يلي (١٥٧) :

- (١٥٤) المادة السابعة من الاتفاقية .
- (١٥٥) المادة الثامنة من الاتفاقية .
- (١٥٦) المادة التاسعة من الاتفاقية .
- (١٥٧) المادة العاشرة من الاتفاقية .

( أ ) تعيين أفراد البعثة ووصولهم ومغادرتهم النهائية أو انتهاء خدمتهم في البعثة .

( ب ) وصول أى فرد من أسرة أفراد البعثة ومغادرته النهائية ، وحصول أى نقص أو زيادة في عدد أفراد تلك الأسرة .

( ج ) وصول الخدم الخاصين العاملين في خدمة الأشخاص المشار إليهم في البند ( أ ) ومغادرتهم النهائية ، وتركهم خدمة هؤلاء الأشخاص ، عند الاقتضاء .

( د ) تعيين وفصل الأشخاص المقيمين في الدولة المعتمد لديها ، كأفراد في البعثة أو كخدم خاصين يحق لهم التمتع بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية . ويرسل كذلك عند الامكان ، اعلان مسبق ، بالوصول أو المغادرة النهائية .

ويجوز للدولة المعتمد لديها ، عند عدم وجود اتفاق صريح بشأن عدد أفراد البعثة ( ١٥٨ ) ، اقتضاء الاحتفاظ بعدد أفراد البعثة في حدود ما تراه مقبولا وعاديا ، مع مراعاة الظروف والأحوال السائدة في الدولة المعتمد لديها وحاجات البعثة المعنية . كما يجوز كذلك للدولة المعتمد لديها أن ترفض ، ضمن هذه الحدود وبدون تمييز ، قبول أى موظف من فئة معينة .

ولا يجوز للدولة المعتمدة ، بدون رضا سابق من الدولة المعتمد لديها ( ١٥٩ ) . انشاء مكاتب تكون جزءا من البعثة في غير الأماكن التي أنشئت فيها البعثة .

ويعتبر رئيس البعثة متوليا وظيفته في الدولة المعتمد لديها عند ( ١٦٠ ) تقديمه أوراق اعتماده ، أو منذ اعلانه لوصوله وتقديم صورة طبق الأصل من أوراق اعتماده الى وزارة خارجية تلك الدولة أو أية وزارة أخرى قد يتفق عليها ، وذلك وفقا لما جرى عليه العمل في الدولة المذكورة مع مراعاة وحدة التطبيق . ويحدد ترتيب أوراق الاعتماد أو صورة طبق الأصل منها حسب تاريخ وساعة وصول رئيس البعثة .

---

( ١٥٨ ) المادة الحادية عشرة من الاتفاقية .

( ١٥٩ ) المادة الثانية عشرة من الاتفاقية .

( ١٦٠ ) المادة الثالثة عشرة من الاتفاقية .

٣ - فئات رؤساء البعثات الدبلوماسية : ينقسم رؤساء البعثات الى الفئات الثلاث الآتية (١١١) :

( ١ ) السفراء أو القاصدون الرسوليون المعتمدون لدى رؤساء الدول ، ورؤساء البعثات الآخرين ذوي الرتبة المماثلة .

(ب) المندوبون ، والوزراء المفوضون ، والقاصدون الرسوليون الوكلاء ، المعتمدون لدى رؤساء الدول .

(ج) القائسون بالأعمال المعتمدون لدى وزارة الخارجية .

ولا يجوز التمييز بين رؤساء البعثات بسبب فئاتهم ، الا فيما يتعلق بحق التقدم والاتيكيث .

وتتفق الدول فيما بينها على الفئة التي ينتمى اليها رؤساء البعثات (١١١) . ويرتب تقدم رؤساء البعثات المتمين لفئة واحدة (١١١) حسب تاريخ وساعة توليهم وظائفهم بالطريقة التي سبق بيانها .

ولا يتأثر تقدم رئيس البعثة بأية تعديلات تتناول أوراق اعتماده ، ولا يستتبع تغيير في فئته . ولا تغل القواعد السابقة بأي عمل تجرى عليه الدولة المعتمد لديها فيما يتعلق بتقديم مندوبي الكرسي البابوي .

ويقوم رئيس البعثة باعلان وزارة الخارجية (١١١) ، أو أية وزارة أخرى قد يتفق عليها بترتيب تقدم الموظفين الدبلوماسيين في البعثة .

وتراعى كل دولة (١١١) اتباع اجراء واحد في استقبال رؤساء البعثات المتمين الى فئة واحدة . وتسند رئاسة البعثة مؤقتا الى قائم بالأعمال مؤقتا (١١١) اذا شغل منصب رئيس البعثة أو تعذر على رئيس البعثة مباشرة وظائفه . ويقوم رئيس البعثة أو وزارة خارجية الدولة المعتمدة أن تعذر عليه ذلك ، باعلان

(١١١) تشير الى الاحكام الواردة في المواد : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ من الاتفاقية .

وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها أو أية وزارة أخرى قد يتفق عليها باسم القائم بالأعمال المؤقت .

ويجوز للدولة المعتمدة ، عند عدم وجود أى موظف دبلوماسى فى الدولة المعتمد لديها ، أن تعين يرشاً هذه الدولة ، أحد الموظفين الإداريين والفنيين لتولى الشؤون الإدارية الجارية للبعثة .

ويحق لرئيس البعثة رفع علم الدولة المعتمدة وشعارها (١٦١) على دار البعثة ، بما فيها منزل رئيس البعثة ، وعلى وسائل نقله .

ثالثاً - مقرر البعثة الدبلوماسية وحصاته : يجب على الدولة المعتمد لديها ، أما أن تيسر ، وفق قوانينها ، اقتناء الدار اللازمة فى إقليمها للدولة المعتمدة (١٦٢) وأن تساعد على الحصول عليها بأية طريقة أخرى . ويجب عليها كذلك أن تساعد البعثات عند الاقتضاء ، على الحصول على المساكن اللازمة لأفرادها .

وتكون حرمة دار البعثة مصونة (١٦٣) ، ولا يجوز لمأمرى الدولة المعتمد لديها دخولها إلا برضا رئيس البعثة . ويترتب على الدولة المعتمد لديها التزام خاص باتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية دار البعثة من أى اقتحام أو ضرر ، ومنع أى إخلال بأمن البعثة أو مساس بكرامتها . وتعفى دار البعثة وأثاثها وأموالها الأخرى الموجودة فيها ، ووسائل النقل التابعة لها من اجراء التفتيش والاستيلاء أو الحجز أو التنفيذ .

وتعفى الدولة المعتمدة ، ويعفى رئيس البعثة بالنسبة الى مرافق البعثة (١٦٤) ، المملوكة أو المستأجرة ، من جميع الرسوم والضرائب القومية والإقليمية والبلدية ، ما لم تكن مقابل خدمات معينة . ولا يسرى الاعفاء المشار اليه على الرسوم والضرائب الواجبة بمقتضى قوانين الدولة المعتمد لديها على المتعاقدين مع الدولة المعتمدة أو مع رئيس البعثة .

---

(١٦١) تشير الى الأحكام الواردة فى المواد : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ من الاتفاقية .  
(١٦٢) تشير الى الأحكام الواردة فى المواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من الاتفاقية .

وتكون حرمة محفوظات (١٧٣) البعثة ووثائقها مصونة دائما أيا كان مكانها .  
وتكفل الدولة المتمد لديها حرية الانتقال والسفر (١٧٣) في اقليمها لجميع  
أفراد البعثة ، مع عدم الاخلال بقوانينها وأنظمتها المتعلقة بالمناطق المحظورة أو  
المُنظَّم دخولها لأسباب تتعلق بالأمن القومي .

وتجيز الدولة المتمد لديها للبعثة حرية الاتصال لجميع الأغراض  
الرسمية (١٧٣) وتضون هذه الحرية . ويجوز للبعثة عند اتصالها بحكومة الدولة  
المتمتدة وبمئاتها وقنصلياتها الأخرى ، أينما وجدت ، أن تستخدم جميع الوسائل  
بما في ذلك الرسل الدبلوماسية والرسائل المرسلة بالرموز أو الشفرة . ولا  
يجوز مع ذلك ، للبعثة تركيب أو استخدام جهاز إرسال لاسلكي إلا برضا  
الدولة المتمد لديها . وتكون حرمة المراسلات الرسمية للبعثة مصونة ، ويقصد  
بالمراسلات الرسمية جميع المراسلات المتعلقة بالبعثة ووظائفها . ولا يجوز فتح  
الحقية الدبلوماسية أو حجزها . ويجب أن تحمل الطرود التي تتألف منها  
الحقية الدبلوماسية علامات خارجية ظاهرة تبين طبيعتها ، ولا يجوز أن تحتوي  
إلا على الوثائق الدبلوماسية والمواد المعدة للاستعمال الرسمي . وتقوم الدولة  
المتمد لديها بحماية الرسول الدبلوماسي أثناء قيامه بوظيفته ، على أن يكون  
مزودا بوثيقة رسمية تبين مركزه ، وعدد الطرود التي تتألف منها الحقية  
الدبلوماسية ، ويتنح شخصه بالحصانة ، ولا يجوز اخضاعه لأية صورة من  
صور القبض أو الاعتقال . ويجوز للدولة المتمد أو البعثة تعيين رسول  
دبلوماسي خاص وتصرى عليه الأحكام السابقة ، وينتهي سريان الحصانات  
المذكورة بقيام هذا الرسول بتسليم الحقية الدبلوماسية الموجودة في عهده  
إلى المرسل إليه . ويجوز أن يعهد بالحقية الدبلوماسية إلى ربان إحدى  
الطائرات التجارية المقرر هبوطها في أحد موانئ الدخول المباحة ، ويجب تزويد  
هذا الربان بوثيقة رسمية تبين عدد الطرود التي تتألف منها الحقية الدبلوماسية  
ولكنه لا يعتبر رسولا دبلوماسيا ، ويجوز للبعثة إيفاد أحد أفرادها لتسلم  
الحقية الدبلوماسية من ربان الطائرة بصورة حرة مباشرة .

(١٧٣) تشير إلى الأحكام الواردة في المواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ،  
٢٧ ، ٢٨ من الاتفاقية .

وتعفى الرسوم والمصاريف التي تقاضاها البعثة أثناء قيامها بواجباتها الرسمية (١٣٣) من جميع الرسوم والقرائب .

رابعا - حصانة الممثل الدبلوماسي : تكون حرمة شخص المبعوث الدبلوماسي (١٣٤) مصونة ، ولا يجوز اخضاعه لأية صورة من صور القبض أو الاعتقال ، ويجب على الدولة المتمدن لديها معاملته بالاحترام اللائق واتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع أى اعتداء على شخصه أو حرته أو كرامته . ويتمتع المنزل الخاص الذي يقطنه المبعوث الدبلوماسي بذات الحصانة والحماية اللتين تتمتع بهما دار البعثة (١٣٥) ، وتتمتع كذلك بالحصانة أوراقه ومراسلاته ، كما تتمتع بها أمواله ، مع ملاحظة خضوعه لاختصاص محاكم الدولة المتمدنة بالنسبة للدعاوى المدنية ، والدعاوى المتعلقة بالأرث والتركات ، والدعاوى المتعلقة بأى نشاط مهنى أو تجارى يمارسه .

ويتمتع المبعوث الدبلوماسي بالحصانة القضائية فيما يتعلق بالقضاء الجنائى للدولة المتمدن لديها ، وكذلك فيما يتعلق بقضاها المدنية والادارى (١٣٦) الا فى الحالات الآتية :

( ا ) الدعاوى المدنية المتعلقة بالأموال الخاصة الكائنة فى إقليم الدولة المتمدن لديها ، ما لم تكن حيازته لها بالنيابة عن الدولة المتمدنة لاستخدامها فى أغراض البعثة .

(ب) الدعاوى المتعلقة بشئون الارث والتركات والتي يدخل فيها بوصفه منفذا أو مديرا أو وارثا أو موسى له ، وذلك بالاصالة عن نفسه لا بالنيابة عن الدولة المتمدنة .

(ج) الدعاوى المتعلقة بأى نشاط مهنى أو تجارى يمارسه فى الدولة المتمدن لديها ، خارج وظائفه الرسمية .

(١٣٣) تشير الى الاحكام الواردة فى المواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ .  
٢٧ ، ٢٨ من الاتفاقية .

(١٣٤) تشير الى الاحكام الواردة فى المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ / ١ من الاتفاقية على التوالي .



وتمتع المبعوث الدبلوماسى بالاغناء من أداء الشهادة ، ولا يجوز اتخاذ أية اجراءات تنفيذية ازاء المبعوث الدبلوماسى ، الا فى الحالات التى ذكرناها فى البنود ( ١ ) ، ( ب ) ، ( ج ) ، وبشرط امكان اتخاذ تلك الاجراءات دون المساس بحرمة شخصه أو منزله . وتمتع المبعوث الدبلوماسى بالحصانة القضائية فى الدولة المعتمد لديها لا يعفيه من قضاء الدولة المعتمة .

ويجوز للدولة المعتمة أن تتنازل عن الحصانة القضائية التى يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون (١٣٣) ، وأفراد أسرهم من أهل بيته ان لم يكونوا من مواطنى الدولة المعتمد لديها ، وموظفو البعثة الاداريون والفنيون ، ومستخدمو البعثة والخدم الخاصون ، ويلزم أن يكون التنازل صريحا فى جميع الأحوال ، ولا يعق لهم قة ، حالة رفع دعوى ، الاحتجاج بالحصانة القضائية بالنسبة الى أى طلب عارض يتصل مباشرة بالطلب الأصلى . على أن التنازل عن الحصانة القضائية بالنسبة الى أية دعوى مدنية أو ادارية لا ينطوى على أى تنازل عن الحصانة بالنسبة الى تنفيذ الحكم ، بل لا بد فى هذه الحالة الأخيرة من تنازل مستقل .

ويعفى المبعوث الدبلوماسى ، بالنسبة الى الضمانات المقررة الى الدولة المعتمة من أحكام الضمان الاجتماعى (١٣٤) ، التى قد تكون نافذة فى الدولة المعتمد لديها . ويسرى هذا الاعفاء على الخدم الخاصين العاملين فى خدمة المبعوث الدبلوماسى وحده بالشرطين الآتئين :

( ١ ) ألا يكونوا من مواطنى الدولة المعتمد لديها أو من المقيمين فيها إقامة دائمة .

( ب ) أن يكونوا خاضعين لأحكام الضمان الاجتماعى التى قد تكون نافذة فى الدولة المعتمة أو فى أية دولة أخرى .

ويجب على المبعوث الدبلوماسى الذى يستخدم أشخاصا لا يسرى عليهم الاعفاء السابق ، أن يرعى الالتزامات التى تفرزها أحكام الضمان الاجتماعى

(١٣٣) تشير الى الأحكام الواردة فى المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ / ١ من الاتفاقية على التوالى .

على أرباب الأعمال . كذلك لا يمنع الاعفاء الذى يتمتع به المبعوث الدبلوماسى وخدمه الخاصين بالشرطين السابقين ، من الاشتراك الاختيارى فى نظام الضمان الاجتماعى السارى فى الدولة المعتمد لديها أن أجازت مثل هذا الاشتراك . ولا تخل الأحكام التى أشرنا إليها باتفاقات الضمان الاجتماعى الثنائية أو المتعددة الأطراف القائمة ، ولا تحول دون عقد مثلها فى المستقبل .

ويعنى المبعوث الدبلوماسى من جميع الرسوم والضرائب الشخصية أو المينية ، والقومية أو الاقليمية أو البلدية ، باستثناء ما يلى (١٣٧) :

( أ ) الضرائب غير المباشرة التى تدخل أمثالها عادة فى ثمن الأنوال أو الخدمات .

(ب) الرسوم والضرائب المفروضة على الأموال العقارية الخاصة ، الكائنة فى إقليم الدولة المعتمد لديها ، ما لم تكن فى حيازته بالنيابة عن الدولة المعتمدة لاستخدامها فى أغراض البعثة .

(ج) الضرائب التى تفرضها الدولة المعتمد لديها على التركات ، مع عدم الاخلال بالحق فى نقل هذه الأموال فى حالة وفاة المثل الدبلوماسى بالشروط التى سوف تحددها .

( د ) الرسوم والضرائب المفروضة على الدخل الخاص الناشئ فى الدولة المعتمد لديها ، والضرائب المفروضة على رهوس الأموال المستجرة فى المشروعات التجارية القائمة فى تلك الدولة .

(هـ) الرسوم المفروضة مقابل خدمات معينة .

(و) رسوم التسجيل والتوثيق والرهن العقارى والدمغة والرسوم القضائية بالنسبة الى الأموال العقارية .

وتقوم الدولة المعتمد لديها ، باعفاء المبعوثين الدبلوماسيين من جميع أنواع الخدمات الشخصية والعامة (١٣٨) ، ومن الالتزامات والأعباء العسكرية ، كإلخضوع لتدبير الاستيلاء وتقديم التبرعات وتوفير السكن .

(١٣٧) تشير الى الاحكام الواردة فى المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ .  
٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ / ١ من الاتفاقية على التوالى .

ومعنى المثل الدبلوماسى من جميع الرسوم الجمركية والفرائب والتكاليف الأخرى غير تكاليف التخزين والنقل والخدمات المأثلة ، والسماح بالدخول ، بالنسبة للمواد الآتية (١٣٨) :

(أ) المواد المعدة لاستعمال البعثة الرسمى .

(ب) المواد المعدة للاستعمال الخاص للبعوث الدبلوماسى أو لأفراد أسرته من أهل بيته ، بما فى ذلك المواد المعدة لاستقراره .

وتعفى الأمثلة الشخصية للبعوث الدبلوماسى من التفتيش ، ما لم توجد أسباب تدعو الى الاقتراض بأنها تحتوى على مواد لا تشملها الاعفاءات التى أشرفا اليها ، أو مواد يحظر القانون استيرادها أو تصديرها ، أو مواد تخضع لأنظمة الحجر الصحى فى الدولة الممتد لديها ، ولا يجوز اجراء التفتيش الا بحضور البعوث الدبلوماسى أو مثله المفوض .

ورمتع أفراد أسرة البعوث الدبلوماسى من أهل بيته ، ان لم يكونوا من مواطنى الدولة الممتد لديها ، بالامتيازات والمصافات التى أشرفا اليها (١٣٩) .

خاصا - حصانة موظفى البعثة من الادارين والفنيين والمستخدمين والغدم والعمال . قررت الاتفاقية بالنسبة لهم الأحكام الآتية (١٤٠) :

١ - يتمتع موظفو البعثة الاداريون والفنيون وأسرهم من أهل بيتهم ان لم يكونوا من مواطنى الدولة الممتد لديها أو المقيمين فيها اقامة دائمة ، بالامتيازات والمصافات التى أشرفا اليها بالنسبة للمثل الدبلوماسى وأسرته ، بشرط ألا تمتد الحصانة القضائية فيما يتعلق بالقضاء المدنى والادارى للدولة الممتد لديها ، الى الأعمال التى يقومون بها خارج نطاق واجباتهم ، ويتمتعون بالاعفاء من الرسوم الجمركية وبالنسبة للمواد التى أشرفا اليها بخصوص المثل الدبلوماسى وبشرطها ، بالنسبة الى المواد التى يستوردونها أثناء أول استقرار لهم .

(١٣٨) تشير الى الأحكام الواردة فى المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧/١ من الاتفاقية على التوالى .  
(١٣٩) الفقرات ٢ ، ٣ ، ٤ من المادة ٢٧ من الاتفاقية .

٢ - ويتمتع مستخدمو البعثة الذين ليسوا من مواطني الدولة المعتمدين لديها أو المقيمين فيها إقامة دائمة بالحصانة بالنسبة إلى الأعمال التي يقومون بها أثناء واجباتهم ، وبالإعفاء من الرسوم والضرائب فيما يتعلق بالمرتبات التي يتقاضونها لقاء خدماتهم ، وبالإعفاء من الخضوع لأحكام الضمان الجماعي بالشروط التي حددها عند معالجة هذه المسألة بالنسبة للبعثة الدبلوماسية والممثلين الدبلوماسيين .

٣ - يعفى الخدم الخاصون ، العاملون لدى أفراد البعثة ، إن لم يكونوا من مواطني الدولة المعتمد لديها أو المقيمين فيها إقامة دائمة ، من الرسوم والضرائب فيما يتعلق بالمرتبات التي يتقاضونها لقاء خدماتهم ، ولا يتمتعون بغير ذلك من الامتيازات والحصانات إلا بقدر ما تسمح به الدولة المعتمد لديها . ويجب على هذه الدولة مع ذلك أن تتحرى في ممارسة ولايتها بالنسبة إلى هؤلاء الأشخاص ، عدم التدخل الزائد فيما يتعلق بأداء وظائف البعثة .

سادسا - أثر التمتع بجنسية الدولة المعتمد لديها المبعوث الدبلوماسي أو الموظف الدبلوماسي أو الإقامة الدائمة فيها ، على وضعه القانون . عالجت هذه الحالة المادة ٣٨ من الاتفاقية فقرت ما يلي :

١ - لا يتمتع المبعوث الدبلوماسي ، الذي يكون من مواطني الدولة المعتمد لديها أو المقيمين فيها إقامة دائمة ، إلا بالحصانة القضائية وبالحرية الشخصية بالنسبة إلى الأعمال الرسمية التي يقوم بها بمناسبة ممارسة وظائفه ، وذلك ما لم تمنحه هذه الدولة امتيازات وحصانات إضافية .

٢ - لا يتمتع موظفو البعثة الآخرون والخدم الخاصون الذين يكونون من مواطني الدولة المعتمدين لديها أو المقيمين فيها إقامة دائمة بالامتيازات والحصانات إلا بقدر ما تسمح به الدولة المذكورة . ويجب على هذه الدولة مع ذلك أن تتحرى في ممارسة ولايتها بالنسبة إلى هؤلاء الأشخاص عدم التدخل الزائد في أداء وظائف البعثة .

سابعا - مدة سريان الامتيازات والحصانات : عالجتها الموضوع المادة ٣٩ من الاتفاقية ، فوضعت الأحكام الآتية :

١ - يجوز لصاحب الحق في الامتيازات والحصانات أن يتمتع بها منذ دخوله اقليم الدولة المعتمد لديها لتولي منصبه ، أو منذ اعلان تعيينه الى وزارة الخارجية أو أية وزارة أخرى قد يتفق عليها ، ان كان موجودا في اقليمها .

٢ - تنتهى عادة امتيازات وحصانات كل شخص انتهت مهمته ، بمغادرة اقليم الدولة ، أو بعد انقضاء فترة معقولة من الزمن تمنح له لهذا الغرض ، ولكنها تظل قائمة الى ذلك الوقت ، حتى في حالة وجود نزاع مسلح ، وتستمر الحصانة قائمة بالنسبة الى الأعمال التي قام بها هذا الشخص أثناء أداء وظيفته بوصفه أحد أفراد البعثة .

٣ - يستمر أفراد أسرة من توفى من أفراد البعثة ، في التمتع بالامتيازات والحصانات التي يستحقونها ، حتى انقضاء فترة معقولة من الزمن منوطة لمغادرة اقليم الدولة .

٤ - تسمح الدولة المعتمد لديها ، أن توفى أحد أفراد البعثة ولم يكن من مواطنيها أو المقيمين فيها اقامة دائمة ، أو توفى أحد أفراد أسرته من أهل بيته ، بسحب أموال المتوفى المنقولة ، بإنشاء أية أموال يكون قد اكتسبها على اقليم الدولة المعتمد لديها ويكون تصديرها مخطورا وقت وفاته . ولا يجوز فرض ضرائب التركات على الأموال المنقولة التي تكون موجودة في الدولة المعتمد لديها لمجرد وجود المتوفى فيها بوصفه أحد أفراد البعثة أو أحد أفراد أسرته .

ثامنا - التزامات الدولة الثالثة : عالجت المادة ٤ من الاتفاقية الالتزامات التي تقع عاتق الدول غير الدولة المرسله والدولة المستقبلة ، في نطاق سريان الحصانات والامتيازات الدبلوماسية فقررت القواعد الآتية :

١ - تقوم الدولة الثالثة المعنية بمنح الحصانة الشخصية وغيرها من الحصانات التي يقتضيها ضمان المرور أو العودة ، لكل مبعوث دبلوماسي يحمل جوازه موافقتها على المرور في اقليمها ، ويكون مارا باقليمها أو موجودا فيه في طريقه الى تولى منصب في دولة أخرى ، أو في طريق العودة اليه أو الى بلاده . ويسرى ذات الحكم على أي فرد من أسرته يكون متسما بالامتيازات والحصانات ومسافرا صحبة أو منفردة للاتفاق به أو للعودة الى بلاده .

٢ - لا يجوز للدولة الثالثة ، في مثل الظروف المنصوص عليها في القاعدة السابقة ، اعاقه مرور الموظفين الاداريين والفنيين أو المستخدمين في إحدى البعثات ، وأفراد أسرهم بإقليمها .

٣ - تقوم الدولة الثالثة بمنح أنواع المراسلات الرسمية المارة بإقليمها - بما فيها الرسائل المرسلة بالرموز أو الشفرة - نفس الحرية والحماية الممنوحتين لها في الدولة المعتمد لديها ، وكذلك تمنح الرسل الدبلوماسيين الذين تحمل جوازاتهم موافقتها على المرور في إقليمها ، والحقائب الدبلوماسية ، أثناء المرور بإقليمها ، نفس الحصانة والحماية اللتين يتعين على الدولة المعتمدة منحهما .

٤ - ترتب الالتزامات المشار إليها في ١ ، ٢ ، ٣ ما سبق ، على الدولة الثالثة ، اذا كانت القوة القاهرة هي التي أوجبت في إقليمها الأشخاص والمراسلات الرسمية والحقائب الدبلوماسية ، المنصوص عليها في ١ ، ٢ ، ٣ ما سبق .

ثامسا - احترام قوانين الدولة المستقبلية : عالج الموضوع المادة ٤١ من الاتفاقية فقررت ما يلي :

١ - يجب على جميع المتضمن بالامتيازات والحصانات ، مع عدم الاخلال بها ، احترام قوانين الدولة المعتمد لديها وأنظمتها ، ويجب عليهم كذلك عدم التدخل في شئونها الداخلية .

٢ - يتم التعامل مع الدولة المعتمد لديها ، بشأن الأعمال الرسمية ، التي تسندها الدولة المعتمدة الى البعثة ، عن طريق وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها ، أو مع أية وزارة أخرى قد يتفق عليها .

٣ - يجب ألا تستخدم دار البعثة بأية طريقة تتنافى مع وظائف البعثة كما هي مبنية في هذه الاتفاقية أو في غيرها من قواعد القانون الدولي العام ، أو في أية اتفاقات خاصة نافذة بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمد لديها .

٤ - وتقضى المادة ٤٢ بأنه لا يجوز للمبعوث الدبلوماسي ان يمارس في الدولة المعتمد لديها ، أى نشاط مهني أو تجارى لمصلحته الشخصية .

عاشرا - انتهاء مهمة المبعوث الدبلوماسي ، وأثر الحرب وقطع العلاقات الدبلوماسية : عالج الاتفاقية هذه الظروف في المواد ٤٣ - ٤٦ منها ، على النحو الآتي :

١ - قررت المادة ٤٣ أن من حالات انتهاء مهمة المبعوث الدبلوماسي ما يلي :  
( أ ) اعلان الدولة المعتمدة للدولة المعتمد لديها بانتهاء مهمة المبعوث الدبلوماسي .

( ب ) اعلان الدولة المعتمد لديها للدولة المعتمدة سحب موافقتها على تعيين موظف دبلوماسي يحمل جنسيتها ، ورفضها الاعتراف به عضوا دبلوماسيا في البعثة الدبلوماسية .

٢ - أما عن أثر الحرب على الوضع القانوني للمثل الدبلوماسي ، فقد قررت المادة ٤٤ من الاتفاقية ، أنه يجب على الدولة المعتمد لديها ، حتى في حالة وجود نزاع مسلح ، منح التسهيلات اللازمة لتمكين الأجانب المتبعين بالامتيازات والحصانات - وتمكين أفراد أسرهم أيا كانت جنسيتهم ، من مغادرة اقليمها في أقرب وقت ممكن ، ويجب عليها ، بصفة خاصة وعند الاقتضاء أن تضع تحت تصرفهم وسائل النقل اللازمة لنقلهم ونقل أموالهم .

٣ - وقد حددت المادة ٤٥ الآثار التي تترتب على قطع العلاقات الدبلوماسية بين دولتين أو الاستدعاء المؤقت أو الدائم لاحدى البعثات ، مقرررة الأحكام الآتية :

( أ ) يجب على الدولة المعتمد لديها ، حتى في حالة وجود نزاع مسلح ، احترام وحماية دار البعثة ، وكذلك أموالها ومخفوفاتها .

( ب ) يجوز للدولة المعتمدة أن تعهد بحراسة دار البعثة ، وكذلك أموالها ومخفوفاتها ، الى دولة ثالثة تقبل بها الدولة المعتمد لديها .

( ج ) يجوز للدولة المعتمدة أن تعهد بحماية مصالحها ومصالح مواطنيها الى دولة ثالثة تقبل بها الدولة المعتمد لديها .

٤ - وتهتم المادة ٤٦ بموضوع رعاية المصالح في حالة انعدام التمثيل الدبلوماسي لأي من الأسباب ، فتقرر أنه يجوز لأية دولة معتمدة تطلب اليها ذلك أية دولة ثالثة غير ممثلة في الدولة المعتمد لديها ، أن تولي مؤقتا ، وبمد موافقة هذه الأخيرة حماية مصالح تلك الدولة ومصالح رعاياها .

## الفصل الثاني

### تقنين احكام العلاقات القنصلية

في الرابع والعشرين من شهر ابريل سنة ١٩٦٣ ، تم التوقيع في فيينا على اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية . وتشكون هذه الاتفاقية من ٧٩ مادة ، ومقدمة ، وعدة بروتوكولات ملحقة بها ، وتضم تنظيما شاملا لأحكام العلاقات القنصلية كما استقرت في العرف الدولي ، مع تطويرها لكي تتفق مع تطور الوظيفة القنصلية في العلاقات الدولية ، ونظرا لأن اعداد هذه الاتفاقية قد مرَّ بالخطورات التي سبق أن تعرضنا لها في الفصل الأول من القسم الثاني من هذه الدراسة بخصوص اتفاقية فيينا للعلاقات والحصانات الدبلوماسية ، ومنعا للتكرار ، فإنا سوف نقتصر في هذا الفصل على الإشارة الى الأحكام للموضوعية التي وردت في اتفاقية العلاقات القنصلية ، محيلين فيما عدا ذلك على الفصل الأول من القسم الثاني من هذه الدراسة .

مقدمة اتفاقية العلاقات القنصلية : جاء في هذه المقدمة ما يلي :

ان الدول الأطراف في هذه الاتفاقية :

اذ تذكر أنه قد أنشئت علاقات قنصلية بين الشعوب منذ زمن بعيد .

واذ تمي أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بالمساواة في حق وسيادة كل الدول ، وبالمحافظة على السلام والأمن الدوليين ، وبثنية علاقات الصداقة بين الأمم .

واذ تأخذ في الاعتبار أن مؤتمر الأمم للتحدة الخاص بالعلاقات والحصانات الدبلوماسية قد وافق على اتفاقية فيينا للعلاقات التي أعدت للتوقيع في ١٨ ابريل سنة ١٩٦١

واذ تعتقد أن اتفاقية دولية عن العلاقات والامتيازات والحصانات القنصلية ستساعد أيضا في تحسين علاقات الصداقة بين البلدان ، مهما تباينت نظمها الدستورية والاجتماعية .



ومؤقته بأن الغرض من هذه الزايم والحصانات ليس هو تمييز أفراد بل هو تأمين أداء البعثات القنصلية لأعمالها على أفضل وجه نيابة عن دولهم .  
وأذ تؤكد أن قواعد القانون الدولي التقليدى سيستر تطبيقها على المسائل التى لم تفصل فيها نصوص هذه الاتفاقية صراحة .  
قد اتفقت على ما يأتى :

لأجل تطبيق هذه الاتفاقية تكون معانى الاصطلاحات الآتية كما هو موضح فيما بعد :

( أ ) اصطلاح ( بعثة قنصلية ) بمعنى أية قنصلية عامة أو قنصلية أو نيابة قنصلية أو وكالة قنصلية .

( ب ) اصطلاح ( دائرة اختصاص قنصلية ) يعنى المنطقة المخصصة لبعثة قنصلية لممارسة أعمالها القنصلية فيها .

( ج ) اصطلاح ( رئيس بعثة قنصلية ) يعنى الشخص المكلف بالعمل بهذه الصفة .

( د ) اصطلاح ( عضو قنصلى ) يعنى أى شخص يكلف بهذه الصفة لممارسة أعمال قنصلية ، بما فى ذلك رئيس البعثة القنصلية .

( هـ ) اصطلاح ( موظف قنصلى ) يعنى أى شخص يقوم بأعمال إدارية أو فنية فى بعثة قنصلية .

( و ) اصطلاح ( عضو طاقم البعثة ) يعنى أى شخص يقوم بأعمال الخدمة فى بعثة قنصلية .

( ز ) اصطلاح ( أعضاء البعثة القنصلية ) يشمل الأعضاء القنصليين والموظفين القنصليين ، وأعضاء طاقم الخدمة .

( ح ) اصطلاح ( أعضاء الطاقم القنصلى ) يشمل الأعضاء القنصليين - فيما عدا رئيس البعثة القنصلية والموظفين القنصليين وأعضاء طاقم الخدمة .

(ط) اصطلاح ( عضو الطاقم الخاص ) يعنى الشخص الذى يعمل فقط فى الخدمة الخاصة لأحد أعضاء البعثة القنصلية .

(ى) اصطلاح ( مبانى القنصلية ) يعنى المبانى أو أجزاء المبانى والأراضى الملحقة بها - أيا كان مالهما - المستعملة فقط فى أغراض البعثة القنصلية .

(ك) اصطلاح ( محفوظات القنصلية ) يشمل جميع الأوراق والمستندات والمكتاتيب والكتب والأفلام والأشرطة وسجلات البعثة القنصلية وكذلك أدوات الرمز وبطاقات الفهارس وأى جزء من الأثاث يستعمل لصيانتها وحفظها .

٢ - يوجد نوعان من الأعضاء القنصلين : الأعضاء القنصلين العاملين والأعضاء القنصلين الفخريين . وتطبق نصوص الباب الثانى من هذه الاتفاقية على البعثات القنصلية التى يرأسها أعضاء قنصليون عاملون . أما نصوص الباب الثالث فتسرى على البعثات القنصلية التى يرأسها أعضاء قنصليون فخريون .

٣ - أعضاء البعثات القنصلية الذين يكونون من رعايا الدولة الموفد إليها أو ممن يقيمون فيها إقامة دائمة لهم وضع خاص تحكمه ( المادة ٧١ ) من هذه الاتفاقية (١٦٥) .

## الباب الأول

### العلاقات القنصلية بصفة عامة

#### انشاء العلاقات القنصلية (١٦٦) :

- ١ - تنشأ العلاقات القنصلية بين الدول بناء على اتفاقها المتبادل .
- ٢ - الاتفاق على انشاء علاقات دبلوماسية بين دولتين ، يتضمن الموافقة على انشاء علاقات قنصلية ، ما لم ينص على خلاف ذلك .
- ٣ - قطع العلاقات الدبلوماسية لا يترتب عليه تلقائيا قطع العلاقات القنصلية .

(١٦٥) المادة الأولى من الاتفاقية .  
(١٦٦) المادة الثانية من الاتفاقية .

### ممارسة الأعمال القنصلية (١٦٧) :

تمارس الأعمال القنصلية بمعرفة بمثات قنصلية • ويمكن أيضا ممارستها بواسطة بمثات دبلوماسية تطبيقاً لأحكام هذه الاتفاقية •

### انشاء البعثة القنصلية (١٦٨) :

١ - لا يمكن انشاء بعثة قنصلية على أراضى الدولة الموفد اليها الا بموافقة هذه الدولة •

٢ - يحدد مقر البعثة القنصلية ودرجتها ودائرة اختصاصها بمعرفة الدولة الموفدة ، وبعد موافقة الدولة الموفد اليها •

٣ - لا يمكن للدولة الموفدة اجراء أى تعديل لاحق لمقر أو درجة اختصاص البعثة القنصلية الا بموافقة الدولة الموفد اليها •

٤ - ينبغى كذلك الحصول على موافقة الدولة الموفد اليها اذا أرادت قنصلية عامة أو قنصلية ، افتتاح نيابة قنصلية أو وكالة قنصلية فى منطقة غير التى توجد هى فيها •

٥ - وينبغى أيضا الحصول على موافقة صريحة وسابقة من الدولة الموفد اليها لفتح مكتب يكون تابعا لقنصلية قائمة ولكن خارج مقرها •

### الوظائف القنصلية :

تشمل الوظائف القنصلية ما يلى (١٦٩) :

( ١ ) حماية مصالح الدولة الموفدة ورعاياها - أفرادا كانوا أو هيئات فى الدولة الموفد اليها ، وفى حدود ما يقضى به القانون الدولى •

(ب) العمل على تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية والعلمية بين الدولة الموفدة والدولة الموفد اليها ، وكذا توثيق علاقات الصداقة بينهما بأى شكل وفقا لنصوص هذه الاتفاقية •

(١٦٧) المادة الثالثة من الاتفاقية •

(١٦٨) المادة الرابعة من الاتفاقية •

(١٦٩) المادة الخامسة من الاتفاقية •

(ج) الاستلام — بجميع الطرق المشروعة — عن ظروف وتطور الحياة التجارية والاقتصادية والثقافية والعلمية في الدولة الموفد إليها وإرسال تقاريرها عن ذلك إلى حكومة الدولة الموفدة وإعطاء المعلومات للأشخاص المعنية .

(د) إصدار جوازات ووثائق السفر لرعايا الدولة الموفدة ومنح التأشيرات أو المستندات اللازمة للأشخاص الذين يرغبون في السفر إلى الدولة الموفدة .

(هـ) تقديم العون والمساعدة لرعايا الدولة الموفدة أفراداً كانوا أو هيئات .

(و) القيام بأعمال التوثيق والأحوال المدنية وممارسة الأعمال المشابهة وبعض الأعمال الأخرى ذات الطابع الإداري ، ما لم يتعارض مع قوانين ولوائح الدولة الموفد إليها .

(ز) حماية مصالح رعايا الدولة الموفدة — أفراداً أو هيئات — في مسائل التركات في أراضي الدولة الموفد إليها وطبقاً لقوانين ولوائح هذه الدولة .

(ح) حماية مصالح القصر ونافقسي الأهلية من رعايا الدولة الموفدة ، في حدود قوانين ولوائح الدولة الموفد إليها وخصوصاً في حالة ما ينبغي إقامة الوصاية أو الحجز عليهم .

(ط) تمثيل رعايا الدولة الموفدة ، أو اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمثيلهم التمثيل المناسب أمام المحاكم والسلطات الأخرى في الدولة الموفد إليها لطلب اتخاذ الإجراءات المؤقتة — طبقاً لقوانين ولوائح هذه الدولة — لصيانة حقوق ومصالح هؤلاء الرعايا ، في حالة عدم استطاعتهم — بسبب غيابهم أو لأي سبب آخر — الدفاع في الوقت المناسب عن حقوقهم ومصالحهم ، وذلك مع مراعاة التقاليد والإجراءات المتبعة في الدولة الموفد إليها .

(ي) تسليم الأوراق القضائية وغير القضائية والقيام بالإنابات القضائية وفقاً للاتفاقيات الدولية القائمة ، أو — في حالة عدم وجود مثل تلك الإتفاقيات — بأي طريقة تتشبه مع قوانين ولوائح دولة المقر .

(ك) ممارسة حقوق الرقابة والتنشيط المنصوص عليها في قوانين ولوائح الدولة الموفدة ، على سفن الملاحة البحرية والنهرية التابعة لجنسية الدولة الموفدة ، وعلى الطائرات المسجلة في هذه الدولة وعلى طاقم كل منها .

(ل) تقديم المساعدة للسفن والطائرات المذكورة في الفقرة (ك) من هذه المادة والى أطقمها ، وتلقى البلاغات عن سفرها ، وفحص أوراقها والتأشير عليها ، واجراء التحقيق بشأن الأحداث الطارئة أثناء رحلتها - دون الاخلال بحقوق سلطات الدولة الموفد اليها وتسوية جميع أنواع الخلافات الناشئة بين القبطان والضباط والبحارة بقدر ما تسمح بذلك قوانين ولوائح الدولة الموفدة.

(م) ممارسة جميع الأعمال الأخرى التي توكل الى بثة قنصلية بمعرفة الدولة الموفدة والتي لا تحظرها قوانين ولوائح الدولة الموفد اليها أو التي لا تعترض عليها هذه الدولة ، أو التي ورد ذكرها في الاتفاقات الدولية المبرمة بين الدولة الموفدة والدولة الموفد اليها .

#### ممارسة الوظائف القنصلية خارج دائرة اختصاص القنصلية (١٧٠) :

في بعض الظروف الخاصة وبموافقة الدولة الموفد اليها ، يجوز لمضو قنصلي أن يمارس أعماله خارج اختصاص قنصليته .

#### ممارسة الوظائف القنصلية في دولة ثالثة (١٧١) :

يجوز للدولة الموفدة - بعد اخطار الدول المعنية ، وما لم تعترض احدهما على ذلك صراحة - أن تكلف بثة قنصلية قائمة في دولة ما ، بممارسة أعمال قنصلية في دولة أخرى .

#### ممارسة الوظائف القنصلية لحساب دولة ثالثة (١٧٢) :

يجوز لبثة قنصلية للدولة الموفدة أن تقوم بممارسة الوظائف القنصلية في الدولة الموفد اليها لحساب دولة ثالثة وذلك بعد عمل الاخطار المناسب للدولة الموفد اليها ما لم تعترض هذه الدولة على ذلك .

(١٧٠) المادة السادسة .

(١٧١) المادة السابعة .

(١٧٢) المادة الثامنة .

#### درجات رؤساء البعثات القنصلية (١٧٣) :

ينقسم رؤساء البعثات القنصلية الى أربع درجات هي :

- (أ) قناصل عامون .
- (ب) قناصل .
- (ج) نواب قناصل .
- (د) وكلاء قنصليون .

ولا تقيد الأحكام السابقة بأي شكل حتى أحد الأطراف المتعاقدة في تحديد تسمية الموظفين القنصلين الآخرين عدا رؤساء البعثات القنصلية .

#### تعيين وقبول رؤساء البعثات القنصلية (١٧٤) :

١ — يعين رؤساء البعثات القنصلية بمعرفة الدولة الموفدة ، ويسمح لهم بممارسة أعمالهم بمعرفة الدولة الموفد إليها .

٢ — مع مراعاة أحكام هذه الاتفاقية ، تعدد اجراءات تعيين وقبول رؤساء البعثات القنصلية وفقا للقوانين واللوائح والمرف المتبع في كل من الدولة الموفدة والدولة الموفد إليها .

#### البرادة القنصلية أو الإبلاغ عن التعيين (١٧٥) :

١ — يزود رئيس البعثة القنصلية بوثيقة — على شكل براءة أو سند مماثل — تقوم بإعدادها الدولة الموفدة عند كل تعيين ، تثبت فيها صفته وتبين فيها بصفة عامة اسمه الكامل ومرتبته ودرجته ودائره اختصاص ومقر البعثة القنصلية .

٢ — ترسل الدولة الموفدة البرادة أو السند المماثل ، بالطريق الدبلوماسي أو بأي طريق آخر مناسب ، الى حكومة الدولة التي سيمارس رئيس البعثة القنصلية أعمالها على اقليتها .

(١٧٣) المادة التاسعة .

(١٧٤) المادة المباشرة .

(١٧٥) المادة الحادية عشرة .

٣ - يمكن للدولة الموفدة - اذا قبلت ذلك الدولة الموفد اليها - أن تستمض عن البراءة أو السند المائل ، بإبلاغ يتضمن البيانات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة .

#### الإجازة القنصلية (١٧١) :

١ - يسمح لرئيس البعثة القنصلية بممارسة أعماله بموجب ترخيص من الدولة الموفد اليها يسمى « إجازة قنصلية » أيا كان شكل هذا الترخيص .

٢ - الدولة التي ترفض منح إجازة قنصلية ، ليست مضطرة لأن تذكر أسباب رفضها الى الدولة الموفدة .

٣ - مع مراعاة أحكام المادتين (١٣) ، (١٥) لا يمكن لرئيس بعثة قنصلية أن يباشر أعماله قبل حصوله على إجازة قنصلية .

#### القبول المؤقت لرؤساء البعثات القنصلية (١٧٢) :

يمكن أن يسمح لرئيس بعثة قنصلية بممارسة أعماله بصفة مؤقتة حتى يتم تسليم الإجازة القنصلية . وتطبق أحكام هذه الاتفاقية أيضا في مثل هذه الحالة .

#### إخطار السلطات في دائرة اختصاص القنصلية (١٧٣) :

بمجرد السماح لرئيس البعثة القنصلية بممارسة أعماله - ولو بصفة مؤقتة - يتحتم على الدولة الموفد اليها أن تقوم فوراً بإخطار السلطات المختصة في دائرة اختصاص القنصلية ، وعليها كذلك أن تتأكد من اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسكين رئيس البعثة القنصلية من مزاولة أعمال وظيفته من الاستفادة بنصوص هذه الاتفاقية .

---

(١٧١) المادة الثانية عشرة .

(١٧٢) المادة الثالثة عشرة .

(١٧٣) المادة الرابعة عشرة .

### القيام بأعمال رئيس البعثة القنصلية بصفة مؤقتة (١٧٧) :

١ - إذا لم يتمكن رئيس البعثة القنصلية من ممارسة أعمال وظيفته ، أو إذا كان منصب رئيس بعثة قنصلية خاليا فيمكن أن يقوم رئيس بعثة بالنيابة بأعمال رئيس البعثة القنصلية بصفة مؤقتة .

٢ - يبلغ اسم ولقب رئيس البعثة بالنيابة الى وزارة خارجية الدولة الموفد اليها أو الى السلطة التي تعينها الوزارة ، وذلك بمعرفة رئيس البعثة الدبلوماسية للدولة الموفدة أو - في حالة عدم وجودها - بمعرفة رئيس البعثة القنصلية أو - في حالة تعذر ذلك - بمعرفة أية سلطة مختصة بالدولة الموفدة ، وكقاعدة عامة يجب أن يتم هذا التبليغ مقدما . وللدولة الموفد اليها أن تشترط موافقتها على قبول رئيس بعثة بالنيابة إذا لم يكن عضوا دبلوماسيا أو موظفا قنصليا للدولة الموفدة في الدولة الموفد اليها .

٣ - يجب على السلطات المختصة في الدولة الموفد اليها أن تقدم المساعدة والحماية لرئيس البعثة بالنيابة . وفي أثناء قيامه بأعمال البعثة تسرى عليه أحكام هذه الاتفاقية كما لو كان رئيسا للبعثة القنصلية . ومع ذلك فإن الدولة الموفد اليها ليست ملزمة بأن تمنح رئيس البعثة بالنيابة أى تسهيلات أو مزايا أو حصانات يتوقف تمتع رئيس البعثة القنصلية بها على شروط لا تتوافر في رئيس البعثة بالنيابة .

٤ - في حالة تعيين عضو دبلوماسي من البعثة الدبلوماسية للدولة الموفدة في الدولة الموفد اليها كرئيس بعثة في الظروف المذكورة بالفقرة ( ١ ) من هذه المادة فإنه يستمر في التمتع بالمزايا والحصانات الدبلوماسية إذا لم تعترض الدولة الموفد اليها على ذلك .

### الأسبقية بين رؤساء البعثات القنصلية (١٨٠) :

١ - تحدد أسبقية رؤساء البعثات القنصلية في كل درجة تبعا لتاريخ منحهم الاجازة القنصلية .

(١٧٩) المادة الخامسة عشرة .

(١٨٠) المادة السادسة عشرة .



٢ - غير أنه ، في حالة السماح لرئيس بعثة قنصلية بممارسة أعماله بصفة مؤقتة قبل حصوله على الأجازة القنصلية فالأسبقية تحدد طبقا للتاريخ الذي سمح له فيه بممارسة أعماله وتبقى هذه الأسبقية له بعد منحه الأجازة القنصلية .

٣ - إذا منح اثنين أو أكثر من رؤساء البعثات القنصلية الأجازة القنصلية أو السماح المؤقت في نفس التاريخ ، فإن ترتيب أسبقيتهم يحدد تبعا للتواريخ التي قلمت فيها براءاتهم أو السند المماثل أو الإبلاغ المنصوص عليه في الفقرة (٣) من المادة (١١) الى الدولة الموفدة اليها .

٤ - ترتيب رؤساء البعثات بالنيابة يكون بعد جميع رؤساء البعثات القنصلية ، وفيما بينهم يكون ترتيبهم وفقا للتواريخ التي تسلموا فيها أعمالهم كرؤساء بعثات بالنيابة والمينة في التبليغات المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة (١٥) .

٥ - يعيى ترتيب رؤساء البعثات القنصلية من الأعضاء القنصلين الفخريين بعد رؤساء البعثات القنصلية العاملين في كل درجة وبنفس النظام والقواعد المينة في الفقرات السابقة .

٦ - رؤساء البعثات القنصلية يتقدمون على الأعضاء القنصلين الذين ليست لهم هذه الصفة .

#### قيام مواطنين قنصلين بأعمال دبلوماسية (١٨١) :

١ - اذا لم يكن للدولة الموفدة بعثة دبلوماسية في دولة ما ، ولا تمثلا فيها بعثة دبلوماسية لدولة ثالثة ، فانه يجوز لمضو قنصلي - بموافقة الدولة الموفدة اليها ودون أن يؤثر ذلك على طابعه القنصلي - أن يكلف بالقيام بأعمال دبلوماسية . وقيامه بثل هذه الأعمال لا يخوله أى حق في الزايا والمصانات الدبلوماسية .

---

(١٨١) المادة السابعة عشرة .

٢ - يمكن - بعد اعلان الدولة الموفد اليها - تكليف عضو قنصلي بممثل الدولة الموفدة لدى أية منظمة دولية حكومية . وفي هذه الحالة يتمتع بجيب الزايا والخصائص التي يمنحها القانون الدولي التقليدي أو الاتفاقات الدولية الى مثل هؤلاء الممثلين . غير أنه ، فيما يختص بأى عمل قنصلي يمارسه ، فليس له الحق في حصانة قضائية تتجاوز تلك التي يتمتع بها العضو القنصلي بموجب هذه الاتفاقية .

#### قيام دولتين أو أكثر بتعيين نفس الشخص كعضو قنصلي (١٨٢) :

يمكن لدولتين أو أكثر - أن تعين نفس الشخص بصفة عضو قنصلي في الدولة الموفد اليها وبشرط موافقة هذه الدولة .

#### تعيين اعضاء الطاقم القنصلي (١٨٣) :

١ - مع مراعاة أحكام المواد (٢٠) ، (٢٢) ، (٢٣) ، للدولة الموفدة حرية تعيين اعضاء الطاقم القنصلي .

٢ - تقوم الدولة الموفدة باخطار الدولة الموفد اليها بالاسم بالكامل ومرتبة ودرجة جميع الاعضاء القنصلين غير رئيس البعثة القنصلية ، وذلك مقدما وبوقت كاف ليتسنى للدولة الموفد اليها - اذا شاءت - ممارسة حقوقها الواردة في الفقرة (٣) من المادة (٢٣) .

٣ - يمكن للدولة الموفدة - اذا كانت قوانينها تحتم ذلك - أن تطلب من الدولة الموفد اليها منح اجازة قنصلية لعضو قنصلي لا يكون رئيسا لبعثة قنصلية .

٤ - ويمكن للدولة الموفد اليها - اذا كانت قوانينها ولوائحها تتطلب ذلك - أن تمنح اجازة قنصلية لعضو قنصلي ليس رئيسا لبعثة قنصلية .

(١٨٢) المادة الثامنة عشرة .

(١٨٣) المادة التاسعة عشرة .

### حجم الطاقم القنصلى (١٨٤) :

ما لم يكن هناك اتفاق صريح على حجم طاقم البعثة القنصلية ، فللدولة الموفد إليها أن تحتم أن يبقى هذا الحجم في حدود ما تعتبره هي معقولا وعاديا بالنظر الى الظروف والأحوال السائدة في دائرة اختصاص القنصلية والى احتياجات البعثة القنصلية المعنية .

### الأسبقية بين الأعضاء القنصلين في بعثة قنصلية (١٨٥) :

يلخ ترتيب الأسبقية بين الأعضاء القنصلين في بعثة قنصلية ، وكذا كل ما يطرأ عليه من تعديلات ، الى وزارة خارجية الدولة الموفد إليها أو الى السلطة التي تمينها هذه الوزارة ، وذلك بمعرفة البعثة الدبلوماسية للدولة الموفدة أو - في حالة عدم وجود مثل هذه البعثة - بمعرفة رئيس البعثة القنصلية .

### جنسية الأعضاء القنصلين (١٨٦) :

١ - من حيث المبدأ يجب أن يكون الأعضاء القنصليون من جنسية الدولة الموفدة .

٢ - لا يجوز اختيار الأعضاء القنصلين من بين رعايا الدولة الموفد إليها الا بموافقة صريحة من هذه الدولة والتي يجوز لها في أى وقت سحب هذه الموافقة .

٣ - ويجوز للدولة الموفد إليها أن تحتفظ بنفس هذا الحق فيما يختص برعايا دولة ثالثة لا يكونون من رعايا الدولة الموفدة .

### الأشخاص المعتبرون غير مرغوب فيهم (١٨٧) :

١ - يجوز للدولة الموفد إليها - في أى وقت - أن تبلغ الدولة الموفدة أن عضوا قنصليا أصبح شخصا غير مرغوب فيه ( *Persona Non Grata* ) أو أن أى عضو آخر من الطاقم القنصلى ليس مقبولا ( *N'est pas acceptable* )

(١٨٤) المادة المشرون .

(١٨٥) المادة الواحدة والمشرون .

(١٨٦) المادة الثانية والمشرون .

(١٨٧) المادة الثالثة والمشرون .

وعلى الدولة حينئذ أن تستدعى الشخص المعنى أو أن تنهى أعماله لدى هذه البعثة القنصلية حسب الحالة .

٢ - إذا رفضت الدولة الموافقة تنفيذ الالتزامات التي تفرضها عليها الفقرة الأولى من هذه المادة أو لم تنفذها في فترة معقولة ، فيجوز للدولة الموفد إليها - حسب الأحوال - اما أن تسحب الأجازة القنصلية الممنوحة للشخص المعنى أو أن تكلف عن اعتباره عضوا في الطاقم القنصلي .

٣ - يمكن أن يعتبر شخص عيّن عضوا في بعثة قنصلية - كشخص غير مقبول قبل وصوله الى اقليم الدولة الموفد إليها أو - اذا كان موجودا فيه أصلا قبل تسلمه أعماله في البعثة القنصلية . وفي مثل هذه الحالة يجب على الدولة الموافقة أن تسحب تعيينه .

٤ - الدولة الموفد إليها ليست ملزمة بإبداء أسباب قرارها الى الدولة الموفدة في الأحوال المذكورة في الفقرتين (١) ، (٣) من هذه المادة .

#### المحظور الدولة الموفد إليها بالتعيين والوصول والرحيل (١٨٨) :

١ - تبلغ وزارة خارجية الدولة الموفد إليها أو السلطة التي تميّنها هذه الوزارة عن الآتي :

(أ) تعيين أعضاء البعثة القنصلية ، ووصولهم بعد تعيينهم ، ورحيلهم النهائي أو انتهاء أعمالهم ، وكذا جميع التغييرات الأخرى المتعلقة بصفتهم والتي قد تطرأ في أثناء خدمتهم بالبعثة القنصلية .

(ب) وصول شخص ينتمي الى أسرة عضو من أعضاء البعثة القنصلية ومن يعيشون في كنفه ورحيلهم النهائي ، وعند الامكان حالة ما اذا انتمى شخص للأسرة أو لم يعد عضوا بها .

(ج) الوصول أو الرحيل النهائي لأعضاء الطاقم الخاص والحالات التي تنتهي فيها خدمتهم بهذه البعثة .

---

(١٨٨) المادة الرابعة والعشرون .

(د) تعيين وتسريح أشخاص مقيمين في الدولة الموفد اليها كأعضاء في البعثة القنصلية أو كأعضاء في الطاقم الخاص من يتمتعون بالمزايا والحصانات .  
٢ - يجب أن يتم التبليغ مقدما في أحوال الوصول والرحيل النهائي كلما أمكن ذلك .

## المبحث الثاني

### انتهاء الأعمال القنصلية

انتهاء أعمال عضو بعثة قنصلية (١٨٩) :

تنتهى أعمال عضو بعثة قنصلية - عادة - بالآتي :

- (أ) اعلان من الدولة الموفدة الى الدولة الموفد اليها بانتهاء أعماله .
- (ب) سحب الأجازة القنصلية .
- (ج) اخطار من الدولة الموفد اليها الى الدولة الموفدة بأنها أصبحت لا تعتبر الشخص المعنى عضوا بالطاقم القنصلى .

الرحيل من اقليم الدولة الموفد اليها (١٩٠) :

يجب على الدولة الموفدة - حتى في حالة نزاع مسلح - أن تمنح أعضاء البعثة القنصلية وأعضاء الطاقم الخاص الذين ليسوا من رعايا الدولة الموفد اليها ، وكذلك أعضاء أسرهم الذين يعيشون في كنفهم - مهما كانت جنسيتهم - الوقت والتسهيلات اللازمة للاعداد للرحيل ومغادرة اقليمها في أقرب فرصة ممكنة بعد انتهاء أعمالهم . ويجب عليها بصفة خاصة - اذا ما استدعى الأمر - أن تضع تحت تصرفهم وسائل النقل اللازمة لأشخاصهم ومتعلقاتهم باستثناء المتعلقات التي يكونون قد حصلوا عليها في الدولة الموفد اليها ويكون تصديرها محظورا وقت الرحيل .

(١٨٩) المادة الخامسة والعشرون .

(١٩٠) المادة السادسة والعشرون .

حماية مبانى ومحفوظات القنصلية ومصالح الدولة الموفدة في ظروف  
استثنائية (١٩١) :

١ - على حالة قطع العلاقات القنصلية بين دولتين :

(أ) تلتزم الدولة الموفد إليها - حتى في حالة نزاع مسلح - باحترام  
وحماية مبانى القنصلية وكذلك ممتلكات البعثة والمحفوظات القنصلية .

(ب) يجوز للدولة الموفدة أن تمهد بحراسة مبانى القنصلية والممتلكات  
الموجودة بها والمحفوظات القنصلية الى دولة ثالثة توافق عليها الدولة الموفد  
إليها .

(ج) ويجوز للدولة الموفدة أن تمهد بحماية مصالحها ومصالح رعاياها الى  
دولة ثالثة توافق عليها الدولة الموفد إليها .

٢ - في حالة الاغلاق المؤقت أو الدائم لبعثة قنصلية ، تسرى أحكام الفقرة  
(١ - أ) من هذه المادة .

وعلاوة على ذلك :

(أ) اذا كانت الدولة الموفدة ليس لها بعثة دبلوماسية في الدولة الموفد  
إليها ، وكانت لها بعثة قنصلية أخرى في اقليم الدولة الموفد إليها ، فيجوز تكليف  
هذه البعثة القنصلية بحراسة مبانى القنصلية التى أغلقت والممتلكات الموجودة  
بها ومحفوظاتها القنصلية ، ويجوز أيضا تكليفها - بموافقة الدولة الموفد إليها -  
بممارسة الأعمال القنصلية في دائرة اختصاص البعثة المغلقة . أو :

(ب) اذا كانت الدولة الموفدة ليس لها بعثة دبلوماسية ولا بعثة قنصلية  
أخرى في الدولة الموفد إليها ، تسرى أحكام الفقرة (١ ، ب ، ج) من هذه  
المادة .

---

(١٩١) المادة السابعة والعشرون .

## المبحث الثالث

التسهيلات والمزايا والخصائص الخاصة بالبعثات القنصلية  
والأعضاء القنصلين العاملين وباقي أعضاء البعثة القنصلية

التسهيلات الممنوحة للبعثة القنصلية للقيام بأعمالها (١٩٦) :

تتمتع الدولة الموفد إليها كافة التسهيلات اللازمة لتقوم البعثة القنصلية  
بتأدية أعمالها .

استعمال العلم الوطني وشعار الدولة (١٩٧) :

١ - للدولة الموقدة الحق في استعمال علمها الوطني وشعارها القومي في  
الدولة الموفد إليها وفقا لنصوص هذه المادة .

٢ - يمكن رفع العلم الوطني للدولة الموقدة ووضع شعارها القومي على  
المبنى الذي تشغله البعثة القنصلية وعلى مدخله ، وكذلك على مسكن رئيس  
البعثة القنصلية وعلى وسائل تنقله عند استعمالها في أعمال رسمية .

٣ - تراعى القوانين ولوائح العرف المتبع في الدولة الموفد إليها عند ممارسة  
الحق الممنوح بمقتضى هذه المادة .

السكن (١٩٨) :

١ - يجب على الدولة الموفد إليها - في حدود قوانينها ولوائحها - أن  
تيسر للدولة الموقدة حيازة المباني اللازمة للبعثة القنصلية في إقليمها أو أن  
تساعد في العثور على مبان بأى طريقة أخرى .

٢ - ويجب عليها كذلك - إذا لزم الأمر - أن تساعد البعثة القنصلية في  
الحصول على مساكن ملائمة لأعضائها .

حرمة مباني القنصلية (١٩٩) :

١ - تتمتع مباني القنصلية بالحرمة في الحدود المذكورة في هذه المادة .

(١٩٦) المادة الثامنة والعشرون .

(١٩٧) المادة التاسعة والعشرون .

(١٩٨) المادة الثلاثون .

(١٩٩) المادة الواحدة والثلاثون .

٢ - لا يجوز لسلطات الدولة الموفد إليها أن تدخل في الجزء المخصص من مباني القنصلية لأعمال البعثة القنصلية إلا بموافقة رئيس البعثة القنصلية أو من ينييه أو بموافقة رئيس البعثة الدبلوماسية للدولة الموفدة . غير أنه يمكن اقتراض وجود موافقة رئيس البعثة القنصلية في حالة حريق أو كارثة أخرى تستلزم اتخاذ تدابير وقائية فورية .

٣ - مع مراعاة أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة ، فإن على الدولة الموفد إليها التزام خاص باتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية مباني القنصلية ضد أي اقتحام أو اضرار بها ، وكذا لمنع أي اضطراب لأمن البعثة القنصلية أو الخط من كرامتها .

٤ - يجب أن تكون مباني القنصلية ومفروشاتها وممتلكات البعثة القنصلية ووسائل النقل بها محصنة ضد أي شكل من الاستيلاء لأغراض الدفاع الوطني أو المنفعة العامة . وفي حالة ما يكون نزاع الملكية ضروريا لمثل هذه الأغراض فيجب اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتجنب عرقلة القيام بالأعمال القنصلية ولدفع تعويض فوري ومناسب وفعال للدولة الموفدة .

#### إعفاء مباني القنصلية من الضرائب (١٩٧)

١ - تمفي مباني القنصلية ومسكن رئيس البعثة القنصلية « العامل » - إذا كانت ملكا أو مؤجرة للدولة الموفدة أو لأي شخص يعمل لحسابها - من جميع الضرائب والرسوم مهما كانت أهلية ، أو بلدية ، أو محلية ، بشرط ألا تكون مفروضة مقابل خدمات خاصة .

٢ - الإعفاء الضريبي المذكور في الفقرة (١) من هذه المادة لا يطبق على هذه الضرائب والرسوم إذا كان تشريع الدولة الموفد إليها يفرضها على الشخص الذي تماقد مع الدولة الموفدة أو مع الشخص الذي يعمل لحسابها .

#### حرمة المحفوظات والوثائق القنصلية (١٩٧) :

للمحفوظات والوثائق القنصلية حرمتها في كل وقت وإينما وجدت .

(١٩٧) المادة الثانية والثلاثون .

(١٩٧) المادة الثالثة والثلاثون .



### حرية النقل (١٩٨) :

مع مراعاة القوانين واللوائح الخاصة بالمناطق المحرم أو المحدد دخولها لدواعي الأمن الوطنى ، فان الدولة الموفد اليها تقسن حرية النقل والتجول فى أراضيها لجميع أعضاء البعثة القنصلية .

### حرية الاتصال (١٩٩) :

١ - على الدولة الموفد اليها أن تسمح وتؤمن حرية الاتصال للبعثة القنصلية فى كل ما يتعلق بأعمالها الرسمية . وللبعثة القنصلية - لدى اتصالها بحكوماتها أو بالبعثات الدبلوماسية أو القنصلية الأخرى للدولة الموفدة أينما وجدت - أن تستعمل كافة وسائل الاتصال المناسبة بما فى ذلك حاملى الحقية الدبلوماسية أو القنصلية والحقائب الدبلوماسية أو القنصلية والرسائل الرمزية غير أنه لا يجوز للبعثة القنصلية تركيب واستعمال محطة لاسلكية الا بموافقة الدولة الموفد اليها .

٢ - تتمتع المراسلات الرسمية للبعثة القنصلية بالحرمة ، واصطلاح « المراسلات الرسمية » يعنى كافة المراسلات المتلفة بالبعثة القنصلية وبأعمالها .

٣ - لا يجوز فتح أو حجز الحقية القنصلية ، الا أنه - ان كان لدى سلطات الدولة الموفد اليها أسباب جدية للاعتقاد بأن الحقية تحوى أشياء أخرى غير المراسلات والوثائق أو الأشياء المنصوص عليها فى الفقرة (٤) من هذه المادة - فيجوز لتلك السلطات أن تطلب فتح الحقية فى حضورها بمعرفة مندوب مفوض من الدولة الموفدة . فإذا رفضت سلطات الدولة الموفدة ذلك تماد الحقية الى مصدرها .

٤ - يجب أن تحمل الطرود المكونة للحقية علامات خارجية ظاهرة تدل على طبيعتها ، ولا يجوز أن تحوى غير المراسلات الرسمية والوثائق والأشياء المخصصة للاستعمال الرسمى فقط .

(١٩٨) المادة الرابعة والثلاثون .

(١٩٩) المادة الخامسة والثلاثون .

٥ - يجب أن يزود حامل الحقبة القنصلية بمستند رسمى يثبت صفته ويحدد عدد الظروف المكونة للحقبة القنصلية ، ولا يجوز ضمير موافقة الدولة الموفد إليها أن يكون حامل الحقبة من رعايا هذه الدولة أو ممن يقيمون فيها إقامة دائمة ما لم يكن من رعايا الدولة الموفدة . وفى أثناء قيامه بمهمته يجب أن تحميه الدولة الموفد إليها ، ويجب أن يتمتع أيضا بالحمة الشخصية ولا يكون عرضة لأى نوع من أنواع القبض أو الحجز .

٦ - يجوز للدولة الموفدة ولبعثاتها الدبلوماسية والقنصلية أن تمنح حاملى الحقايب القنصلية فى مهمة خاصة . وفى هذه الأحوال تطبق كذلك أحكام الفقرة (٥) من هذه المادة ، مع ملاحظة أن الحصاصات المذكورة فيها ينتهى سرانها بمجرد قيامه بتسليم الحقبة التى فى عهده للجهة المرسلة إليها .

٧ - يجوز تسليم الحقبة القنصلية الى قائد سفينة أو طائفة تجارية قاصدة ميناء مسموح به . ويجب أن يزود بوثيقة رسمية تبين عدد الطرود التى تتكون منها الحقبة ، ولكنه لا يعتبر بمثابة حامل حقبة قنصلية ، وبعد عمل الترتيب اللازم مع السلطات المحلية المختصة ، يجوز للبعثة القنصلية أن توفد أحد أعضائها ليتسلم الحقبة من قائد السفينة أو الطائفة مباشرة وبكل حرية .

#### الاتصال برعايا الدولة الموفدة (٢٠٠) :

١ - رغبة فى تيسير ممارسة الأعمال القنصلية المتعلقة برعايا الدولة الموفدة :

(أ) يجب أن يتمكن الأعضاء القنصليون من الاتصال برعايا الدولة الموفدة ومقابلتهم بحرية ، كما يجب أن يكون لرعايا الدولة الموفدة نفس الحرية فيما يتعلق بالاتصال بالأعضاء القنصلين للدولة الموفدة ومقابلتهم .

(ب) يجب أن تقوم السلطات المختصة فى الدولة الموفد إليها بإخطار البعثة القنصلية للدولة الموفدة - بدون تأخير - إذا قبض على أحد رعايا هذه الدولة أو وضع فى السجن أو الاعتقال فى انتظار محاكمته أو اذا حجز بأى شكل آخر فى نطاق دائرة اختصاص القنصلية وبشرط أن يطلب هو ذلك . وإى اتصال

---

(٢٠٠) المادة السادسة والثلاثون .

وجه الى البعثة القنصلية من الشخص المقبوض عليه أو الموضوع في السجن أو الاعتقال أو الحجز يجب أن يبلغ بواسطة هذه السلطات بدون تأخير . يجب على هذه السلطات أن تخبر الشخص المعنى عن حقوقه الواردة في هذه الفقرة بدون تأخير .

(ج) للموظفين القنصلين الحق في زيارة أحد رعايا الدولة الموفدة الموجود في السجن أو الاعتقال أو الحجز ، وفي أن يتحدث ويراسل معه وفي ترتيب من ينوب عنه قانونا ، ولهم الحق كذلك في زيارة أى من رعايا الدولة الموفدة موجود في السجن أو الاعتقال أو الحجز في دائرة اختصاصهم بناء على حكم . ولكن يجب أن يتمتع الأعضاء القنصليون عن اتخاذ أى إجراء نيابة عن أحد الرعايا الموجود في السجن أو الاعتقال أو الحجز اذا أبدى رغبته صراحة في معارضة هذا الاجراء .

٢ - تمارس الحقوق المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة وفقا لتوانين ولوائح الدولة الموفد إليها وبشرط أن تمكن هذه اللوائح والقوانين من تحقيق كافة الأغراض التي تهدف إليها الحقوق المذكورة في هذه المادة .

**الابلاغ عن حالات الوفاة والولاية والوصاية وحوادث البواخر والحوادث الجوية (٢٠١) :**

إذا توفرت لدى السلطات المختصة بالدولة الموفد إليها المعلومات التالية فعليها :

(١) في حالة وفاة أحد رعايا الدولة الموفدة ، تبلغ بدون تأخير البعثة القنصلية التي حدثت الوفاة في دائرة اختصاصها .

(ب) أن تبلغ بدون تأخير البعثة القنصلية المختصة عن جميع الأحوال التي يقتضى فيها تعيين وصي أو ولي على أحد رعايا الدولة الموفدة القصر أو ناقصي الأهلية ، الا أنه - فيما يختص بتعيين الوصي أو الولي المذكور - يجب مراعاة تطبيق قوانين ولوائح الدولة الموفد إليها .

---

(٢٠٢) المادة السابعة والثلاثون .

(ج) اذا غرقت أو جنحت سفينة تابعة لجنسية الدولة الموفدة في مياه الدولة الموفد اليها الاقليمية أو الداخلية ، أو اذا أصيبت طائفة مسجلة في الدولة الموفدة بطادث على اقليم الدولة الموفد اليها ، فعليها أن تقوم بإبلاغ ذلك بدون تأخير الى أقرب بمثة قنصلية من المكان الذي حدث فيه الحادث .

#### الاتصال بسلطات الدولة الموفد اليها (٢٠٧) :

يجوز للأعضاء القنصلين — عند ممارستهم لمهام وظائفهم — أن يتصلوا :

(أ) بالسلطات المحلية المختصة في دائرة اختصاص القنصلية .

(ب) بالسلطات المركزية المختصة في الدولة الموفد اليها اذا كان ذلك مسموحا به وفي حدود ما تقضى به قوانين ولوائح وعرف الدولة الموفد اليها أو حسبما تقضى به الاتفاقات الدولية في هذا الصدد .

#### الرسوم والمتحصلات القنصلية (٢٠٨) :

١ — يجوز للبعثة القنصلية أن تحصل — في الدولة الموفد اليها — الرسوم والمتحصلات التي تفرضها قوانين ولوائح الدولة الموفدة على الأعمال القنصلية.

٢ — تنفى المبالغ المحصلة كرسوم ومتحصلات والمشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، وكذا القسائم الخاصة بها من كافة الضرائب والرسوم في الدولة الموفد اليها .

#### التسهيلات والزايا والخصومات الخاصة بالأعضاء القنصلين ( العاملين ) وبأقلى أعضاء البعثة القنصلية

#### حماية الأعضاء القنصلين (٢٠٩) :

على الدولة الموفد اليها أن تعامل الأعضاء القنصلين بالاحترام اللازم لهم وأن تتخذ كافة التدابير المناسبة لمنع أى مساس بشخصهم أو حريتهم أو كرامتهم .

(٢٠٣) المادة الثامنة والثلاثون .

(٢٠٣) المادة التاسعة والثلاثون .

(٢٠٤) المادة الأربعون .

### الحرة الشخصية للأعضاء القنصلين (٢٠٥) :

١ - يجب ألا يكون الأعضاء القنصلون عرضة للقبض أو الحبس الاحتياضي إلا في حالة جناية خطيرة وبعد صدور قرار من السلطة القضائية المختصة .

٢ - فيما عدا الحالة المبينة بالفقرة (١) من هذه المادة ، لا يجوز حبس الأعضاء القنصلين أو اخضاعهم لأى نوع من الاجراءات التى تحد من حريتهم الشخصية إلا تنفيذاً لقرار قضائى نهائى .

٣ - إذا ما بدأت اجراءات جنائية ضد عضو قنصلى ، فعليه المثل أمام السلطات المختصة ، الا أنه يجب مباشرة هذه الاجراءات بالاحترام اللازم له نظرا لمركزه الرسمى - وباستثناء الحالة المبينة فى الفقرة (١) من هذه المادة بالطريقة التى تمونق الى أقل حد ممكن ، ممارسة الأعمال القنصلية ، وإذا ما اقتضت الظروف المذكورة فى الفقرة (١) من هذه المادة التحفظ على عضو قنصلى فيجب مباشرة الاجراءات ضده بأقل تأخير .

### الإبلاغ عن القبض أو الحجز أو المقاضاة (٢٠٦) :

فى حالة القبض على أحد أعضاء الطاقم القنصلى أو حجزه أو اتخاذ اجراءات جنائية ضده ، تقوم الدولة الموفد إليها بإبلاغ ذلك بأسرع ما يمكن الى رئيس البعثة القنصلية . وإذا كان أى من هذه الاجراءات موجه ضد رئيس البعثة نفسه ، فيجب على الدولة الموفد إليها أن تبلغ ذلك الى الدولة الموفدة بالطريق الدبلوماسى .

### الحصانة القضائية (٢٠٧) :

١ - الأعضاء والموظفون القنصليون لا يخضعون لاختصاص السلطات القضائية أو الادارية بالدولة الموفد إليها فيما يتعلق بالأعمال التى يقومون بها لمباشرة أعمالهم القنصلية .

- ٢٠٥) المادة الواحدة والأربعون .
- ٢٠٦) المادة الثانية والأربعون .
- ٢٠٧) المادة الثالثة والأربعون .

٢ - ومع ذلك ، فلا تسرى أحكام الفقرة (١) من هذه المادة في حالة الدعوى المدنية على أى مما يلي :

( أ ) الناتجة عن عقد مبرم بمعرفة عضو أو موظف قنصلى ولم يكن هذا التعاقد - صراحة أو ضمنا - بصفته وكيلان عن الدولة الموفدة .

( ب ) أو المرفوعة بمعرفة طرف ثالث عن ضرر نتج عن حادث في الدولة الموفد إليها سببته مركب أو سفينة أو طائرة .

#### الالتزام بإداء الشهادة (٢٠٨) :

١ - يجوز أن يطلب من أعضاء بعثة قنصلية الحضور للإدلاء بالشهادة أثناء سير الاجراءات القضائية أو الادارية . ولا يمكن للموظفين القنصليين أو لأعضاء مآقم الخدمة ، أن يرفضوا تأدية الشهادة الا في الأحوال المذكورة في الفقرة (٣) من هذه المادة . أما اذا رفض عضو قنصلى الإدلاء بالشهادة فلا يجوز أن يتخذ ضده أى إجراء جبرى أو جزائى .

٢ - يجب على السلطة التى تطلب شهادة العضو القنصلى أن تتجنب عرقلة تأديته ، ويمكنها الحصول منه على الشهادة فى مسكنه أو فى البعثة القنصلية أو قبول تقرير كتابى منه ، كلما تيسر منه ذلك .

٣ - أعضاء البعثة القنصلية ليسوا ملزمين بتأدية الشهادة عن وقائع تتعلق مباشرة أعمالهم ولا بتقديم المكاتبات والمستندات الرسمية الخاصة بها . ويجوز لهم كذلك الامتناع عن تأدية الشهادة بوصفهم خبراء فى القانون الوطنى للدولة الموفدة .

#### التنازل عن الزايا الحصانات (٢٠٩) :

١ - يجوز للدولة الموفدة أن تتنازل عن أى من الزايا والحصانات المنصوص عليها فى المواد (٤١) ، (٤٣) ، (٤٤) بالنسبة لعضو من البعثة القنصلية .

---

(٢٠٨) المادة الرابعة والأربعون .

(٢٠٩) المادة الخامسة والأربعون :

٢٠ - يجب أن يكون هذا التنازل صريحا في جميع الأحوال ، فيما عدا ما نص عليه في الفقرة (٣) من هذه المادة ، ويجب أن يبلغ هذا التنازل كتابة الى الدولة الموفد اليها .

٣ - اذا رفع عضو أو موظف قسلي دعوى في موضوع يتمتع فيه بالحصانة القضائية وفقا للمادة (٤٣) فلا يجوز له بعد ذلك أن يستند الى الحصانة القضائية بالنسبة لأي طلب مضاد يرتبط مباشرة بدعواه الأصلية .

٤ - التنازل عن الحصانة القضائية في الدعاوى المدنية أو الادارية ، لا يعنى التنازل عن الحصانة بالنسبة لاجراءات تنفيذ الأحكام التي يجب الحصول لها على تنازل خاص .

#### الإعفاء من قيود تسجيل الأجانب ومن تراخيص الإقامة (٢١٠) :

١ - يعنى الأعضاء والموظفون القنصليون - وكذا أعضاء أسرهم الذين يعيشون في كنفهم - من جميع القيود التي تفرضها قوانين ولوائح الدولة الموفد اليها بشأن تسجيل الأجانب وتراخيص الإقامة .

٢ - غير أن أحكام الفقرة (١) من هذه المادة لا تسرى على أى موظف لا يكون موظفا دائما للدولة الموفدة أو الذى يقوم بمزاولة مهنة خاصة بقصد الكسب في الدولة الموفد اليها ولا تسرى كذلك على أى فرد من أفراد أسرته .

#### الإعفاء من تراخيص العمل (٢١١) :

١ - يعنى أعضاء البعثة القنصلية - بالنسبة للخدمات التي يؤدونها للدولة الموفدة من أى التزامات خاصة بتصاريح العمل التي تفرضها قوانين ولوائح الدولة الموفد اليها فيما يتعلق باستخدام اليد العاملة الأجنبية .

٢ - يعنى كذلك من الالتزامات المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة أعضاء الطاقم الخاص التابعين للأعضاء والموفقين القنصلين ، اذا كانوا لا يقومون بأى مهنة أخرى بقصد الكسب في الدولة الموفد اليها .

(٢١٠) المادة السادسة والأربعون .

(٢١١) المادة السابعة والأربعون .

### الإعفاء من التأمين الإجتماعي (m) :

١ - مع مراعاة أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة ، يعني أعضاء البعثة التنصليية بالنسبة للخدمات التي يردونها للدولة الموفدة - وكذلك أعضاء أسرهم الذين يعيشون في كفهم ؛ من أحكام التأمين الاجتماعي القائمة في الدولة الموفدة اليها .

٢ - يسرى كذلك الإعفاء المذكورة بالفقرة (١) من هذه المادة على أعضاء الطاقم الخاص الذين يصلون فقط في خدمة أعضاء البعثة التنصليية ، وذلك بشرط :

(أ) أن لا يكونوا من رعايا الدولة الموفدة اليها أو المقيمين بها إقامة دائمة .

(ب) أن يكونوا خاضعين لأحكام التأمين الاجتماعي القائمة في الدولة الموفدة أو في دولة ثالثة .

٣ - يجب على أعضاء البعثة التنصليية الذين يستخدمون أشخاصا لا يسرى عليهم الإعفاء المذكورة في الفقرة (٢) من هذه المادة ، أن يلاحظوا الالتزامات التي تفرضها أحكام التأمين الاجتماعي في الدولة الموفدة اليها على أصحاب الأعمال .

٤ - الأعضاء المذكور في الفقرتين (١) ، (٢) من هذه المادة لا يمنع من الاشتراك الاختياري في نظام التأمين الاجتماعي للدولة الموفدة اليها إذا ما سمحت هذه الدولة بذلك .

### الإعفاء من الضرائب (n) :

١ - يعني الأعضاء والموظفون التنصليون - وكذا أعضاء عائلاتهم الذين يعيشون في كفهم - من كافة الضرائب والرسوم الشخصية والعينية ، الأهلية والمهنية والبلدية ، مع استثناء :

(أ) الضرائب غير المباشرة التي تتدخل بطبيعتها في أمن السلع والخدمات

(m) المادة الثامنة والأربعون .

(n) المادة التاسعة والأربعون .



(ب) الضرائب أو الرسوم على العقارات الخاصة الكائنة في أراضي الدولة الموفد إليها مع مراعاة أحكام المادة (٣٣) .

(ج) ضرائب التركات والأيلولة والارث ورسوم نقل الملكية التي تفرضها الدولة الموفد إليها مع مراعاة الفقرة (ب) من المادة (٥١) .

(د) الضرائب والرسوم المفروضة على الدخل الخاص — بما في ذلك مكاسب رأس المال — الناتجة في الدولة الموفد إليها ، والضرائب على رأس المال المستثمر في مشروعات تجارية أو مالية في الدولة الموفد إليها .

(هـ) الضرائب والرسوم التي تحصل مقابل تأدية خدمات خاصة .

(و) الرسوم القضائية ورسوم التسجيل والرهن والدمغة ، مع مراعاة أحكام المادة (٣٣) .

٢ — يعنى أعضاء طاقم الخدمة من الضرائب والرسوم على الأجور التي يتقاضونها مقابل خدماتهم .

٣ — يجب على أعضاء البعثة القنصلية الذين يستخدمون أشخاصا تخضع ماضياتهم أو أجورهم لضريبة الدخل في الدولة الموفد إليها أن يحترموا الالتزامات التي تفرضها قوانين ولوائح الدولة على أصحاب الأعمال فيما يخص بتحصيل ضريبة الدخل .

#### الإعفاء من الرسوم الجمركية والتفتيش الجمركي (٢١٥) :

١ — تسمح الدولة الموفد إليها — مع مراعاة ما تقضى به القوانين واللوائح التي تتبعها — بإدخال الأشياء التالية ، مع إعفائها من كافة الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية الأخرى ، ما عدا رسوم التخزين والنقل والخدمات المماثلة :

(أ) الأشياء المخصصة للاستعمال الرسمي للبعثة القنصلية .

(ب) الأشياء المخصصة للاستعمال الشخصي للعضو القنصلي وأعضاء عائلته الذين يعيشون في كنفه ، بما في ذلك الأشياء المدة لاقامته ولا يجوز أن تتعدى المواد الاستهلاكية الكميات الضرورية للاستعمال المباشر للأشخاص المعنيين .

(٢١٤) المادة الخمسون .

٢ - يستمتع الموظفون القنصليون بالمزايا والاعفاءات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة بالنسبة للأشياء المستوردة عند أول توطن .

٣ - يعنى الأعضاء القنصليون وأفراد عائلاتهم الذين يعيشون في كنفهم من التفتيش الجبركى على أمتعتهم الشخصية التى يصحبونها معهم . ولا يجوز إخضاعها للتفتيش إلا اذا كانت هناك أسباب جدية للاعتقاد بأنها تشتمل على أشياء غير التى ورد ذكرها في الفقرة ( ١ ، ب ) من هذه المادة ، أو على أشياء محظور استيرادها أو تصديرها بمقتضى قوانين ولوائح الدولة الموفد اليها أو تخضع لقوانين الحجر الصحى فيها ، ولا يجوز اجراء هذا التفتيش الا فى حضور العضو القنصلى أو العضو صاحب الشأن من عائلته .

تركة عضو البعثة القنصلية أو أحد أفراد عائلته (٢١٧) :

١ - فى حالة وفاة أحد أعضاء البعثة القنصلية ، أو أحد أفراد عائلته ممن يعيشون في كنفه ، تلتزم الدولة الموفد اليها بالآتى :

(أ) السماح بتصدير متعلقات المتوفى مع استثناء تلك التى يكون قد حازها فى الدولة الموفد اليها والتى يكون تصديرها محظورا وقت الوفاة .

(ب) عدم تحصيل رسوم أهلية أو محلية أو بلدية على التركة أو على نقل ملكية المتعلقات التى اربط وجودها فى الدولة الموفد اليها بوجود المتوفى فيها بوصفه عضوا بالبعثة القنصلية أو فردا من أفراد أسرة عضو البعثة القنصلية .

الاعفاء من الخدمات الشخصية (٢١٧) :

تعفى الدولة الموفد اليها أعضاء البعثة القنصلية وأفراد عائلاتهم الذين يعيشون في كنفهم من كافة الخدمات الشخصية والعامة أيا كانت طبيعتها ، ومن الالتزامات العسكرية كذلك التى تتعلق بالاستيلاء والمساهمة فى الجهود العسكرية وإيواء الجنود .

(٢١٨) المادة الواحدة والخمسون .

(٢١٩) المادة الثانية والخمسون .

## بداية ونهاية المزايا والحصانات القنصلية (٢١٧) :

١ - يتمتع كل عضو في البعثة القنصلية بالمزايا والحصانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بمجرد دخوله اقليم الدولة الموفد اليها بقصد الوصول الى مقر عمله وببجرد تسلمه أعماله في البعثة القنصلية اذا كان موجودا أصلا في اقليم الدولة الموفد اليها .

٢ - يتمتع أفراد أسرة عضو البعثة القنصلية الذين يعيشون في كنفه ، وكذلك أعضاء طاقمه الخاص ، بالمزايا والحصانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، اعتبارا من آخر تاريخ من التواريخ التالية :

تاريخ تنسح عضو البعثة القنصلية بالمزايا والحصانات وفقا للفقرة (١) من هذه المادة .

أو تاريخ دخولهم اقليم الدولة الموفد اليها .

أو التاريخ الذي أصبحوا فيه أعضاء في أسرة العضو أو في طاقمه الخاص .

٣ - عند انتهاء مهمة عضو البعثة القنصلية ، ينتهي عادة تمتعه وتمتع أعضاء أسرته الذين يعيشون في كنفه وأعضاء طاقمه الخاص ، بالمزايا والحصانات من الوقت الذي يغادر فيه الشخص المعنى اقليم الدولة الموفد اليها أو عند انتهاء المهلة المعقولة التي تمنح له لهذا الغرض ، أيهما أقرب ، ويستمر سريانها الى هذا الوقت حتى في حالة قيام نزاع مسلح . أما في حالة الأشخاص المشار اليهم في الفقرة (٢) من هذه المادة ، فتنتهي المزايا والحصانات الخاصة بهم بمجرد ما ينتهي انتمائهم الى أسرة عضو البعثة القنصلية أو الى طاقمه الخاص ، غير أنه - في حالة اعترافهم بمصادرة اقليم الدولة الموفد اليها في مدة معقولة - فيستمر تمتعهم بهذه المزايا والحصانات الى تاريخ رحيلهم .

٤ - أما بالنسبة للأعمال التي يقوم بها عضو أو موظف قنصلي في تديرة أعمال وظيفته ، فإن الحصانة القضائية يستمر سريانها بدون تحديد مدة .

---

(٢١٧) المادة الثالثة والخمسون .

٥ - في حالة وفاة عضو بعثة قنصلية ، يستمر أفراد أسرته الذين يعيشون في كنفه في التمتع بالزايا والحصانات الممنوحة لهم حتى وقت تركهم لاقليم الدولة الموفد اليها . أو حتى تنتهي مدة معقولة تمكنهم من ذلك ، أيهما أقرب .

#### التزامات الدولة الثالثة (٢١٨) :

١ - إذا مر عضو قنصلي من - أو وجد في - اقليم دولة ثالثة . كانت قد منحتة تأشيرة وكانت ضرورية أثناء توجهه لتولى مهام منصبه أو عودته الى الدولة الموفدة ، فعلى الدولة الثالثة أن تمنحه جميع الحصانات المنصوص عليها في سائر مواد هذه الاتفاقية ، والتي قد تلزم لتأمين مروره أو عودته ، كما تشمل نفس المعاملة أعضاء أسرته الذين يعيشون في كنفه ويتنعمون بالزايا والحصانات . اذا كانوا مرافقين له ، أو مسافرين منفردين للحاق به أو للعودة الى الدولة الموفدة .

٢ - في الظروف المشابهة التي ورد ذكرها في الفقرة (١) من هذه المادة ، لا يجوز للدولة الثالثة اعاقه المرور عبر اقليمها بالنسبة لباقي أعضاء البعثة القنصلية وأفراد أسرهم الذين يعيشون في كنفهم .

٣ - تمنح الدولة الثالثة المراسلات وكافة أنواع الاتصالات الرسمية المارة بأقليمها بما في ذلك الرسائل الرمزية نفس الحرية والحماية التي تلزم بمنحها الدولة الموفد اليها بموجب هذه الاتفاقية . وتمنح حاملي الحقايب القنصليين الحاصلين على تأشيرة - اذا كانت ضرورية - وللحقايب القنصلية المسارة في اقليمها نفس الحرية والحماية التي تلزم بمنحها الدولة الموفد اليها بموجب هذه الاتفاقية .

٤ - تطبق كذلك التزامات الدولة الثالثة وفقا لما جاء في الفقرات ١ ، ٢ ، ٣ من هذه المادة بالنسبة للأشخاص المذكورين فيها ، وكذلك على المراسلات الرسمية والحقايب القنصلية ، اذا ما وجدت في اقليم الدولة الثالثة بسبب قوة قهرية .

#### المادة الرابعة والخمسون (٢١٨)

## احترام قوانين ولوائح الدولة الموفد اليها (٣١٧) :

١ - مع عدم المساس بالمزايا والمصافات ، يجب على الأشخاص الذين يتمتعون بها أن يحترموا قوانين ولوائح الدولة الموفد اليها وعليهم كذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدولة .

٢ - لا تستعمل مباني القنصلية على أى نحو لا يتفق مع ممارسة الأعمال القنصلية .

٣ - لا يحرم نص الفقرة (٢) من هذه المادة امكان إقامة مكاتب مؤسسات أو وكالات أخرى في جزء من مباني القنصلية بشرط أن تكون الأماكن المخصصة لهذه المكاتب منفصلة عن تلك التي تستخدمها البعثة القنصلية . وفي هذه الحالة لا تعتبر هذه المكاتب كجزء من مباني القنصلية في تطبيق هذه الاتفاقية .

## التأمين ضد الأضرار التي تلحق بالقرى (٣٢٠) :

يجب على أعضاء البعثة القنصلية أن يقوموا بجميع الالتزامات التي تفرضها قوانين ولوائح الدولة الموفد اليها بالنسبة للتأمين فيما يتعلق بالمسئولية المدنية المترتبة على استعمال أى سيارة أو سفينة أو طائرة .

## الأحكام المنظمة لهنة خاصة تدر كسبا (٣٢١) :

١ - لا يجوز للأعضاء القنصلين ( العاملين ) أن يقوموا في الدولة الموفد اليها بمزاولة أى نشاط مهني أو تجارى في سبيل الكسب الشخصى الخاص .

٢ - المزايا والمصافات المنصوص عليها في هذا الباب لا تسرى على الأشخاص الآتين :

(١) الموظفين القنصلين وأعضاء طاقم الخدمة الذين يزاولون أية مهنة خاصة تدر كسبا في الدولة الموفد اليها .

(٢١٦) المادة الخامسة والخمسون .

(٢١٧) المادة السادسة والخمسون .

(٢١٨) المادة السابعة والخمسون .

(ب) أفراد أسرة شخص من المذكورين في الفقرة (أ) وكذا أعضاء عاقبه الخاص .

(ج) أفراد أسرة عضو بعثة قنصلية الذين يقومون هم أنفسهم بمزاولة مهنة خاصة تدرك كسبا في الدولة الموفد إليها .

## المبحث الرابع

النظام المطبق على الأعضاء القنصليين الفخريين  
وعلى البعثات القنصلية التي يرأسونها

أحكام عامة متعلقة بالتسهيلات والمزايا والحصانات (٣٣٢) :

١ - تطبق المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، والفقرة (٣) من المادة (٥٤) والفقرتان (٢ ، ٣) من المادة (٥٥) على البعثات القنصلية التي يرأسها عضو قنصلي فخري ، وعلاوة على ذلك فإن التسهيلات والمزايا والحصانات الخاصة بهذه البعثات تحكمها نصوص المواد (٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢) .

٢ - تطبق المادتان (٤٢) ، (٤٣) - الفقرة (٣) من المادة (٤٤) والمادتان (٤٥) ، (٥٣) والفقرة (١) من المادة (٥٥) على الأعضاء القنصليين الفخريين وعلاوة على ذلك فالتسهيلات والمزايا والحصانات الخاصة هؤلاء الأعضاء القنصليين تحكمها المواد (٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧) .

٣ - المزايا والحصانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية لا تمنح لأفراد أسرة العضو القنصلي الفخري أو الموظف القنصلي الذي يعمل في بعثة قنصلية يرأسها عضو قنصلي فخري .

٤ - لا يسمح بتبادل الحقايب القنصلية بين بعثتين يرأسهما عضوان قنصليان فخريان في بلدين مختلفين إلا بعد موافقة الدولتين الموفد إليهما المبعثتين .

---

(٣٣٣) المادة الثامنة والخمسون .

#### حماية مباني القنصلية (٣٣٣) :

تتخذ الدولة الموفد اليها التدابير اللازمة لحماية المباني القنصلية لبعثة قنصلية يرأسها عضو قنصلي فخري ضد أى اقتحام أو أضرار بها ولمنع أى اضطراب لأمن البعثة القنصلية أو الخط من كرامتها .

#### إعفاء مباني القنصلية من الضرائب (٣٣٤) :

١ - تمنى المباني القنصلية لبعثة قنصلية يرأسها عضو قنصلي فخري والتي تملكها أو توجرها الدولة الموفدة - من جميع الضرائب والرسوم ، أهلية أو محلية أو بلدية . بشرط ألا تكون محصلة مقابل خدمات خاصة .

٢ - لا يطبق الإعفاء من الضرائب المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة على الضرائب والرسوم المذكورة إذا ما كانت قوانين ولوائح الدولة الموفد اليها تفرضا على الشخص الذى تماقد مع الدولة الموفدة .

#### حرمة المحفوظات والوثائق القنصلية (٣٣٥) :

تتمتع المحفوظات والوثائق القنصلية الخاصة ببعثة قنصلية يرأسها عضو قنصلي فخري بالحرمة في كل وقت وأينما كانت ، بشرط أن تكون منفصلة عن باقى الأوراق والمستندات - وعلى الأخص - عن المراسلات الشخصية لرئيس البعثة القنصلية أو لأى شخص يشغل معه ، وكذلك عن المتعلقات أو الكتب أو الوثائق المتعلقة بيهنتهم أو تجارتهم .

#### الإعفاء من الرسوم الجمركية (٣٣٦) :

تبعا للقوانين واللوائح التى تتبعها الدولة الموفد اليها فانها تسمح بإدخال الأشياء التالية ، مع إعفائها من كافة الرسوم الجمركية والضرائب والمصاريف المتعلقة بها ما عدا مصاريف التخزين والنقل والخدمات المماثلة - وذلك

(٣٣٣) المادة التاسعة وخمسون .

(٣٣٤) المادة الستون .

(٣٣٥) المادة الحادية والستون .

(٣٣٦) المادة الثانية والستون .

للاستعمال الرسمى لبثنة قنصلية يرأسها عضو قنصلى فخرى : شعارات ندونة  
والاعلام واللائحات والأختام والطوابع والكتب والمطبوعات الرسمية وأثاث  
المكاتب والمهات والأدوات المكتبية والأصناف المشابهة التى تورء للبعثة بمعرفة  
الدولة الموفدة أو بناء على طلبها •

#### الاجراءات الجنائية (٣٣٧) :

اذا بوشرت اجراءات جنائية ضد عضو قنصلى فخرى وجب عليه المشول  
أمام السلطات المختصة ، غير أن هذه الاجراءات يجب مباشرتها مع الاحترام  
اللازم نحوه ، نظرا لمركزه الرسمى - باستثناء الحالة التى يكون فيها الموظف  
مقبوضا عليه أو معتقلا بالطريقة التى تعوق ممارسة الأعمال القنصلية الى أقل  
حد ممكن • واذا ما كان من الضرورى حجز عضو قنصلى فخرى فيجب مباشرة  
الاجراءات ضده بأقل تأخير •

#### حماية الأعضاء القنصليين الفخريين (٣٣٨) :

تمنع الدولة الموفد اليها العضو القنصلى الفخرى الحماية اللازمة نظرا لمركزه  
الرسمى •

#### الاعفاء من قيود تسجيل الأجانب ومن تراخيص الإقامة (٣٣٩) :

يعفى الأعضاء القنصليون الفخريون - باستثناء هؤلاء الذين يزاولون فى  
الدولة الموفد اليها نشاط مهني أو تجاريا بقصد الربح الخاص - من جميع  
الالتزامات التى تفرضها قوانين ولوائح الدولة الموفد اليها فيما يتعلق بتسجيل  
الأجانب وتراخيص الإقامة •

#### الاعفاء من الضرائب (٣٤٠) :

يعفى العضو القنصلى الفخرى من جميع الضرائب والرسوم عن المكافآت  
والمرتبات التى يتقاضاها من الدولة الموفدة نظير القيام بالأعمال القنصلية •

(٣٣٧) المادة الثالثة والستون •

(٣٣٨) المادة الرابعة والستون •

(٣٣٩) المادة الخامسة والستون •

(٣٤٠) المادة السادسة والستون •



### الاعتد من الخدمات الشخصية (٣٣١) :

تمنى الدولة الموفدة إليها الأعضاء التصلين الآخرين من جميع الخدمات الشخصية ومن كل الخدمات العامة من أى نوع كانت - ومن الالتزامات العسكرية كذلك المتعلقة بعمليات الاستيلاء والمهاجرة في الجهود العسكرية وإيواء الجنود ،

### حرية اتباع نظام الأعضاء التصلين الآخرين (٣٣٢) :

كل دولة حرة في تعيين أو قبول أعضاء اتصالين آخرين .

## المبحث الخامس

### احكام عامة

### الوكلاء التصليون الذين ليسوا رؤساء لبعثات اتصالية (٣٣٣) :

١ - لكل دولة الحرية في اثناء أو قبول وكالات اتصالية يديرها وكلاء اتصاليون لم يبينوا رؤساء لبعثات اتصالية بصفة الدولة الموفدة .

٢ - يتم - بموجب اتفاق بين الدولة الموفدة والدولة الموفدة إليها - تحديد الشروط التي يمكن فيها للوكالات الاتصالية المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة ممارسة نشاطها ، وكذلك الزايات والمصالحات التي يمكن أن يتتج بها الوكلاء التصليون الذين يديرونها .

### مباشرة البعثات الدبلوماسية للأعمال الاتصالية (٣٣٤) :

١ - تترى أحكام هذه الاتفاقية كذلك - في حدود ما تسمح به نصوصها - في حالة مباشرة بعثة دبلوماسية للأعمال الاتصالية .

(٣٣١) المادة الثانية والستون .

(٣٣٢) المادة الثامنة والستون .

(٣٣٣) المادة التاسعة والستون .

(٣٣٤) المادة السبعون .

٢ - تبلغ أسماء أعضاء البعثة الدبلوماسية المعيينين للقسم القنصلى ، أو المكلفين بالقيام بالأعمال القنصلية فى البعثة الى وزارة خارجية الدولة الموفد إليها أو السلطة التى تعينها هذه الوزارة .

٣ - عند القيام بالأعمال القنصلية ، يجوز للبعثة الدبلوماسية أن تتصل :

(أ) بالسلطات المحلية فى دائرة اختصاص القنصلية .

(ب) بالسلطات المركزية فى الدولة الموفد إليها اذا سمحت بذلك قوانين ولوائح وعرف الدولة الموفد إليها ، أو تبعاً للاتفاقات الدولية فى هذا الصدد .

٤ - مزاي وحصانات أعضاء البعثة الدبلوماسية المذكورين فى الفقرة (٣) من هذه المادة ، يستمر تحديدها وفقاً لقواعد القانون الدولى الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية .

**رعايا الدولة الموفد إليها المقيمين فيها اقامة دائمة (٣٣٥) :**

١ - ما لم تمنح الدولة الموفد إليها تسهيلات ومزايا وحصانات اضافية ، لا يتمتع الأعضاء القنصليون من رعايا الدولة الموفد إليها أو من المقيمين فيها اقامة دائمة الا بالحصانة القضائية وبالحرمة الشخصية بالنسبة للأعمال الرسمية التى يقومون بها فى تأدية أعمال وظائفهم ، وكذلك بالميزة المنصوص عليها فى الفقرة (٣) من المادة (٤٤) ، وتلتزم الدولة الموفد إليها كذلك - بالنسبة لهؤلاء الأعضاء القنصليين - بالنص الوارد فى المادة (٤٢) .

وإذا بوشرت اجراءات جنائية ضد أحد من هؤلاء الأعضاء القنصليين - باستثناء الحالة التى يكون فيها معتقلاً أو تحت الحجز - يجب أن تتم هذه الاجراءات بالطريقة التى تتفق ممارسة الأعمال القنصلية الى أقل حد ممكن .

٢ - باقى أعضاء البعثة القنصلية من رعايا الدولة الموفد إليها أو من المقيمين فيها اقامة دائمة وأفراد عائلاتهم ، وكذلك أفراد عائلات الأعضاء القنصليين المذكورين فى الفقرة (١) من هذه المادة ، يتمتعون بالتسهيلات والمزايا

---

(٣٣٥) المادة الحادية والسبعون .

والحصانات في الحدود التي تمنحها لهم الدولة الموفد إليها • وأفراد عائلات أعضاء البعثة القنصلية وأفراد أطقمهم الخاصة ، الذين يكونون هم أنفسهم من رعايا الدولة الموفد إليها أو ممن يقيمون فيها إقامة دائمة لا يستعون كذلك بالتسهيلات والمزايا والحصانات الا في الحدود التي تمنحها لهم الدولة الموفد إليها • غير أنه يجب على الدولة الموفد إليها أن تمارس سلطاتها على هؤلاء الأشخاص بطريقة لا تعوق كثيرا قيام البعثة القنصلية بأعمالها .

#### عدم التفرقة (٢٣٦) :

١ - على الدولة الموفد إليها - عند تطبيق أحكام هذه الاتفاقية - ألا تفرق في المعاملة بين الدول .

٢ - غير أنه لا يعتبر وجود تفرقة في المعاملة في الحالتين الآتيتين :

(أ) قيام الدولة الموفد إليها بالتضييق في تطبيق أحد نصوص هذه الاتفاقية بسبب تطبيقها بنفس الطريقة على بعثاتها القنصلية في الدولة الموفدة •

(ب) قيام دولتين بمنح بعضهما البعض - وفقا للعرف أو للاتفاق بينهما - معاملة أفضل مما ورد في نصوص هذه الاتفاقية •

#### الأحكام الشكلية في الاتفاقية

##### العلاقات بين هذه الاتفاقية والاتفاقات الدولية الأخرى (٢٣٧) :

١ - أحكام هذه الاتفاقية لا تمس الاتفاقات الدولية الأخرى القائمة بين الدول الأطراف فيها •

٢ - لا تعوق نصوص هذه الاتفاقية دون قيام الدول بإبرام اتفاقات دولية بين بعضها البعض ، تأكيداً أو تكملة أو توسعاً لنصوصها ، أو امتداداً لمجال تطبيقها •

---

(٢٣٦) المادة الثانية والسبعون •

(٢٣٧) المادة الثالثة والسبعون •

#### التوقيع (٢٣٨) :

يظل باب التوقيع على هذه الاتفاقية مفتوحا لجميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة أو في إحدى الوكالات المتخصصة ، وكذلك لجميع الدول المنضمة لنظام محكمة العدل الدولية ، وأيضا لأي دولة أخرى تدعوها الجمعية العامة للأمم المتحدة للانضمام إلى هذه الاتفاقية ، وذلك على النحو الآتي :

لغاية يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ - في وزارة الخارجية الاتحادية لجمهورية النمسا - وبعد ذلك لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٦٤ لدى مقر الأمم المتحدة بنيويورك .

#### التصديق (٢٣٩) :

تعرض هذه الاتفاقية للتصديق عليها . وتودع وثائق التصديق لدى السكرتير العام للأمم المتحدة .

#### الانضمام (٢٤٠)

تظل هذه الاتفاقية مفتوحة لانضمام أي دولة تنتمي إلى إحدى الفئات الأربع المذكورة في المادة (٧٤) وتودع وثائق الانضمام لدى السكرتير العام للأمم المتحدة .

#### سريان المفعول (٢٤١) :

١ - تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول عند مرور ثلاثين يوما من تاريخ ايداع الوثيقة الثانية والعشرين للتصديق أو الانضمام للاتفاقية ، لدى سكرتير الأمم المتحدة .

٢ - وبالنسبة لكل دولة من الدول التي تصدق على هذه الاتفاقية أو التي تنضم إليها بعد ايداع وثيقة التصديق أو الانضمام الثانية والعشرين ، تصبح

- 
- المادة الرابعة والسبعون (٢٣٨)
  - المادة الخامسة والسبعون (٢٣٩)
  - المادة السادسة والسبعون (٢٤٠)
  - المادة السابعة والسبعون (٢٤١)

الاتفاقية نافذة المفعول في اليوم الثلاثين التالي لتاريخ ايداع هذه الدولة وثيقة تصديقها أو انضمامها .

**الإخطارات التي يقوم بها السكرتير العام (٢٢٢) :**

يحضر السكرتير العام للأمم المتحدة جميع الدول المنتسبة الى احدى الفئات الأربع المذكورة في المادة (٧٤) بالآتي :

(١) التوقيعات التي تست على هذه الاتفاقية وايداع وثائق التصديق أو الانضمام وفقا للمواد (٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦) .

(ب) التاريخ الذي تصبح فيه هذه الاتفاقية نافذة المفعول وفقا للسادة (٧٧)

**اللغات الرسمية للاتفاقية (٢٢٣) :**

يودع أصل هذه الاتفاقية - بنصوصها الانجليزية والصينية والاسبانية والفرنسية والروسية - التي تعتبر كل منها معتقدة - لدى السكرتير العام للأمم المتحدة الذي يستخرج منها صورا مطابقة رسمية لكافة الدول المنتسبة الى احدى الفئات الأربع المذكورة في المادة (٧٤) .

---

(٢٢٢) المادة الثامنة والسبعون .

(٢٢٣) المادة التاسعة والسبعون .



**القسم الثالث**  
**المشكلات العملية وطولها**  
**" دراسة في الفقه والتشريع الدوليين "**

مقدمة وخطة القسم : تناولنا بالدراسة في القسمين الأول والثاني  
الأمور العامة للعلاقات الدبلوماسية والأحكام الوضعية للعلاقات الدبلوماسية  
والقنصلية ، وأخيرا نعالج في هذا القسم بعض الجوانب العملية الهامة ،  
التي بها تكتمل دراستنا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، بحيث تكون  
شاملة لأحكامها في الفقه والتشريع الدوليين وأحكام المحاكم .

**الفصل الأول**  
**الحق في التمثيل الدبلوماسي**  
**Exercice de Droit de légation**

أولاً :

الدول التي تملك حق التمثيل الدبلوماسي : Exercice du droit de légation  
tion actif et passif

Le droit de représentation, d'ambassade ou de légation, consiste dans la faculté, pour un état, d'envoyer des ministres publics qui lui servent d'intermédiaires dans ses relations avec les autres puissances. C'est le droit actif de légation (١)

حق تبادل البعثات الدبلوماسية لا تتمتع به إلا الدول ذات السيادة  
والمتقلة ، Appartient à tous les états souverains et indépendants ، وذلك  
بغض النظر من درجة قوتها أو أهيبتها . ولقد كانت الدول الكبرى القوية تتميز  
عن الدول الصغيرة والمتوسطة في نطاق العلاقات الدبلوماسية - بدرجة رئيسية  
بمعتها الدبلوماسية حيث كانت تحتكر لنفسها حق إنشاء السفارات ambassade ،  
بهيما كانت الطائفة الأخرى تقتنع بأن تمثل على درجة أقل من درجة السفارات  
وهو ما جرى العمل على تسميتها Légation ولكن هذا التمييز لم يعد  
معترا في القانون الدولي المعاصر نظرا لتمكين فكرة التنظيم القانوني  
من المجتمع الدولي، ويعتمد الدول على احترام العمل لمبدأ المساواة بينها  
وهو أهم المبادئ التي تسود فقه القانون الدولي العام . ولذا جرت العادة  
الكبرى على احترامه العملي وليس فقط على مجرد الاعتراف النظري بوجوده .

وان كان ذلك لا يعنى أن المجتمع الدولي قد بلغ من التنظيم الدولي درجة تجعل كل تمييز بين الدول-أيها كانت قوتها ومواردها الطبيعية وشاوعها الاقتصادي- معلا غير مشروع في نطاق العلاقات الدولية وليس أدل على ذلك من أن ميثاق الأمم المتحدة لم يتطرق والمعه كنية من أفكار القانون الدولي العام التقليدي ومن سيطرة الدول الكبرى على المعنى ، وذلك منعا قرر للدول الكبرى مقاعد دائمة في مجلس الأمن ، ومنعها ملق جواز تعديل الميثاق على موافقة الدول الكبرى ، ومنعها منح الدول الكبرى حق الاعتراض- بشروط معينة - على قرارات مجلس الأمن ، الى غير ذلك من أمثلة التمييز بين الدول الكبرى والصغرى بل حتى في ميدان العلاقات الدبلوماسية سارالت الدول الكبرى تتمتع من الدول الصغرى بحجم بعثاتها الدبلوماسية ، حيث أن مواردها المالية تسمح لها بالإنفاق على عدد من الموظفين أكبر مما يتسنى للدول المتوسطة والصغرى .

ويرتبط على أن حق تبادل البعثات الدبلوماسية قاصر على الدول المستقلة ذات السيادة ، أن الوظيفة الدبلوماسية تكون أحد المعايير التي توضح السيادة الخارجية للدول ، وهذا يوصى الى القول بأن الأقاليم التي تخضع من حيث العلاقات الخارجية لدولة أخرى لا تملك حق تبادل البعثات الدبلوماسية ، بل أن الدول ذات السيادة الناقصة والتي يطلق عليها في اللغة الأجنبية *Les États mi-souverains* . مثل الدول التي كانت مستقلة ، ثم اتحدت ، فإن الدولة الجديدة وعدها هي التي تباهر الوظيفة الدبلوماسية في حين أن الدول التي صارت مجرد أقاليم في الدولة الجديدة تفقد هذا الحق ، كما حصل منذ اتحاد جمهورية مصر والجمهورية السورية في عام ١٩٥٨ ، حيث أن الجمهوريةتين فقدتا حق تبادل البعثات الدبلوماسية وأصبح ذلك من حق الدولة الجديدة التي قامت بعد اعلان الوحدة ، وهي الجمهورية العربية المتحدة ، وبعد الانفصال استردت كلاهما هذا الحق .

وعند انشاء دول جديدة منفصلة من دولة أخرى فإن الأمر يتوقف على نوع الدولة التي تم تكوينها ، وكونها تتمتع بالشخصية الدولية الكاملة ، والاستقلال التام في علاقاتها الخارجية من الدولة الأم أم لا . فإذا كان الجواب بالإيجاب فإن الدولة الجديدة تملك حق تبادل البعثات الدبلوماسية ، ويمكن التمثيل لذلك بالدول الأفريقية والآسيوية التي تم تحريرها من السيطرة الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت دولاً مستقلة ، أعضاء في المجتمع الدولي ، وتتمتع بحقوقية الأمم المتحدة . ولكن في بعض الأحيان ، تبقى الدولة الجديدة مرتبطة بنوع معين من التبعية للدولة الأم ، وهنا لا يمكن رفع القاعدة عامة للعمل في مدى تمتعها بحق تبادل التمثيل الدبلوماسي من عدمه ، بل إن الحل الأسلم في مثل هذه الحالة ، هو الرجوع الى الوثيقة التي أعطت للدولة الجديدة وجودها والنظر فيها إذا كانت هذه الدولة تتمتع بحقوق تبادل البعثات الدبلوماسية أم لا .





وتملك بالتالى حق تبادل البعثات الدبلوماسية وذلك بالنسبة لمعاملتها الخاصة *Pour ses besoins propres* ، بينما الاعتراف للاتحاد بالشخصية الدولية يعطيه أيضا حق تبادل البعثات الدبلوماسية وذلك بالنسبة للمصالح المشتركة التى من أجلها قام الاتحاد بين الدول التى تتكون من *( Pour les Etats communs )* وبالنسبة للدول المتحدة فيدراليا *Etat Fédéral* نجد أنها تتميز بوجود سلطة مركزية تدبر لها جميع السلطات التى توجد فى الدول التى انضمت اليه . لذلك فان السلطة المركزية هى التى تتمتع بالسيادة الخارجية *La souveraineté extérieure* لذلك فان السلطة الفيدرالية وحدها هى التى تملك حق تبادل التمثيل الدبلوماسى طالما أنها هى وحدها التى تتمتع بالشخصية الدولية ، وذلك بعكس الدول التى تكونت منها الدولة الجديدة ، التى تصبح مجرد دويلات أو بصارة أدنى ولايات ، ولا يمكن أن يخدمنا فى هذا المجال ما جرى عليه العمل من اطلاق اسم دولة *State* على الأجزاء التى تتكون منها الدولة المتحدة فيدراليا ، لأن هذه التسمية التى قد تولد فى الظن إنما هى من قبيل الإشارة الى الاستقلال الكامل الذى كانت تتمتع به قبل اتحادهما - ولص حق التمثيل الدبلوماسى على الدول الفيدرالية وحدها *Etat Fédéral* هو الحل الذى أخذ به عند انشاء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السويسرى وكثير من دول أمريكا اللاتينية وفى ألمانيا الغربية أيضا . ولا يعترف للدويلات التى تتكون منها الدول المتحدة فيدراليا إلا بأن تدخل فى علاقات غير دبلوماسية مع الدول الأخرى مثل مسائل البوليس والمسائل الاقتصادية والمسائل الناتجة من الهجـوار *Les rapports de voisinage* .

#### ثانياً:

حق استقبال البعثات الدبلوماسية : *Le Droit passif de légation*

ويملك بذلك الحق فى استقبال البعثات الدبلوماسية أو بمعنى أدق *La Faculté* استقبالها ، وهى قاصرة أيضا على الدول المستقلة كاملة السيادة ، حيث يعتبر استقبال البعثات الدبلوماسية أحد الاختصاصات التى يعترف بها القانون الدولى العام للدول المستقلة . ومن الناحية النظرية البهتة لا يوجد أى التزام على الدولة فى استقبال الممثلين الدبلوماسيين للدول الأجنبية ، ولكن من ناحية أخرى لا يتصور أن تمتنع دولة ما من استقبال الممثلين الدبلوماسيين لجميع الدول ، لأن ذلك كما يقول الأستاذ *George Bryd* *"Le refus général, d'agréer toute diplomatique serait contraire à l'intérêt bien entendu d'une nation, et la mettrait en dehors de toutes relations internationales"* P. 335.

ولكن الدولة تملك مطلق الحرية فى مناقشة شروط تبادل البعثات الدبلوماسية مع الدول الأخرى ، فمن طبعها مثلا أن تتمسك بأن يكون رئيس البعثة الدبلوماسية من درجة معينة مثلا ، أو أن ترفض استقبال طائفة معينة من الممثلين

الدبلوماسيين كالحلقين العسكريين مثلا ، أو أن تشترط ألا يتجاوز حجم البعثة الدبلوماسية العدد اللازم فقط لتشكون البعثة الدبلوماسية ، بشرط أن تطبق ذلك على جميع الدول الأخرى وذلك لأنها لو اشترطت ذلك بالنسبة لدولة بالذات دون بقية الدول الأخرى بنفس القيد كان ذلك امتحانا لسيادة تلك الدولة وبالتالي اخلايا بمبدأ المساواة بين الدول .

ولكن حق استقبال البعثات الدبلوماسية ليس لاصرا على الدول ، بسبل انه أيها معترف به للمنظمات الدولية ، حيث جرت العادة على أن تمثل الدول أو المنظمات الدولية الأخرى لدى المنظمات الدولية العالمية بمبعوثين للدول الأعضاء والذين يطلق عليهم الوفد الدائم لدى المنظمة . هذا التقليد بدأ من جانب البرازيل عندما أخطر وزير خارجيتها السكرتير العام لعصبة الأمم في مارس عام ١٩٢٤ بقرار رئيس الجمهورية البرازيلية بتنظيم تمثيل دائم لدى عصبة الأمم  
D'organiser une représentation permanente auprès de la société de nation.

وذلك بدرجة مفير ، بمساعدة وزير ، وسكرتير أول ، وسكرتير ثان .

وفي الشهر التالي لتاريخ القرار السابق قررت هولندا إنشاء تمثيل دائم بينها وبين عصبة الأمم ثم تلا ذلك اتباع نفس التقليد من الأرجنتين في عام ١٩٢٥ ثم عم بعد ذلك تمثيل الدول بعثة دائمة لدى عصبة الأمم ، ولقد انتقل هذا التقليد الى منظمة الأمم المتحدة ، ثم الى غيرها من المنظمات الدولية الإقليمية مثل جامعة الدول العربية أو المنظمات الأوروبية المتعددة .

هذا التقليد قد يبدو لأول وهلة غير طبيعي ، وذلك لأن المنظمة الدولية لا تكون دولة عليها بالنسبة للدول الأعضاء Un super-état ، ولكن في واقع الأمر اذا كانت المنظمة الدولية ليست دولة عليها أو اتحاد دولي ، الا أنه سنا شخص من أشخاص القانون الدولي العام ، ومن ثم لزم الاعتراف لها بحق استقبال الممثلين الدائمين للدول الأعضاء ، وللمنظمات الدولية الأخرى ، لأن ذلك أمر ضروري لحسن سير أعمال المنظمة الدولية ، وتيسير الاتصال الدائم بينها وبين الدول الأعضاء ، ولا يمكن أن يغيب عن البال ما لهذا الاتصال الدائم من أهمية كبيرة في تحقيق الغرض الذي من أجله قامت المنظمة الدولية .

بدء وانتهاء المهمة الدبلوماسية والاجراءات الخاصة بهما :

"Commencement and termination of diplomatic mission and ceremonies connected therewith"

هناك اجراءات معينة جرى العمل على مراعاتها عند استقبال ورحيل

Diplomatic The reception and departure ministers  
الممثلين الدبلوماسيين  
من اجله  
أن الممثلين الدبلوماسيين يسـ

بوثائق رسمية من جانب حكوماتهم التي تمنح عليهم صفتهم الرسمية والتي  
تبين مدى صلاحيتهم في تمثيل دولهم The questions with which they are expected to deal  
في رأس الوثائق التي يزود بها الممثل  
الدبلوماسي عند دخوله في وظيفته وثيقة خطاب الاعتماد The letter of credence  
التي يحدد اسم الممثل الدبلوماسي The diplomatic agent وموضوع مهمته  
The general object of his mission ، ورجاء دولة فسي أن  
يوفق في مهمته وأن تعتمد الدولة المستقبلية The receiving State  
في التعبير عن ارادة دولته أي الدولة المرسلة The sending State  
ولذلك في حدود اختصاصاته الموضحة بخطاب الاعتماد .

وخطاب الاعتماد يعطى عادة من رئيس الدولة المرسلة الى رئيس  
الدولة المستقبلية ، وذلك فيما عدا الممثل الدبلوماسي من طائفة القاضين  
بالاممال Chargés d'affaires فان خطاب الاعتماد يعطى من وزير خارجية  
الدولة المرسلة الى زميله في الدولة المستقبلية . ويرى الأستاذ Laurence  
أنه في الحالة التي يكون فيها رئيس الدولة المستقبلية منتخباً The president  
or other elected of- فان خطاب الاعتماد يوجه ليس بأمره بل باسم الدولة  
التي يتولى رئاستها .

When the Head of a State is a temporary president or other  
elected officer, letters of credence are addressed out to him,  
but to the State of which he is for the time being the chief  
ruler"

ويرى الشراح أن حق الممثل الدبلوماسي في تمثيل دولته يستمد من  
خطاب التفويض الذي يحصله ، والذي يقدمه الى رئيس الدولة المستقبلية  
Power to act generally on behalf of his country is granted  
by the letter of credence a diplomatic takes with him to the  
court where he is to reside.

ولكن الدبلوماسي الذي يكلف بمهمة خاصة  
يحمل وثيقة يطلق عليها التفويض الكامل Full powers موقعة من رئيس  
الدولة التي أرسلته ومعتمدة من وزير الخارجية Countersigned by his  
for foreign affairs  
ومن صورها الشافعة ، وثائق الاعتماد العامة The general full powers  
التي يزود بها ممثلو الدول في المؤتمرات الدولية التي تخوله طلة مناقشة  
جميع المسائل التي تكون موضوع المؤتمر مع جميع الدول المشتركة في هذا  
المؤتمر وليس مع دولة بعينها .

The general full powers, which give authority to their pos-  
session to negotiate with each and all the States represen-  
ted at some congress or conference.

وزيادة على أوراق الاعتماد التي يزود بها الممثل الدبلوماسي فإنه يحمل أيضا جواز سفر مقولا إياه الانتقال ، ويحدد شخصيته ، وفي حالة الحرب فسان الممثل الدبلوماسي يزود بوثيقة أخرى تخوله المرور البريء Safe-conduct وعلاوة على ذلك فإنه خلال فترة قيامه بعمله يستمد دائما التعليمات من حكومته ، وهذه التعليمات إما أن تكون شفوية أو كتابية . وليس على الممثل الدبلوماسي أن يطلع حكومة الدولة المستقبلة على محتويات هذه التعليمات Instructions وفي الحالة التي تثار فيها مشكلة لا يحلها الممثل الدبلوماسي في حوزته تعليمات بمعناها أنه أن يطلب ذلك من حكومته He must refer to his government directions وعندما يحل الممثل الدبلوماسي إلى عاصمة الدولة المعتمد أمامها فإنه يقوم بإخطار وزارة الخارجية بوصوله ويطلب تحديد موعد Audience لتقديم أوراق اعتماده إلى رئيس الدولة .

ولقد جرى التقليد على أن السفراء لهم حق الالتقاء مع رئيس الدولة في مقابلة علنية Ambassadors are entitled to a public audience بينما رؤساء البعثات الدبلوماسية أو الدبلوماسيين الذين ينتمون إلى الطبقة الثانية أو الثالثة لا يعترف لهم العرف الدبلوماسي إلا بحق اجتماع خاص Have only a right to a private audience . بينما طائفة الخاضعين بالأعمال الذين تتكون منهم الطبقة الرابعة لمراتب أعضاء تلك الدبلوماسية فيكتسب بشأنهم بإعطائهم حق الاجتماع مع وزير الخارجية .

Chargés d'affaires are obliged to be content with an audience of the foreign minister.

وتتميز الجلسة العلنية The public audience من الجلسة الخاصة Private audience بأن الأولى أكثر شكلية و رسمية من الثانية The public audience is more ceremonious than the private audience ولكن في كلتا الحالتين يتم تقديم أوراق اعتماد الممثل الدبلوماسي إلى رئيس الدولة المعتمد لديها To which he is accredited ، ويحسب ذلك اللقاء خطوة تقليدية تتضمن التعبير عن الرغبة الصادقة للممثل الدبلوماسي وحكومته في التعاون الوثيق بين البلدين ، ويقابل ذلك رد رئيس الدولة المستقبلة حيث يشكر فيها للممثل الدبلوماسي ولحكومته نياتها الصادقة Good will ويقوم أيضا بالترحيب بالممثل الدبلوماسي.

وأخيرة حل تقديم أوراق الاعتماد لا تخلق لأنها تجد نالها البسود بالنسبة لمباشرة المهام الدبلوماسية لوظيفته . ويترتب على ذلك أنه ابتداء من هذه اللحظة يصبح من حق الممثل الدبلوماسي التمتع بالمركز القانوني الذي

يقتره القانون الدولي للممثل الدبلوماسي When the diplomatic agent has gone through this ceremony all the rights and immunities of public ministers attach to him and continue till the end of his mission. (Laurence, P. 283).

وأياها فإنه يترتب على ذلك تحديد أقدمية الممثل الدبلوماسي فبمضى داخل طائفة الدبلوماسيين الذين من درجته ، وهذا أمر هام بالنسبة لموضوع أسبقية الممثلين الدبلوماسيين في الحفلات والاستقبالات Préseance وأياها بالنسبة لاختيار صيد الملك الدبلوماسي والذي جرت العادة على أن يكون أقدم شاغلي أعلى درجة من درجات الملك الدبلوماسي .

لها قبل أن يقدم الممثل الدبلوماسي أوراق اعتماده ، فإنه وإن كان يتمتع بمركز متميز بالنسبة لأي أجنبي ، إلا أن هذا المركز ليس مبنيا إلا على أساس من قواعد المجاملات وليس قائما على أساس قاعدة قانونية ، وذلك ما مفسدا الحسنة الخاصة بعدم التعرض فإنه يتمتع بها من يوم وصوله "Premiously they are his rather by courtesy than of right with the exception of personal inviolability, which he possesses from the moment he sit, to fulfil his mission" Laurence<sup>283</sup> وعند مغادرة الممثل الدبلوماسي نهائيا لإقليم الدولة فإن ذلك يكون مناسبة لتوديعه في جلسة رسمية Formal audience وفي خلالها يتسلم تقديم أوراق اعتماده Present his letters of recall

ومن بين الإجراءات التي كانت في الماضي تصاحب اعتماد الممثل الدبلوماسي ، ما جرى العمل على تقديم هدايا إلى الممثل الدبلوماسي الذي انتهت مهمته ، ولكن نظرا لأن الأمر كان يورث إلى مشاحنات بسبب الاختلاف في تقدير قيمة الهدية ومقارنتها بالهدايا التي حصل عليها ممثلو دول أخرى في مناسبات سابقة ، واعتبار أن الأمر يتعل بكرامة الدولة متحدا يجعل ممثلها على هدية أقل قيمة مما حصل عليه أقرانه ممثلو دول أخرى ، فإن بعض الدول لم تعد تأخذ بهذا الإجراء .

حق الدولة في رفض اعتماد شخص معين كممثل دبلوماسي لدولة أخرى أو طلب

Laurence, PP. 278-281

A state may refuse on good grounds to receive a particular individual, or ask for his recall.

من حق كل دولة أن ترفض اعتماد شخص معين لديها كممثل دبلوماسي

If it has good reason for objecting to him لدولة أخرى إذا كان لديها سبب وجيه يقوم عليه اعتراضها

وقد يكون ذلك راجعا لسبب شخصي بين رئيس الدولة المرشح منها الممثل الدبلوماسي والشخص المطلوب اعتماده من الدولة الأخرى ، وذلك مثل ما حدث من قبل الحكومة الفرنسية عندما رفضت قبول أمير بكتجهام The Duke of Buckingham كممثل لشارل الأول ملك إنجلترا وذلك لأنه قبل ترشيحه وفي خلال زيارته له لفرنسا ، قد ادعى وجود علاقات غرامية بهنه وبين ملكة فرنسا .

ولكن إذا كان الاعتراض غير وحيه Unreasonable ، فإن ذلك يعد مالا عذافيا من جانب الدولة المستقبلة المرشح الشخص لتمثيل دولته قبلها وقد يوصى إلى أن تبقى العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بين البلدين لفترة قصيرة أو طويلة . ويمكن التمثيل لحالة من هذا النوع بما حدث في عام ١٨٨٤ ، عندما رفضت النمسا قبول Dr. A.M. Kelley كممثل للولايات المتحدة على أساس أنه متزوج من امرأة يهودية وبزواج مدني فقط ، ولقد رفض الرئيس CLEVELAND التسليم بوجاهة الاعتراض ، ورفض تعيين شخص آخر ، ومهد بأمر البعثة الدبلوماسية الأمريكية إلى سكرتيرها كقائم بالأعمال بالنيابة as charge d'affaires and interim وتعد العداوة العلنية التي يبعثها الشخص قبل ترشيحه لوظيفته الممثل الدبلوماسي لدولة من الأسباب الواجبة لاعتراض الدولة على قبول ترشيحه .

وتعد عداوة الشخص لشعب أو للنظام السياسي للدولة المقترح ترشيحه أمامها كممثل دبلوماسي من الأسباب المبررة لرفض قبول ترشيحه وهذا ما حدث فعلا في حق Dr. Kelley الذي اعترضت إيطاليا على قبوله ممثلا دبلوماسيا للدولة النمساوية البحرية فقط لأنه في اجتماع مام أظهر اعتراضه على القلاء والسلطة الزمنية للبابا The temporal power of the Pope

كل ذلك يبين الحكمة في التقليد الذي سارت عليه الدول في أن ترسل بأسماء الأشخاص الذين ترغب في ترشيحهم لوظيفة دبلوماسية خاصة وظيفه رئيس البعثة الدبلوماسية ، إلى الحكومات المقترحة اعتمادهم أمامها ، وبهذا الأمر معونا بالتكتمان حتى يعل رد هذه الحكومات ، ولا يعلن التعيين إلا عندما يعل رد الحكومات الأجنبية مقرونا بالموافقة على التعيين .

وفي حالة ما إذا كان الشخص المطلوب اعتماد تعيينه لدى دولة أجنبية يتمتع بحسبة هذه الدولة ، فإنه من حق هذه الدولة الأخيرة أن تعترض على ترشيحه وترفض اعتماده على أساس أن تعيين هذا الشخص الذي يحصل جنسها يوصى إلى التضارب بين الحصانات الدبلوماسية التي يوجبها القانون الدولي الاعتراف بها للممثل الدبلوماسي ، وبين واجبات ذلك الشخص كمواطن للدولة المطلوب اعتماد تعيينه قبلها .

وقد تقبل الدولة اعتماد شخص يتمتع بجنسيتها كممثل دبلوماسي لدولة أجنبية ، وفي هذه الحالة يلزم التفرقة بين حالتين . الأولى أن يأتي قبولها مطلقا خلافا من كل شرط ، وهنا يتمتع على هذه الدولة أن تعترف لهذا الشخص بجميع الحصانات والامتيازات التي يعترف بها القانون الدولي للممثل الدبلوماسي ولكن قد يأتي قبولها مشروطا *Accepted him on conditions* وفي هذه الحالة فإن مركزه القانوني يتحدد على أساس الشروط التي على أساسها تم قبول تعيينه والتي وافقت عليها الدولة المعنيتان بالأمر .

ويمكن أن نجد سابقة في هذا الاتجاه ، وذلك بالنسبة لشخص يتمتع بجنسية البريطانية *British subject* الذي كان يدخل وهيفة كرتيرر المبعثة الدبلوماسية الفنية في لندن عندما حاول ملاك المنزل الذي كان يقيم فيه إجباره على دفع إيجار هذا المكان ، ولكن الدعوى رفضت على أساس أن تعيينه قد تم خلافا من أي شرط ، بمعنى أنه يلزم الاعتراف له بالحصانة الدبلوماسية على أساس أنه ممثل دبلوماسي لدولة أجنبية . ولا أهمية لفتنة بصفته التابعة من جنسيته البريطانية .

" It was decided that the claim should not be sustained, since he had been received without in his diplomatic capacity and was therefore entitled to full diplomatic immunities" Laurence, P. 279.

ومن ناحية أخرى فإن من المسلم به أن الدولة من حقها أن تطلب استعفاء الممثل الدبلوماسي الذي لم تعد تنظر إليه على أنه شخص مرفوب فيه أيما كانت درجة هذا الممثل الدبلوماسي .

It may demand the recall of a resident ambassador or other agent who has made himself obnoxious to the government of the country or the head of the State"

وفي حالة ما إذا كان طلب الاستعفاء يقوم على أسباب تبرر ، فسان الدولة التي ترفض على أن تبقى على علاقات ودية مع الدولة التي تطالبها بالاستعفاء يلزم عليها أن تحقق هذا الرجا . *to remain on friendly terms with the country that demands his recall*

ولكن حسب الاتفاق Laurence ليس هناك إلزام على حاك دولة الشخص المعطوب استعفاؤه إذا ما تبين أن طلب الاستعفاء لم يقدم به سوى مجرد التخلي *appears*

من شخص الممثل الدبلوماسي الأجنبي . "But the latter opinion to be . that is under no obligation to recall merely because it is informed that the other government desires to be aid of the individual in question" P. 279.



وفي هذه الحالة فمن حق دولة الممثل الدبلوماسي المطلوب استدعاؤه أن تطلب الأسباب التي من أجلها تطلب الدولة الأخرى استدعاء مثل هذا الشخص، وإذا رأت أن هذه الأسباب غير جدية، فإنها لا تملك أن تجبر سلطات الدولة طالبة الاستدعاء أن تطلب في علاقات دبلوماسية مع شخص تعتبره غير مرغوب فيه، ولكن الدولة التي ينتمي اليها الممثل الدبلوماسي تستطيع أن تستدعي ممثلها محل الاعتراض وأن تطلب بعثتها الدبلوماسية تحت راية قائم بالأعمال وذلك تعبيرا عن عدم اعترافها بعلامة الأجراء الذي أجبرت على قبوله وهو استدعاء ممثلها. وأيضا كدليل على تدهور العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

ومن الأسباب الجدية لطلب الاستدعاء يمكن التمثيل بالحالة التي لا يحترم فيها الممثل الدبلوماسي حالة الحياد التي توجد فيها الدولة التي يمثل لديها دولته قبل أخرى كما حدث من ممثل فرنسا الدبلوماسي لدى الحكومة الأمريكية واسمه Genêt. إذ الذي اتهمته الحكومة الأمريكية بعدم احترام الحياد الذي كانت توجد فيه الولايات المتحدة بالنسبة للحرب التي كانت قائمة بين حكومة الثورة الفرنسية وبين الحكومة البريطانية، بحال إلى ذلك عدم احترامه السيادة الإقليمية للولايات المتحدة وذلك بانشائه محاكم فنانم على القوسم الدولة الأمريكية، وقد تم استدعاؤه من جانب الحكومة الفرنسية في ١٧٩٤، من ذلك أيضا تدخل الممثل الدبلوماسي في الشؤون الداخلية للدولة الممتد أمامها، وهذا ما حدث بالنسبة لممثل إنجلترا في واشنطن Lord SACKVILLE لأنه تدخل في معركة انتخاب رئيس الجمهورية الأمريكية بقصد ترجيح كفة أحد المرشحين بالذات والعمل على انجازه، حسب تعليمات حكومة لندن، ولقد تتعدد حالات الاستدعاء وتتعاقد خلال الحروب، ففي خلال الحرب العالمية الأولى عدم احترام حياد الدولة سببا ثانيا لطلب الاستدعاء وهذا ما حدث بالنسبة لممثل الدولة النمساوية F. DUMBA في صام ١٩١٥ الذي اتهمته حكومة الولايات المتحدة بعدم احترامه لحالة الحياد التي كانت توجد فيها الولايات المتحدة وطالبت باستدعائه أيضا بعد اثبات ادانته

تطور التمثيل الدبلوماسي في روسيا (١):

١ - في المرحلة الأولى للثورة الروسية فإن :

الجمهورية الروسية الاشتراكية السوفيتية  
République Socialiste Soviétique Russe

وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية  
République Socialiste Soviétique Ukrainienne

(١) انظر في هذا المصدد Ivo Lapenna, Conceptions Soviétiques du D.I, P., 1954, P.188- 201.

جمهورية روسيا البهاية الاشتراكية السوفيتية  
République Socialiste Soviétique Bielo-Russe

جمهورية القوقاز الاشتراكية السوفيتية  
République Socialiste Soviétique Trans-Caucasienne

والجمهوريات التي كانت تكون جزءاً من الجمهورية الأخيرة  
ainsi, que les républiques faisant partie de cette dernière  
كان لكل هذه الجمهوريات ممثلوها الدبلوماسيون ، وعندما تم تكوين الاتحاد  
L'union des Républiques Socialistes Soviétiques  
في ٣١ ديسمبر ١٩٢٢ أصبح تمثيل الجمهوريات  
التي يتكون منها هذا الاتحاد من اختصاص الحكومة المركزية . وفي ٢٧ يوليو  
سنة ١٩٢٢ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية أبلغ البعثات الدبلوماسية  
الأجنبية في موسكو بأن الاتحاد هو وحدة المخصص بالعلاقات الدبلوماسية  
للجمهوريات التي يتكون منها ، وأنه نتيجة لذلك قد تم إلغاء التمثيل  
الدبلوماسي الذي كان موجوداً بين كل من هذه الجمهوريات والدول الأجنبية  
ابتداءً من ذلك التاريخ .

ولقد استمر هذا الوضع حتى ١٩٤٤ تاريخ الاجتماع العاشر للـ  
الأملى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . Le Soviete Suprès de l'U. S. S. R. مندماً أصدر قراراً في أول فبراير في ذلك العام بملقاه أصبحت  
الجمهوريات التي يتكون منها الاتحاد من حلها إنشاء علاقات دبلوماسية وقنصلية  
مستقلة . ويرى المبرر أن هذا القرار كان يهدف إلى تقوية مركز الاتحاد  
السوفيتي في المنظمة الدولية الجديدة ، وقد اتخذ هذا التغيير مودة دستورية  
بالتص عليه في م ١٨ ألف من دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

#### ٢ - درجات الممثلين الدبلوماسيين السوفيت : أولاً بملقاه مرسوم بتاريخ ٤ يونيو ١٩١٨ جميع

الممثلين الدبلوماسيين  
Représentant plénipotentiaire  
وذلك في تبرير ذلك أنه كان تغييراً لابد منه من أجل بيان الصفة الديمقراطية  
للنظام الجديد ، وأيضاً لأنه يحقق المساواة بين الدول صغيرها وكبيرها . ولقد  
استمر هذا الوضع حتى بعد إنشاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .  
ولكن مع ذلك جرت العادة أن يقوم الاتحاد بتحديد درجة ممثله الدبلوماسيين  
في الخارج في أوراق الاعتماد الموجهة من الاتحاد إلى الحكومات الأجنبية  
طبقاً لاتفاقية فيها . وفي ٩ مايو ١٩٤١ تم تحديد درجات الممثلين الدبلوماسيين

Ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire	(١) السفير فوق العادة والمفوض بشكل أن هذه الدرجات كانت : -
Ministre extraordinaire et plénipotentiaire	(٢) الوزير فوق العادة والمفوض
Chargé d'affaires	(٣) والقائم بالأعمال

وأخيرا في ١٤ يونيو ١٩٤٣ تم رفع التنظيم النهائي لدرجات الممثلين  
الدبلوماسيين والذي يعم إحدى عشر درجة الآتية :

Ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire	١- سفير فوق العادة ومفوض
Ministre extraordinaire et plénipotentiaire	٢ - وزير فوق العادة ومفوض من الدرجة الأولى
Ministre extraordinaire et plénipotentiaire	٣- وزير فوق العادة ومفوض من الدرجة الثانية
Conseiller de premier classe	٤ - مستشار من الدرجة الأولى
Conseiller de seconde classe	٥ - مستشار من الدرجة الثانية
Premier secrétaire de première classe	٦ - سكرتير أول من الدرجة الأولى
Premier secrétaire de seconde classe	٧ - سكرتير أول من الدرجة الثانية
Deuxième secrétaire de première classe	٨ - سكرتير ثان من الدرجة الأولى
Deuxième secrétaire de seconde classe	٩ - سكرتير ثان من الدرجة الثانية
Troisième secrétaire	١٠- سكرتير ثالث
Attaché	١١- ملحوظ

والدرجات الثلاثة الأول تمنح من قبل المجلس الأعلى للسوفييت ،  
أما الدرجات الأخرى فتمنح بقرار من وزير الخارجية - ويلاحظ أن الحكومة  
السوفيتية الأولى التي تكونت في ٢٦ أكتوبر ١٩١٧ كانت تحمل اسم سوفييت  
شباب الشعب Soviet des Commissions du peuple وأن طور الحكومة

كان يطلق عليه Le commissaire ومجموع الإدارات التي تظهِر  
لائحته وإدارته كان يطلق عليها اسم Le Commissariat  
ولم يعرف السوفييت لقب الوزارة Ministre و لقب الوزير إلا ابتداءً  
من ١٥ مارس ١٩٤٦.

## ٢ - رئيس الدولة :

في الاتحاد السوفييتي مهام رئيس الدولة يطلع بها هيئة تضم أكثر  
من شخص Un collège ويطلق عليها رئاسة السوفييت الأعلى Le président du  
Soviet Suprême وهو في مباشرته لمهامه يضع لرئاسة السوفييت  
الأعلى Le Soviet Suprême . واختصاصات رئاسة السوفييت الأعلى تنظمها  
المواد ١٤ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٤٩ من الدستور السوفييتي بالإضافة إلى أحكام قانون  
٢٠ أغسطس ١٩٢٨ الخاص بالتصديق وبإلغاء المعاهدات الدولية ويمكن اجمال  
هذه الاختصاصات في الآتي :

### ١ - إنشاء الدرجات الدبلوماسية Institution des rangs diplomatiques

- ٢ - إيفاد واستقبال الممثلين الدبلوماسيين .
- ٣ - استقبال أوراق الاعتماد واستدعاء الممثلين الدبلوماسيين الأجانب
- ٤ - التصديق وإلغاء المعاهدات الدولية .
- ٥ - في حالة عدم انعقاد السوفييت الأعلى Entre deux sessions du  
Soviet Suprême يختص بإعلان الحرب في حالة وقوع اعتداء على  
الاتحاد السوفييتي أو في حالة ضرورة التنفيذ السريع للالتزامات التعاقدية  
الدولية الخاصة بالمساعدة المتبادلة أو الخاصة بالدفاع ضد الاعتداءات .  
On en cas de nécessité d'une exécution urgente des obligations contractuelles internationales, sur l'aide mutuelle  
et sur la défense contre l'agression

وبمقتضى لقرار اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد السوفييتي Le comité  
exécutif centrale de l'U. R. S. S. بتاريخ ٢١ مايو ١٩٢٥ ،  
تختص حكومة الاتحاد بإبرام المعاهدات الدولية باسمها ، وهذه الاتفاقيات  
الدولية لا تخضع للتصديق ووافق أن الأمر هنا يتعلق بالمعاهدات ذات الشكل  
المبسط Accords en forme simplifiée

والمركز القانوني للممثلين الدبلوماسيين السوفييت في الخارج والممثلين  
الدبلوماسيين الأجانب في روسيا الاتحاد السوفييتي كانت تنظمه اتفاقيات

شكافية بين الاتحاد السوفييتي وبين الدول الأجنبية ، وقد تم التوقيع على معاهدة  
الاتفاقيات من هذا النوع في فترة الاعتراف بالوضع الجديد الذي تلا ثورة أكتوبر  
١٩١٧ مع بعض الدول الأوروبية التي اعترفت بهذا الوضع وكانت مثل هذه  
الاتفاقيات تظم نصوصاً منصفة متعلقة بحقوق وواجبات البعثات الدبلوماسية  
وكانت تحل في كثير منها إلى ما جرى عليه العرف الدولي . وعندما انتشر  
الوضع الجديد وتأكد وجوده الدولي فاقمت هذه الاتفاقيات أهميتها وأصبح  
الوضع القانوني للممثلين الدبلوماسيين الروس في الخارج وكذا الممثلين  
الدبلوماسيين الأجانب في الاتحاد السوفييتي يخضع للأحكام العامة التي يتفقها  
القانون الدولي العام .

والقانون السوفييتي العاصر في ١٤ يناير ١٩٢٧ والخاضع بالممثلين  
الدبلوماسيين والقنصلين الأجانب في الاتحاد السوفييتي والذي مازال معبواً  
به حتى الآن يعترف بالحصانة الدبلوماسية لروساء البعثات الدبلوماسية  
والمستشارين والكركترين والملحقين وكذلك لنسبهم وأولادهم والخدم ولكن  
لا يعترف بهذه الحصانة للموظفين المساعدين الإداريين  
Au personnel

وطبقاً لهذا القانون يجوز - ولكن لا يلزم - لوزير الخارجية أن يمنح  
هذه الحصانة الدبلوماسية للممثلين الدبلوماسيين الأجانب المعتمدين لدى  
دول أخرى والذين يوجدون على إقليم السوفييتي بشكل مؤقت .

٤ - الممثلون الدبلوماسيون بعفتهم معتلين طبقاً  
L'agent diplomatique Soviétique comme représentant de  
classe.  
طبقاً لمذهب الخاضع بأشخاص القانون الدولي العام ، يرى الخليفة  
السوفييتي KOROVIKOV أن الممثلين الدبلوماسيين للدولة في الخارج  
Le représentant de la R.S.F.S.R. لا يمثلون إلا الطبقة الحاكمة  
et de l'U.R.S.S., quelque titre qu'il porte, ne person-  
ifie pas la personne quasi-mythique du l'éviation étatique,  
mais n'est , ni plus ni moins, que le plénipotentiaire de  
la classe régnante dans la République....."

ولكن هذا المذهب تعرض للنقد الشديد خصوصاً من جانب الخليفة  
السوفييتي Pachoukania الذي أوضح الخط الذي وقعت فيه نظريته  
Korovine من الدولة وغيرها من المنظمات طبقية :

- **Théoriquement** l'opinion du professeur Korovine signifie la confusion de l'Etat avec d'autres organisations de classe, la tentation de dissolution de l'Etat dans d'autres organisations et d'escamotage de sa partie, cette opinion pouvait être utilisée contre nous les différends sur les droits de nos représentants diplomatiques.

و طبقا لفقه القانون الدولي السوفييتي المعاصر فان نظرية الفقيه Korovine تعد متهورة تماما حيث ان هذا الفقيه لا ينظر الى الممثل الدبلوماسي باعتباره ممثلا للفئة الحاكمة فقط ، بل انشء يرى في شخص الممثل الدبلوماسي الممثل القانوني للدولة ككل قانوني .  
Il est le représentant de l'Etat tout entier

التمثيل الدبلوماسي :

و طبقا لهذا الفقه المعاصر ، تعد الدبلوماسية أحد طرق تحقيق السياسة الخارجية للدولة ، وأنه بناء على ذلك فان السياسة توفتر فسي دبلوماسية الدولة ، وأن سياسة الدولة تتحدد طبقا للمصالح الاقتصادية والسياسة للفئات المهيمنة في الدولة . ومجموع الأشخاص والنظم التي عن طريقها تحقق الدولة دبلوماسيتها ، تتكون أجهزة الدولة للسياسة الخارجية .  
La totalité des personnes et des institutions a travers que l'Etat réalise sa diplomatie, forme les organes étatiques des relations extérieures.

ويقسم الفقه السوفييتي هذه الأجهزة الى أجهزة مركزية  
Trans- frontières      Organes centraux وأخرى خارجية  
والأجهزة المركزية تضم رئيس الدولة Le chef de l'Etat ورئيس الحكومة  
Le ministère des      Le chef' du gouvernement ووزارة الخارجية  
Les agents      Affaires étrangères أما أجهزة التمثيل الخارجي  
Les agents dip      ف تضم الممثلين الدبلوماسيين transfrontiers  
Le représentants      والممثلين التجاريين lomatiques  
Les consuls      والتشامل commerciaux

## مصادر القواعد القانونية التي تحكم المركز القانوني للممثل الدبلوماسي:

بخصوص المركز القانوني *Le statut juridique* للممثل الدبلوماسي كان الفقه السوفييتي يجمع على الاعتراف بأن الاتفاق الدولي يلعب في هذا المجد دوراً طفيفاً *un rôle minime* وأن العرب الدولي هو الأساس في هذا المجد . وهذا الاتجاه يتضح من كتابات الفقيه السوفييتي D. B. Iivine الذي كتب في هذا المجد :

" Ainsi à l'exception de la convention de Havane de 1928, qui n'est valable que dans les rapports entre les Etats américains, les conventions internationales n'occupent pas le moindre place comme source de Droit sur les règles des immunités diplomatiques "

ولكن ما الحكم في الحالة التي تقع فيها الدولة تفرجها داخلها، أو على الأقل تمنع لروع قانونها المختلفة نصوصاً ترمي إلى حماية المركز القانوني للممثل الدبلوماسي الأجنبي إذا ما كان هناك اختلاف بين هذا التشريع أو هذه النصوص وقواعد القانون الدولي ( ) أعراف أو المبادئ العامة للقانون الدولي } والخاتمة بمركز الممثلين الدبلوماسيين ؟

طبقاً للفقه السوفييتي، فإنه في حالة التعارض بين أحكام طين النورمين من القواعد القانونية تطبق قواعد القانون الدولي العام . وهو بمولفه هذا يخالف الموقف الذي اتخذته نفس الفقه في العلاقة بين القانون الدولي العام وبين القانون الداخلي . ومن مراجعة قانون ١٤ يناير ١٩٢٧ نرى أنه في مادته الثانية ينص على أن الممثلين الدبلوماسيين والقنصلين للسودان الأجنبية يحتفظون - طبقاً لمبدأ المعاملة بالممثل - من الحقوق والامتيازات التي تقابل طبقاً لقواعد القانون الدولي *En conformité avec* normes de Droit international

وهذا الاتجاه يبدو بشكل أوضح في كتابات الفقيه السوفييتي Levine الذي في معر في القوانين الداخلية الخاصة بمركز الممثلين

الدبلوماسيين قد كتب ما يلي :

"Toutes les lois et actes administratifs se réfèrent régulièrement aux principes généraux de Droit International ou aux usages et à la pratique internationaux, et parfois également aux conventions internationales.... D'ailleurs, souvent les lois elles mêmes ne sont considérées que comme une consolidation des prescriptions de Droit International dans le Droit interne".

ثم يذكر هذا الفقيه السوفييتي بعد ذلك الرأي الذي قال به فسي سنة ١٧١٤ Lord Mansfield الذي يقضي بأن امتيازات الممثلين الدبلوماسيين ومن في حكمهم، إنما يحددها القانون الدولي العام وأن التشريعات الداخلية لا تخرج من كونها إعلان لقواعد القانون الدولي العام الخاصة بهذا الموضوع وأنها لا يمكن بأي حال أن تكون متعارفة مع قواعد القانون الدولي العام ثم يستورد الفقيه السوفييتي ليقرر أن أحكام المحاكم الداخلية أيضا لا يمكن التمسك بها على أساس أنها مثقلة لسوابق دارجة التطبيق، في حالة تعارضها مع القانون الدولي. ثم يستخلص الفقيه السوفييتي النهاية الأساسية المعروفة في القانون الدولي كمصدر لقواعد القانون الدولي العام الخاصة بالتمثيل الدبلوماسي :

"De cette façon, la source principale du droit, commune pour tous les Etats, dans le domaine des immunités diplomatiques sont les normes coutumières du Droit International appelées le plus souvent dans les conventions internationales et dans les Déclairs de "principes fondamentaux", "principes généraux", "règles universellement reconnus de Droit international et pareillement".

وطبقا للقانون الدبلوماسي  
Le vocabulaire diplomatique  
LEVINE ( موسكو ١٩٥٠ جزء ١ ص ٢٧٤ ) فإن رأى الفقيه السوفييتي  
ما زال هو الراجح ، وأنه طبق لهذا القانون ، فإن الحقوق والامتيازات  
الدبلوماسية تنقسم الى طائفتين: الأولى التي تستند الى القانون الدولي  
والثانية ترجع الى المجاملات الدولية  
L'expression de la courtoisie internationale  
وأن المحاكم جرت على عدم الاعتراف الا بالطائفة الأولى من الحقوق والامتيازات  
أي تلك التي ترجع لقواعد القانون الدولي .

وقد شرح الأستاذ LEVINE وجهة نظر الفقه السوفييتي فيما يتعلق  
بالمركز القانوني للممثل الدبلوماسي على النحو التالي :

"L'Immunité - dit Levine- c'est-à-dire les droits et les privilèges qui constituent la situation juridique spéciale les agents diplomatiques, peuvent être divisés en trois groupes principaux: inviolabilité, immunité de juridiction et facilités et privilèges spéciaux. L'inviolabilité comprend: l'inviolabilité de la personne et la franchise de l'hôtel. L'immunité de juridiction contient: immunité de juridiction pénale, immunité de juridiction civile,



franchise des mesures exécutions des pouvoirs administratifs, c'est-à-dire immunité de juridiction administrative. Les facilités et privilèges comprennent: exemption des impôts et prestations, facilités de douanes, droit de communication avec le gouvernement et avec les institutions diplomatiques de son propre pays (droit du courrier diplomatique, droit de chiffre, droit d'utilisation extraordinaire de moyens de communication) ainsi que des privilèges de cérémonial et d'autre de seconde importance".

ونفس التقسيم نجده معتمداً من جانب القانون الدبلوماسي

• Vocabulaire diplomatique ص ٧٧

وفيما يتعلق بحق اللجوء الدبلوماسي Le Droit d'Asile نجد الفقه الموهبي لا يعترف به ، وينظر اليه على أساس أنه نوع من التمسك

في التمسك بالحصانة الدبلوماسية Un abus de l'immunité diplomatique  
وفي ذلك يقول الفقيه LAZAREV :

" un tel régime est à considérer non pas comme une immunité diplomatique, mais comme son abus, car viole la souveraineté de pays dans lequel se trouve la mission".

ويعتبر نفس الفقيه أن الحصانة الدبلوماسية Les deux formes d'immunité diplomatique  
ضرورية جداً للممثل الدبلوماسي كي يتمكن من مباشرة مهمته وأنه بدونها  
تصير مهمته غير ممكنة . وعلى العكس فإن التسهيلات والامتيازات الدبلوماسية  
les facilités et privilèges diplomatiques تهدف الى تسهيل القيام  
بالوظيفة الدبلوماسية ولكنها ليست أساسية للقيام بهذه الوظيفة وعليه فـإن  
مداماً يختلف من دولة لأخرى ويعتبر نفس الفقيه أن حق الاتصال الذي يتمتع  
به الدبلوماسي مع دولته وأعضاء التمثيل الدبلوماسي المركزي في دولته إنما  
يعد جزءاً من الحقوق التي تكون جزءاً من الحصانة الدبلوماسية .

## Représentants commerciaux

## ٢ - الممثلون التجاريون :

التمثيل التجاري بعد جزء ١ من النظم الاشتراكية des institutions socialistes للقانون الدولي العام طبقا للفقه السوفييتي الذي يصرح أن مثل هذه النظم الاشتراكية للقانون الدولي العام يرتبط وجودها بوجود الاتحاد السوفييتي . في الواقع أن التمثيل التجاري في داخل البعثات الدبلوماسية ليس من ممتلكات الاتحاد السوفييتي بل انه يوجد قبل قيام الاتحاد السوفييتي الا أن التمثيل التجاري الخارجى طبقا للنظام السوفييتي يختلف في كثير من الوجوه عن التمثيل التجاري الخارجى السابق.

### ١ - المركز القانوني للممثلين التجاريين السوفييت :

Situation juridique du représentant commercial Soviétique, P. 197-99.  
من الأعمال الأولى التي قامت بها حكومة الثورة في روسيا ما كان خاصا بتأميم التجارة الخارجية - Nationalisation du commerce extérieur وذلك بمقتضى مرسوم صادر في ٢٢ أبريل ١٩١٨ وما تلاه من القرارات التي صدرت في عام ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ . ثم أخيرا المادة ١٤ من دستور ١٩٣٦ يحتوى فقرة (٢) خاصة بهذا التأميم لكل التجارة الخارجية للاتحاد السوفييتي.

وطبقا لهذه النصوص الدستورية والتشريعية والقرارات بعد الممثل التجاري الجهاز المسقول من التجارة الخارجية للاتحاد السوفييتي  
L'organ dont la tâche est de réaliser à l'étranger le monopole du commerce extérieur de l' U.R.S.S.

والممثل التجارى وسامعه يتم تعيينهما من قبل مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير التجارة الخارجية باتفاق مع وزير الخارجية للاتحاد السوفييتي . ومجلس الوزراء هو الذى يمنح التفويض les pleins pouvoirs الى الممثل التجارى ، ولكن هذا الممثل التجارى يكون خاضعا فى كسبل ما يتعلق بأوجه النشاط الخاصة بوظيفته الى وزير التجارة الخارجية .

والمركز القانوني للممثل الدبلوماسي يحكمه التشريع السوفييتي من ناحية الخاصة بالقانون الداخلى ، ومن زاوية التي تمس العلاقات الدولية يخضع لامكام الاتفاقيات الدولية وكذا المبادئ العامة للقانون الدولي العام . طبقا للتشريع السوفييتي فان كممثل التجارى يختص بالتعاون على تدعيم

العلاقات التجارية والاقتصادية بوجه عام بين الاتحاد السوفيتي والدولة التي يباشر فيها مهام وهيئته . ويقوم بتمثيل مصالح الاتحاد السوفيتي في نطاق التجارة الخارجية le commerce extérieur . ويباشر باسم الاتحاد السوفيتي العمليات التجارية . وشؤون التجارة الخارجية بين الاتحاد السوفيتي والدولة التي يوجد فيها réalise le commerce extérieur entre l'U. R. S. S. et le pays de sa résidence délivre les permis d'importation en U. R. S. S.

Les certificats de l'origine des marchandises . وتصارخ نقل البضاعة عبر الاتحاد السوفيتي . ويلزم الممثل التجاري بخرافة الأوضاع الاقتصادية للدولة التي يوجد فيها ويقدم لسلطات هذه الدولة الأخيرة البيانات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية لتجارة للاتحاد السوفيتي .

وكي يتمكن الممثل التجاري من القيام بمهامه السابقة فإنه يملك حق إبرام العقود باسم الاتحاد السوفيتي ، وأن يلتزم بأحكامها بصورة عامة يملك القيام بجميع الأعمال القانونية التي تقتزمها وهيئات

accomplir tous les actes juridiques exigés par sa fonction.

personne morale التمثيل التجاري ليس شخصاً قانونياً بل انه أحد أجهزة الدولة ومن ثم فإن جميع الالتزامات التي يمثل فيها الاتحاد السوفيتي تقتزم بها مباشرة الدولة وبالمركز القانوني الدولي La situation juridique internationale de la représentation commerciale d' l'Union Soviétique

يحده الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الاتحاد السوفيتي وبين الدولة التي يباشر فيها وهيئته . ومن أمثلة ذلك المادة ٢ من الاتفاقية المبرمة في ٧ فبراير ١٩٢٤ بين الاتحاد السوفيتي وبين إيطاليا التي بمقتضاها يعنج الممثل التجاري لدى المركز القانوني الدولي الذي يشمل الممثل الدبلوماسي

"Considérant que le monopole du commerce extérieur en U.R. S.S. appartient à l'Etat, le gouvernement italien accordera à la représentation commerciale de l'Union et à ses organes la possibilité d'exercer sur le territoire de l'Italie les fonctions qui sont importées à cette représentation par le gouvernement de l'Union. Le représentant commercial et les

membres du Conseil de la représentation commerciale seront partie intégrante de la représentation plenipotenciaire et bénéficiaires de l'inviolabilité de personne, de l'exterritorialité de ses bureaux et d'autres privilèges d'immunités appartenant aux appartenants aux membres des missions diplomatiques.

وهناك عديد من الاتفاقيات الدولية المبرمة بين روسيا ودول أخرى تمنح للممثل التجاري الروسي في الخارج نفس المركز القانوني الدولي الذي يتمتع به الممثل الدبلوماسي من نفس الدرجة طبقاً لقواعد القانون الدولي العام، من ذلك المعاهدات التي أبرمت بين الاتحاد السوفيتي وبين كل من إنجلترا ، إيطاليا ، ألمانيا ، السويد ، النرويج ، اليونان ، تركيا ، إيران ، استونيا ، Estonie ، ليتوانيا . في خلال عام ١٩٢٥.

Doctrinе Soviétique sur le représentant commercial, 199-201

الفقه السوفيتي الخاص بالممثل التجاري: Doctrinе Soviétique sur le représentant commercial, 199-201

الفقه السوفيتي يعطي أهمية كبرى للممثل التجاري . فعند المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الروسي نجد KRASSINE يصرح أن التجارة الخارجية تكون جزءاً من السياسة الخارجية ومن الخطأ الاقتصادي العامة للدولة ، وأنه يخلو من ذلك إلى ضرورة الاعتراف لأعضاء التمثيل الدبلوماسي بنفس الوقع القانوني الذي يتمتع به الممثل الدبلوماسي . وقد

شرح ذلك بوضوح منذ عام ١٩٢٤ الفقيه KOROVIK

" Le représentant commercial en tant que rapporteur, n'a pas besoin d'un mécanisme spécial et encore moins de garanties spéciales pour sa mission. Au contraire, il est, en tant qu'organe de l'Etat commerçant, une unité administrative et économique complexe, et a besoin de cette situation juridique qui est indispensable à l'Etat paraissant sur le scène internationale économique contemporaine (exterritorialité), etc....".

وطبقاً للفقه السوفيتي E. PACHOUKANIS فإن نظام التمثيل التجاري يعد من الأمور أو النظم المستخدمة في القانون الدولي ، وبناءً على

وجهة نظر القليه KOROVINE في كل ما يتعلق بالمركز القانوني  
الدولى للممثل التجارى، ويرى أن أعضاء التمثيل التجارى يكونون جزءاً لا يتصلب  
من أعضاء التمثيل الدبلوماسى، ومن ثم فانهم يتمتعون بنفس المركز  
القانونى الدولى وأن هذا المركز القانونى ينصرف أيضاً بالنسبة لمكاتب  
ومقار أعضاء التمثيل التجارى بنفس الطريقة التى يمنح بها مقار ومكاتب  
وممندات البعثة الدبلوماسية وإلى ذلك يشير صراحة القانون الدبلوماسى  
Vocabulaire diplomatique فى صفحة ٨١٦ الذى يقرر بمحة جميع  
ما سبق، ويعترف أيضاً لأعضاء البعثة التجارية بحق استعمال " الشرطة " مثل  
البعثة الدبلوماسية تماماً وبخصوص الألفاظ من الخضوع للقضاء الداخلى فإن القله  
السوفيتية تجمع على أن البعثة التجارية وأعضائها لا يخضعون فيما يتعلق  
بأعمالهم إلى القضاء الداخلى للدولة الذين يباثرون على أرضها مهام وفيلتهم  
ما عدا الحالة التى توافق فيها الحكومة السوفيتية صراحة على خضوعهم  
لهذا القضاء. هذه المواصلة العريضة قد تأخذ من أحد الإتفاقيات الدولية التى  
توافق بمقتضاها روسيا على خضوع ممثلها التجارىين لذلك القضاء الداخلى  
للدولة الطرف الأخرى الاتفاق ، أو أن يكون ذلك بمناسبة واقعة أو مشكلة  
معينة تحدر الحكومة السوفيتية موافقتها على امتداد ولاية القضاء الداخلى  
على أعمال نشاط ممثلها التجارىين فى الخارج أى أنه فى هذه الحالة  
ينبغى أن تكون ولاية القاضى الأجنبى مبنية على رضا الحكومة السوفيتية  
نفسها ولا يكفى فى ذلك مجرد رضا الممثل التجارى. ولكن فى الحالات التى  
توافق فيها الحكومة السوفيتية على خضوع البعثة التجارية إلى ولاية  
القضاء الأجنبى فإن هذا الخضوع لا يمكن أن يولى إلى حال إلى امكان ووسع  
أموال البعثة تحت الحراسة القضائية Séquestre provisoire  
ولا إلى خضوعها إلى التنفيذ الجبرى L'exécution judiciaire

وفى البلاد التى لا توجد فيها بعثات تجارية سوفيتية أو التى توجد  
فيها ولكن بالنسبة لبعض مناطق هذه البلاد ، فإن الاتحاد السوفيتى يملك  
حق فتح وكالات تجارية Agences commerciales خاضعة مباشرة إلى  
وزارة التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتى وعلى رأس هذه الوكالة يوجد ممثل  
تجارى ، يستقبل أوراق اعتماده من وزير التجارة الخارجية. وفى هذه الحالة  
فإن وظائف هذا الممثل التجارى agent commercial تتلق بشكل عام مع وظائف  
الممثل التجارى représentant commercial وكذا حقوقه فإنه يمكن  
أن تنظم باتفاقيات دولية .

ويميز القله السوفيتية بين الممثل التجارى agent commercial  
والممثل التجارى le représentant commercial من جانب

وبين الشركات التجارية للتجارة الخارجية Sociétés commerciales pour le commerce حيث أن هذه الأخيرة - بمقتضى التشريع السوفييتى - تعد أشخاصاً قانونية اعتبارية personnes morales ويرى الخلق السوفييتى أن الدولة لا تلتزم بديون هذه الشركات كما أن هذه الشركات التجارية لا تلتزم بديون الدولة مثل الديون التى تنشأ من ديون الهيئات أو الوكالات التجارية رابعاً:

تطور المفه المتشيلية لوزراء الخارجية: Les ministres des affaires étrangères

عندما اقتضى التطور التاريخى فى أوروبا ظهور الحاجة الى قيام علاقات مستمرة بين الدول ، شغرت الحكومات بضرورة انشاء ادارة خاصة تكون حلقة الاتصال بينها فى المسائل السياسية وتدير شؤونها الخارجية ، وكانت نواة هذه السكرتاريات أو المكاتب ، أو الوزارات التى تختص بالشؤون الخارجية للدولة .

وهذه الإدارة المتخصصة بتسيير دفة العلاقات الخارجية للدولة ترجع نشأتها فى فرنسا الى عام ١٥٨٩ حيث أنشأ HENRI III أربع كترتاريات للدولة كانت اعدادها تختص بالعلاقات الخارجية ، وفى إنجلترا ترجع الى عام ١٥٣٩ حيث أنشأت أول كترتارية للدولة للشؤون الخارجية ، ويختص وزير الخارجية عادة بما يلى :

١ - تسيير الشؤون الخارجية همزة الوصل بين دولته والممثلين الدبلوماسيين للدول الأخرى المتجهدين لدى حكومته . يبحث مقترحاتهم ومطالبهم ويحسب عليها ، يناقش معهم المصالح المتبادلة للدولتين ويدخل فى المفاوضات معهم أو على الأقل يوجه تلك المفاوضات ويظهر على التطبيق الصحيح للمعاهدات الدولية .

٢ - يختار الممثلين الدبلوماسيين والقناصل الذين يمثلون دولته فى الخارج ، ويرزقهم بالتعليمات الضرورية لقيامهم بمهمتهم ، ويعلم للدول الأخرى تعيين واستدعاء الممثلين الدبلوماسيين لدولته لديهم ، ويستقبلهم ويرتب إجراءات تقديم الممثلين الدبلوماسيين الأجانب الى رئيس دولته ، ويظهر على احترام الامتيازات والصانات التى يعترفها القانون الدولسى للممثلين الدبلوماسيين .

٣ - يشارك على المصالح السياسية والاقتصادية والتجارية لدولته فى الخارج ، ويعمل على توفير الحماية القانونية لرعايا دولته فى الخارج .

٤ - يتولى تحرير الوشائق الرسمية  
Les actes publics  
التي تصدر من رئيس دولته والخامسة بالعلاقات الخارجية خاصة معاهدات المصالح  
والتحالف والتجارة والملاحة ، وإعلانات الحرب ويتولى الرد على الوشائق  
الرسمية الواردة من الدول الأجنبية .

٥ - ينظم أرشيف الوزارة ، خاصة ما تعلق بحفظ النسخ الأصلية  
للمعاهدات وأيضا الوشائق الدبلوماسية الأخرى .

المفلة التمثيلية لوزير الخارجية . كانت هذه المسألة محل خـسـلاف  
في الفقه ، فذهب فريق إلى أن وزير الخارجية يتقيد عند الالتزام باسم  
دولته بالحدود التي يرسمها الدستور، وعلى ذلك إذا كان الدستور يـفـصـل  
بأن المسألة لا يمكن البت فيها إلا بقرار من رئيس الدولة أو من مجلس  
الوزراء ، فإن ما يأتية وزير الخارجية في هذا المبدأ لا يلزم الدولة ، وهذا  
هو الرأي الذي يعتمده كثير من الفقهاء مثل HERMANSON, Von liszt? M  
Latzen, KORN, De laeater, pradier, Von Ulmann

ويذهب فريق آخر من الفقهاء مثل FRIEDRICH, Hall internatio-  
nal law, 1904, P. 297 إلى أن اختصاص وزير الخارجية لا يحدده  
فقط دستور دولته ، بل القانون الدولي وما جرى عليه العمل في حالة انعدام  
النص الصريح في الدستور والقوانين المكمل له ، وهذا هو ما أخذت به اتفاقية  
لقانون المعاهدات الدولية لسنة ١٩٦٩ .

وتعد مهمة وزير الخارجية من أدق وأععب المهام التي تحتاج إلى  
تكوين خاص ، نظرا لأن أي زلة من جانبه تؤثر في مركز دولته ، وأي سبق لسان  
أو كلمة غير وافية Une parole imprudente يمكن أن تتبعض نتائج  
سيئة بالنسبة لمركز بلاده ومصلحتها .

وعند تعيين وزير الخارجية يعلن هذا التعيين إلى أعضاء المجلس  
الدبلوماسي الأجني المعتمدين لدى الدولة وإلى الممثلين الدبلوماسيين  
والقنصلين لدولته في الخارج . ويلتزم أعضاء المللك الدبلوماسيين بزيارتهم  
ويرد هذه الزيارة إلى الطراف ثم إلى الوزراء المفوضين وإلى غيرهم من  
الممثلين الدبلوماسيين بعد ذلك . ويرد زيارة القاضمين بالأعمال من طريق  
غيرهم بإرسال بطاقة اليهم .

وفي المادة يحدد وزير الخارجية يوما معيناً في الأسبوع لاستقبال أعضاء الملك الدبلوماسي . لكنه يستقبل في أي يوم الطير الذي يحضر من أجل التباحث معه في موضوع معين .

وبماش وزير الخارجية في المادة اختصاصاته من داخل القلم دولته ، ولكن لا يوجد وزير الخارجية في الخلاص لأي سبب وهنا لا يوجد ما يحول بينه وبين تصريف الأمور المتعلقة بشؤون وزارته ، ومن أمثلة ذلك أن Lord CURZON وزير خارجية إنجلترا لد الخطرته الاعتبارية المحية في ١٩٢٢ للإقامة في فرنسا ( à TOURS ) ولكنه كان يباشر مهام وظيفته من هناك يعاونه في ذلك أكبر كبار مساعديه في الوزارة .

والتنظيم الداخلي لوزارة الخارجية يختلف من دولة لأخرى ، ولكن هناك تماثل كبير بين التنظيم السائد في جميع الدول ، ويخصوي النظام القانوني لوزارة الخارجية المصرية ، فاننا نحيل الى ما سبق في القسمين الأول والثاني ، كذلك نحيل على مؤلفنا القانون الدولي العام - فليس طبعاته المختلفة منذ ١٩٦٩ ، خاصة طبعة ١٩٨٦ ، بشأن ما جاء في اتفاقية المعاهدات الدولية متعلقاً بأهلية وزير الخارجية في تمثيل دولته والالتزام باسمها .) ويخصوي المناقشات الفقهية السابقة على تقنين القانون الدولي في مرحلته الراحنة نحيل القارئ على Paul FAUCHILLE: *Traité de Droit International Public*, T.1, P. 3, P. 21-25.

ولقد جاء النص مرهما في اتفاقية قانون المعاهدات الدولية لسنة ١٩٦٩ بأن وزير الخارجية يتمتع، بعفته هذه ، بأهلية الالتزام باسم دولته في جميع مسائل العلاقات الخارجية وغيرها من العلاقات الدولية القانونية ، ما لم يحذر من دولته ما ينشئ عنه هذه الأهلية ، ويقرط اعلان الدول والمنظمات الدولية بذلك. وهذا ما توقعده الفقرة الثانية من م السابعة من اتفاقية قانون المعاهدات الدولية لسنة ١٩٦٩ عندما تقرر أن " يعتبر الأشخاص المذكورون فيما بعد ممثلين لدولهم بحكم وظائفهم فيما يتعلق بجميع الأعمال المتعلقة بإبرام المعاهدات : (أ) رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات ، ووزراء خارجية (ب) رؤساء البعثات الدبلوماسية فيما يتعلق بالقرارات معاهدة بين الدول المعتمدة والدولة المعتمدين لديها (ج) الممثلون المعتمدون من الدول لدى مؤتمر دولي أو منظمة دولية أو احد فرومها فيما يتعلق بالقرار معاهدة في هذا المؤتمر أو المنظمة أو الفرع .. " .



## الفصل الثاني

### مراتب الممثلين الدبلوماسيين

#### أولاً: التطور التاريخي لطوائف الممثلين الدبلوماسيين

بينما كان الممثلون الدبلوماسيون الأوائل  
Diplomatic ministers  
وكانوا من طائفة واحدة وكانوا يسمون جميعاً  
Ambassadors  
يمثلون شخصاً ويمثلون رئيس الدولة الذي يرأسهم  
Represent the person as head of the state  
will as the affairs of their sovereign

ويرى بعض الشراح أنه في عهد لويس التاسع الذي حكم فرنسا في  
الفترة من 1271 - 1288 بدأت تظهر طائفة أقل مرتبة من طائفة السراة .

Louis XI of France introduced the custom of sending persons  
of an inferior sent termed agents to transact his affairs  
without representing his person.

ولكن التمييز بين طوائف مختلفة من الممثلين الدبلوماسيين لم تتضح  
معاله إلا خلال القرن السابع عشر عندما أصبحت البعثات الدبلوماسية الدافئة  
شائعة فوجدنا طائفة الممثلين Agents الذين قهروا على صرح الحياة  
الدبلوماسية في عهد لويس الرابع عشر تختلف من بين طائفة الممثلين  
الدبلوماسيين وتقتصر مهمتها على رعاية المصالح الخاصة لرئيس الدولة  
we find the agent disappearing from the ranks of diplomatic  
ministers, and becoming merely a person appointed by a prince  
to manage his private business at a foreign court.

وترتب على هذا التحول أن صار التمييز بين الممثل لشخصه  
The representative of his sovereign's  
الدولة صاحبة السيادة  
The representative of his sovereign's  
وبين ممثلين مصالح الخاصة  
The representative of his sovereign's  
وحدث العادة على تسمية الأول بالسفير Ambassador<sup>١</sup> والثاني  
an envoy extraordinary  
بالبعوث envoy أو بالبعوث فوق العادة

وفي مطلع القرن الثاني عشر بدأت تظهر طائفة ثالثة أقل في المرتبة  
من البعثات Below the envoy in rank تحت اسم "Residents"

وصب الخلقه Vattel لم تكن هناك تفرقة من حيث المرتبة  
in rank بين البعثات envoys وبين المعتمدين أو المقيمين  
Residents . ( راجع Droit de gens, BK IV, § 73. )  
ولكن من رأى الأستاذ Laurence ( في مؤلفه The principles of law,  
London, 1930, P.273. ) كان هناك تدرج في المرتبة ، وفي درجات

الممثلين الدبلوماسيين ، حيث تبدأ بالفراغ ، ثم المبعوثين ، وأخيراً بالمقيمين أو المعتمدين  
"But custom undoubtedly ranked them below the second order of diplomatic <sup>ministers.</sup>  
(المرجع السابق ص ٢٧٢).

ويرى الأستاذ Lawrence أن طائفة المقيمين لم يكونوا مزودين بأوراق اعتماد دائمة ، وفي هذه الحالة، حالة عدم تزويدهم بأوراق اعتماد  
كانوا يقومون بمهمة شبه خاصة  
Their mission must have been of a semi-private character.

وفي خلال القرن التاسع عشر بدأت تظهر طائفة جديدة من الممثلين الدبلوماسيين ، جرت المادة على تسميتها بالوزراء ( ministers ) ويرى Vattel أن السبب في اختراع هذه الطائفة الرابعة من الممثلين الدبلوماسيين يرجع إلى محاولة الدول حل مشكلة الأحيائية بين الممثلين الدبلوماسيين وهي مشكلة بدأت تأخذ صورة منازعات دائمة constant disputes بين الدول خلال القرنين السابقين . القرن السابع عشر والثامن عشر .

وقد أبرز الفقيه Vattel هذا التناقض والغموض في طبيعة مهمة الممثل الدبلوماسي بمرتبة وزير، وبين مركزه القانوني على النحو الآتي :  
"The minister represents his master in a vague and intermingled manner, which cannot be equal to the first degree, and consequently makes no difficulty in yielding to an ambassador. He is entitled to all the regard due to a person of confidence to represent the sovereign commits the care of his affairs, and he has all the rights essential to the character of a public minister", Vattel: Droit des gens, bk, V; § 74.

ونجد أيضاً الأستاذ Laurence في ص ٢٧٢ من المرجع المشار إليه  
يعبر عن عدم الوضوح في طبيعة ودرجة الممثل الدبلوماسي من مرتبة وزير  
The very essence, then, of a minister was the .  
فيقول :

indeterminate character of his position. He was not subjected to any attiled ceremony, and we cannot therefore rank him with the other kinds of diplomatic agents. The only thing absolutely fixed about him was that he came below an ambassador in order of precedence",

ومما تجدر الإشارة إليه ، أن الممثل الدبلوماسي من رتبة الوزير كان يطلق عليه أحيانا اسم الوزير المفوض Minister plenipotentiary التي تلتحق بالاعتراف لحاملها بمرتبة أعلى من المرتبة الواجب الاعتراف بها للممثل الدبلوماسي من درجة وزير فقط " titre which seems to have implied higher rank than that of simple minister".

راجع لورانس ، المرجع السابق ص ٢٧٤ . وانظر أيضا De Martens, Guide diplomatique, § 11

ثانياً:

(١) تقسيم طوائف الممثلين الدبلوماسيين : Classification of diplomatic Ministers

هذه المقدمة التاريخية لنشأة وتطور الممثلين الدبلوماسيين ، وأيضا المقدمة الموجزة من نشأة وتطور مركز الممثلين الدبلوماسيين ، وعدم التحديد الذي ساد أكثر من قرن بخصوص تحديد مرتبة الممثلين الدبلوماسيين فيما بينهم ،

The relative rank of diplomatic agents

أبرزت الحاجة إلى اتفاق الدول على تقسيم الممثلين الدبلوماسيين إلى طوائف وتحديد الآثار القانونية التي تترتب على هذا التقسيم . وهذه الحاجة لما كانت السبب الأول في مناقشة الموضوع في مؤتمر فيينا في ١٨١٥ الذي حسم

حل مشكلة تقسيم الممثلين الدبلوماسيين ومشكلة الأسبقية بينهم  
To establish by general consent a regular order of rank and precedence  
وبعلا تومل المؤتمر إلى تقسيم ثلاثي للممثلين الدبلوماسيين ، على النحو

الآتى :

Laurence, § 123, PP. 274-276.

(١)

الطائفة الأولى : هي طائفة السفراء Ambassadors وممثلو البابا Papal legation or nuncios. ومن خصائص هذه الطائفة

أنها تمثل شخص وكرامة رئيس الدولة بجانب شؤونه الخاصة  
The person and dignity of their sovereign as well as his affairs.

الطائفة الثانية: وتشمل المبعوثين Envoys والسفراء  
المفوضين Ministers plenipotentiary وغيرهم من الممثلين  
الدبلوماسيين المعتمدين لدى رؤساء الدول  
Other accredited to the sovereign

الطائفة الثالثة: الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى وزراء الخارجية  
Charges d'affaires أي القاصون بالأعمال

تقدير جهود مؤتمر فيينا لسنة ١٨١٥ في حل مشكلة الأسبقية  
Precedence

بالرغم من الترتيب الذي وضعه مؤتمر فيينا للممثلين الدبلوماسيين  
إلا أنه لم يلقى تضافاً على مشكلة الأدمية بين الممثلين الدبلوماسيين،  
وبالتالي لم يلقى على الصعوبات الدولية التي نشأت منذ القرنين السابع  
والثامن مفر، كما سبق أن ألقينا عند دراستنا للتطور التاريخي لنشوء الطوائف  
المختلفة بين الممثلين الدبلوماسيين.

والصعوبات التي نشأت في هذا العدد لم يكن معبراً اتفاقية فيينا  
سنة ١٨١٥ نفسها، إنما كان السبب المباشر لها عدم احترام الدول - خاصة  
الكبرى - لهذه الاتفاقية ، وعدم تفسيرها على الوجه الذي يتفق مع مبدأ  
المساواة القانونية l'égalité juridique بين الدول الذي يقسره  
الفقه وتعمده جميع الدول وإن كانت لا تطبقه بطريقة ملزمة .

فصل اتفاقية فيينا ١٨١٥ : كان من المتفق عليه أن التقسيم القانوني  
الذي أنشأته هو تقسيم تنازلي ، بمعنى أن الطائفة الأولى تمثل القمم  
تليها في الوسط الثانية ، ثم في الذيل الثالثة ، وأنه في داخل كل  
طائفة من هذه الطوائف الثلاث ، يجب أن تحل مشكلة الأسبقية  
precedence حسب الأدمية المظلة في الوظيفة ، أي حسب المدة  
préséance التي أقضاها كل منهم في تحمل هذه الوظيفة لدى الدولة المعتمد لديها  
according to the length of the stay of each individual diplomatist at the Court to which he was accredited.

ولكن العمل كئيف من أن الدول الكبرى  
لم تكن رابعة unwilling في أن تسمح لممثلي الدول المفسـرى  
في أن تتقدم على ممثلها بالنسبة للطائفة الثانية من طوائف الدبلوماسية  
الذين اعترف بهم مؤتمر فيينا ، حتى ولو كان ممثلو الدول العفري أقدم  
في وهيتهم من ممثلي الدول الكبرى .

وقد أدى ذلك الى اعادة دراسة الموضوع في مؤتمر Aix-la-Chapelle في ١٨١٨ والذي تضمن من انشاء طائفة رابعة من الممثلين  
الدبلوماسيين الذين يعتمدون لدى رؤساء الدول ، ويكون ترتيبهم accredited to sovereigns  
بين الطائفة الثانية والثالثة السابق الاتفاق عليها  
في مؤتمر فيينا ١٨١٥ وأطلق على هذه الطائفة الجديدة والتي عدت تمثـل  
المرتبة الثالثة من حيث الأسبقية طائفة الوزراء المقيمين " Class of ministers resident  
وبهذه الطريقة أصبح في وجه الدول العفري أن تشمل  
بدرجة وزير مقيم ولا يحق لها أن تطالب بأسبقية ممثلها على ممثلي الدول  
الكبرى في درجة وزير . وبناءً على ذلك أصبح هناك تقسيم رباعي بين الممثلين  
الدبلوماسيين ، وأن تنظم الأسبقية في داخل كل قسم على أساس الأقدمية  
المطلقة ، أي على أساس المدة التي لقها كل منهم في درجته ممثلاً لدولته  
قبل الدولة المعتمد لديها والتي يتعارف الفقه الدولي على تسجيتهـا  
بالدولة المستقبلية The receiving state وترتب على ذلك أن أصبح لكل  
دولة أن تختار بمحض إرادتها الطبقة التي ينتمى اليها ممثلها الدبلوماسي  
Each state sends what kind of representations it pleases.  
ولا يرد على حريتها هذه . وفقا للخانون الدولي العام التقليدي - مستوى  
قيده واحد ، معتمد من حالة المجتمع الدولي في الفترة السابقة للحرب  
المالمية الأولى - هو أن الملوك وحدهم - أي الدول ذات النظام الملكي -  
هم الذين يملكون أن يمثلوا أنفسهم بممثلين دبلوماسيين من طبقة السياساء  
The only restriction being the now absolute one that non but States enjaging royal honers can send ambassadors, in  
Laurence , P. 275.

ولكن هذا القيد زال هو الآخر وفقا للتطور الذي مرت به النظم الدستور  
في العصر الحالي وانقرض النظم الملكية .

ولقد جرت العادة على أن تربط الدولة بممثلين من نفس الدرجة التي  
تحتفلهم ، بمعنى أن التمثيل الدبلوماسي بين دولتين يكون على نفس  
المستوى ، وهذا هو ما حدث في عام ١٨٩٢ عندما رفعت الولايات المتحدة الأمريكية

بعثاتها الدبلوماسية في الخارج إلى الخارج إلى جميع الدول التي وافقت  
علي أن يمثلها في واشنطن ممثلون دبلوماسيون من درجة طراز .

وللتدليل على المشاكل التي كانت تنتج من اختلاف الدول على تحديد  
أسبقية الممثلين الدبلوماسيين ، نذكر ما حدث في سنة ١٦٦١ في لندن بين  
ممثل فرنسا وألمانيا الدبلوماسيين ، الأمر الذي أدى إلى استعصاف  
الحاج ، وكان ذلك بسبب الاختلاف على أي من ممثلي الدولتين يلي الملك في  
مكتب الاستقبال الذي نغم بمناسبة وصول ممثل السويد إلى لندن .

ومن الخصائص التي يتميز بها الطراز على ما عداها من الطوائف  
الأخرى هو أنهم يمتنعون بحق مقابلة رئيس الدولة المستقبلة ، وفي مقابلته  
مفرد دولة يعد موجهاً لرئيس هذه الدولة طالما أن المفرد يعد الممثل الشخصي  
لرئيس دولته . ولكن جرى العمل في الوقت الحالي على أن يحتل رئيس  
الدولة ممثلي الدول الأخرى أي كانت طبيعتهم  
Whatever may be their rank in the diplomatic hierarchy.  
On suitable occasions هناك مناسبات توجب مثل هذا الاستقبال

ثالثاً :

(١) Devoirs des Agents diplomatiques : واجبات الممثلين الدبلوماسيين :

طبيعة الوظيفة الدبلوماسية لا تسمح بإمكان رفع تحديد قانوني  
للمهام التي يجب أن يقوم بها الممثل الدبلوماسي وذلك لأن أهم الاختصاصات  
التي يعهد بها إلى الممثل الدبلوماسي تكون من طبيعة سياسية ، أي تنصب  
على رعاية المصالح السياسية للدولة في الخارج ، والسياسة الخارجية للدولة  
لا يمكن تحديدها إلا بناءً على التعليمات الظرفية والكتابية التي يحتلها  
الممثل الدبلوماسي من دولته . ومن ثم فلا يمكن في مجال تحديد واجبات الممثل  
الدبلوماسي إلا شرح الواجبات العامة دون الدخول في دقائق الوظيف  
الدبلوماسية لأن ذلك من الصير رفع فواظف قانونية ثابتة له .

وعلامة القبول أن واجبات الممثل الدبلوماسي يمكن تقسيمها إلى  
طائفتين كبيرتين : الأولى عامة بواجبات نحو دولته ، والثانية تتعلق  
بواجبات الممثل الدبلوماسي قبل رئيس الدولة أو الدولة المعتمد أمامها .

أما من واجبات الممثل الدبلوماسي قبل رئيس دولته ، فإن عليه  
قبل أن يسافر إلى مقر عمله من أن يتأكد من طبيعة مهمته وأن يعد نفسه لذلك

Paul Fauchille: Traité de droit international public, (١)  
1926, Tome 1, Partie 3, P. 52-56.

من طريق دراسته الأرشيف والوثائق ، والمراملة المرسلة من ملحه ، وعندما  
يجل الى مقر وهيئة لعلنه أن يرى في نفسه رسول ظلم ، وأن يعمل على  
تنسيق العلاقات بين دولته والدولة المعتمد أمامها ، وأن يخلص جو العلاقات بين  
الدولتين من كل ما يشير الأزمات . ولقد رأى البعض حرص مهمة الممثل  
الدبلوماسي في ذلك وظائف :

١ - التفاوض ٢ - الملاحظة ٣ - حماية مواطني  
Protégés des nationaux

واجباته قبل الدولة المعتمد لديها :

يجب على الممثل الدبلوماسي عدم التدخل في الشؤون الداخلية ،  
ويمتنع عن كل ما يسيء الى حكومة ونظم الدولة المبعوث لديها ، وأن يتعمق  
قواعد البروتوكول فيما يتعلق بعلاقاته مع رئيس الدولة . وأن يظهر مشاركته  
للدولة المبعوث لديها في المناسبات المهمة وأن يعبر عن حزنه في المواقف  
المحزنة . يجب عليه أن يمتنع من الاشتراك أو الإعداد للمؤامرات والشؤون  
الداخلية ، وأن يكفل من الفساد موظفي الإدارة في الدولة المبعوث لديها من  
طريق تقديم الرشوى أيا كانت الحجة التي يمكن أن تتخذها ، وأن يحترس من  
أن يشترك مع الممارضة البرلمانية في مشروعات تعد من قبيل التدخل في  
الشؤون الداخلية للدولة التي بحث اليها ولا يظهر موافقته على أوجه النقد  
التي تكيلها الممارضة للحكومة القائمة ، ألا يفتي نفسه في الخلافات  
الحزبية التي يمكن أن تعود الدولة التي يعتمد عليها .

وحالات التدخل من جانب الممثل الدبلوماسي في الشؤون الداخلية  
للدولة المعتمد فيها يبرز بها التاريخ الدبلوماسي القديم والمعاصر .  
ففي فرنسا حدث هذا التدخل أكثر من مرة خلال القرن التاسع عشر وكان التدخل  
من جانب الممثل الدبلوماسي للبابا ، حيث كثيرا ما حاول تشجيع الممارضة  
الداخلية التي كانت تعارض اعداء بعض القوانين الداخلية الفرنسية والتي  
كانت تعد تدخلا أو تشكل حادا من اختراعات الكنيسة في فرنسا وقد حدث ذلك  
في ١٨١٣ ، ١٨١٦ ، ١٨٥٠ ، ١٨٥٦ ، ١٨٧٠ ، ١٨٩٤ . وقد حدث تدخل من نفس  
الطبيعة من جانب ممثل البابا في الشؤون الداخلية لفرنسا ، وقد حدثت  
نفس الموقد من جانب الممثل البابوي في فرنسا عام ١٩٠٦ من أجل ائصال نار  
الممارضة الداخلية ضد القانون الفرنسي الخاص بعمل الدولة من الكنيسة  
La loi française sur la séparation des Eglises de l'Etat.

وفي عام ١٨٤٨ كان سير هنري بلسسور Sir Henri Bulwer سفير إنجلترا كان وراء القلائل التي وقعت في مدريد - وقد تلا ذلك تسليم الحكومة الأسبانية له أوراقه ، وفتح العلاقات الدبلوماسية بين أسبانيا وإنجلترا ، وفي عام ١٨٥٦ طرد سفير إنجلترا لدى الولايات المتحدة وذلك لانتهاكه قوانين الولايات المتحدة وأيضاً لقيامه بجمع المتطوعين للجيش البريطاني .

وفي عام ١٨٨٨ طرد الممثل الدبلوماسي لإنجلترا في الولايات المتحدة وذلك لما ثبت من أنه أرسل خطاباً خاصاً إلى أحد المرشحين لرئاسة الجمهورية بغيره فيه أنه المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية الذي يبدو أنه أقدر من غيره على حل علاقات طيبة بين إنجلترا والولايات المتحدة .

ونشير أيضاً إلى الحوادث التي وقعت في فنزويلا بين الحكومة الفنزويلية والممثلين الدبلوماسيين لألمانيا ، وبلجيكا ، وأسبانيا وفرنسا عام ١٨٩٥ ، وبين الممثل الدبلوماسي لهولندا وفنزويلا عام ١٩٠٤ .

ويجب على الممثل الدبلوماسي أن يكف عن التدخل في الخلافات التي تنشأ بين حكومة الدولة الممثلة أمامها وبين حكومة أخرى ومن أمثلة ذلك تدخل الممثل الدبلوماسي لفرنسا في بولونيا في النزاع الذي كان قائماً في عام ١٧٢٤ بين بولونيا وروسيا ، واشتراكه عملياً في تطويق مدينة Dantzig ثم وقوعه أسيراً في أيدي السلطات الروسية .

وفي فبراير ١٨٩٨ حرر الممثل الدبلوماسي لأسبانيا في الولايات المتحدة خطاباً لأحد أصدقائه في هافانا منتقداً فيه سياسة رئيس الجمهورية الأمريكية في ذلك الوقت ، وقد وقع هذا الخطاب في أيدي السلطات الأمريكية ، وبمجرد علم الممثل الأسباني بذلك حرر في الحال استقالته من منصبه إلى الحكومة الأسبانية ، ولكن حكومة الولايات المتحدة استلزمت تكذيباً رسمياً للوقائع التي كان يتضمنها الخطاب واعتذار الحكومة الأسبانية عن الإهانة التي لحقت برئيس الجمهورية ، وقد رفعت أسبانيا تقديم هذا الاعتذار ، وقد ترتب على رفعها تأزم الأمور بين الدولتين .

وفي المعاهدات التي أبرمت بين حكومة الاتحاد السوفييتي وبين الدول الأخرى ، نجد أن هذه الدول تنص صراحة على امتناع الممثلين الدبلوماسيين لروسيا السوفييتية عن الدعاية الشيوعية *Propagande révolutionnaire* ومن أمثلة ذلك معاهدة ١٦ مارس ١٩٢١ بين إنجلترا وروسيا ، ومعاهدة ٥ نوفمبر ١٩٢٢ بين ألمانيا وروسيا في مادتها ٧ ومعاهدة ٢٢ أبريل ١٩٢٢ بين



الدائمك وروسيا في مادتها الخامسة ومصادرة ٢٠ يناير ١٩٢٥ بين اليابانيين وروسيا في مادتها الخامسة .

ولكن مراجع الدبلوماسية تكشف أن نموس هذه الاتفاقيات لم تحتسب من جانب الممثلين الدبلوماسيين الروس الذين، محتمين وراء شعار الدبلوماسية لم يكلوا من القيام بجميع أوجه الدعاية للنظام الشيوعي ومن التدخل في الشؤون السياسية الداخلية للدول المعتمدين فيها . وفي مايو ١٩٢٥ بناء على طلب الحكومة الفرنسية استدعت الحكومة السوفييتية مكرتير سفارتها في باريس لاشتراكه في اجتماع عقدته في باريس لجنة الثورة الصينية Comité révolutionnaire لتutionnaire Linain ، وذلك لأنه أيد بعض الخطباء الذين انتقدوا أثناء هذا الاجتماع سياسة فرنسا في مستعمراتها .

وقد حدث على أثر وفاة الرئيس الأمريكي ويلسون في ٢ فبراير ١٩٢٤ أن أصدر الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت أمرا طالبيا تنكيس الأعلام في جميع أنحاء الاقليم الأمريكي . ولكن طير ألمانيا بناء على تعليمات من دولته التي كانت تنظر الى Wilson كمواطن عادي وفي تنكيس العلم اسم الألمان ، ولكن ذلك كان موضع احتجاج مام، أمير الطير الى أن يشترك في الحداد الرسمي Le deuil public وأن ينكس العلم الألماني خلال السادس من فبراير وهو اليوم الذي تم فيه تشييع الجنارة . ويرى القبطه أن هذا الجولف من جانب ألمانيا بعد اهانة موهبة من حكومتها الى ذكرى رئيس الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى .

#### هدايا الممثلين الدبلوماسيين :

في الماضي ، وغولنا من انحراف الممثل الدبلوماسي ، نجد بعض الدول تحرم على ممثلها الدبلوماسيين قبول الهدايا ، وكانت في مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية . وهذا التقليد لم يعد قائما الآن .  
Some powers, The United States being one of them, have forbidden their diplomatic agents to receive these formal and official parting gifts, and they have now fallen into disuse, Laurence, 284

Ways in which a diplomatic mission can be terminated, P.284-85 حالات انتهاء مهمة الممثل الدبلوماسي:

- ١ - قيام الحرب بين الدولة المرسلة والمستقبلة .
- ٢ - وفاة الممثل الدبلوماسي .
- ٣ - استدعاؤه .

Expiration of time fixed for the duration of the mission ٤ - انقضاء الأجل المحدد

٥ - مسمى نجا - أو الخلق الفرعي الخاص من البعثة its special purpose

٦ - عودة الممثل العادي الى وظيفته في الحالة التي يكون رئيس البعثة الدبلوماسية من درجة قائم بالأعمال بالنيابة  
By the return of the regular minister to his post cases where a minister has been accredited ad interim.

٧ - وفاة رئيس الدولة المعتمد أمامها الممثل الدبلوماسي ، أو وفاة رئيس الدولة التي أرسلت الممثل الدبلوماسي ، وذلك بالنسبة للدول ذات النظام الملكي ، وعلى ذلك فإنه في حالة رؤساء الدول المنتخبين فـإن وفاتهم لا تؤثر في حالة الممثل الدبلوماسي المعزل منهم أو المعتمد قبلهم.

٨ - في حالة عودة الممثل الدبلوماسي على أثر اهانة لحقت به أو بدولته فإن ذلك ينهي مهمة الدبلوماسي

If he goes away in consequence of having received grave offence, whether offered to himself personally or to the state that he represents, his mission is in both cases brought to an end.

٩ - ومن الناحية الفنية التغير الذي يطرأ على درجة الممثل الدبلوماسي A change in his diplomatic rank يوصى الى انهـاء المهمة الدبلوماسية لما يترتب على هذا التغير من ضرورة تقديم أوراق استمائه معربة بطلب تقديم أوراق اعتماده وفقاً لمرتبته الجديدة  
The presents at the same time his letters of recall in his old capacity and his letters of credence in his new capacity.

واعتباراً من هذه اللحظة تبدأ أقدميته في درجته الجديدة بين أقرانه من الممثلين الدبلوماسيين الذين يشغلون نفس الدرجة ويمثلون دولهم في اليوم الدولة المعتمد فيها .

ويلاحظ أن وفاة الممثل الدبلوماسي ينهى جميع الحصانات التي يتمتع بها، ولكن اعتبارات الرحمة والمعاملات تقضى بأن يستمر في التمتع بها زوجته وأولاده حتى الوقت الكافي لعودتهم إلى وطنهم .

ومن رأى الأستاذ Laurence أن الممثل الدبلوماسي يتمتع بخصائصة الدبلوماسية في كل عور  
A diplomatic agent retains his privileges whilst he is travelling home ومن ثم فإن نفس المؤلف يعتقد بشدة ملك الحكومة الألمانية والتي لم تحترم هذه القاعدة عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث أن يوليوس كامبسون ، السفير الفرنسي أساء معاملته واقتيد إلى الحدود كما لو كان جنسوا

وعندما دخلت الولايات المتحدة الحرب في ١٩١٧ فإن طغيها في ألمانيا مستر جيراردنسك لقي نفس المعاملة السيئة .

ومسب وجهة الأستاذ فوش<sup>(١)</sup>، لأسباب انقضاء المهمة الدبلوماسية هي:  
١ - انتهاء المدد المحددة لمباشرة المهمة الدبلوماسية مثل انتهاء أعمال المؤتمر الدولي الذي يمثل دولة من أعماله .

٢ - انتهاء موقع المهمة الخاصة  
L'accomplissement de l'objet d'une mission spéciale à lui confier.  
٣ - موت أو عزل رئيس الدولة المعتمد من جانبه أو المعتمد قبله، حيث يلزم في الحالتين تجديد أوراق الاعتماد من قبل رئيس دولة الممثل الدبلوماسي وإعادة تقديمها .

٤ - التعديل الذي يطرأ على درجة الممثل الدبلوماسي .

٥ - في حالة انتهاك حقوق الممثل الدبلوماسي من قبل السلطات الإقليمية وتنازع وقع الممثل الدبلوماسي بشرط موافقة حكومة الممثل على ذلك .

٦ - في حالة قيام الممثل الدبلوماسي بأعمال تعدد السلطات الإقليمية انتهاكاً من جانبه لواجباته كممثل دبلوماسي، وعدم احترامه للقوانين الإقليمية واشتراكه في مؤامرة .

---

(١) Paul Fauchille: Traité de D.T.P. Tome 1, Partie 3, P. 103-108.

٧ - اعلان الحرب بين الدولتين، فانه يؤدي الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين هاتين الدولتين، ولكن لا يؤثر ذلك على العلاقات الدبلوماسية بين هاتين الدولتين وبين الدول المحايدة . ولكن احتلال اقليم الدولة على اثر قيام الحرب بين دولة واخرى يؤدي الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المحايدة وبين الدولة التي تم احتلال اقليمها وذلك مثل ما حصل في الحرب العالمية الاولى في رومانيا حيث طلبت سلطات الاحتلال الألمانية الى الممثلين الدبلوماسيين للدول المحايدة في بوغارسه بأن تنهى اتصال بعثاتها الدبلوماسية . وعلى عكس ذلك فان الممثلين الدبلوماسيين للدول المحايدة استمروا يباشرون أعمالهم في بروكسل حتى بعد اجتلال بلجيكا من جانب القوات الألمانية وذلك بالرغم من أن الحكومة البلجيكية كانت قد انتقلت الى فرنسا في الجزء من اقليمها المعروف باسم *كوارتير هاور* *كوارتير هاور* نتج من ذلك رفع غير مادي وهو الفصل بين الممثلين الدبلوماسيين وبين الحكومة المعتمدin لديها

٨ - استدعاء الممثل الدبلوماسي من جانب رئيس دولة  
*Le rappel de l'agent diplomatique par son souverain.*

وهذا الاستدعاء يمكن أن يرجع الى أسباب متعلقة بشخص الممثل الدبلوماسي، أو قد يكون معزى الى تازم علاقة الدولتين دون أن تعلل الأزمة الى حد اعلان الحرب بين الدولتين . بل يقتصر الأمر على قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين .

وقد يتم الاستدعاء المصوب بقطع العلاقات الدبلوماسية على أن يفسر تغيير في نظام الحكم في داخل إحدى الدولتين وذلك ما تم بعد نجاح الثورة البولشيفية في روسيا عام ١٩١٧ .

ولكن في جميع الحالات يبقى الممثل الدبلوماسي متمتعاً بالحصانة الشخصية وأيضاً بالحصانة الثقافية حتى يتمكن من مغادرة اقليم الدولة التي كان يمثل دولته لديها أو على الأقل حتى انقضاء المدة الثقافية المحددة له من قبل سلطات تلك الدولة لمغادرة اقليمها .

وفي جميع الحالات - ما عدا حالة اعلان الحرب - فان الاستدعاء يتم بناءً على خطاب موجه الى الممثل الدبلوماسي *La lettre de rappel* الذي يقوم بتوقيع سلطات الدولة المعتمدة لديها *prendre officiellement congé de gouvernement auprès duquel il était accrédité.* وعلى ذلك خطاب يوجه من سلطات الدولة المعتمدة لديها الممثل الدبلوماسي

الى حكومة هذا الأخير ويطلق على هذا الخطاب **Une lettre de réprobance**

٩ - موت الممثل الدبلوماسي، مع اعداد جنازة رسمية حسب درجته، وأثر ذلك على الحصانة التي يتمتع بها أفراد حاشيته، ونقل أمواله .

النتائج التي تترتب على انتهاء البعثة الدبلوماسية :

هذه النتائج تختلف باختلاف أسباب انتهاء البعثة الدبلوماسية . وعلى ذلك فإن النتائج التي تترتب على انتهاء المهمة الدبلوماسية يمكن أن تكون واحدة فيما يلي :

- ١ - مجرد إعادة تقديم أوراق اعتماد جديدة ؛
  - أ - موت رئيس الدولة .
  - ب - تغيير في درجة الممثل الدبلوماسي .
- ٢ - مجرد تغيير شخص الممثل الدبلوماسي .
- ٣ - مجرد قطع العلاقات الدبلوماسية .
- ٤ - اعلان الحروب بين الدولتين .
- ٥ - أثر ذلك في معاهدات التجارة ومعاهدات الإقامة وفي إقامة رمايا الدولة وكذا في أموالهم .
- ٦ - أثر ذلك - في حالة الحرب - على المعاهدات التي تربط بين البلدين .
- ٧ - رماية مصالح رمايا الدولة في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية بواسطة البعثة الدبلوماسية لدولة مديقة لها .

ولا نجد ما يستدعي الدخول في تفاصيل هذه النتائج ، نظرا لأنها تجد مكانها الطبيعي في مؤلفات القانون الدولي العام ، وقد فعلنا ذلك في مؤلفنا القانون الدولي العام ، في طبعاته المختلفة التي ظهرت تباعا منذ عام ١٩٦٩ حتى آخرها طبعة ١٩٨٦ ، ونكتفي هنا بالإحالة .

### المطلب الثالث

#### النطاق العملي للحصانة الدبلوماسية

#### PREROGATIVES ET IMMUNITÉS DES AGENTS DIPLOMATIQUES

عالجنا في القسم الثاني هذا الموضوع من زاوية نموي اتفاقية فيينا لسنة ١٩٦٢ للعلاقات الدبلوماسية\* انظر ما سبق ص ١٧٢ - ١٧٨ ، وتعميقا للبحثه فقد رأينا القوي في المشاكل العملية للحصانة الدبلوماسية ، وهي فنية بالتجارب القديمة منذ بداية عصر الدبلوماسية ، ولكنها متجددة باستمرار على مدار العصور والأيام ، ولقد سجلتها أمهات مؤلفات القانون الدولي ، خاصة الأواهل منهم ، كما دونتها أحكام المحاكم في العديد من الدول .

فالممثل الدبلوماسي ملزم بأن يتحلى ويذلل من ادعاءات ومعالسج دولته ، ومن ثم فانه يجب أن يتمتع بحرية التعبير من أفكاره ، ولكنه لا يملك القوة المادية التي تسند هذه الحرية ، ومن ثم فان القانون الدولي يتكفل بتيسير حمايته بطريقة فعالة تختلف من الحماية العادية التي يلزم القانون الدولي العام الدولة بتوفيرها للشخص الأجنبي ، ومن ثم فان القانون الدولي يلزم الدولة بأن تكفل من كل ما يعد قيدا مباشرا أو غير مباشر على حرية الممثل الدبلوماسي في التعبير من آرائه وذلك بناء على تقليد قديم جدا ، ومعترف به من عامة الدول ، ومن فلهاء القانون الدولي العام ، الذي يحيط الممثل الدبلوماسي بالتقدير والاحترام .

ومع ذلك فان التاريخ يعجل اليها وقائع حالات حدث فيها امتداد على الممثلين الدبلوماسيين مثل الشروع في قتلهم أو محاولة ذلك ، ولكن وقوع مثل هذه الحوادث لا يمكن أن يؤثر على وجود القواعد القانونية التي كان مصدرها العرف الدولي ، والتي ألزمت عامة كتاب القانون الدولي العام ، والتي توجد مطرة في بعض الأحيان في التشريعات الداخلية .

والقانون الدولي العام يعترف للممثلين الدبلوماسيين بامتيازات وصانات معينة ، يعزى سببها الى الاستقلال الوجب توفيره للممثل الدبلوماسي ، ثم ان الحصانات الدبلوماسية تجد ما يبررها في الاحترام المتبادل بين الدول ،

PAUL FAUCHILLE: *Traité du droit international public* (1)  
Tome 1, 3ème partie, par 1986, Section V, PP. 56-102;

MARIO JULIANO: *Les relations et immunités Diplomatiques*, Recueil des cours d'Académie de Droit international, 1960, 2, P. 75-201.

لأن أي قيد يمكن أن يمس شخص الممثل الدبلوماسي أو على أمواله لن يتسرع لهم حرية التصرف اللازمة وسيؤثر مباشرة في العلاقات الدولية؛ الذين يقومون على رعايتهم.

Montesquieu: *Esprit des lois* المؤلف المؤلف

VATTEL: *Droit des gens* وأيضاً *lois*, liv. 26, chap. 21.

VATTEL: *Droit des gens*, livre IV, chap. VII, § 92. في مؤلفه حيث يرى في ص ٥٩ أن يجب الاعتراف بالحصانات الدبلوماسية هو ملة لتمثيل التي تثبت للممثل الدبلوماسي . . . ويرى في ص ٦٠ أن الحصانات الدبلوماسية يجب الاعتراف بها للممثل الدبلوماسي للدولة الأجنبية متى ولو كان من رعايا الدولة الممتد أمامها وذلك لأن الملة الرسمية للشخص *Le caractère officiel du personnage* تغفل صفته المستقلة من جنسيته . وأن المؤلفين الدوليين يشبهون الممثلين الدبلوماسيين من حيث التمتع بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية، بل ويثور التساؤل أيضا عن الاعتراف بهذه الحصانات والامتيازات للممثلين التجاريين للاتحاد السوفييتي كما أثرتنا لذلك في الفصل الأول من هذا القسم .

وبالنسبة للمؤلفين الدوليين نجد م ٧ من عهد معية الأمم المتحدة والنصوص الصريحة في ميثاق الأمم المتحدة ويثور النزاع حول تحديد الوقت الذي يتمتعون فيه بالحصانة الدبلوماسية، هل ذلك أثناء دورات الانعقاد فقط أم بصفة دائمة وأيضا هل يتمتعون بهذه الحصانات حتى في القيم الدولة التي ينتمون إليها بجنسيتهم سواء كانوا يباشرون مهام وهيئتهم على هذا الاقليم أم خارجا أم لا يتمتعون بهذه الحصانات في داخل القيم دولتهم بناتنا حتى ولو كانوا يباشرون وهيئتهم كمواطنين دوليين ؟

وهل يعترف بهذه الحصانات لممثلي الدول في المعارض الدولية . بعض الفقه يوجب على هذا السؤال بالنفي . كما أن فريقا من منحه يسرى أن ممثلي وزارة أجنبية خوصا ممثلي وزارة التجارة لا يمكن تشبيههم بالممثلين الدبلوماسيين ومن ثم فإنه لا يعترف لهم بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية .

أولا : الأمن الشخصي : *L'inviolabilité*

ويذكره الفقيه Calvo في مؤلفه *Le droit international économique et pratique*, T.III, § 1481.

بأنه يعني حماية الممثل الدبلوماسي من كل اعتداء Au-dessus de toute atteinte أو متابعة لغاية أو غيرها poursuite وتطبيق هذا المفهوم على الممثل الدبلوماسي فإنها لا تعني لفظ الحماية العادية التي تلزم بها الدولة بالنسبة لكل من يوجد على اقليمها، ولكنها تعني PIETRI: Critique sur la fiction d'exterritorialité, P. 106

حقه في الأمن المطلق والتمام ، والحرية التي لا يرد عليها قيد ، وعدم المساس بشخصه في كل مناسبة . ويرى المؤلف أن ثبوت هذا الحق للممثل الدبلوماسي ليس محل خلاف وأن هذا الحق لا يبرر لفظ بالمواصفة la simple convenance بل يعد ضرورة ، لأنه بدون الحماية المطلقة ، غير المحدودة ، فإن الممثل الدبلوماسي يكون تحت رحمة الدولة التي يباشر فيها وظيفته ، ولا يمكنه أن يباشر وظيفته بالحرية اللازمة للقيام بها على الوجه الكامل .

ويعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانونيون الدبلوماسي والتي عرفها القانون الدولي منذ نشأته . كما يعد الأساس لجميع الامتيازات التي يتمتع بها الممثل الدبلوماسي . وهذه الحماية بالمعنى السابق تنعكس على شخص الممثل الدبلوماسي وعلى مكانه .

ومن هذا المبدأ تتفرع نتائج مختلفة التي يعفها l'exterritorialité فاصدين بذلك التراضي أن الممثلين الدبلوماسيين يوجدون خارج اقليم الدولة التي يباثرون فيها وظيفتهم وعدم مفادرتهم اقليم دولتهم . واعتبار مقر البعثة الدبلوماسية وكذا مكان الممثل الدبلوماسي جزءاً من اقليم دولة أجنبية ، أي جزءاً من اقليم دولة الممثل الدبلوماسي . وهذا الافتراضي دافع عنه كبار مؤسسي القانون الدولي العام مثل Grotius, G.F. de Martens, HEFFTER, F. de Martens, Wheaton بينما رفض التطعيم به آخرون مثل : BLUNTISCHLI, FRADIER - FODERE. ويرى الفقه المعاصر أن هذا الافتراضي إنما هو التراضي مبهم vague وخطر ، وغير مفيد . ويرفض قبوله ، ويرى أن مبدأ الحماية الكاملة لشخص الممثل الدبلوماسي إنما يستند الى الحرية الواجب توفيرها للممثل الدبلوماسي والتي بدونها لا يمكن القيام بوظيفته . ومن هذا المبدأ تتفرع النتائج الآتية :

أولاً : حماية شخص الممثل الدبلوماسي l'inviolabilité de la personne

والحماية الكاملة لشخص الممثل الدبلوماسي معذرها الاستثناء والسيادة والاحترام المتبادل للدول ، ولذا كان الممثلين الدبلوماسيين يمثلون



دولهم وكل عمل ينال من الممثل الدبلوماسي بعد موافقة دولته ،  
وإذانة تلقى بامتد ، ومن ثم فإنه بعد تجهيزا للبعث الدبلوماسي بين الدول وبين  
ثم تفهم الأهمية التي تعلقها الدول على احترام هذا المبدأ ، ووقولها مضا  
وأذا بجانب الدولة التي انتهت استقلالها وسيادتها من طريق الاعتراف على  
ممثلها الدبلوماسي لدى دولة معينة .

ووجود هذا الحق يؤكد ما جرى عليه العمل بين الدول ويقره نفسه القانون الدولي العام ، ولذا فإننا نكتفي بتحديد مفهوم هذا الحق .

١ - هذا الحق أو هذا الامتياز الدبلوماسي يمتد الى جميع الممثلين  
الدبلوماسيين أيها كانت وظيفتهم الذين يمثلون دولهم ، فـ **Legats**  
**Minors** مبعوثين مانيين أو غير مانيين **envoyés ordinaires ou**  
**extraordinaires** وزراة معينين بالقوانين بالأعمال ، ولا يهزم في هذا الصدد أن  
يكون الممثل الدبلوماسي من رعاية الدولة الممرطة أو من رعاية الدول المصنفة  
للمنا .

٢ - ويمتد أيضا الى الأشخاص الذين يكونون جزءا من هذه البعثات المعلوماتية، الرخصيين وغير الرخصيين، بما فيهم أسرة الممثل الدبلوماسي، والأطباء الرخصيين للبعثة الدبلوماسية، تلك المستشارين والسكرتيرين والملحقين والترجمين، والمساعد *des courriers de cabinet*، والأطباء، ورجال الدين الملحقين بالبعثة الدبلوماسية من أجل تيسير أداء الكوادر الدينية وظائفها.

والى الطاقم غير الرسمي للبعثة الدبلوماسية يدخل الخدم وبعثة عامة كل من يعيش مع الممثل الدبلوماسي ويوجد بعثة دائمة في غمته. وبالنسبة للمرأة فانها تقيم بجانب الزوجة الاطفال والاقارب الذين يعيشون في مكان واحد مع الممثل الدبلوماسي وأيضا أسر وخدم الحاشية الرسمية لرئيس البعثة الدبلوماسية

Les serviteurs et la famille des membres de la suite officielle du chef de la mission.

٢ - وتتعرف أيضا على الحياة الى جميع الأديان وإلى جميع  
التصرفات الخيرية لقيام الممثل الدبلوماسي بوظيفته ، كذلك الإقرار الشخصية  
ومقر البعثة الدبلوماسية وأثاثها وسجلتها تكون جزءا من الحياة الواجب  
توفيرها للممثل الدبلوماسي  
L'inviolabilité de sa personne  
وبين ذلك أيضا مركبات الممثل الدبلوماسي والبعثة الدبلوماسية ، ورأسه

الممثل الدبلوماسي والبحث الدبلوماسية التي يتبادلها الممثل الدبلوماسي والبحث الدبلوماسية مع حكومته وكذلك الرسائل التي ترسل بها حكومته اليه بما في ذلك البرقيات اللاسلكية والمكالمات التليفونية. وفيما يتعلق بالمراسلات فانها تتمتع بهذه الحماية سواء أُرسلت عن طريق البريد العادي أو عن طريق حامل الحقيبة "le courrier" ولكن في حالة ارسالها عن طريق البريد - يلزم أن تختم الرسائل بخاتم دبلوماسي متعارف عليه .

وفتح الرسائل في وقت السلم سواء ما كان منها صادرا عن البعثة أو واردا اليها يعد خرقا للقانون الدولي العام. ولكن احترام هذا الالتزام كثيرا ما تنكرت له الدول، وذلك منذ أمد بعيد، ومن ذلك ما قام به موظفو الجمارك الألمانية من جهر الحقائق والبرقيات التي كان يحملها حامل الحقيبة للبطارية الفرنسية في مدريد لمدة ٢٤ ساعة وذلك خلال شهر ديسمبر ١٨٩٢.

وفي عام ١٩٠٨ قام موظفو البريد الفنلنديين بفتح الحقائق التي كانت تحتوي على البريد الرسمي "le courrier officiel" للبطارية الأمريكية وفي ٢٨ يونيو ١٩٢١ وفي محطة السكة الحديد لمدينة Dantsig طالب طلبة المدينة بغلق الرسائل التي كان يحملها حامل الحقيبة الدبلوماسية للبطارية البولونية ، وعندما عارض في استجابته لطلبهم أفسر حامل الحقيبة البولونية التي تقع رحلته والعودة من حيث أتى وتلا ذلك احتجاج الحكومة البولونية لدى سلطات مدينة Dantsig لانتهاكها للحصانة الدبلوماسية .

وخلال الحرب العالمية الأولى فان جميع المراسلات السياسية ولغيت تحت الرقابة من جانب الدول المتحاربة وذلك تأمينا على حق هذه الدول في حماية أمنها .

واحترام المراسلات الدبلوماسية كثيرا ما نص عليه في الاتفاقيات الدولية ومن أمثلة ذلك الاتفاق الذي وقع في ١٤ مارس ١٩٢٢ بين بيلو وفنلندا والاتفاق المبرم بين المكسيك وانجلترا في مايو ١٩٢٢.

٢ - التمتع بهذا الامتياز يبدأ من اليوم الذي يعلن فيه الممثل الدبلوماسي الى القليم الدولة التي سيباشر فيها مهام وظيفته وذلك اذا ما كان قد سبق وصوله الى هذا الاقليم اخطار حكومته الى حكومة الدولة المرسل اليها بصفته الجديدة . وفي جميع الفروض فانه يبدأ من اللحظة التي يكشف فيها عن صفته كممثل لدولته لدى الدولة اللقمية. وذلك اذا لم تكن لسلطات هذه الدولة الأخيرة قد أحيت بصفته الجديدة وهذه هو فرض مستحيل عملا [ وهذا هو رأي الجمهور .

ولكن هناك من الفقهاء من يرى أن التمتع بهذا الامتياز يبدأ من اليوم الذي يتسلم فيه الممثل الدبلوماسي أوراق اعتماده من دولته DELPECH بينما حسب رأى آخر فإن هذا الامتياز لا يثبت إلا من تاريخ تقديم الممثل الدبلوماسي أوراق اعتماده إلى رئيس الدولة أو إلى وزير خارجية الدولة التي سيتم اعتماده لديها (TRAVERS)

ويستمر الممثل الدبلوماسي متمتعاً بهذا الامتياز طالما يتمتع بمهنته هذه لدى الدولة المعتمد لديها ، ذلك حتى اللحظة التي يعبر فيها حدود هذه الدولة أو حتى انتهاء المدة المحددة له لمضافة هذا الإقليم. ولكن إذا كان هذا هو رأى الجمهور فإن هناك من يرى أن التمتع بهذا الامتياز مرتبط بمهنة الممثل الدبلوماسي ومن ثم فإنه يزول عنه منذ اللحظة التي يزول عنه منصبه كمثل دولته لدى الدولة الإقليمية Malignac وهناك من يرى أن التمتع بهذا الامتياز لا يزول إلا في الفترة التي يفارق فيها فعلاً effectivement الحدود، لدرجة أنه إذا ما تلقى الممثل الدبلوماسي في مفارقة الإقليم الدولة فإن الوسيلة الوحيدة أمام هذه الدولة تنحصر في أن تلجأه إلى خارج حدودها Bonfil ويرى آخرون استمرار التمتع بهذا الامتياز طالما أن الممثل الدبلوماسي لم يهلم شئون ومهنته إلى من خلفه فليس نفس المنصب Delpech

٥ - والتمتع بهذا الامتياز يبقى قائماً حتى بالرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية ، إذ بالرغم من إعلان الحرب أو بدء العمليات الحربية بين دولة الممثل الدبلوماسي والدولة المعتمد أمامها، وذلك حتى اللحظة التي يتمكن فيها الممثل الدبلوماسي من مفارقة الإقليم الدولة الأخيرة. وخلال القسرين الشاح مخرجت مادة تركيا على انتقال الممثلين الدبلوماسيين للدول التي أعلنت الحرب على تركيا في القصر المعروف باسم Le château des sept tours في القسطنطينية وذلك اعتقاداً من السلطات التركية أن التامتهم في هذا القصر يكلل أمنهم وسلامتهم أكثر مما لو تركوا بقيتهم في مقر بعثاتهم الدبلوماسية أو في مساكنهم الخاصة .

ولكن هل يتمتع الممثل الدبلوماسي بهذا الامتياز أيضاً في الدول الأجنبية الأخرى غير الدولة المعتمد فيها وذلك في الحالة التي يكون فيها مجبراً على اجتياز حدود تلك الدول وذلك بعد أن أقص من شخصيته ؟

الاجابة على ذلك ليس متفقاً عليها من جانب الفقهاء ، فمن الفقهاء من يرى أن التمتع بهذا الامتياز مرتبط بالمهنة التمثيلية التي لا تشيخه

الا في داخل القليم الدولة المعتمد لديها، ولذا فان الممثل الدبلوماسي في نظر الدول الأخرى غير المعتمد لديها لا يعدو من كونه مجرد أجنبي مساعد *comme un simple particulier* من هذا الرأي نذكر الفقه *Grotius, Rynkershoek, gentilis, Zouch, Calvo, Hall.....*

بينما يرى آخرون من بينهم نذكر *VATTEL, de Martens, Wheaton, Pasquier - Fodéré*

وكذلك ينضم اليهم جانب من الفقه ان الممثل الدبلوماسي يتمتع بهذا الامتياز أيضا في هذه الحالة ان كل امتداع يوجه الى شخص يعد في الواقع موجه الى دولته لا وينصب على رئيس الدولة الذي قلده مهام منصبه .

ولكن الفقيه *VATTEL* يلخص ذلك على حالة المرور البشري *Le passage innocent* ولذلك فانه اذا كانت الرحلة تخطى أو تحصل على الشك على أن الممثل الدبلوماسي يريد استغلال مروره في القليم الدولة من أجل الاضرار بالأمن الداخلي للدولة مثلا كإذكاء الفتنة الداخلية ، يكون من حق هذه الدولة أن ترفض مثل هذا المرور أو يكون من حق الحكومة الإقليمية أن تتخذ من الاجراءات ما يكلل منع وقوع مثل هذا الخطر، ولذلك دون أن ترتكب أمملا تعد امتداعا سافرا على شخص الممثل الدبلوماسي .

والممثل الدبلوماسي الذي لا تعترف له الدولة التي يريد المرور بالقيام بهذه المهمة ليس له من الحقوق أكثر من تلك التي يتمتع بها مجرد الأجنبي العادي ، وفي خلال الحرب فانه لا يمكن أن يتمتع بالحماية الا اذا كان يحمل تصريحاً بالمرور من السلطات المحلية *Un sauf - conduit*

وهذا الامتياز يشهد للممثل الدبلوماسي حتى بالرغم منه ، وذلك لأنه معترف به من قبل القانون الدولي العام لا بحقه شخصية بل على أساس أنه ضروري لاحترام استقلال وسيادة الدولة التي يمثلها الممثل الدبلوماسي، وينبغي على ذلك أن الممثل الدبلوماسي لا يملك التنازل عن هذا الامتياز وذلك ان يتمتع بهذا الامتياز ليس حقا شخصيا للممثل الدبلوماسي كما قلنا بل أنه حق لدولته ، وأن الممثل الدبلوماسي ملزم بالتمسك بهذا الحق، ان التمسك به مرتبط باستقلال وسيادة دولته وعرقلها في المجتمع الدولي .

وفي حالة خروج الممثل الدبلوماسي من حدود واجباته الوظيفية فليس الدولة التي يباشر فيها وظيفته الرسمية، كأن يتأخر على شخص رئيس الدولة المعتمد أمامها أو يأتي ما يهدد أمن هذه الدولة ، أو ما يشير فيها من لئال، فانه في الواقع يحس استعمال الحصانة التي يخدمها طية القانون الدولي

العام ، ولكن بالرغم من ذلك فان سلطات الدولة الإقليمية لا يمكن أن تخضعه  
لأعمال الاكراه البدني ، ولكنها تملك في مثل هذه الظروف أن تطالب إلى دولته  
استدعاءه ، ولها في حالة الضرورة أن تقوم بإبعاده بعد أن تلجأ جواز سفره  
ويرى بعض الفقهاء مثل Pradier - Fodéré أن اساءة تمتع الممثل  
الدبلوماسي بحصانة الحرية والأمن *l'inviolabilité* يعد تشاؤلا فمنهياً  
من هذه الحصانة .

وهذه الحصانة تتضمن حماية الممثل الدبلوماسي ضد جميع الاعتداءات  
التي يمكن أن تقع هذه مواد في ذلك ما كان مصدرها الأفراد الصاديون أو السلطة  
الصاعدة ، والفرد الذي ينتهك هذه الحصانة يعد في نظرنا من الفئة مرتكباً جريمة  
دولية *Commettrait un délit de droit international* (غير صحيح؟ )  
وتتضمن سائر التشريعات الداخلية التي على عقاب مرتكبها . ونحيل بعدد التطورات  
التي الأخيرة على اتفاقية الأمم المتحدة لحماية الأشخاص الممثلين بالحصانة انظر  
القسم الرابع .  
وفي حالة الاعتداء على الممثل الدبلوماسي يلزم هذا الأخير بأن يحيط  
حكومة الدولة التي يقيم فيها بهذا الاعتداء ( وزارة الخارجية ) ، وتقوم  
السلطات المحلية بالقبض على المتهم واستجوابه ثم تقديمه للمحاكمة أمام  
المحاكم الوطنية . وفي حالة تقاضى السلطات الوطنية من القيام بواجبها هذه  
فانه يكون من حق الممثل الدبلوماسي أن يلجأ إلى حكومته ويطلب الاستمسار  
أمامها ، وفي حالة جسامه الاعتداء فانه من الممكن أن تمتدحه حكومته .

أمثلة : في ١٢ يناير ١٨٩٥ تعرض طير مراکش إلى سب واعتداء في  
قارعة الطريق من جانب أحد جنرالات ألبانيا المعادين على المعاش . بينما كان  
الطير في مهمة رسمية في الاقليم الألباني .

في ٢٤ مارس من نفس العام فان كدالهاينين أصاب بطلقة منس الممثل  
الدبلوماسي الصيني في اليابان .

في ١٩٠٠ تم اغتيال الممثل الدبلوماسي الألماني في الصين في  
أحد شوارع بكين بيد بعض الثوار .

في ٨ فبراير ١٩٢٠ وفي مدينة بودابست قامت مظاهرة عداوية ضد مبنى  
البعثة الدبلوماسية للمملكة العرب .

في ١٩٢٣ خلال مؤتمر دولي معقود في لوزان تم اغتيال أحد أعضاء  
البعثة الروسية ، الذين قدموا للاشتراك في أعمال المؤتمر الخاصة بتسوية



منذ ١٩٠٤ وذلك بعد ابعاد الحكومة الفرنسية الممثل البابوي المكلف بحراة أرشيف البعثة البابوية في باريس وقد قوبل تعرف الحكومة الفرنسية باحتجاج الشاتيكان .

وفي أغسطس ١٩١٨ فان السلطات الروسية افتالت على يد قواتها ، التي كانت تحاصر السفارة البريطانية في موسكو الملحق البحري وامتلكت بعضا من الممثلين الدبلوماسيين والقنصلين لدول الطغاة ، وقد أشار ذلك دول الطغاة خاصة إنجلترا وفرنسا اللتين أعلننا أنه اذا لم تقدم الحكومة الروسية التعويض الكافي عن الحادث وإذا لم تقم بمعاذلة مرتكبى الحادث فانهما أي الحكومتين البريطانية والفرنسية تحمل أعضاء الحكومة السوفيتية مسؤولية هذا الحادث .

وفي عام ١٩٢١ قدمت الى إيطاليا بعثة اقتصادية رسمية ، وكسيمان هناك اتفاق بين الحكومة الروسية وبين الحكومة الإيطالية على منح أعضاء هذه البعثة معاملة مماثلة لتلك التي يتمتع بها أعضاء البعثات الدبلوماسية . ومع ذلك فان أحد أعضاء هذه البعثة التجارية الروسية الرسمية ، قد تعرض للاعتداء من جانب أحد المواطنين الإيطاليين ولقد فعلت في هذا الموضوع محكمة الجناح في روما بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٢١ وإعتبرت أن الجريمة تعد من الجرائم التي ترتكب ضد فرد مادي وليس جريمة ارتكبت ضد ممثل دبلوماسي ، ولذلك لأن حكومة الجمهورية الاشتراكية الاتحادية للسوفييت الروس لم تكن قد تسلم الاعتراف بها قانونا *en droit* من جانب إيطاليا ولم تكن تربط بين الدولتين علاقات دبلوماسية .

#### ثانيا : الحصانة القضائية : *L'immunité de juridiction*

لا يخفى الممثلون الدبلوماسيون من جميع الدرجات *de tout rang* للقطاعات الأقليمية الد والجنائي في الدولة المعتمدين لديها وهذا المبدأ مستقر في العمل ومعترف به من القلة ، كذلك لا تخلف قرارات المحاكمات الدبلوماسية للظن بالأعضاء أو وقف التنفيذ أو التعويض أمام القضاء الإداري ، في الدولة المعتمدين لديها ، اذا كانت تأخذ بالقضاء الإداري *cette exemption est pleinement admise par la pratique internationale. Elle est acceptée et défendue par la majorité des publicistes et des jurisconsultes.....*

وأساس هذا الاعفاء هو توفير الاستقلال التام للممثل الدبلوماسي في القيام بمهمته وأن الحماية الشخصية *l'inviolabilité*

لا تكفى وحدها من أجل تأمين هذا الاستقلال - ولكن الممثل الدبلوماسي يبقـى مع ذلك خاضعا لمحاكم دولته الأميلة التي يحتفظ فيها بموقعه القضاى ، كما أن المعتدى عليه يملك أيضا اللجوء الى حكومته رأسا أى أن هناك طريقان الاول ادارى والثانى قضائى .

وبعداً تمتع الممثل الدبلوماسى بتملك الحصانة القضائية من تاريخ وصوله الى اقليم الدولة التى سيعتمد لديها وتمتد حتى يخرج من هذا الاقليم أو بعد انقضاء المهلة الممنوحة له من أجل مغادرة الاقليم بشرط أن تكون كالمية من أجل ترتيب شؤونه ومغادرة اقليم الدولة المعتمد لديها

#### حصانة الممثل الدبلوماسى فى دولة أخرى غير المعتمدين فيها

يختلف الفقهاء فى تقرير هذه الحصانة ، فمنهم من يرى الامتنعاف بها لأن إنكارها يشكل اعتداءً على حقوق الدولة الممرطة والدولة المرسل اليها . ولكن جمهور الفقهاء يرى العكس ويطالب بخضوع الممثل الدبلوماسى فى مثل هذا الفرز للقضاء الاقليمى وذلك لأنه فى مواجهة الدولة الفخيرة تقتد الممثل الدبلوماسى صفته التمثيلية التى هى أساس الامتنعاف له بتملكه الحصانة القضائية  
car il n'a vraiment vis-à-vis de ce pays  
aucun caractère représentatif

وهذا الحل يتفق أيضا مع أعمال معهد القانون الدولى عام ١٩٩٥ ، حيث أن أمر خضوع الممثل الدبلوماسى أو عدم خضوعه للقضاء الدولة المبيسر يكون متروكا لمحض ارادة هذه الدولة - وإن هى منحت هذه الحصانة فانمما تكون بمعد عمل من أعمال المجاملات par pure courtoisie ( راجع annuaire de l'institut , T. XIV, P. 239

وموقف الحكومة الفرنسية فى هذا المعد غير واضح فتارة هى تعتبسر الممثل الدبلوماسى الأجنبى لدى دولة أخرى مجرد أجنبى عادى، تارة الحكومة الفرنسية فى ١٨٥٤ التى اعتبرت الممثل الدبلوماسى للولايات المتحدة فمى مدريد comme un simple particulier بينما نجد وزارة الخارجية الفرنسية فى عام ١٩٠٠ تقرير أن :

"L'agent diplomatique qui traverse le territoire français pour accomplir sa mission à l'étranger ou pour retrouver rendre compte à son gouvernement doit être assimilé à l'agent diplomatique accrédité et par suite doit être exempté de la juridiction locale".



موقف الممثل الدبلوماسي لحكومة غير معترف بها الا اعترافا واقعيًا:

يرى البعض أنه إذا وجد ممثل لحكومة في دولة لا تعترف بهذه الحكومة الا اعترافا واقعيًا *de facto* فإن مثل هذا الممثل الدبلوماسي لا يتمتع بالحصانة القضائية ، وهذا هو ما ذهب اليه المحاكم في إنجلترا عام ١٩٢١ طبقا لرأي وزارة خارجيتها *Foreign Office* في موضوع *Krassine* الممثل الرسمي للحكومة البولندية التي لم تكن إنجلترا تعترف بها بعد اعترافا قانونيا *de jure*

الإعفاء من القضاء الجنائي L'exemption de la juridiction criminelle

يعد هذا الإعفاء مسلما به ، معناه من جميع الدول ، وأيضا من جانب القابلية الساطعة من القضاة وإن كانت القلة النادرة تنكره ولكن لا يعتد برأيها .

تعليق هذا الإعفاء : اختلاف :

(١) منذ *Grotius* وآخرون أساءه *l'exterritorialité* .  
(٢) حسب رأي *Barbeyrac, Burlamaqui, Thomasius* فإن هذا الإعفاء يؤس على اتفاق فمضى بين الدولتين ويستفاد هذا الاتفاق من واقعة ارسال الممثل الدبلوماسي ومن واقعة استقباله . لكن هذا الرأي يجعل الحماية القضائية للممثل الدبلوماسي تحت رحمة رئيس الدولة الذي يمكنه أن يلغى الاتفاق وتزول بالتالي الحماية القضائية .

(٣) يرى الفريق الثالث أن أساس الإعفاء يكمن في الحصانة الشخصية *l'inviolabilité* المعترف بها للممثل الدبلوماسي وأيضا في أن هذه الحصانة القضائية لابد منها من أجل توفير الاستقلال والحريية اللذين لقيام الممثل الدبلوماسي بوظيفته دون تطفل من السلطات الإقليمية .

والإعفاء من القضاء منصوص عليه بصريح العبارة في بعض القوانين الداخلية ، ولكن ما طبيعة هذه النصوص ؟ ( راجع المصادر في القسم الأول من هذا الموطأ ) .

التنازل عن الحصانة :

(١) هذه الحصانة من النظام العام والمحكمة تحكم بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها .

(٧) لا يملك الممثل الدبلوماسي التنازل عنها لأنها مقررة لصالح حكومته وليس لشخصه ومن ثم يتبين أن مصدر التنازل عنها من الحكومة .

ويرى البعض أنه يحق للممثل الدبلوماسي التنازل عن صانعة أفراد أسرته . وإن كانت الحكومة البلجيكية قد استلزمت أن يعذر التنازل السابق في مثل هذا الفرع من الحكومة أيضا . ( ومن أمثلة ذلك قضية ابن القائم بأعمال البعثة الدبلوماسية ببروكسل عام ١٩٠٦ ) .

#### الأعمال التي تشملها الحصانة :

(١) الأعمال السابقة على تعيينه في منصبه والتي لم تنته فيها الإجراءات قبل هذا التعيين .

(٢) الأعمال التي ارتكبت أثناء الخدمة ولكن الإجراءات امتدت أو لم تبدأ حتى انتهاء الخدمة .

(٣) يرى بعض الفقهاء التفرقة بين الجرائم الجسيمة *les grands crimes* والجرائم البسيطة *les crimes legers* ولكن هذه التفرقة حسب غالبية الفقهاء يجب رفعها لأن التفرقة بين هذين النوعين من الجرائم يورث إلى تحكم السلطات الإقليمية وبالتالي إلى النيل من استقلال الممثل الدبلوماسي .

#### كيفية الحصول على تعويض من الممثل الدبلوماسي :

الإعفاء من الخلع للفقهاء لا يعني عدم تجريم الفعل واعتباره عملا مشروعا وانتفاء مسؤولية فاعله ، بل أن المسؤولية تبقى كاملة ويكون من حق الممتدعي عليه أن يلجأ إلى حكومة الممثل الدبلوماسي من أجل الحصول على التعويض . ويتم الحصول على التعويض بالطريق الدبلوماسي ويرى جانب من فقهاء أن محور آثار الفعل عن طريق التعويض يعد عملا دوليا . *les reparations à fournir deviennent une affaire internationale. Le gouvernement local reclame, par voie diplomatique, l'application du châtiment mérité.*

هل هناك إعفاء من الجرائم التي يرتكبها الممثل الدبلوماسي فد أمن لدولة ؟

هناك من الفقهاء *BARBEYRAC* يرى إنتفاء الحصانة القضائية في هذا الفرع ، ولكن جمهور الفقهاء يرى أن للدولة أن تستعمل كل الوسائل

الكفيلة التي تؤدي الى حمايتها من الخطر الذي يتهددها من النشاط السيئ يقوم به الممثل الدبلوماسي الأجنبي ، لأنها تكون في حالة دفاع شرمسي، وذلك إما عن طريق فرض الحصار على مقر البعثة الدبلوماسية أو غير ذلك ، ولكن عندما يصبح الممثل الدبلوماسي عاجزا عن الإفراج بالدولة تطلب منه فسي الحال مغادرة اقليهما ، بل أيضا فان لها أن تلوذ حتى حدودها وتتركه يغادر اقليهما. ولكن عدم احترام القانون الدولي من جانب الممثل الدبلوماسي لا يبيح للدولة أن تخل هي أيضا بقواعد هذا القانون وتعتمد الى محاكمته أمام محاكمها .

"Si le diplomate viole le droit de gens, et il n'en résulte pas pour le gouvernement le droit d'en faire autant"  
cf. De Martin: Causes célèbres du droit de gens; T. 1,  
P. 139.

خروج الممثل الدبلوماسي للقانون الاقليمي وفروقة مراعاة القوانين واللوائح الخاصة بالمرور بالامن المدني :

لا يجبر الممثل الدبلوماسي على أداء الشهادة أمام المحاكم الجنائية ويمكن أن يرسل بشهادته مكتوبة الى المحكمة أو الى سلطة التحقيق ولكن لا الزام عليه في ذلك فله أن يمتنع عن ذلك أيضا ، كاستنادا لا يمكن للقاضي التحقيق أن يطلب من الممثل الدبلوماسي المشول أمامه من أجل استجوابه أو موافقه ولكن يقوم المحقق بالانتقال بنفسه الى مقر البعثة الدبلوماسية .

ولا يحق للسلطات الاقليمية أيضا القيام بتحقيق في حالة موت أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية . وهو هو ما حصل في عام ١٩١٦ بعدد موت السكرتيسر الأول للسفارة الإيطالية في لندن في غرفة بغندق ، حيث اعترض المفيسر الإيطالي على قيام السلطات الإنجليزية بإجراء تحقيق في هذا الحادث متمسكا بالحصانة القضائية للممثل الدبلوماسي .

وجتمعت بالحصانة القضائية الجنائية أعضاء البعثة الدبلوماسية أيضا كانت درجاتهم، وكذلك الوظيفة الرسمية للبعثة الدبلوماسية وفي أفراد أسرهم فبراً تمتع المواطنين غير الرسميين للبعثة مثل الخدم محل خلاف في الفقه ( ١٤٥ - خدم - طباع - صافق - سايس ) Cocher

ويجمع الفقه على أن العمل قد جرى بين الدول على اعطاء رئيس البعثة الدبلوماسية من القضاة الداخلي . ويرى جمهورهم أن هذا الأبناء فيما يتعلق على وجه الخصوص بالأعمال والوقائع التي يأتيها رئيس البعثة باعتباره

شخصا ماديا لم يكن محل اتفاق بين جميع الدول .

Il est tout à fait compréhensible que l'exemption de la juridiction de laquelle nous allons nous vouer maintenant ait essentiellement pour objet l'actif et les faits accomplis par le chef de mission comme personne privée, en dehors de l'exemption de sa fonctions.

فيالمنية لامعلاء وفيالبعثة الدبلوماسية من المعلاء الداخلي يمكن أن تشير الى قضية L'affaire de Lesie, évêque de Ross الذي كان مطيرا لماريا ستوارت ملكة اروس SCOSSE لدى بلاط انجلترا عسكل امتثال الملكة ماريا ستوارت في انجلترا فلتسمح لهذا المطير في أن يستعبر في تمثيلها ( أي الملكة ) لدى البلاط الانجليزي وقد تأمر هذا المطير فسد ملكة انجلترا . الملكة اليزابيث منددت تم اعتقاله وفررت الحكومة الانجليزية موقفه على خطة من كبار العلماء القانونيين في السوءال الآتي :

في الحالة التي يتخامن فيها مطير مع خائن ، ويساعده أو يشجع ، وذلك من علم بالخيانة التي ارتكبها فد الأمير الذي اعتمد لديه وفي مملكةه لا يمكن عقاب هذا المطير بواسطة الأمير الذي في مملكته وفده قد ارتكبت الخيانة أو المؤامرة التي مهدت لهذه الخيانة ؟ ولقد أجاب الفقهاء الخمسة على السوءال السابق بأن مثل هذا المطير يقع للقطاعات الجنائي للدولة المعتمد لديها . راجع No Hair, International law, opinions, 1, P. 186ss.

وأيا طبق البابا بول الثالث القاعدة السابقة على المطير الأسباني Garcillas de la Véga عندما أمر باعتقاله في ١٨٥٥ . بـــــــــــــــــد أن وجدت في حوزة هذا المطير خطابات تطلب من شاقب ملك نابولي القيسام بحرب فد البابا بول الثالث .

ويخصر الحصانة الدبلوماسية لرئيسالبعثة الدبلوماسية في الشكسبون المدنية والتجارية فهناك أمثلة كثيرةالحالات ماتعت فيها الدول في أن تمنح رئيس البعثة الدبلوماسية الحصانة القضائية أيضا .

وفي مؤلفه De fore legatorum يشير الفقيهـــــــــــــــــم Bynartshoek الى أنه حتى منتصف القرن السابع عشر ، كانت المحكمة العليا في هولندا ترفض الاعتراف بالحصانة القضائية للمطير بالمنية للأعمال

التي لا تتعلق بوظائفه الرسمية - ولقد طبق ذلك عام ١٩٤٤ على مدير مصلحة  
السويد في هولندا .

وفي أسبانيا صدر قانون في ١٥ يونيو ١٩٧٧ وفي بآن الصغير لا يتمتع  
بالحصانة القضائية إلا بالنسبة للقود التي أبرمها قبل اعتماد أوراقيته  
أما ما عدا ذلك من "Les dettes, les affaires et les conventions  
privées qui auraient été contractées pendant l'exercice des  
ses fonctions".

فانه يخضع بالنسبة لها للقضاء الإقليمي، وذلك لأن منحه الحصانة بالنسبة  
لهذه الأموال يعد مخالفا للمدالة والمنطق الطبيعي  
serait contraire à la justice et à la raison naturelle"

وأخيرا يمكن الإشارة الى موقف ملك فرنسا لويس الخامس عشر بصحفي قضية  
الممثل الدبلوماسي البارون دي ريش Le Baron de Wreoh الذي كان  
ينوي مغادرة باريس قبل سداد الديون التي أبرمها ، الأمر الذي جعل  
دافنيه يلجأون الى الحكومة الفرنسية ويغضون الأمر في يديها ، التمسى رأيت  
أن موقفهم منهم من الناحية القانونية ، وأعطت الأمر بعدم تسليم الصغير جواز  
سفره . وخلال ذلك توجه محضر un huissier الى الممثل الدبلوماسي ولم  
اليه اعلان un exploit وفي الرد على احتجاج الهيئة الدبلوماسية في  
باريس على تصرف الحكومة الفرنسية ، أجاب الملك لويس الخامس قسيسر  
بأنه يتمتع بالحصانات المتعلقة بالصفة الرسمية للممثل الدبلوماسي  
les immunités attachées au caractère Sacré de  
ولكنه مع ذلك لا يرى أن في تصرف الحكومة الفرنسية معاملة بحق وامتيازات  
الصفراء . ولقد جاء رد الملك مشفوعا بمذكرة لوزير خارجية فرنسا جاء فيها  
أن الحصانة القضائية للصفراء لا تكون إلا بالنسبة لشخصون واطلقهم  
الصامة leurs fonctions publiques ، وأن أموال الصغير التي تكون  
حياتها لازمة لقيامه بهذه الوظائف الوضعية  
"qui sont immédiatement nécessaires à l'exercice de ses fonctions."  
التي تتمتع بالحصانة القضائية .

ويمكن أيضا أن نثير الى لقاء محكمة النقض الإيطالية بتاريخ

L'affaire Rinaldi

٢٠ أبريل ١٩١٥ في القضية المعروفة باسم

حيث جاء به : "Les agents diplomatiques ne peuvent être assu-  
jettes à la juridiction territoriale pour les actes qu'ils  
accomplissent dans l'exercice de leurs fonctions. Mais le  
doute sur telle immunité se pose pour les actes qu'ils  
accomplissent comme personnes privées".

"Si le respect que tout Etat civil doit à ceux qui représentent auprès de lui le pouvoir souverain d'un Etat 'étranger, aussi que la courtoisie dans les relations internationales, imposent la reconnaissance de l'exterritorialité et de l'immunité personnelle des envoyés étrangers, ces raisons tombent lorsque les envoyés étrangers se lient par de rapports de pure droit privé dans le pays où ils sont accrédités, c'est à dire contraient des obligations actives ou passives qui n'ont absolument rien à faire avec leur mission..... Dans un cas pareil on devra admettre aussi la légitimité de mesures d'exécution sur leurs biens, si ces biens se trouvent sur le territoire national, mais en dehors des sièges de leurs bureaux et de leurs demeurs privés.

وهذه التطبيقات التاريخية التي أثرت اليها مازالت لها أهميتها المعاصرة في دائرة العلاقات الدبلوماسية ، كما أنها تركت بصماتها الواضحة على أفكار الفقه الحديث فيما يتعلق بالأساس القانوني للمناسبات الدبلوماسية حيث كانت نظرية مطلقة الوظيفية الدبلوماسية ، مما أشعر بالتأني عند صياغة اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية كما شرحنا ذلك تفصيلا في القسم الثاني من هذا الموطأ .

ومن ذلك أيضا ما جاء في محكمة النقض الإيطالية في القضية  
COMERA C. E. T. بتاريخ ٣١ يناير ١٩٧٧ :

"On doit reconnaître que le représentant d'un gouvernement étranger est sujet à la juridiction civile du Royaume rien tous les actes qui rentrent dans la

compétence de nos tribunaux selon le droit commun.....  
sauf dans le cas où l'aurait vraiment agi en qualité de  
représentant de l'Etat étranger où mieux encore dans  
l'accomplissement des tâches qui lui auraient été confiées  
par son gouvernement".

وبالرغم من ذلك فإن القاعدة التي استقرت في العلاقات الدولية ، والتي  
يدافع عنها فقه القانون الدولي ، هي أن رئيس البعثة الدبلوماسية  
يتمتع بالأصطفاً من الخضوع للقضاء الاتطبع للدولة المعتمد فيها ، وذلك بصورة  
عامة ، أي سواء في المواد الجنائية أو المدنية أو التجارية أو الإدارية  
أو الأحوال الشخصية ودون تفرقة بين أعمال الوظيفة والأعمال الخاصة . وليس  
الموظفات التقليدية يدين الموظفون في تأصيل هذه القاعدة التي يدافعون عنها .

وفي ١٥٨٤ ، كان بطير أسباني **Bernardin de Mondosa** لدى  
الملكة اليزابيث ملكة إنجلترا تآمراً لخالق قوات أجنبية لاقطاع الملكة  
اليزابيث . وقد طلبت الحكومة الإنجليزية من اثنين من كبار القانونيين  
**Albericus gentilis** أستاذ القانون الروماني في جامعة أكسفورد ، والفقيه  
الفرنسي **HOTTMAN** ، طالبة منهما هل من الممكن ، طبقاً لمبادئ القانون  
الدولي محاكمة ومعالجة الطير الأسباني أمام المحاكم الإنجليزية ؟ ولقد  
أجاب الفقيهان بعدم امكان ذلك ، بل يجب طرده وإرساله إلى رئيس دولته  
حتى يقوم بمحاكمته . وأن الحكومة الإنجليزية تملك فقط طرده وإبعاده عن  
التيها مستعملة في ذلك القوة إذا اقتضى الأمر .

وفي ١٥٨٧ ، كان الطير الفرنسي **L'Aubespine** في إنجلترا ، اشترك  
في مؤامرة ضد الملكة اليزابيث ، ولم تلم الملكة بمعالجة هذا الطير ، بل  
اكتفت بالتنبيه بأن سلوكه غير مقبول . ويستخلص الفقيه من هاتين الواقعتين  
إلى أنه منذ نهاية القرن السادس عشر استقر القانون الدولي العام على عدم  
إخضاع رئيس البعثة الدبلوماسية إلى المحاكم الجنائية في جميع الحالات .  
كما أنهم يفتخرون إلى ذلك أن هذه القاعدة . نص عليها صراحة في  
التشريعات الداخلية لعدد كبير من الدول . وهذا يعني اعتراف الحكومات صراحة  
بهذه القاعدة وتستشهدون بمذكرة للحكومة الفرنسية خاصة بالمحادثات المعترف بها  
في فرنسا إلى صيغة الممثلين الدبلوماسيين الأجانب حيث جاء في هذه المذكرة

أنه لا يمكن التشكيك أنه حسب ما استقر عليه رأى أعضاء الجماعة الدولية من أن الممثل الدبلوماسي :

échappant à tout application de la loi pénale....., qu'ils puissent être inculpés comme auteurs, coauteurs ou complices et quelle que soit la nature de l'infraction, délit, contraventions, délit - crime, soit contre les particuliers soit contre le crédit de l'Etat.... Toute pour suite à fin répressive est impossible à l'encontre des représentants diplomatiques des gouvernements étrangers" cf. UN., lois et règlements, P. 121.

ويستند ذلك المبدأ على معاهد القانون الدولي في المادة ١٢ من الاتفاقية التي أقرها عام ١٨٩٥ . وفي المادة ١١ من القواعد التي وافق عليها في ١٩٢٩ ، وتقرير اللجنة الفرعية التي عهد إليها بدراسة موضوع الحصانات والامتيازات الدبلوماسية من قبل لجنة الخبراء الذي عينتهم معية الأمم بخصوص تقنين القانون الدولي والمؤتمر السادس للدول الأمريكية في المادة ١٩ من الاتفاقية التي أقرها هذا المؤتمر الخاصة بالممثلين الدبلوماسيين م ١٩ من المشروع الذي أعدته مدرسة هارفارد للقانون وأيضاً م ٢٩ من مشروع لجنة القانون الدولي الذي اعتمد في ١٩٥٨ ، كل الأعمال السابقة تؤكد وجود القاعدة الطبيعية السابقة الخاصة بأعضاء الممثلين الدبلوماسيين من الخسوع لولاية المحاكم الجنائية الإقليمية .

ويلاحظ أن الحكم الذي أصدرته محكمة النقض الإيطالية عام ١٩٢٢ ، لد آثار اتمام الهيئة الدبلوماسية في روما ولد جاء في الاحتجاج الذي قدمه باسم هذه الهيئة بغير فرنسا بالتنسيق مع معبد الهيئة أن :

"Cette décision est en contradiction avec la règle communément admise jusqu'ici et suivie en pratique par tous les Etats....."

ولد أثر هذا الاحتجاج في الرأى الذي أصدرته محكمة النقض الإيطالية بدوافرها المجتمع بتاريخ ١٨ يناير ١٩٤٠ بخصوص القضية

FORZANO



حيث أنشا نجد الدوائر المجتمعة بعد أن أشارت إلى احتياج هيئة الممثلين  
الدبلوماسيين لد حكم محكمة التللي عام ١٩٢٢ وبعد أن أشارت كذلك في ماجر عليه  
العمل بين الدول ، جاء في الحكم ما يلي :

"Le concours des susdits éléments spécifiques, dont le con-  
trôle n'échappe pas à l'examen de ce collège suprême, et  
qui sont d'expression concrète du droit des gens, démontre  
évidemment l'existence de la norme invoquée par le deman-  
deur. Pour les motifs, et en l'absence des dispositions  
contraires de la loi interne, ou l'on trouve au contraire  
des indices d'adhésion, il faut admettre que le principe  
d'après lequel les agents diplomatiques accrédités dans not-  
re pays sont exempts de la juridiction civile italienne  
s'applique en Italie, même à l'égard d'actes relatifs aux  
nécessités de leurs affaires privées".

ومنذ صدور هذا الحكم ، لم تظهر في القضاء الإيطالي أية مبالغة  
تتعلق حكم الدوائر المجتمعة لمحكمة التللي الإيطالية السابق الإشارة إليه بما  
في ذلك الأحكام الجديدة التي أصدرتها محكمة روما في حكمها في ٦ مايو ١٩٤٠  
الخاص بالقضية L'affaire Cholan Samsani C. Società Urbe  
وحكمها بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٤٢ في القضية L'affaire Iagos carmons C.  
Baggianini وحكمها بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٤٢ في القضية Soc. ARISTAUZA  
film C. Reist والحكم الصادر في ٢٠ نوفمبر ١٩٤٢ في القضية  
Soc. Vivai, Industriali di Roma C. Légation de l'Arabie Sa-  
oudite  
ويرى جمهور القضاة أن الحصانة القضائية المذكورة تطبق أيضا بخصوص المسائل  
المعدنية وأن ذلك قد ورد النص عليه صراحة في أعمال لجنة الخبراء التابعة  
لجمعية الأمم الخاصة بتقنين القانون الدولي وفي م ١٩ من اتفاقية لاهاي ١٩٢٨ ،  
والمادة ٢٩ من مشروع لجنة القانون الدولي عام ١٩٤٨ .



لأنه يرمي إلى مثل هذه القاعدة والعصا كل مظاهر تطبيقها. ويرد الموالفون على ذلك بقولهم أن القانون الدولي العام عندما اعترف بقاعدة اعفاء الممثل الدبلوماسي من الخضوع لولاية المحاكم المدنية فقد حدد حدود هذا الاعفاء وذلك بإحراجه طائفة من الدعاوى المدنية أو التجارية أو الإدارية أو الأحوال الشخصية من دائرة هذا الاعفاء وترك للدول حرية الاتفاق على ما خالف ذلك، أي أن الدول تملك إما في قوانينها الداخلية أو في الاتفاقات الدولية التي تبرمها، أن تشمل هذه الدعاوى بالاعفاء من الخضوع للمحاكم الإقليمية، لكن في حالة عدم وجود نص في القانون الداخلي للدولة الإقليمية أو في حالة عدم ارتباطها باتفاق دولي يعمم الحصانة القضائية بالمعنى السابق، فلا يجوز للدولة الأجنبية، ولا لممثلها الدبلوماسي، أن تدفع اختصاص القاضي الإقليمي موصفاً ذلك على الحصانة القضائية، فإن القانون الدولي العام لا يعترف بالحصانة القضائية للممثل الدبلوماسي في هذه الحالات التي يحالجها الشراح على أساس أنها استثناءات ترد على القاعدة العامة المقررة في هذا المدد في القانون الدولي العام .

#### والحصانة القضائية مقررة في القانون الدولي العام لصالح الدبلوماسية

التابع لها الممثل الدبلوماسي وليس الممثل الدبلوماسي إلا الممثل المادي من هذه الحصانة  
Le représentant diplomatique n'est que le bénéficiaire matériel de l'immunité de juridiction locale

ويرتب الفقه على ذلك نتيجة قانونية هامة وهي أن التنازل  
le renoncement من الحصانة القضائية للممثل الدبلوماسي لا يكون صحيحاً إلا إذا صدر من جانب حكومته أو يكون قد صدر من الممثل الدبلوماسي نفسه بشرط حوله على تصريح بذلك من حكومته  
avec l'autorisation de son gouvernement .

ويشار في ذلك إلى بعض الأحكام الداخلية والتي م ٢٩ من اتفاقية لاهاي ١٩٢٨ وأيضاً م ٢٦ من مشروع جامعة هارفارد الأمريكية . لكن الفقه يرى أنه لا يشترط دائماً التصريح أو التنازل المريح من جانب حكومة الممثل الدبلوماسي ، أي أن التنازل يمكن أن يستلزم من والته رفع الممثل الدبلوماسي دعوى أمام المحاكم الإقليمية .

ولكن لا يمكن الأخذ هنا بالقاعدة المقررة في القوانين الداخلية والتي تلغى بأن عدم حضور المدعى عليه يعتبر قبولاً منه باختصاص المحكمة . وعلى ذلك فإن عدم حضور الممثل الدبلوماسي La non-comparution de l'envoyé diplomatique في دعوى مرفوعة هذه أمام إحدى محاكم الدولة المعتمد لديها لا يمكن تفسيره على أنه بمثابة قبول منه لولاية القاضي الداخلي

وهذا ما أشارت إليه صراحة محكمة النلقى الفرنسية فى حكمها الصادر بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٥٤ فى القضية  
"L'affaire Franco-France"  
حيث جاء به : "La non-comparution de l'agent diplomatique mis en cause ne saurait être considérée comme constituant de sa part une acception positive et régulière de la juridiction Paisie" Klunet, 1954, P. 782.

#### هل من الممكن العدول عن التنازل ؟

طبقا لآراء بعض الحكومات ، التنازل عن الحصانة القضاية للممثل الدبلوماسى يمكن دائما العدول عنه . من ذلك ما ذهب اليه حكومة الباكستان فى مذكرة لها خاصة بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية قدمتها الى الأمم المتحدة والتي جاء بها :

"Le diplomate étranger... peut invoquer l'immunité à n'importe quelle phase de la procédure avant l'exécution du jugement" U.N. lois et règlements, P. 227.

وهذا الرأى أكثره أيضا المحكمة العليا فى الأرجنتين بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٥٥ فى لوحة "L'affaire Hillhouse, (Zauter)" راجع بخصوص هذه القضية فى Hillhouse, (Zauter), International law Riperts, 1955, P. 538 s.

ومن ذلك أيضا حكم محكمة السين المدنية فى القضية Duval C. de Haussubré بتاريخ ٨ مارس ١٨٨٦ القاضى برفض القضية المرفوعة ضد الوزير المفوض لامير موناكو فى باريس الذى بعد أن ترفع بخصوص موضوع القضية ، عاد وتمسك بحصانته القضاية حيث جاء فى هذا الحكم أن :

"Les exceptions basées sur l'application du principe de l'exterritorialité peuvent être invoquées en tout état de cause" Klunet, 1886, P. 592.

ولكن هناك ما يناقض الرأى السابق ، من ذلك ما ذهب اليه حكومة هولندا من أنه Si le gouvernement renonce à l'exterritorialité, de son invogé il ne peut plus plaider ensuite ce privilège devant un tribunal" U.N. lois et règlements, P. 197.

ومن ذلك أيضا الحكم الصادر في إنجلترا من محكمة  
Taylor C. Best Drouet بتاريخ ٢١ يناير ١٨٥٤ في قضية  
King's Bench وأيضا الحكم الذي أصدرته محكمة  
Dickinson C. Del Solar في ١٩٢٩ في قضية  
أيضا يمكن أن يقال أن لجنة القانون الدولي قد انحازت إلى هذا الاتجاه  
الأخير، حيث جاء في التعليق المصاحب للمادة ٣٠ من مشروعها ما يلي :  
Il va de soi que le procès, quelle que soit l'instance où  
il se déroule, est considéré comme un tout et que l'excep-  
tion d'immunité ne saurait être invoquée en appel s'il y a u-  
ne renonciation expresse ou tacite, en première instance" NU.  
Annuaire, 1958, 2, P. 103, n. 5 du commentaire).

امفاه الممثل الدبلوماسي وأمواله من جميع إجراءات الحجز التي تقوم بها  
السلطات المحلية ( يلقح بذلك الحصانة الشخصية للممثل الدبلوماسي وأمواله ) :  
يعالج حاله مادة الموضوعات الآتية :  
١ - أمثلة لحالات وقع فيها اعتداء على الممثل الدبلوماسي واعتذرت  
الحكومات من ذلك .

٢ - يرى جانب من الفقه عدم الأخذ بالرأى القائل بأن الحصانة القضائية  
للممثل الدبلوماسي تنحصر إلى عدم إفراد الحصانة الشخصية وأموال الممثل  
الدبلوماسي بقاعدة متميزة لأن الأولى تتضمن فعلا الحصانة الثانية . ويرى أن  
مما يؤكد ذلك أنه في حالة التنازل من الحصانة القضائية فإن الحكم الذي  
يصدر لا يمكن تنفيذه على شخص الممثل الدبلوماسي ولا على أمواله ، بل لابد  
لذلك من سارل جديد في هذا المبدأ . وفي هذا المبنى صيغت الفقرة الرابعة  
من المادة ٣٠ من مشروع لجنة القانون الدولي.  
NU. Annuaire, 1958 - 2, 101-102 راجع

٣ - كذلك فإن حصانة شخص الممثل الدبلوماسي وأمواله لا تقتصر على  
حمايته ضد الأحكام التي تصدره بل تمتد أيضا إلى جميع الإجراءات التي  
تقوم بها السلطات الإدارية أيضا .

٤ - أيضا عدم إجباره على أداء الشهادة - وتشمل التزام الدولة  
بحماية شخص الممثل الدبلوماسي -

٥ - الحصانة السابقة لا تمنى عدم خضوع الممثل الدبلوماسي للقانون الداخلي .

٦ - الحصانة السابقة تستلزم أن يكون الشخص معتمداً على أساس أنه ممثل دبلوماسي للدولة، ولا أهمية بعد ذلك في تطبيق الحصانات السابقة لدرجة رئيس البعثة الدبلوماسية . وهذه الحصانات تسرى طيلة فترة اعتماد وفيمس البعثة فقط .

بعض التطبيقات القضائية الحديثة في أحكام المحاكم الداخلية الأجنبية :

١ - قضايا الإفلاس والافلاس : Bankruptcy

لما كان الإفلاس من مسائل الإجراءات البعثة لدى المحكمة ، فإن المطرأ وأعضاء المطارات الذين يتمتعون بحصانة القضاء المدني لا يمكن اشتهار افلاسهم .

٢ - التزام مقر البعثة الدبلوماسية : Franchise de l'hôtel P. 386

في السابع من ديسمبر ١٩٥٦ وجهت طائرة الولايات المتحدة في سراج مذكرة الى حكومة تشيكوسلوفاكيا جاء بها ما يلي :

"It has been noted for some weeks that uniformed police stationed at the entrance to the chancery have been interfering with visitors to the Embassy, requiring them to produce identity documents, making notes from such documents and on occasion questioning them. The interference even extended to American citizens and members of other diplomatic missions in Prague attempting to enter the chancery.

"The Embassy considers this action entirely unwarranted and requests that action be taken to bring about its prompt termination"

---

Diplomatic Immunities -Some Minor points, by A.B. Lyons (١)  
British year Book....., 1958, 368-74

ويلاحظ أن الفرقى الواقع من تعرف البوليس التشيكى السابق هو الكشف عن شخصية أولئك الذين يتعلمون بالسفارة وما إذا كان من الممكن التحقق من طبيعة هذا الاتصال .

والقاعدة التى تقضى بأن مبادئ السفارة لا يمكن للبوليس أو غيره من موظفى الدولة المستقبلية دخوله بغير تصريح صريح من رئيس البعثة تعد من القواعد التى لا يدور حولها أى شك . ومن ناحية أخرى من الجدير النظر إلى هذا الإجراء على أنه إنكار لحرية الاتصال التى يجب على الدولة المستقبلية أن تحترمها لكل بعثة .

٣ - التفرقة فى نطاق الحصانة القضائية بين الممثل الدبلوماسى والقنصرى (١) :

كان على محكمة جنوب نيويورك The U.S. District court for the Southern أن تفعل فى التفرقة بين المركز القانونى للممثل الدبلوماسى والقنصرى ، وأثر التفجير على ولاية المحكمة ونطاق الدعاوى ، وأثر الشهادة التى تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية .

ويتعلق الأمر بدعوى libel وقذف Action for libel بدأت فى ١٧ مارس ١٩٥٦ ، بخصوص خطاب كتب إلى نيويورك تيمز فى ١٢ مارس ١٩٥٦ بواسطة القنصل العام لفرنزويلا فى نيويورك . وفى ١٠ أبريل ١٩٥٦ كتب سفير فرنزويلا إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، مبيناً أن القنصل قد كتب الخطاب موضوع الدعاوى باعتبارها ممثلاً لجمهورية فرنزويلا ~~as a responsible agent of the Republic of Venezuela~~ <sup>as a responsible agent of the Republic of Venezuela</sup> وطالب وزارة الخارجية الأمريكية بأن تطلب وقف الدعوى نظراً للوضع القانونى للمدعى عليه . وفى ١٢ أبريل ١٩٥٦ تم تعيين المدعى عليه ممثلاً لجمهورية فرنزويلا لدى الأمم المتحدة بدرجة مبعوث فوق العادة ووزير مفاوض Envoy extraordinary and Minister plenipotentiary وبهذه الصفة سلمت إليه وزارة الخارجية الأمريكية بطاقة تحقيق شخصية مبينة بها أنه يتمتع باستمارات وحصانات المبعوثين الدبلوماسيين . وعند معاقبة طلب سحب الدعاوى The motion to dismiss the suit قدم خطاب سفير جمهورية فرنزويلا المورخ ١٠ أبريل ١٩٥٦ إلى المحكمة بدون تعليق . ولكن المحكمة قد بان الاختصاص قد شغل الدعوى وقت بدء إجراءاتها وقبل تعيين المدعى عليه ممثلاً لجمهورية فرنزويلا لدى الأمم المتحدة ، وأنه عندما كان قنصلاً فإنه كان يتمتع فقط بالحصانة ضد الدعاوى الناشئة من التصرفات التى يقوم بها فى دافرة نشاطه الرسمية *is immune only from suits arising on actions by him within the scope of his official authority.*

وأن سلطات المدعى عليه ربما قد اتضعت من جانب حكومته إلا أن التوقيع على اختصاصات العادية للقنصل يستوجب اعتراف حكومة الدولة التي يباشر على القليهما هذه السلطات ، ولكن هذا التوقيع لا يمكن قبوله في هذه الدعوى لأن هذا التوقيع قابل له بكون وزارة الخارجية الأمريكية ، وأنه ليست هناك ما يبين أن الخطاب موضوع الدعوى قد كتب في نطاق اختصاصات المدعى عليه ، وأن وزارة الخارجية في خطابها بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٥٦ أوضحت أن التغيير في وضع المدعى عليه لا يؤثر في اختصاص المحكمة jurisdiction of the court ولكن المحكمة قررت بأنها ملزمة بأن تلغى المسألة وتصدر قراراً بخصوصها وانتهت إلى أن التغيير في المركز القانوني The charge of status من قنصل عام إلى مبعوث دبلوماسي من قنصل عام إلى مبعوث دبلوماسي did not oust the jurisdiction of the court once validly obtained

٤ - الحصانة اللغائية في المنازعات المتولدة من القروض (١) :

المدعون the plaintiffs في هذه الدعوى كانوا المشدوبين السامى للهند the high commissioner for India اتحاد الهند وحكومة غرب البنجال الذين قاضوا المدعى عليه من أجل رد الأموال المقترضة return the money lent واحتياطياً بالتعويض من الإغلال بالمدف alternatively, for damages for breach of contract ورفع المدعى عليه دعوى أخرى طالبا تعويضاً مقابل الضرر الذي أصابه من تشهير المدعين الأولين the defendant counterclaimed damages for slander against the first two plaintiffs.

وهذه الدعوى رفعت من محكمة الدرجة الأولى ، والتي استوفت حكمها أمام محكمة الاستئناف حيث جاء في حكمها ما يلي :

The law which we have to apply is, I apprehend, well settled. A person entitled to diplomatic immunity, as the High Commission of India indisputably is, or a foreign sovereign State,



as for this purpose the Union of India admittedly is, can't lie impleaded in the courts of this country in an action such as the plaintiffs counterclaim is respect of slander.... it is manifest that the subject of the defendant's counterclaim could not have been maintained against the High Commissioner for India and the Union of India as an original action".

ثم جاء بالحكم بعد ذلك أنه برفع الدعوى قد تخلى المندوب السامي  
للهند وحكومة اتحاد الهند من حصانتهم القضائية الى حد معين  
the plaintiffs had waived their immunity to a certain extent  
وأنهم قد ظفروا لولاية المحكمة ليس فقط لفرض الفعل في دعوام ولكن أيضا  
بالقدر اللازم لتمكين المدعى عليه من الدفاع عن نفسه بطريقة عادلة  
وأن قضاء يشمل الدعوى أو الطلب الذين يمكن مباشرتهما بدعوى مضادة :  
"not only for the purpose of having their claim adjudicated  
on, but also for the purpose of enabling the defendant....  
to defend himself adequately and his adequate defence may  
include a claim or demands asserted by way of counterclaim".

ثم يستطرد الحكم ليبين أن هذه القاعدة لا تسمح بقبول أي دعوى  
مضادة أبدا كانت مفتحة and and every counterclaim بل لابد من  
توافر شروط معينة في الدعوى المضادة مبر عنها الحكم كما يلي :

"I am of opinion that this counterclaim cannot be maintained  
unless it is shown to be, as regards the relief it claims,  
sufficiently connected with or allied to the subject-matter  
of the claim as to make it necessary in the interests of jus-

tice that it should be dealt with along with the claim..... the counter claim clearly could not be maintained by independent action, and it is equally clear in my opinion that it cannot be brought into the present litigation on the ground that it is necessary to adjudicate on the claims for slander in order to do justice on the claim in debt".

وبناءً على ذلك قررت محكمة الاستئناف رفض الدعوى وذلك بالرغم من أن المدعى عليه قد حضر أمام المحكمة شخصياً .

وبالإضافة أن قانون الحصانات الدبلوماسية الصادر في ١٩٥٢ في إنجلترا بخصوص الدول أعضاء رابطة الكومنويلث  
The diplomatic immunities  
(commonwealth Countries and Republic of Ireland) Act, 1952

ينص في الفصل الأول تحت رقم (١)(أ) على ما يلي :

"A person for the time being recognized by Her Majesty's Government with United Kingdom as the Chief Representative

in the United Kingdom of any country to which this section applies, whether he is known by the title of High Commissioner for that country or by any other title. Shall be entitled to the like immunity from suit and legal process, and the like inviolability of residence, official promises and official activities as are accorded to the envoy of a foreign sovereign power accredited to the Majesty".

كما يلاحظ أن هذا القسم السابق يرى على الهند ، ولذلك فإن المشكلة التي فعل فيها الحكم كان من الواجب أن تعامل طبقا للقواعد المادية التي تحكم الحصانات الدبلوماسية . وطبقا لهذه القواعد ، قد اعترف منذ زمن طويل بأنه برفع الدعوى من جانب من يتمتع بالحصانة القضائية ، فإن المدعى بذلك يتنازل عن حصانته بالقدر الكافي للفعل فيها أو للفعل في الدعوى المترتبة عليها والتي تكون من طبيعة موقوف الدعوى الأولى أو متعلقة بموضوع الدعوى الأصلية بحيث يكون الفعل فيها أمرا لا مفر منه من أجل تطبيق العدالة بين أطراف الدعوى الأولى وفي ذلك يقول الأستاذ Bowett في تعليقه على الحكم السابق في ص ٢٩٩ بأن طبيعة قواعد القانون الدولي الصام الخاصة بالحصانة القضائية للممثلين الدبلوماسيين قد استقر منذ أمسد بعيد على أنه :

"By instituting an action, the plaintiff waives his immunity only so far as a set-off or counterclaim is in the nature of a defence to the original action or is otherwise so related . . . and dependent on the subject-matter of the action as to make it necessary to deal with it in order to do justice between the parties".

ويلاحظ أيضا المعلق على الحكم أن هذه القائمة مستقرة أيضا من جانب المحاكم في الولايات المتحدة وهذا أيضا هو ما أخذ به المشروع الذي وافقت عليه لجنة القانون الدولي في دورتها العاشرة عام ١٩٥٨ حيث جاء في الفقرة السادسة من التعليق على المادة ٣٠ من مواد المشروع ما يلي :

".... The initiation of proceeding by a diplomatic agent precludes him from invoking immunity in respect of counter-claims directly connected with the principal claim. In such a case the diplomatic agent is deemed to have accepted the jurisdiction of the receiving State as fully as may be required in order to settle the dispute in regard to all aspects closely linked to the basic claim".

هل تترى الحصانة القضائية على الإجراءات السابقة على تعيين الممثل

الدبلوماسي؟<sup>(١)</sup> : Case N°. 2 GHOSH V. D'ROZARIO 1962, 2. . .  
ALLE. R. 640 C.A.

هذه الدعوى نشأت من دعوى تعويض عن السبب an action for SLANDER رفعت من طبيب هندي مقيم في إنجلترا ضد المدعى عليه الذي كان في وقت الخبر المدعى به عام ١٩٥٦  
At the time of the alleged slander in 1956

(١) Diplomatic immunity from civil jurisdiction in respect of an action leegun before defendant was entitled to immunity. DR. D.W. BOWETT, Britis year Book of I.C., 1962, PP. 472-474.

مستشاراً ثقافياً للمندوب السامي الهندي في إنجلترا a counsellor for education on the official staff of the High Commissioner for India in England. وهذه الصفة كان اسمه مدرجا في قائمة الأشخاص الذين يتمتعون طبقاً للقانون الحصانات الدبلوماسية لدول الكومنويلث وجمهورية أيرلندا لعام ١٩٥٢ بالصيانة الدبلوماسية . وفي صيف ١٩٥٩ حينما كان المدمي قد ترك إنجلترا منبسط ١٩٥٧ ولكنه عاد إليها مؤقتا في ١٤ يوليو ١٩٥٩ . ولم يكن اسمه مدرجا في قائمة الأشخاص الذين يتمتعون بالحصانات الدبلوماسية طبقاً للقسم الأول الفصل الرابع من قانون الحصانات لعام ١٩٥٢ السابق . وفي ١٢ يوليو ١٩٦٠ بدأ المدمي بعمل من جديد بصفته مستشاراً ثقافياً Scientific advisor لدى المندوب السامي الهندي . وفي ٢٢ يوليو ١٩٦٠ أصدر مكتب علاقات الكومنويلث شهادة تبين أن اسمه مدرج في القائمة القائمة للأشخاص الذين يتمتعون بالحصانات الدبلوماسية طبقاً للقانون ١٩٥٢ . وأخيرا صدر حكم محكمة الاستئناف الذي جهاه به ما يلي :

"The real point in the case is whether, as a matter of principle a defendant's diplomatic immunity which comes into existence after an action has been started, and while it is pending, necessitates a stay of these proceedings, P. 473.

ولقد تمك الطرف المتأنف أماما بأنه اذا ثبتت ولاية المحكمة فسي وقت لم تكن الحصانات الدبلوماسية ثابتة فيه ، فان التمتع بهذه الصيانة فسي وقت لاحق لا يورث الى فقد هذه المحكمة اختصاصها المتمثل بالدعوى . ولقد ردفت المحكمة هذه الحجة بالإجماع وجاء في هذا العدد ما يلي :

"It would be no less an affront and an interference to subject an ambassador to actions that were in existence before he acquired his diplomatic status and immunity than it would be to allow a writ to be served on him. Moreover, if a pre-existing action were allowed to proceed against an ambassador, it would create undeniable practical diffi-

culties. The court could not order him or impose any sanction on his conduct. He could with impunity be a most unruly litigant..... In any judgment, the general principles that confer diplomatic immunity against the initiation of proceedings confer an equal immunity against the continuation of preexisting and hitherto properly constituted proceedings" P. 473

رأى صاحب التعليل على الحكم السابق :

يرى أن الواقعة التي فعل فيها الحكم تعد جديدة ولا توجد سابقة لها في أحكام المحاكم الإنجليزية وإذا رجعا إلى اتفاقية فيينا ١٩٦١ والتي بموجبها الأمم المتحدة الخاصة بالقوانين واللوائح المتعلقة بالحصانات والامتيازات القنصلية **laws and regulations regarding diplomatic and consular privileges and immunities, 1958**

لا نجد في أي من الاتفاقيات أو هذه القوانين واللوائح ما يتعلق بالنقطة التي فعل فيها الحكم السابق . ومع ذلك فإن المبدأ العام هو عندما يكون الشخص ممثلاً دبلوماسياً فإنه يتمتع بالحصانات ولكن لا توجد تفصيلات بخصوص الإجراءات القضائية التي تكون قد بدأت قبل ثبوت هذه الحالة . والاعتراف بالحصانة القضائية للممثل الدبلوماسي حتى بالنسبة للدعوى التي رفعت ضده قبل ثبوت هذه الحالة لم يرضأ يوماً إلى القاء عبء كبير على المدعى الذي سيتحمل بجميع المعايير ولكن هذا العبء يعد نتيجة طبيعية للحصانات ويرى بأن أنه من المحرم على الدول تعيين شخص في مركز يعطيه حق التمتع بالحصانات مع علمها بأن هذا الشخص مدعى عليه في دعوى مدنية بدأت فصلاً إجرائياً قبل التعيين . وذلك لأنه سيكون هناك احتمال لإساءة استعمال هذه الحصانات ، ولكن الإبقاء من ذلك أن ترفض حكومة جلالة الملكة اعتماد تعيين هذا الشخص في هذا المنصب بدلاً من مطالبة الدولة المرسل **The sending State** بالأضرار من تعيينه، وربما هذا المعنى هو الذي لقده أحد اللغات اللتين اشتركتا في إصدار الحكم في القضية التي نعلق عليها بقوله :

"It may be answered to his that then High Commissioner was

under no obligation to employ the defendant and so, if I may add a catchy phrase, to employ a law suit, but so to contend involves a limitation on the freedom of a representative of a foreign State to choose his officials though perhaps possible by diplomatic representation, should not be imposed by the court".

ورفض المحكمة التفرقة بين الدعوى الشخصية كلية **an action wholly personal** وغيرها من الدعوى ، يبدو بطريقة عرفية في الحَكَم الذي أصدره القاضي Holroyd في القضية التي نعلق عليها ، ولذلك لأن هذا القاضي ذهب إلى أن هذه التفرقة لا أهمية لها ولا يوجد من الموظفين من يوردها **The instruction was immaterial and unsupported by authority** .

ويرى المعلق على الحكم أنه ربما كان الرفع هكذا في القضية التي صدر فيها هذا الحكم أي عدم أهمية التفرقة بين النوعين السابقين من الدعاوى. ولكن المعلق يخيل إلى ذلك أن الأخذ بذلك في جميع الحالات كقاعدة عامة قد يكون خطرا لأنه سيؤدي إلى تقرير أن القانون الدولي يلزم المحاكمات الإنجليزية بالاعتراف بالحصانات الدبلوماسية للممثلين الدبلوماسيين بالنسبة لجميع الدعاوى **To accord immunity to diplomatic personnel**

**for every action they take** الأعمال التي يقومون بها. مع أننى المادة ٢١ من اتفاق فيينا ١٩٦١ يترك ثلاث طواف من الدعاوى بالنسبة لها لا تكون الدولة ملزمة بإعطاء الحصانة القضائية ، لأن هذه الدعاوى تعد دعاوى شخصية للممثل الدبلوماسي لا تمت بصلة لوفائده الرسمية **because they are in a sense actions personal to the agent and not connected with his official functions**

ولكن الحكم قد أسس على المبدأ القاضي بالحصانة القضائية للممثل **par in parem non habet imperium** الدبلوماسي بمقتضى وهو ولكن المعلق يدعو المحاكم الإنجليزية إلى إعادة التفكير في تطبيق المبدأ السابق .

التنازل من الحصانة القضائية ومدى امتدادها الى الاجراءات الجنائية (١):

Diplomatic immunity-waiver-extension to original proceedings

الامر يتعلق باستئناف ضد حكم بالجنح أصدرته محكمة الاستئناف الجنائية في لندن Case N°.2, R.V. Madam 1961 حيث حكم على المتهم a season ticket من الادارة التنفيذية للنقل في لندن from the London transport executive وأنه حاول الحصول على نفوذ بالتدليس attempting to obtain money وبعد ثبوت التهم السابقة قف عليه المحكمة بالجنح لمدة أربعة شهور .

والمستأنف من رعايا الهند وكان يعمل ضمن موظفي المندوب السامي للهند لدى المملكة المتحدة وكان اسمه مدرجا في القائمة التي أعدتها وزارة الخارجية طبقا لقانون الحصانات الدبلوماسية لدول الكومنويلث وجمهورية ايرلندا الصادر عام ١٩٥٢. ويبدو أنه بالرغم من أنه أثناء المحاكمة كان معلوما من قبل المحكمة أن المستأنف من بين موظفي المندوب السامي الهندي وبالرغم من أن مكتب المندوب السامي للهند أخطر المحكمة بأن المستأنف يتمتع بالحصانة الدبلوماسية إلا أن نائب المحكمة قرر أن المستأنف قد تنازل عن حصانته في وقتها ، وأن الوقت الآن بعد متأخرا جدا للمطالبة بهذه الحصانة بعد أن أجلت المحكمة الدعوى للحكم . وبعد ثلاثة أشهر من الاجراءات أي في ٢١ نوفمبر ١٩٦٠ كتب نائب المندوب السامي الهندي الى مكتب علاقات الكومنويلث The Commonwealth Relations Office يخبره بأن المستأنف يتمتع بالحصانة الدبلوماسية ولكن المندوب السامي على استعداد للتنازل من هذه الحصانة بشرط ألا يؤثر هذا التنازل على أنه سابقة .

وادمي المستأنف أنه بالرغم من أن محامييه His solicitor ربما تنازل عن الحصانة خلال الاجراءات الأولية at the committal proceedings إلا أن هذا التنازل لا يمنكه الا المندوب السامي وليس المستأنف أو محامييه ، وعلى ذلك فإن جميع الاجراءات السابقة على التنازل التي صدر من المندوب السامي في ٢١ نوفمبر تكون لا أساس لها من القانون وباطلة .

Dr. D.W. BOWETT: Statute in conflict with pre-existing (١)  
local British Year Book of international law, 1961. P.  
547-551.



ولقد جاء في رد المحكمة على ما سبق ما يلي :

"In the first place, it is not for someone who is entitled to diplomatic immunity to claim in the courts... we think it is clear that proceedings brought against somebody, certainly civil proceedings brought against somebody, entitled to diplomatic immunity are in fact proceedings without jurisdiction and null and void unless and until there is a valid waiver... Moreover, it is clear that waiver must be a waiver by a person with full knowledge of his rights and a waiver by or on behalf of the chief representative of the State in question" P. 549.

ثم تلخى المحكمة مما سبق الى القول :

"When one is dealing with something, as in this case, which is *malum prohibitum*, this court takes the view that in a case such as this there is no distinction between the principles of law applicable in the case of civil proceedings and criminal charges" P. 549.

ويبقى بعد ذلك القول على رأي المحكمة مما اذا كان التنازل الذي تم في ٢١ نوفمبر ١٩٦٠ يبرئ باثر رد وفي ذلك تقول المحكمة :

"It is enough for our decision in the present case to say that on its face, it does not purport to do so" P.550.

٦ - الاختصاص القضائي الجنائي بالنسبة للأعمال التي ترتكب على ظهر

طائرة بريطانية حال كونها فوق البحار المالئة :

Criminal jurisdiction <sup>over</sup> acts committed on board a British aircraft over the High sea

( انظر ص ٥٥١ - ٥٥٥ من المرجع السابق )

القضية التي لمحت فيها المحكمة المركزية الجنائية **The central original Court** خاصة بحالة سرقة وقعت أثناء وجود الطائفة الانجليزية فوق البحر العالي بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٦٠. بتعطيل للفترة الأولى من القسم رقم ٦٢ من قانون الملاحة الجوية البريطاني لعام ١٩٤٩ الذي صدر الحَكَم بالتطبيق له ، وأيضا مقارنة هذا النصوص مع الأحكام التشريعية الخاصة بهذه النقط في بعض القوانين الأخرى الأجنبية .

#### ثالثا : احترام مقر البعثة الدبلوماسية : L'inviolabilité de l'Hôtel

القاعدة العامة : مقر البعثة الدبلوماسية يجب أن يكون محترما من جانب رجال السلطة القضائية فلا يجوز لهؤلاء أن يقوموا فيه بأعمال التفتيش أو التحقيق ، وبالمثل لا يجوز لرجال البوليس أن يباشروا أي إجراء داخل مقر البعثة الدبلوماسية. وكذلك أيضا يصرى المنع في حق رجال الغرافسب والجمارك ، فلا يجوز لأي من هؤلاء أو غيرهم من رجال السلطة العامة دخول مقر البعث الدبلوماسية إلا بناء على تصريح صريح أو مفترض من جانب رئيس البعثة الدبلوماسية .

#### حماية مقر البعثة : La franchise de l'hôtel

هذه الحماية تعد نتيجة طبيعية وتطبيقا لمبدأ الاستقلال الذي تتمتع به البعثة الدبلوماسية وأيضا لقاعدة احترام وحماية الممثل الدبلوماسي **l'inviolabilité personnelle** وعلى ذلك فليس مصدر هذه الحماية ما كان يدميه بعض الفقهاء القدماء من أن مقر البعثة الدبلوماسية لا يخضع لسيادة الدولة الإقليمية بل يكون جزءا من إقليم الدولة المرسلة .

وإذا كانت القاعدة العامة في عدم جواز دخول مقر البعثة الدبلوماسية كما أطلقنا، إلا أن ذلك يصير مشروعا في الحالة التي يكون الدخول فيها مبنيا على طلب صريح من رئيس البعثة الدبلوماسية. ومن أمثلة ذلك ما حدث فيس المطارة الفرنسية في بين في ١٨٩٦ حيث نشب خلاف بين السفير الفرنسي وبين عامل حديق المطارة ، أدى الى تصريح العامل ، ولكن العامل امتنع عن مبارعة مقر البعثة الدبلوماسية ، ولم يتركه إلا بعد حضور البوليس بناء على طلب السفير .

وفي نوفمبر ١٩٢٢ وقع تصادم بين الممثل الدبلوماسي لرومانيا فيس برلين ومالك مقر البعثة الدبلوماسية الرومانية في برلين وكان السبب في ذلك

أن مالك مقر البعثة يرى أن المنزل قد أصبح غير كبير من جراء كثرة الزائرين الذين يقدون دائما يوميا إلى مكتب جوارات الطر، ولذا أخطر رئيس البعثة الدبلوماسية برغبته في إخلاء المنزل وأندره بأن يتم ذلك خلال أربع وعشرين ساعة، ولكن البعثة الرومانية رفضت ذلك الانذار. وأمام هذا الرفض قام المالك ببناء حائط أمام مدخل مكاتب البعثة. وأمام هذا الإجراء طلب رئيس البعثة الدبلوماسية من وزير الخارجية الألمانية التدخل من أجل وقف تعدى مالك مقر البعثة الدبلوماسية، ولكن وزارة الخارجية الألمانية لم تحرك ساكنا. وإزاء تقاعس وزارة الخارجية الألمانية أخطر رئيس البعثة الرومانية إلى إزالة الحوائط التي أقامها مالك مقر البعثة الدبلوماسية مستعينا في ذلك ببعض البنائين. ولكن المالك أمام بناء الحوائط من جديد وبناء على طلب رئيس البعثة الدبلوماسية أرسلت وزارة الخارجية ثلاثة من رجال البوليس لحماية مقر البعثة من تعدى مالكها. وبعد ذلك تبرع مالك المقر بتقديم منزله إلى وزارة الرعاية الاجتماعية الألمانية من أجل استخدامه في رعاية الأسر المعوزة، ولكن رئيس البعثة الدبلوماسية الرومانية امتنع من إخلاء المقر، ودفع دعوى الإخلاء متمسكا بقاعدة حماية المقر موصفا ذلك على قاعدة *l'exterritorialité*.

وفي ١٩ ديسمبر ١٩٢٢ حاول أحد كبار رجال البوليس الإيطالي ومعه بعض رجال البوليس دخول مقر البعثة الدبلوماسية الروسية في *genève* ولكن مدير المقر امتنع وإزاء قاعدة *l'exterritorialité* ومارفي في دخيل رجال البوليس الإيطاليين مقر البعثة. ولكن رجال البوليس الإيطالي عسادوا ومعهم أمر عريح من المحافظة *la questure* ودخل المقر وشرع في إجراء تفتيشه.

وفي ٢ مايو ١٩٢٤ اقتحم البوليس الألماني مقر البعثة التجارية الروسية في برلين وأجرى تفتيشها مدعيا أن رجال البعثة قد خالفوا القوانين الألمانية وقد تلا ذلك احتجاج السفير الروس على أساس أن ذلك إجراء يعد خرقا لحصانة مقر البعثة. ولكن وزير الخارجية الألمانية رد على ذلك بقوله بأن حصانة مقر البعثة الدبلوماسية لا ينصرف أيضا إلى مقر البعثة التجارية الروسية. وقد سوى الحادث بمقتضى بروتوكول ٢٩ يوليو من العام نفسه، والذي تضمن تأييد الحكومة الألمانية للإجراء الذي قام به البوليس وتلا ذلك فصل رجل البوليس الذي قام به، وتعويض الأضرار المادية التي حدثت في مقر البعثة التجارية أثناء التفتيش، واعتزلت بحصانة المقر.

في يونيو ١٩٢٤ فسان نشاط القائم بأعمال البعثة الدبلوماسية الإنجليزية في المكسيك لم تعجب الحكومة المكسيكية. ولذا قامت هذه الحكومة باخطاسار

ورئيس البعثة الدبلوماسية الإنجليزية بأنه إذا خرج من مقر البعثة الدبلوماسية الإنجليزية التي تتمتع بالحصانة، فإنه سيلقى عليه فورا وسرعان ما ذلك تطويق رجال البوليس السرى لمقر البعثة . وأمام هذا الوضع اجتمع أعضاء هيئة تلك الدبلوماسية وقرر المجتمعون ارسال خطاب الى الحكومة المكسيكية طالبين اليها أن ترد الى الدبلوماسى الانجليزى جواز سفره وأن تسمح له بأن يحمل معه محتويات أرشيف البعثة الدبلوماسية الانجليزية . وفى ٢٠ من نفس الشهر فادر الممثل الدبلوماسى الانجليزى المكسيك ووفعت محتويات أرشيف البعثة الدبلوماسية الانجليزية تحت رعاية سفارة الولايات المتحدة الأمريكية فى المكسيك .

حصانة الأرشيف : سجلت البعثة الدبلوماسية والأوراق التي تحملها، تتمتع بالحصانة التي يعترف بها القانون الدولى العام لمقر البعثة الدبلوماسية، ولكن يحد الوضع فى حالة قطع العلاقات الدبلوماسية . يسرى البعض التفرقة بين الوثائق الموجودة فى الأرشيف قبل قطع العلاقات الدبلوماسية وتلك التي ترد اليه بعد قرار قطع العلاقات الدبلوماسية .

Les archives antérieures à la repture ont évidemment le caractère diplomatique sont inviolables. Il semble qu'il devrait en être autrement pour les archives, postérieures, P. 74.

ولكن هذه التفرقة بين هذين النوعين من الأرشيف تؤدي عملا الى كثير من المعوقات، نظرا لأن الوثائق تختلط ببعضها فى الأرشيف ومن ثم لا يمكن التفرقة بين ما ورد منها قبل أو بعد قطع العلاقات الدبلوماسية .  
Cependant comment faire un tirage entre les archives, qui sont souvent confondues sans connaître les premières aussi bien que des secondes, P. 74.

ومن أمثلة عدم احترام حصانة أوراق البعثة الدبلوماسية ما يلى :  
التفتيش الذى قام به البوليس الفرنسى لمقر البعثة البابوية فى باريس ، فى فبراير ١٩٠٧ بعد توطئ سفارة الدولة النمساوية البهارية l'ambassade d'Autriche-Hongrie فى باريس قامت الحكومة الفرنسية بتطليم وثائق البعثة البابوية السابقة على قطع العلاقات بين الحكومة الفرنسية وحكومة البابا، الى الحكومة الأخيرة .

وعلى أثر قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧ وطلم اعتراف الدول الأجنبية بالحكومة الجديدة ، وجدت البعثات الدبلوماسية لروسيا القيصرية فى وضع قانونى دقيق فيما يتعلق بحصانة أرشيفها . ويبدو أنه بسبب قيام الشيوعية

الروسية كان من الواجب اعتبار أن هناك وقف للوظائف الدبلوماسية suspension des fonctions diplomatiques وكان من الواجب أن يعطى أعضاء البعثات الدبلوماسية الروسية بناءً على طلبهم أو في حالة عدم طلبهم... رعاية شؤونهم لبعثة دبلوماسية أخرى عديمة، وبالأول وجب على السلطات المحلية القيام بوضع الاختتام على مقر البعثات الدبلوماسية le droit d'opposer les sceaux sur les ambassades et légations ، وذلك من أجل تأمين محتويات أرشيف هذه البعثات .

وفي الواقع ، فلقد قامت السلطات السويسرية Département politique fédéral Suisse بوضع مقر البعثة الدبلوماسية الروسية في برن تحت الحماية بما في ذلك أرشيفها .

وبهذا للمادة ٢ من المرسوم الصادر في روسيا السوفيتية في ٢٠ يونيو ١٩٢١ والخاضع بمركز الممثلين الدبلوماسيين عدم التعرض l'inviolabilité لمقر البعثات الدبلوماسية وأرشيفها ، ولكن بالرغم من ذلك فإنه لم يمس ٢١ أغسطس ١٩١٨ وفي مدينة بتروجراد PETROGRAD لقد حدث الاعتداء على السفارة الإنجليزية ونهب محتوياتها ( l'hôtel fut saqué ) ومزلت أوراها ، وعلى أثر ذلك أعلنت الحكومة البريطانية أنه في حالة عدم تقديم تعويض فوري ومقابل عادل للمسؤولين من الحادث ، فإنها تعزل أعضاء الحكومة السوفيتية مسؤولاً ما وقع لمسارتها .

مدى صانة مقر البعثة الدبلوماسية وهل تشمل حق الالتجاء ؟

La franchise de l'hôtel est-elle absolue? va-t-elle jusqu'à engendrer un droit d'asile du profit de personne qui soumise par leur qualité à la juridiction des tribunaux locaux, ont commis des crimes dans l'hôtel, ou qui, après les avoir accomplis au dehors, s'y sont réfugiés ?

في تحديد مدى صانة مقر البعثة الدبلوماسية ندرس أيضا بجانب السؤال الأول الخاص بالالتجاء ، حالة التي كانت توجد في الماضي واختلفت حالياً وهي امتداد الصانة الدبلوماسية ليس فقط إلى مقر البعثات الدبلوماسية بل كانت تشمل أيضا الحي بأجمعه التي تقع فيه هذه البعثات الدبلوماسية

#### الفصل الرابع

#### الرابطة بين الحق في اللجوء والعلاقات الدبلوماسية

##### المبحث الأول

##### اللجوء لمقر البعثة الدبلوماسية خلال فترة القانون الدولي التقليدي

١- حق اللجوء  
في حق اللجوء *le droit d'asile* الذي كان يتمتع به كثير من المطرأ في الماضي أدى في التطبيق العملي إلى عديد من حالات سوء استعماله . وفي تقرير وجود هذا الحق من عدمه يختلف فقهاء القانون الدولي العام .

فريق من الفقهاء الذي يرفض حضانة مقر البعثة الدبلوماسية على التراضي أنها لا تكون جزءاً من إقليم الدولة المربط إليها بل تفتقر أنها جزء من إقليم الدولة المربطة *l'exterritorialité* يحرمون على سلطات البوليس المحلي دخول مقر البعثة الدبلوماسية أي كان المهرب الذي يحملهم على دخوله، لأن هذا المقرر يعد بالنسبة لرجال البوليس الإقليمي جزءاً من إقليم دولة أجنبية، وعلى ذلك عند اعتماد مرتكب جريمة في داخل مقر بعثة دبلوماسية أجنبية فلا يمكن لسلطات البوليس الإقليمي الاستحواذ عليه إلا بنفس الاجراء الذي يمكن أن تستحوذ الدولة على مرتكب جريمة مقبوض محاكمته أمام محاكمها أو التحقيق معه في جريمته من قبل السلطات الإقليمية، ولكن هذا المتهم يوجد في الخارج، أي لابد من تسليم هذا المتهم *l'extradition* وهو لا يتسبم إلا بناء على موافقة الدولة التي يوجد على إقليمها المتهم .

ويرى الفقيه فاتل *VATTEL, Droit des gens, livre 11, § 18*

وجوب التفرقة بين الحالة التي يكون الشخص الذي لجأ إلى البعثة الدبلوماسية الأجنبية مطلوباً تسليمه من أجل جريمة خطيرة *un crime grave* والحالة التي يكون فيها متهماً بجريمة عادية *un crime ordinaire*

ويرى جمهور الفقهاء أن التفرقة التي يُلل بها "فاتل" لا يمكن تبريرها *distinction injustifiée* وير أن الرأي الذي عليه جمهور الفقهاء *l'opinion la plus généralement adoptée* هو أن مقـر البعثة الدبلوماسية قـد يمكن أن يكون قـد تحمـا للخارجين على القانون *un lieu de refuge pour les malfaiteurs* وأن الممثل الدبلوماسي لا يحق له أن يستأجل ولا أن يسمح بأن يوجد في مقر بعثته الخارجين على القانون ، أي الذين ينتهكون نصوص القانون الواجب احترامها من الجميع *des criminels de droit commun*

وبحسب الفقيه *BYNKERSHOEK* فإن القانون الدولي العام

لا يعترف بوجود هذا الامتياز :



البعثة الدبلوماسية وأن تتولى على المتهم الهارب في داخلها.  
A son tour, le gouvernement étranger refuse-t-il l'extradition sollicitée. L'autorité locale peut alors s'introduire d'une force dans l'hôtel et en arracher l'inculpé. L'Etat n'est plus obligé de respecter une immunité qui assurerait l'impunité aux violateurs des lois d'ordre public. Si l'hôtel de l'ambassadeur pouvait absolument abriter les malfaiteurs l'indépendance reconnue aux agents diplomatiques serait en antagonisme avec l'autonomie de l'Etat près duquel ils accrédités. Résultat inadmissible. Telle est l'opinion partagée au fond par Grotius, Bynkershoek, Wicquefort, Barbeyrac, Calvo, ch. de Martins, P. de Martins, Holtzendorff, Piradieu-Fodéré, Carnassé - Amari,....etc.

٤- أمثلة من تاريخ العلاقات بين الدول في الموضوع

في عام ١٩٠٤ في اجواتيمالا تمكن أحد المسجونين من الهرب من حراجه ودخل مقر البعثة المكسيكية ، ثم قام الجنود الذين كانوا يحرسونه بالقبض عليه في داخل مقر البعثة الدبلوماسية المكسيكية . وتلا ذلك احتجاج الممثل الدبلوماسي للمكسيك لدى حكومة اجواتيمالا التي عبرت له عن أسفها وقامت بتوقيع العقاب على مرتكبي الحادث .

في عام ١٩٠٦ قتل ابن القاصم بأعمال البعثة الدبلوماسية الشيلية في بروكسل مكرتير البعثة الدبلوماسية الشيلية في بروكسل . وامتد القاتل بمقر البعثة الشيلية في بروكسل ، الأمر الذي دفع السلطات البلجيكية الى فرض حصارها على مقر البعثة الدبلوماسية الشيلية حتى تم تنازل القاصم بالأعمال من الحصانة الدبلوماسية التي كان يتمتع به نتيجة وتطعيم المجرمين الماديين الفارين الى مطار البعثات الدبلوماسية كان متصوما عليه في إحدى مواد المصادرة التي أبرمت في ١٨٨٩

NONREVIDEO

بين دول أمريكا اللاتينية حيث تلقى مادتها ١٧ أن :

"les criminels de droit commun qui prend asile dans une légation doit être livré par le chef de la légation aux autorités soit spontanément, soit sur la réclamation du ministre des affaires étrangères", P. 78.



بالنسبة للمجرمين السياسيين: L'asile diplomatique des délinquants politiques (P. 78-84).

الفقهاء الذين يرون في مقر البعثة الدبلوماسية جزءاً من القلم  
الدولة صاحبة البعثة الدبلوماسية لا يجدون أية صعوبة في التطعيم بشبوت هذا  
الحق للممثل الدبلوماسي بأن يحس داخل البعثة الدبلوماسية الأشخاص المطلوب  
القبض عليهم أو المحكوم عليهم في جرائم سياسية. ولكن هذه النظرة التي تجعل  
من مقر البعثة الدبلوماسية جزءاً من القلم الدولة المرحلة تعتبر الآن مهجورة  
كلية من الفقه الدولي. ومن ثم فإن الفقهاء الذين ساروا في برون الاعتراف للممثل  
الدبلوماسي بحق إيوا هذه الطائفة من المجرمين يرون أن الاعتراف بهذا الحق  
إنما يرجح لامتناعات إنسانية وأن حماية المتهم لفترة وجيزة قد تنقله من  
الأعدام وذلك إذا ما تضرعت الظروف السياسية الداخلية. ولكن الأستاذ فوشيه  
يرى عكس الرأي السابق، ويرفض التطعيم بالتجاه السياسي، كما يرفضه  
بالنسبة للمجرمين السياسيين :

"Nous estimons, avec la majorité des publicistes modernes, notamment avec BLUMTSCHLI, qu'en principe il convient de repousser l'asile diplomatique pour les délinquants politiques comme pour les criminels de droit commun, non seulement le ministre public ne doit pas avoir l'obligation, mais il ne doit même pas avoir le droit de les recevoir et de les conserver dans sa légation"

(انظر المرجع السابق الإشارة إليه ص ٧٨، ٩٠).

ويؤيد في ص ٧٩ من موطنه السابق الإشارة إليه ، الجمع الآتية  
لتأييد وجهة نظره :

١ - الحل المقترح يلقى على المعوية التي تثار بعدد التفرقة بين:  
الجرائم المادية des délits de droit السياسية  
politiques .

٢ - هذا الحل يتفق وطبيعة العلاقات الدبلوماسية التي تقوم على  
رعاية مصالح الدول ولا يدخل فيها حماية المجرمين أيها كان وصف جرمهم .

٣ - أنه يساعد على التقليل من ارتكاب الجرائم السياسية وبهذا  
يؤدي إلى الاستقرار الداخلي .

د- وتطبيق هذا الحل يتفق مع مبادئ القانون الدولي العام التي من أهمها مبدأ الذي يحرم على الدول التدخل في الشؤون الداخلية لغيرها من الدول ولعل العقاب على الجرائم وتعقب المجرمين يعد من أبرز المصافى الداخلية .

ولكن الموقف يرى أن منح حق الانتخاب السياسى يكون متعلقا — مع القانون الدولي العام إذا كان لا يحمل معنى التدخل في الشؤون الداخلية للدولة وذلك كما في الحالة التي يمنح فيها هذا الحق لمواطني الممثل الدبلوماسي ، أو في الحالة التي يكون منح الانتخاب السياسى تحته اعتباراً إنسانياً ظاهرة ولا فرق في ذلك بين أن يكون الشخص الذي يمنح له هذا الحق من مواطني الدولة الإقليمية أو شخصاً أجنبياً .

٦- ويلاحظ أنه بالرغم من انعدام الأساس القانوني لحق الانتخاب السياسى فإنه كثيرا ما منح من جانب البعثات الدبلوماسية وذلك في جميع العصور ومنذ القرن السادس عشر الذي شهد انتشار نظام التمثيل الدبلوماسي الدائم ثم استقر نهائيا في القرنين السابع والثامن عشر لكي يصبح صانة مقبولة بصفة عامة في نطاق العلاقات الدبلوماسية . راجع ص ٧٩ .

٧- وفي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين اللذين سادهما استقرار نسبي في النظم السياسية الداخلية في أوروبا ، كان الانتخاب السياسى يختص كلية من العلاقات الدبلوماسية في أوروبا فيما عدا بعض البلاد التي مرت بأزمات سياسية داخلية ، مثل في ألبانيا في السنوات ١٨٤١ ، ١٨٤٢ ، ١٨٤٨ ، ١٨٧٣ ، ١٨٧٥ ، وفي اليونان ١٨٦٢ خلال الثورة ، وفي تركيا في ١٨٩٥ ، ١٩٠٨ ، ١٩١٤ .

٨ - ويمكن القول بأن حق الانتخاب السياسى لم تعد له أهمية كبرى لا في بلاد أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية حيث القلاقل والثورات الداخلية لا تكشف عن الاندلاع ، وحيث يكثر الانتخاب السياسى الى مقار البعثات الدبلوماسية لدول أوروبا وكذا للبعثة الدبلوماسية للولايات المتحدة في دول هاتين القارتين .

وقد ترتب على ذلك أنه في دول أمريكا اللاتينية ينظر الى منح الانتخاب السياسى على أساس أنه حق للبعثة الدبلوماسية ، بينما في لولايات المتحدة نرى أن منح هذا الحق إنما مرده قاعدة عرفية نشأت من الرضا الفعلى من ممارسة منح الانتخاب السياسى منذ أمد بعيد . ويترتب على ذلك أن امتناع السلطات الإقليمية عن التسليم للبعثات الدبلوماسية بمنح الانتخاب السياسى يعد عملا غير مشروع بالنسبة للدول الأولى التي ترى في منح الانتخاب السياسى

حقا للبحث الدبلوماسية ، ولكنه لا يعد معلا غير مشروع بالنسبة للدول الثانية التي ترى فيه مجرد قاعدة عرفية مردها الرضا الذي لا يشترط فيه أن يكون مريحا بل يكفي أن يكون ضمنيا وهذا يوفق إلى القول بأنه بعدد جوار من الالتجاء الدبلوماسي السياسي من جانب البعثات الدبلوماسية فإنه لا توجد قاعدة قانونية دولية محددة المعالم تسمى في حق جميع الدول بل وليس العكس من ذلك فإن من الممكن القول بأن القانون الدولي العام المعاصر لا يجيز قاعدة عامة منح الالتجاء الدبلوماسي السياسي وأن ذلك لا يكون مشروما إلا في الحالة التي يكون هناك اتفاق صريح بين الدولتين أو تكون هاتان الدولتان من بين مجموعة من الدول التي تنظم بوجود قاعدة قانونية دولية عرفية اللجوء أو خاصة بهذا المعنى ، ومن أمثلة ذلك معاهدة الموقعة بين دول أمريكا اللاتينية بتاريخ ٢٢ يناير ١٨٨٩ ( المادة ١٧ ) التي تنص على أن :

"L'asile dans un légation doit être respecté pour le réfugiés politiques sans l'obligation par le chef de la légation de soumettre chaque cas au gouvernement près duquel il est accordé, qui pourra exiger que le réfugié, avec toutes les garanties nécessaires à l'inviolabilité de sa personne, soit transporté hors du territoire nationale dans le plus bref délai possible" Art. 17.

ومن أمثلة ذلك أيضا الاتفاق الذي أبرم في ١٨٩٨ بين فرنسا والولايات المتحدة والميرازيل .

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه من انعدام وجود قاعدة عامة في القانون الدولي العام المعاصر يمكن أن يؤسس عليه الحق المزمع في منح الالتجاء الدبلوماسي السياسي، أن معهد القانون الدولي في دورة كمبرج بتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٩٥ امتنع من أن يعبر توصية خاصة بحق الالتجاء الدبلوماسي، معلا ذلك أن مهمته تنحصر في دراسة المبادئ العامة للقانون الدولي العام وليس دراسة بعض القواعد التي تعود جماعة من الدول التي تنتمي إلى مدينة غير متطورة : **arreter les principes généraux pour les pays soumis à l'entime application du droit international et non pour ceux d'une civilisation moins avanca où les troubles civiles affectent en caractere particulier".**

وعليه فقد تم حذف جزء المادة ٩ من المشروع المقدم اليه معلا ذلك  
على الوجه التالي :

"Si, en dehors des personnes inviolables, un individu qui se trouve sous le coup de poursuites criminelles s'est réfugié dans l'hôtel d'une légation et que le ministre ne le livre pas bénévolement, le gouvernement territorial n'a pas le droit de l'y faire saisir, il ne peut que faire cerner l'hôtel de façon à prévenir une évasion" Annuaire de l'Institut, T. XIV, PP. 214 et S.

#### ٩- حانة الحي الدبلوماسي :

بعض الدول في الماضي كانت هناك ما أطلق عليه القلة حانات  
الأحياء . le droit de franchise des questions أي بمعنى  
أن الحانة التي يتمتع بها مقر البعثة الدبلوماسية تنحاط الى جميع  
المنازل التي توجد في الحي الذي يقع فيه مقر البعثة الدبلوماسية، وذلك  
لأن الحي الذي كانت تقع فيه البعثات الدبلوماسية، كان يعد وحدة قاصية  
بذاتها ومنفصلة عن سائر الأحياء الأخرى للمدينة من طريق أسوار أو حواجز.  
وقد أدى ذلك الى أن أصبح الحي الدبلوماسي مقرا للخارجين من القنصلون  
والخارجين من العدالة وللشخص الذي لا هم لهم إلا تشييع المواتر، الأمس  
الذي جعل يزوال هذا الامتياز وقد ظل نظام الأحياء الدبلوماسية مطبقا في  
الصين حتى العشرينات من القرن العشرين .

## المبحث الثاني

### الترابط بين الحق في اللجوء<sup>(١)</sup> والعلاقات الدبلوماسية وحقوق الإنسان في الفقه وتشرع الدولي المعاصر

#### LE DROIT D'ASILE

#### مقدمة وفلا الخرافة :

يلجأ بالحق في اللجوء البعض من شخص يفتش بقتى السلطات العامة في دولته مائة أو في دولة أخرى - من مأوى يحميه ويؤمنه، ومن هنا كانت تسميته في الشريعة الإسلامية بالحق في الأمان الذي نعم به المستضعفون في الأرض.

(١) وبفضل الأستاذ الدكتور عز الدين فودة تسمية " حق الأيواء" ويعرفه بأنه استقبال الدولة على أرضها أو غيرها من الأماكن الملطية بسبب، أفراداً هددت حياتهم أو أصبحت حياتهم في خطر فتقوم بحمايتهم بسبب مطاردة السلطات الشرعية أو القاضية بالأمر في أوطانهم أو في البلاد المقيمين فيها ، سواء كانت هذه المطاردة لأسباب سياسية أو بسبب جريمة سياسية ، أو لاعتراك هو " لا" في عمل من أعمال القتل والمنفذ التي قام بها الأعداء في تلك البلاد، فالأيواء بحجة عامة وخاصة للدولة ترشبت لها بموجب قاعدة قانونية أو عمل من أعمال المجاملة مراعاة للفروق السياسية التي تطلب اللجوء بسبب الأيواء... ويرى أن العمل قد جرى على أن تقوم الدولة بممارسة حق الأيواء خارج أراضيها الإقليمية ، وبالأصح داخل نطاق الحقوق الإقليمية لغيرها من الدول ، مثل الأيواء الدبلوماسية ، والبحري والجوي ، وكذلك الأيواء داخل المعسكرات الحربية الموجودة على إقليم أجنبي ، وبينما تملك السلطات الوطنية مطالبة ربان السفينة أو الطائرة أو قائد القوة العسكرية بتسليم المجرمين العاديين فإنها لا تملك ذلك بالنسبة للمجرمين السياسيين أو الفارين لأسباب سياسية إلى إحدى هذه الأماكن. ويرى أن الأمر على خلاف ذلك بشأن الأيواء الدبلوماسية أي في مقابر البعثات الدبلوماسية والأماكن الملطية بها لأنه إذا كان الأمر في الأيواء الدبلوماسية أنه امتداد لصيانة مقر البعثة الدبلوماسية، إلا أن التظيم بذلك يعني إتاحة استخدام مقار البعثة لغير الأفراف المتعارف عليها ويشكل تحدياً في الاختصاص الداخلي للدول التي تستقبل البعثات الدبلوماسية ، ولذلك فإن الأيواء الدبلوماسية يقوم على الأمر الواقع وهي وجود اللجوء في مكان مشمول طبعاً للقانون الدولي وبالخاصة ، فالأمر بالنسبة للجوء يرجع إلى صانعة القمية وليس مرجعه صانعة دبلوماسية ، ويرى أنه لذلك يجوز للدول المعتمدة أن تطالب بتسليم اللجوء السياسي في هذه الحالة ما لم تكن قد وافقت صراحة أو ضمناً ، بناءً على قاعدة قانونية وحمية - مرفعية أو اتفاقية - على جواز الأيواء بدار البعثة الدبلوماسية ، أو تتجاهل في حالة عدم وجود هذا الالتزام القانوني - بأن تقبل الأيواء اللجوء ونقله خارج الإقليم خاصة في حالة المعارفين السياسيين الفارين من السلطات المدعومة ، والباحثين في الأمان خوفاً من اضطهاد هذه السلطات ، ويكون الأساس لهذا الوضع قواعد المجاملات الدولية. ويرى أن الحرب في العاقبة قد عرفوا الأيواء ، خاصة الاحتباء بالكمية ، وجاء الرسول فأقره عملاً بقوله تعالى " ومن ظله كان آمناً...".

ولقد حددت اتفاقية هاجنا لسنة ١٩٢٨ ثلاثة شروط للأيواء الدبلوماسية (١) أن تكون الجريمة سياسية (٢) أن يكون اللجوء مبدداً بخطر حائل (٣) أن تقوم البعثة الدبلوماسية الآوية بإبلاغ السلطات الإقليمية، وأن تتولى ترحيله فور مطالبتها بذلك .

وعلى وجه الخصوص غير المسلمين ، مما يكثف عن الطابع الانساني الحقيقي للشرعة الاسلامية والدولة الاسلامية . ونصوص القرآن الكريم واضحة في التزام الانسان بمقاومة الظلم ، من ذلك قوله تعالى " ان الذين تولوا منكم اعداء الله ولما كنتم ارض الله واحدة فتهاجروا فيها " . وقوله تعالى " وان احد من المشركين استجاركم فاجروا " . وهكذا نرى ان الاسلام قد سبق منذ القرن السابع الميلادي ما توصل اليه القانون الدولي خلال النصف الثاني من القرن العشرين في مجال حقوق الانسان ، حيث نستخلص من الآيتين الكريمتين المشار اليهما ، ان اللجوء حق للانسان المظلوم ، والالتزام على الدولة الاسلامية بان تأويهم وترحمهم وتحميهم ، ويضاف من أهمية هذا الحق ان الدولة الاسلامية في صورها المشرقة قد أولت بهذا الالتزام بصورة لا مثيل لها حتى الآن في العلاقات الدولية ، في حين ان القانون الدولي المعاصر لم يستطع حتى الآن قط ان يجعل اللجوء حقاً للفرد والالتزام على عاتق الدولة التي يلجأ اليها ، حتى في الدول التي تنص دساتيرها - مثل جمهورية مصر العربية - على هذا الحق ، فانه يبقى في التطبيق العملي مرفوضاً بالارادة السياسية للدولة .

وفي الدراسات القانونية الدولية ، ينعكس هذا الاصلاح الى كل من اللجوء الاقليمي واللجوء الدبلوماسي ، وقد اهتمت الأمم المتحدة ، باللجوء الاقليمي في وثائق حقوق الانسان ، ابتداءً بالمادة ١٤ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، وكذلك باعلان اللجوء الاقليمي الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر ١٩٦٧ . أما عن اللجوء الدبلوماسي ، فانه يرجع الى الاعراف والاتفاقيات الدولية ، خاصة في العلاقات المتبادلة بين دول أمريكا اللاتينية ، وعلى مستوى أشمل في داخل منظمة الدول الأمريكية ، حيث كان محلاً لتلقتين شامل على هذا المستوى الاقليمي في الأعوام ١٩٦٨ ، ١٩٦٣ ، ١٩٥٤ . كذلك نصحت الفرقة لمحكمة العدل الدولية بان تهدي رأيها في الموضوع في قضية اللجوء السياسي (Affaire d'Arile) في حكمها

" وجاءت اتفاقية كراكاس لسنة ١٩٥٤ مكملة وموضحة للاتفاقية الأولى وما أشاره تطبيعها من خلاف ، فقررت (١) ان الآباء الدبلوماسي رخصة للدولة المانحة ، وأن حقونه يفترض موافقة الدولة الاقليمية لأن مثل هذا الالتزام يقتضي قبولها المريح (٢) وأن من حق رئيس البعثة الدبلوماسية الآوية تكليف طريفة الجريمة وهل هي مادية أو سياسية لغرض هذه الاتفاقية الآوية على الطائفة الأخيرة . وأخيراً يجرى أن اللجوء الدبلوماسي لا توجد بشأنه قاعدة عامة في القانون الدولي المعاصر ، وأنه يثبت في الحالات الثلاث الآتية (١) أن يقرره القانون الداخلي في الدولة التي توجد على إقليمها البعثة الدبلوماسية (٢) أو وجود قاعدة عرفية نشأت مستفادة من تواتر الاستعمال في علاقة الدولتين المانحة وصاحبة الاقليم (٣) أو أن يكون مقرراً في معاهدة دولية نشأت أو متعددة الأطراف كما هو الحال في الدول الأمريكية وذلك لعدم وجود مثل هذه المعاهدة على المستوى العالمي حتى الآن . راجع تفاصيل هذه الدراسة القيمة في الأهرام الاقتصادي ، عدد ١٨٧ ، بتاريخ أول يونيو ١٩٦٣ .

المصدر بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٥٥. حيث تناولت بالدراسة أمرين هامين أولهما ضوابط الأعراف الدولية الإسلامية في موضوع اللجوء ، وثانيهما ، تحديد أي القانونين : القانون الدولي أو للقانون الداخلي ؟ الواجب التطبيق على تكيف الواقعة المنشطة للحق في اللجوء ؟

ويطرح الدراسة التفصيلية لمؤلف الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، فإننا نحول على موطننا القانون الدولي العام في طبعاته المختلفة منذ ١٩٦٩ حتى ١٩٨٦ ، وعلى أبحاثنا المتخصصة في حقوق الإنسان خاصة : حقوق الإنسان في القانون الدولي ، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية والخصائص العربية سنة ١٩٨٦ ، وضمانات حقوق الإنسان في القانون الدولي ، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية والخصائص العربية سنة ١٩٨٦ ، وعن تفاصيل مؤلف محكمة العدل الدولية من المقوع في القضية التي أشرنا إليها نحصل أيضا على موطننا : مساهمة القاضي عبد الحيد بدوي في فقه القانون الدولي سنة ١٩٦٦ .

وبناءً على ما سبق ، تقتصر دراستنا على ايجاز العلاقة التاريخية من حيث النشأة بين الحق في اللجوء والعلاقات الدبلوماسية ، وما رتبته القانون الدولي من حلول للمشاكل المتولدة من ذلك حتى وقتنا المعاصر .

#### تطور اللجوء الاقليمي : L'Asile territorial et son évolution

بعد أن كان اللجوء مقصورا على أماكن العبادة ، أصبح مقبولا في أماكن عديدة : الى بعض المدن أو بعض الأقاليم *Certaines contrées* التي كانت طعتها المقدسة تجعلها تحت حماية الآلهة ، وتجعلها بالتالي آمنة من الاعتداء عليها *Le prérogative de l'inviolabilité* مثل اللجوء الى الكعبة قبل الألام ويعد ، وكان اللجوء الاقليمي مقصورا أول الامر على أيضا الأقاليم ثم أصبح بعد ذلك عاما ، خاصة المنفيين *les bannis* لا فرق في ذلك بين المواطنين والأجانب وحتى ولو كان الأجنبي من أتباع ديانة أخرى مختلفة من ديانة الآلهة الذين أعطوا مكان اللجوء قسوته وحرمة . وهكذا نرى أن اللجوء بالرغم من الصفة الدينية الأصلية قد انتهى لكي يصبح مفروضا باعتباره ضرورة يلتزمها احترام تربة الوطن *Le sol de la patrie* وأصبح الأساس الذي يقوم عليه اللجوء الاقليمي هو سيادة المدينة أكثر من احترام الديانة .

ولكن من الصعب تحديد الوقت الذي تم فيه هذا التحول ، واللجوء الاقليمي لا يمكن أن يوجد الا في مجتمع تتعدد فيه الوحدات السياسية التمس

تتمتع كل منها بالسيادة في دائرة الاقليم الذي تهيمن عليه، حتى يمكن أن يقال أن المذهب أو المذهب يستطع أن يهرب من سيادة الوحدة السياسية التي تخالف بانزوال العقاب عليه الى وحدة سياسية أخرى تستطع أن تعصيه من هذه المطاردة وتتمتع بالسلطة التي تمكنها من الامتناع عن تسليمه. ولذلك يرى بعض الكتاب الذين اهتموا بدراسة اللجوء الاقليمي وتعليم المجرمين، أنه لم يصبح ممكناً إلا ابتداءً من سقوط الامبراطورية الرومانية، وذلك على أساس أن الامبراطورية الرومانية كانت بمثابة دولة عالمية الخلق - في الواقع وفي القانون - أمامها وجود وحدات سياسية، مستقلة تماماً عنها

"Pendant que le monde ne constitue qu'un même empire, soumis à une même domination, il ne fut question d'extradition que lorsque Rome réclamait auprès de quelque nation barbare les chefs qui fomentaient la guerre ou les citoyens qui s'y étaient réfugiés" F. HELIE, Traité de l'instruction criminelle, Paris, 1866, livre 11, chapitre V.

ويلاحظ أن حق اللجوء خلال الفترة القديمة التي تنتهي بانتهاك الامبراطورية الرومانية كان قاصراً ومطعماً به بالنسبة لجرائم القانون العام des délits du droit commun حيث لم تكن الدولة التي ارتكب أحد مواطنيها ما يخالف القوانين تطالب الدولة التي لجأ الى اقليمها هذا الشخص بإعادة تسليمه l'extradition. لأنه كان يعد مقابلاً كافياً له أن ينفي هذا الشخص نفسه التي كانت تعد عقوبة la peine de l'exil وأن يحرم نفسه من ما - ونار الاقليم الذي عاش فيه - ومن هنا جرى العمل وأصبح قاعدة قانونية عرفية، على اعطاء حق اللجوء الاقليمي بالنسبة لهذه الجرائم، وعلى عدم تسليم اللاجئين الذي ارتكب جريمة من هذه الجرائم .

ولكن معاً جرى العمل واستقر المبدأ القانوني على عكس ذلك بالنسبة للجرائم السياسية les délits politiques وذلك لأن المجتمعات الأولى Les sociétés primitives كان الاعتداء على رئيس السياسي أي رئيس الدولة بالمعنى الحديث، والخروج على أوامره، وعلى القوانين التي أصدرها، تعد هذه الأفعال من قبل الجرائم التي ترتكب ضد الجماعة بأسرها وتعد اهانة للإله الدولة التي يمثلهم رئيس الدولة .

ومن هنا كانت العقوبات القاسية، والشديدة الوطأة، تولد على من يرتكب جريمة سياسية، ولقد بقيت العقوبة مغلقة على هذه الجرائم السياسية .



وحتى في ظل الحضارات الأكثر تقدما اللاحقة ، كما كان الحال لدى الأفريقى والرومان ، حتى بعد أن زال الاعتقاد ، أو انتهى العرف ، الذى كان يحصل من رئيس الدولة ممثلا للآلهة ، حيث بقى الاعتقاد بأن الطبقة الممونة لرئيس الدولة لا تستمد من الدين ولكن من قانون الجماعة التى اعترف له بذلك ، وأن القانون له طعة مقدسة ، ومن يعتدى على القانون يحس بالخالى للآلهة وهكذا أصبحت الخيانة ، الثورة ، الجرائم العسكرية ، ترك الوطن والخطر يحق به ، والنصح بحرب انتهت بالهزيمة كل هذه الأعمال التى تشكل امتداء على استقلال الدولة ، أو على أمنها أو على حريتها ، أو على ثقلها تعد من جرائم الدولة *Des crimes d'état* وكان يعاقب مرتكبها بالاعدام ، وتصادر أمواله ويؤخذ بحشته خارج إقليم الدولة ، وينفى أبناؤه خارج إقليم الدولة ويلحق العار جميع لريته . ولذلك كانت الجرائم السياسية بالمعنى السابق أو جرائم الدولة ، لا يعترف بالنسبة لها بحق الانتجاع الاقليمى خلال المصور القديمة . ولم يخرج من ذلك إلا الأفريقى الذين اعترفوا بحق الانتجاع الاقليمى حتىس بالنسبة لهذه الجرائم ، والسبب فى ذلك يرجع الى تعدد الوحدات السياسية المستقلة التى كانت تقوم فى اليونان من ناحية ، ومن ناحية أخرى كثرة العلاقات السياسية بين هذه المدن ، ومحاولة الأبقاء على القادة والمفكرين خامة الذين يشتركون فى عمل سياسى ويغفل ، ثم ان هذا العرف الخاص بالأفريقى كان له أيضا دوافع تجارية ، لأن الاعتراف من قبل مدينة ما بحق الانتجاع الاقليمى بالنسبة للجرائم السياسية كان كثيرا ما يكون سببا لانتعاش التجارة مع هذه المدينة . إراجع فى تفصيل عدم الاعتراف بحق الانتجاع السياسى بالنسبة للجرائم السياسية أو جرائم الدولة من جانب جميع الحضارات القديمة حتى نهاية الامبراطورية الرومانية ماعدا فى داخل المدن الأفريقية المظلمات ٤٩٩ - ٥٠١ من دراسة أجيديو ريل ، بعنوان "الحق فى اللجوء" ، معاضرات أكاديمية لاهاي ١٩٢٨ - ( ١ ) .

وخلال القرون التى تلت سقوط الامبراطورية الرومانية ، أصبح حق الانتجاع الاقليمى قاعدة عامة .

وفى عصر الانقطاع ، كان حق الانتجاع مقصورا على طبقة معينة ، هس طبقة الأشراف ولا يمكن الافادة منه مطلقا لصعيد الأرض *les serfs de la terre* الذين لم يكن من طهم أن يهربوا حدود الاقطاعية *le seigneurie* التى ارتبط بمعبرهم بها ، ولا يعتري لهم بالانتجاع الى خارجها . وبالنسبة للاجئين السياسيين *les réfugiés politiques* كان حق الانتجاع لم يكن مقورا لهم كنتيجة لقاعدة قانونية ، بل كان اللجوء لا يحصل عليه الا اذا كان سيد المنطقة *le seigneur du lieu de refuge* عرف أن له مطحمة فى منح حق الانتجاع . وذلك لأن الجرائم السياسية بليت فى هذا المصـــــ

ينظر إليها على أساس أنها أكثر خطورة من جرائم القانون العام وبالتالي يجب أن ينزل على من يرتكبها عقوبة أشد من عقوبة جرائم القانون الخاص.

وفي هذا يقول جروسوس في كتابه قانون الحرب والسلام والذي كان هو الآخر لاجئاً سياسياً :  
On ne doit pas refuser, écrit-il, une demeure fixe à des étrangers qui, chassés de leur patrie cherchent une retraite, pourvu qu'ils se soumettent au gouvernement établi, et qu'ils observent toujours les prescriptions nécessaires pour prévenir les séditions....."

Gratius De Jure belli ac pacis, liv. 11, ch. 11, XII.

وهكذا ، تحت ضغط العوامل السابقة أصبح منح اللجوء الاقليمي بالنسبة للجرائم السياسية ضرورة اجتماعية ، ووسيلة لتفادي المذابح التي كانت تهدد فعليا المذاهب السياسية والمدنية والفكرية وأصبحت التفرقة بين الجرائم المدنية والجريمة السياسية من مبادئ القانون الجنائي والقانون الدولي العام .

#### ثالثاً : اللجوء الدبلوماسي : L'Asile diplomatique

##### 1'asile intérieur اللجوء الدبلوماسي أو الداخلي

هو الذي يمنح داخل مقر القنصلية الدبلوماسية أو القنصلية ، أو على ظهر سفينة حرب أجنبية أثناء وقوفها في المياه الإقليمية لدولة ما

l'asile diplomatique ou intérieur accordé dans les locaux d'une légation, d'un consulat ou sur un navire de guerre étranger ancoré dans les eaux territoriales d'un autre Etat

هذا النوع من اللجوء يعد أحدث من اللجوء الاقليمي ، بل لم يكن معلوماً حتى القرن الخامس عشر ، ولكن وجد تطبيقاً متزايداً خلال القرنين التاليين ، ولكنه

بعد ذلك بدأ بإفلال طالعه في الدول التي ظهر بها ، أو على الأقل يقتصر على اللاجئين السياسيين réfugiés politiques وعلى خلاف اللجوء الاقليمي الذي يطلق عليه أيما اللجوء الخارجي

l'asile territoriale ou extraterritorial. فان اللجوء الدبلوماسي يمنح داخل ذات البلد التي ارتكبت بها الجريمة أو التي تحتل سلطاتها الأجنبية. هكذا ، لا يكون اللجوء الدبلوماسي نتيجة

تحتها سيادة الدولة الإقليمية التي تمنح اللجوء ، بل على العكس يشكل قيدا على السيادة الإقليمية للدولة التي توجد على إقليمها الجريمة

الدبلوماسية أو القنصلية التي تمنح حق اللجوء الدبلوماسي لشخص من رمايا الدولة الإقليمية أو من غير رماياها ولكنه مطلوب من جانب سلطاتها.

وهذا القيد على السيادة الإقليمية للدولة التي تعترف بهذا النوع من  
الالتجاء يستمد وجوده إما من اتفاق دولي ، أو قاعدة دولية عريقة ، أو  
المجاملات الدولية la courtoisie internationale

ويرتبط تاريخ اللجوء الدبلوماسي بتاريخ البعثات الدبلوماسية  
الدائمة التي لم تبدأ إلا خلال القرن الخامس عشر ، بالرغم من أن نظم  
الدبلوماسية من أقدم أنظمة القانون الدولي العام، ولكنه كان حتى القرن  
الخامس عشر ، من قبيل الملاحة الدبلوماسية غير الدائمة التي كانت فيها  
الحصانات الدبلوماسية قاصرة على شخص المبعوث الدبلوماسي . ولكن منذ  
الوقت الذي أصبح فيه المظرا أو المبعوثين الدبلوماسيين مقر دائم في أقاليم  
الدول التي يمثلون أمامها دولهم ، أصبحت الحصانة الشخصية  
le principe de l'inviolabilité personnelle غير كافية ، وأصبح  
من الضروري أيضا تقرير حصانة مقر البعثة الدبلوماسية وسكن الممثلين  
الدبلوماسيين . وعند اللحظة التي صار فيها من المحرم على السلطات الإقليمية  
الدخول في مقار وسكن المظرا ، لجأ هؤلاء الآخرون إلى التوجع في نطاق  
هذه الحصانة، حتى تشمل ، ليس فقط جميع أفراد البعثة الدبلوماسية وحاشيتهم  
بل وأيضا لكي تشمل كل من يوجد في داخل مقر البعثة الدبلوماسية بقصد  
الالتجاء إليها . وهكذا ولد الالتجاء الدبلوماسي كنتيجة للحصانة التي قررت  
في القانون الدولي العام لمقر البعثة الدبلوماسية . ومنذ القرن السادس عشر  
نصت القوانين واستقر العرف ، على الاعتراف بحق الالتجاء الدبلوماسي وهذا  
ما جاء به إحدى التصريحات التي صدرت عن شارل كانت Charles Quint  
ملك أسبانيا وإمبراطور ألمانيا . وهذان التصريحان كانا متعلقان بامتيازات  
المبعوثين الدبلوماسيين والتي جاء في أحدهما ما يلي :  
"Que les maisons des ambassadeurs servent d'asile inviolable, comme autre fois les temples des dieux, et qu'il ne  
soit permis à personne de violer cet asile, sous quelque  
prétexte que ce puisse être" P. 513.

ويلاحظ أيضا أن اللجوء الدبلوماسي كان معترفا به في بادئ الأمر  
بالنسبة لجرائم القانون العام ، مع استبعاد الجرائم السياسية، كما يتضح  
ذلك من قانون صدر في فينيس Venice عام ١٥٥٤ ، وفي هذا يتفق  
الالتجاء الدبلوماسي مع سائر أنواع الالتجاء الأخرى التي سجلت في نشأتها ،  
وهل الأمر على هذا الوجه أي كان الالتجاء الدبلوماسي قاصرا على جرائم  
القانون العام دون الجرائم السياسية أو الجرائم الموجهة ضد الدولة حتى  
القرن التاسع عشر ، ويلاحظ أن اللجوء الدبلوماسي قد وجد له سندا قويا

في الحكم الذي أصدره البابا كليمنت الثامن Clement VIII في  
الخلافة الذي قام في يوليو ١٦٠١ بين فرنسا وأسبانيا ، والذي بالتجاء بعض  
الفرنسيين الذين نقلوا بعض الجنود الأسبانين إلى دار المطارة الفرنسية في  
مفريد ثم احتلال الطغاة الأسبانية عليهم بعد تهديدها بنسف مقر البعثة  
الدبلوماسية الفرنسية في مفريد. ولقد جاء الحكم الذي أصدره البابا بعفته  
كما بين ملك فرنسا وملك أسبانيا ، يومئذ مسؤولية أسبانيا عن عملها الجائز  
ويضاف إلى ذلك أن العمل جرى بين الدول على الاعتراف بالجور الدبلوماسي  
وعلى ذلك استقر الفقه أيضا ، حيث جاءت موقوفات الرعية الأولى من كتاب  
القانون الدولي العام تؤكد وجود هذا الحق واعتباره من نتائج تقرير حانة  
مقر البعثة الدبلوماسية. ومن أمثلة هؤلاء الكتاب Albericus Gentilis  
Suarès ولم يخذ من ذلك إلا قليلا من المواطنين الذين بالرغم من  
تقريرهم بوجود قاعدة عرفية في القانون الدولي يستند عليها الانتقام  
الدبلوماسي إلا أنهم مع ذلك هاجموا هذا العرف الدولي. ومن أمثلة هؤلاء  
الكتاب ، المؤلف الإيطالي شارل باسكالي Charles Pasquali  
في مؤلف أصدره عام ١٥٩٨ ، وذلك لأن تقرير الانتقام الدبلوماسي في نظره  
يجعل من منازل الطغاة مقرا للخارجين على القانون. ويجانب ذلك قيام  
الخلافة بين الفقهاء على الأساس الذي يرتكز عليه حق الانتقام الدبلوماسي،  
هل يستند إلى القانون الإنساني Droit humain أو القانون المقدس  
Droit Divin وكان من رأى أنصار الفكرة الأولى أن الدول تملك  
حرية تقرير أو رفض تقرير هذا النوع من الانتقام، مادام أن تقريره غير واجب  
طبقا لأحكام القانون المقدس ، بينما ذهب أنصار الفكرة الثانية إلى عدم  
تمتع الدول بالرفعة السابقة على أساس أن الانتقام الدبلوماسي إنما يفرسه  
القانون المقدس ولا يحل تعديله هذا الحق إلا بالباطل والكيفية فقط .

لقد تولف الجدل السابق الخاص بمناقشة أساس حق اللجوء  
الدبلوماسي ، حيث أجمع فقهاء القانون الدولي على الاعتراف بحق  
الجور الدبلوماسي، ولكن مع انكار كل طبيعة مقدسة له ، وصار الرأي هو  
أن تقريره بعد رخصة متروكة للدول ، كما يعبر عن ذلك ما كتبه غروتيوس بهذا  
المصنف "De savoir maintenant, si un ambassadeur.... peut fournir  
fournir chez lui un asile à tous ceux qui viennent s'y ré-  
fugier, C'est ce qui dépend de la volonté et de la permis-  
sion du souverain auprès duquel il est invoqué" cf Grotius,  
De jure belli ac pacis II, chap. XVIII et suivant.

ويلاحظ أن فكرة اللجوء الدبلوماسي لم تكن تتماشى مع فكرة السيادة التي تكونت واستقرت في ذلك العصر، وكان لابد من البحث عن أساس قانوني للاتجاه الدبلوماسي، حتى يمكن قبوله من جانب الدول التي كانت تظهر فكرة كهيمنة على التمسك بسيادتها. ولقد حاول جروسوس أن يقوم بذلك بالطريقة الآتية :

"Je suis donc pleinement persuadé -écrit Grotius- que les peuples ont trouvé bon de faire ici, en la personne des ambassadeurs, une exception à la coutume reçue partout, de regarder comme soumis aux lois du pays tous les étrangers qui se trouvent dans les terres de la dépendance de l'Etat. De sorte que, selon le droit des gens, comme un ambassadeur représentante, par une sorte de fiction, la personne même de son maître, il est aussi regardé, par une fiction, semblable, comme étant hors des terres de la puissance auprès de qui il exerce ses fonctions..." Grotius, De jure belli ac pacis, liv. II, Chap. XVIII, § 8.

وبناء على هذا الاتفاق، ظل التقليد القانوني يعتبر مقر الهيمنة الدبلوماسية كالقلم أجنبي غير خاضع لسلطة الدولة الإقليمية. وبالرغم من الاحترام العام لحق اللجوء الدبلوماسي فإن التاريخ الدبلوماسي لم يشمل مع ذلك من منازعات بعدده وقعت بين الدول خاصة عندما كان الاتجاه الدبلوماسي يمنح إلى أمراء رئيس الدولة التي يوجد على أديمها الممثل الدبلوماسي الذي منه (المرجع السابق) تفصيل المسائل السابقة كلها المفصلات من ١٥١٢ - ١٥٢٢). ولكن إذا ما استثنينا هذه الخلافات أو للأحداث فإن اللجوء الدبلوماسي ظل قائما، وحاول الكتاب البحث عن أساس قانوني مختلف عن الأساس الذي قال به جروسوس وهو الأساس الخاص بقرى استبداد الإقليمية *exterritorialité* بل ورأوا أن أساس الاتجاه الدبلوماسي انتمسك برجع إلى أسباب إنسانية *des raisons humanitaires* كما هو الحال بالنسبة للجوء الديني واللجوء السياسي. ورأى البعض أن تقرير هذا الحق يرجع إلى الفائدة السياسية *utilité pratique* أو إلى مصلحة الأشخاص الذين يفيدون منه أو إلى طبيعة الحرية التي ارتكبوها (المرجع السابق) ٢٢) بخصوص آراء الفقهاء بين مؤيد وبين معارضي الحق اللجوء الدبلوماسي. ويذكر المؤلف في المفصلات التالية أن أغلبية الفقهاء تعارض الاعتراف بحق اللجوء الدبلوماسي، ولم يثد على ذلك إلا فئة من المؤلفين الذين نسادوا

بعدم الاعتزال بالجور الديبلوماسي بالنسبة لجرائم القانون العام ، وعدم  
تقريره الا بالنسبة للجرائم السياسية . وهكذا ، منذ نهاية القرن الثامن عشر  
خضع الجور الديبلوماسي لذات التطور الذي مر به الجور الاقليمي ، حيث  
لم يعد في الامكان التسليم بالجور الديبلوماسي الا بخصوص الجرائم السياسية  
لصالح اللاجئين السياسيين ، وخاصة في البلاد التي تكثر فيها القلاقل الداخلية ،  
وعلى شرط أن يحاط حق الجور الديبلوماسي بمطابقة من اليهود والعماسات  
ولقد ظل الجور الديبلوماسي مطبقا بصورة واسعة في علاقات دول أمريكا  
وعلى عكس ذلك ، فان الجور الديبلوماسي - حتى مقصورا على الجرائم  
السياسية - لقي معارضة غالبية الموظفين ، حتى يمكن القول أنه قد أُلغى  
نهائيا وبصورة تكاد تكون عامة في أوروبا ، وعلى العكس من ذلك فإنه يجد  
أرضا صالحة في دول أمريكا اللاتينية نظرا لعدم استقرار الحكومات وتعدد  
الثورات ، نجد هذا الحق توطئه جميع الموترات الأمريكية التي انضمت بين  
الدول الأمريكية ، مع قصره على الجرائم السياسية ، كما جاء ذلك في المادة  
الأولى من اتفاقية لامان بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٢٨ التي تحرم منح اللجوء  
الى ملاب البعثات الديبلوماسية ، أو الى ملاب الحرب أو الطائرات الحربية  
بالنسبة للجرائم العادية ، ولكن المادة الثانية من ذات الاتفاقية تفسر  
مشروعية اللجوء الى الاماكن السابقة بالنسبة لجرائم السياسية ، سواء  
باعتباره حقا ، أو لاسباب انسانية وذلك بالقدر الذي تسمح فيه المصادات  
الوطنية *les usages locaux* ، والاتفاقيات الدولية التي تكسبون  
الدول طرفا فيها ، أو القوانين الداخلية ، ولا يجوز منح حق الجور الديبلوماسي  
الا في حالة الضرورة القصوى ، و فقط خلال المدة التي يتمكن فيها اللاجئ من  
توفير سلامته بطريقة أخرى ، ويجب على الممثل الديبلوماسي الذي يمنح حق  
الجور أن يخطري طريقة مقرة مباشرة وزارة الخارجية في الحولة التي يتبع  
لها اللاجئ ، أو السلطات الادارية (م) ، وحكومة الحولة التابع لها اللاجئ يكون  
من حقها أن تطالب ابعاد اللاجئ السياسي للخارج خلال فترة قصيرة ، ولكن للممثل  
الديبلوماسي أن يطلب في مقابل ذلك تأكيد سلامة اللاجئ أثناء خروجه من اقليم  
دولته (م) ولا يجوز ائزال اللاجئ في أية نقطة على اقليم الدولة أو أية  
نقطة قريبة منه (م ٤) ولا يجوز أن يقوم اللاجئ أثناء وجوده في دار البعثة  
الديبلوماسية بأفعال تضر النظام العام (م) والدولة الاقليمية غير ملزمة بأن  
تدفع للحولة التي أعطت طارتها حق اللجوء الديبلوماسي لأد رعاياها  
المنفقات التي تكبدتها بسبب ذلك (م) ومن بين الدول الموقعة على اتفاقية لامان  
السابقة ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية فقط بتخطي على الاتفاقية . يعنى  
هذا التخطي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بعدم اعترافها بالجور على  
أساس أنه جزء من القانون الدولي العام .

ولكن التطبيق العنفي لاتفاقية لاهان السابقة وإن كان قد أدى خدمات عملية جلية للعلاقات الدولية بين حكومات دول أمريكا اللاتينية إلا أن العمل كثف من أوجه النقص فيه ، وأهمها الخاص بتكثيف الجرائم السياسية ، وبالضمانات الضرورية لكفالة سلامة اللائق . هكذا فإن مؤتمر مونتيفيديو للدول الأمريكية بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٣٣ أقر اتفاقية مكملية لاتفاقية لاهان بخصوص اللجوء الديبلوماسي وبمعدل لها في بعض أحكامها . فطبقا لاتفاقية الجديدة أصبح من حق الدولة التي تمنح حق اللجوء الديبلوماسي التدخل في الصيغة السياسية للجريمة م/٢٠ ثم تنص الاتفاقية الجديدة على أنه نظرا للمعنى الانسانية العامة باللجوء الديبلوماسي فإنه لا يخضع في تطبيقه لشروط المعاملة المعتدلة ، وأنه بناء على ذلك يكون لكل الأفراد حق الاستفادة من الحماية التي يتمتعها اللجوء الديبلوماسي ، دون التقيد بنسبتهن أو الالتزامات التي قبلتها في هذا المعد دولهم . ولكن الدول التي لا تقبل اللجوء الديبلوماسي إلا في حدود معينة ، أو بشروط معينة ، لا تستطيع أن تبشر هذا الحق قبل الأجنبي إلا بالصيغة التي تعترف فيها هذه الدول ذاتها له بحق اللجوء السياسي م/٢٠ ونص هذا الاتفاق آخره على أنه في حالة قيام خلاف بعدد اللجوء بين الممثل الديبلوماسي الذي منحته وحكومة الدولة المعتمد لديها هذا الممثل الديبلوماسي ، فإن هذا الممثل الديبلوماسي يصبح شخصا غير مرغوب فيه PERSONA NON GRATA . وبالنسبة للمناقشات التي دارت بينه وبين حكومة الدولة الاقليمية ، وبالتالي بحسب على حكومته أن تستبدل به معكلا آخر ، دون أن يوصى ذلك إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين م/٤٠ ( راجع في بعض المسائل السابقة كلها الصفحات من ٥٢٢ - ٥٢٣ من المرجع السابق ) .

ويلاحظ أن اللجوء الديبلوماسي يجد تطبيقا واحدا له خلال الفترات المظلمة التي تسود فيها أعمال العنف على اثر اندلاع الثورة الأهلية داخل دولة من الدول وهذا ما حدث في فترة ما بين الحربين العالميتين ، فبسي أسبانيا ، حيث كانت فرصة عملية اللجوء الديبلوماسي ومادت المناقشات العلمية العامة به للظهور من جديد في المحافل الدولية ، فعلى أثر الثورة العسكرية التي قامت في أسبانيا في يونيو ١٩٣٦ ، وجد آلاف مسجونين الأشخاص أنفسهم متهمين بالاشتراك في الثورة ، وأن حياتهم وحرمانهم نتيجة لذلك كانت في خطر جسيم ، ومن ثم أظفوا بدلون أبواب البعثات الديبلوماسية الأجنبية في مدريد ، ولقد أمطت بعثات دول أمريكا اللاتينية ، وبلجيكا ، وفنلندا ، وفرنسا ، والنرويج ، وهولندا ، وبولونيا ، ورومانيا ، وتركيا والصين ، اللجوء الديبلوماسي لمن ظلمه . ولقد ترتب على الزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين الديبلوماسيين ، والمعوقات العامة بالتصديق في مدريد أنه أصبح موضوع ترحيل هؤلاء اللاجئين من الأمور العاجلة . ولكن حكومتها

الجمهورية الإسبانية بالرغم من عدم اعتراضها المريح على منح الالتجاء الديبلوماسي ، إلا أنها مع ذلك لم تكن راضية تماما عن اساءة هذا الحق من جانب بعض البعثات الديبلوماسية. ومن ثم وقعت الجرائل أمام ترخيص اللاجئين الديبلوماسيين خشي منها أن ينفذ إلى هؤلاء بعد تحويلهم إلى جانب أعدائها ، ولم تولد المفاوضات الديبلوماسية إلى نتائج ايجابية التي دارت بخصوص حل هذه المسويات ، الأمر الذي جعل من الغرض طرح الموضوع على معية الأمم . ولقد تم ذلك خلال الدورة رقم ٩٥ الغير عادية لمجلس المعية ، وفي جلسة ١٢ ديسمبر ١٩٦٦ أن استند ممثل شيلي على أسباب انسانية ولست نظر المجلس إلى الأوضاع والظروف التي تجعل من الغرض السماح للاجئين الديبلوماسيين في مدريد من حادثة أسبانيا دون أن يحصل عليهم اعتداء مساه . وطلب أن يعهد بهذه المهمة إلى اللجنة الدولية للطبيب الأصر يساعدوا في ذلك الأجهزة الفنية لمعية الأمم ، وبالرغم من عدم اعتراض ممثل أسبانيا على منح الالتجاء الديبلوماسي إلا أنه أعاد من جديد معارضة حكومته الخاصة بالسماح للاجئين بمغادرة أسبانيا وأكد رغبة حكومته في أن تبطل هذا الموضوع مع كل حكومة على حدة . ولكن بعد فشل المفاوضات التي تمت في هذا الصدد في مدريد ، وبعد فشل الجهود التي بذلتها الهيئة الديبلوماسية في مدريد فان مندوب شيلي موفدا من جانب حكومة كوبا وهولندا طلب في خطاب موفد في ١٤ يناير ١٩٦٧ قيد الموضوع في جدول أعمال الدورة ٩٦ لمجلس المعية ، ولقد نوقش الموضوع في الجلسات التي عقدها مجلس المعية في ٢١ ، ٢٥ ، ٢٧ يناير ١٩٦٧ حيث كان موضوع الالتجاء الديبلوماسي يوجد عام مثل مناقشة من جانب أعضاء المجلس . ولقد عارض ممثل الاتحاد السوفيتي حق الالتجاء الديبلوماسي وشكك في كل أساس يمكن أن يرتكز عليه ، ونادى بأنه لا توجد أية قاعدة في القانون الدولي تجبر الدولة على أن تسمح لمغارات الموجودة في اقليمها بمنح حق الالتجاء الديبلوماسي ، وأنه إذا كان هذا الحق يحسد مبررا له في الاتفاقات الصبرية بين دول أمريكا اللاتينية ، فإنه لا يمكن التمسك بذلك في مواجهة الدول الأخرى ، ولتأكيد ما ذهب إليه ساق المندوب السوفيتي سوابق عديدة لرفض منح الالتجاء الديبلوماسي وآراء لكتبت من لفظها القانون الدولي الذين ينكرون وجود هذا الحق ، وظن من ذلك إلى: "Cette pratique, qui a toujours donné lieu à des protestations et à des objections de la part des gouvernements intéressés, ne peut, en aucune manière, créer un principe de droit international, et ne peut être tolérée que par la bonne volonté et le libre assentiment du gouvernement intéressé"



ولقد خالفه في ذلك مندوب شيلي الذي ذهب الى أن الانتهاج الدبلوماسي ليس نظاما قاصرا على دول أمريكا اللاتينية بل ان دول عديدة وفي داخل أوروبا ذاتها ، مثل إنجلترا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة قد منحت الانتهاج الدبلوماسي ، مرات عديدة في أمريكا اللاتينية ، أي من جانب سفارتها القائمة في أمريكا اللاتينية، وأن إنجلترا قد استعملت حق الانتهاج الدبلوماسي في أوروبا ، وآسيا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين..... ولم يكن من المطلوب من مجلس العمدة أن يفعل في وجود هذا الحق أو مسدده وجوده في القانون الدولي العام كمبدأ من مبادئه ، ولم يتعرض لدراسة المولد في مديده إلا من الناحية الإنسانية فقط وعبره . أمله في أن تجد هذه المشكلة حلها السريع عن طريق المفاوضات المباشرة . ونفذ أثرت ذات المشكلة في الدورة الثانية عشرة لجمعية عمدة الأمم من الناحية السياسية وذلك على أثر مشروع الاتفاقية الخاص بحق الانتهاج الذي أعده وزير خارجية الأرجنتين، والذي قام بشرحه أمام الجمعية بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٢٧. كان هذا المشروع يرمي الى تقرير حق الانتهاج للدول الداخلي والخارجي معا كقاعدة عامة في القانون الدولي العام ، ولقد قدم هذا المشروع الى جميع الممثلين الدبلوماسيين الأجانب ، طالبا من حكوماتهم ابداء ملاحظاتها على المشروع. وطبقا لهذا المشروع فإن حق الانتهاج يجب أن يمنح الى جميع الأشخاص ، أيا كانت جنسيتهم ، دون التماس بالتزامات الحماية التي تلغ على ما تنطبق الدول التي يتبعها الشخص ١/م . وأن الانتهاج لا يمكن أن يعطى إلا لـ les légations السفارات أو غيرها من مقار البعثات الدبلوماسية السفن الحربية ، الطائرات العسكرية ، ولا يمنح به إلا بالنسبة للأشخاص المتهمين بجرائم سياسية أو لأسباب سياسية ٢/م . وأن رؤساء البعثات الدبلوماسية يمكن أن يقبلوا اللاجئين في مقر البعثتهم، وذلك اذا كانوا لا يكونون في مقر البعثة الدبلوماسية، وأن مرتكبي جرائم القانون العام لا يمكن أن يبعدوا من الانتهاج ، وتقدير الأسباب التي تبرر منح الانتهاج يكون من حق الدولة التي تمنحه . وأن المخربين les terroristes والخارجين من الجيش لا يمكن أن يبعدوا منه . ولكن في حالة قيام ثورة فان عدم التوجه لـ الدولة العسكرية لسبب سياسي يمكن أن يبرر منح الانتهاج ٣/م . وأن الممثل الدبلوماسي الذي يمنح الانتهاج الدبلوماسي يجب عليه أن يبلغ مباشرة اسم اللاجئين ، أو اللاجئين الى وزارة الخارجية في الدولة التي يباشر فيها عمله أو الممسر السلطات الإدارية للمنطقة التي منح فيها الانتهاج اذا كانت هذه البعثات خارج عاصمة الدولة ، ما لم تحل ظروف جسيمة دون القيام بذلك أو بها التبليغ من أسماء اللاجئين مصدر خطر على سلامتهم ٤/م . ويجب على اللاجئين ألا يقوم خلال وجوده في مقر البعثة الدبلوماسية بأعمال تضر الأمن العسا وعلى الممثلين الدبلوماسيين أو قادة السفن والطائرات أن يطلبوا من اللاجر

المعلومات الشخصية والتعهد بعدم اتصالاته بخارج البعثة أو السفينة أو الطائرة دون تدعيم العريخ، فإذا رُفِى القيام بأي من الأمور السابقة تحين انهمسا<sup>١</sup> الالتجا<sup>٢</sup> م/٥٠ ويكون من حق السلطات الإقليمية أن تطلب ترحيل اللاجئ للخارج خلال أمد مدة معينة ، ولكن يكون من حق الممثل الدبلوماسي أو القنصل السفينة أو الطائرة أن يطلب المصانعات تأجيل الترحيل حتى توافق السلطات الإقليمية على إعطائها م/٧٠ . وأنه عند ترحيل اللاجئ فلا يجوز أنزاله إلى بقعة من إقليم الدولة ، وبعد خروج اللاجئ ، وعودته من جديد للإقليم الدولة ومشاركته في أية حركة قامت بسبب منحه حق الالتجا<sup>٣</sup> السابق، فإنه يتمتع على جميع السفن الدولية الموقفة على الاتفاق منحه الالتجا<sup>٤</sup> من جديد م/٧٠٠ إلى غير ذلك من النصوص التي كان يتكون منها مشروع الاتفاق .

وعندما تبدأ العواطف ، ويتحقق استقرار النظم السياسية ، وتكون العدالة مكفولة لكل من يتهم بمخالفة القانون ، فإن الالتجا<sup>٥</sup> الدبلوماسي لا يجد في الفقه من يبالغ منه ويلقد بالتالي سبب وجوده ، وذلك لأن نسبة لا يفيك شيئا إلى مركز الوظيفة الدبلوماسية ، بل أنه بسبب الشكوك التي يولدها والتي تقوم على شبهة التحيز والتدخل في الشؤون الداخلية للسفول الإقليمية ، فإنه يوشك أن يكون مصدر قلق للعلاقات الدولية الخبية . ولذلك فإنه من الناحية القانونية الخالصة ، يقوم الشك عريضا، حول الاعتراف للدولة بأن تطلب لممثلها الدبلوماسيين المعتمدين لدى الدول الأجنبية بحق منسح الالتجا<sup>٦</sup> الدبلوماسي للاجئين السياسيين، ولكن غالبية الفقه المعاصر يتسأل عما إذا كانت الاعتبارات الإنسانية تبرر منح الالتجا<sup>٧</sup> الدبلوماسي في الحالات التي تزول فيها الأسباب التي أدت إلى الضاء<sup>٨</sup> حق الالتجا<sup>٩</sup> الدبلوماسي أي في الظروف غير العادية على أثر أزمات سياسية داخلية مثلا ، ولذلك مابين المستحسن أن تحاول الدول وضع تنظيم دولي عام لمواجهة هذا الفرض بخصوص جميع المسائل التي أثبتت سابقا ( راجع المطبوعات من ١٩٢٣ - ١٩٤٠ من المرجع السابق ) .

## I. Asile politique

شالشا : اللجوء السياسي :

ويطول القرن الثامن عشر حدث تطور كبير في نطاق حق اللجوء<sup>١٠</sup> ، فبالرغم من معارضة الكنيسة تم الضاء<sup>١١</sup> اللجوء الديني في كل مكان تقريبيا ، وذلك على أثر انتصار السلطة المدنية على السلطة الدينية في نضارهمسا<sup>١٢</sup> على السلطة، كما أن اللجوء<sup>١٣</sup> الاقليمي الذي كان مطبقا بصورة واحدة خلال القرون السابقة على القرن الثامن عشر لمرتكبي جرائم القانون العام ، أصبح لا يتفق مع القانون الدولي ، ولا مع ضرورة التعاون على المستوى الدولي للقضاء على الجريمة ، لذلك فإن اللجوء<sup>١٤</sup> الدبلوماسي أصبح خلال القرن الثامن عشر

بكثير من القيود وبدا يهوى من المعص تبريره لا بأشباب سياسية ولا على أساس  
مستمد من القانون الدولي . وتعبيرا من ذلك فإن آتاة القانون الجنائي  
ومؤسس المدرسة التقليدية الإيطالية للقانون الجنائي وهو الأستاذ Beccaria  
في مؤلفه المشهور *traité des délits et des peines* الذي اعتبر جميع أنواع  
الإتجاه مخالفة لسيادة الدولة ولا تتفق مع الاحترام الواجب للقانون  
"Dans toute l'étendue d'un Etat politique il ne doit y avoir  
aucun lieu indépendant des lois leur force doit suivre tout  
citoyen comme l'ombre suit le corps, l'asile et l'impunité  
ne diffèrent que du plus au moins, les asiles invitent plus  
au crime, que les peines n'en détournent".

وفي هذا الوقت بدأ في الظهور بجانب فكرة ضرورة التعاون الدولي  
لمكافحة الجريمة فكرة أخرى تناقض بعدم أعمال هذا التعاون بخصوص الجرائم  
السياسية، وذلك لأنه خلال القرن الثامن عشر أصبح ينظر إلى التآمر على النظم  
السياسية على أساس أنها ليست من الجرائم الخطيرة كما كان الحال في  
الماضي حيث كانت تعد من الجرائم التي تمس المصالح الشخصية لكل الملوك  
وليس فقط رئيس الدولة التي ارتكبت فيها الجريمة .. أيضا حتى قبل مناداة  
الثورة الفرنسية بحق الثورة ، واعتبار الأعمال الموجهة ضد الحكومة ذات  
صفة أدبية وقانونية ، واعتبار من ينفي للخارج لسبب هذه الأعمال أو يجبر  
على ترك وطنه شخصا لا يجوز المصاحبه *inviolable* وأصبح رؤساء  
الدول يفتحون أبواب لمعوزهم للاجئين السياسيين ويرفون تعليمهم لأعدائهم .  
ولقد جاء النص على ذلك في الدستور الفرنسي لعام ١٧٩٢ الذي جاء به أن  
الشعب الفرنسي "donne asile aux étrangers bannis de leur  
patrie pour la cause de la liberté".

ولكن مع ذلك فإنه خلال السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر  
وخلال القرن التاسع عشر وجدت كثير من الإتفاقيات التي كانت تشرع في  
التعليم في الجرائم السياسية، أو على الأقل كانت تلقي بغرض اللجوء السياسي  
ال *expulsion* وهذا إلى جانب حوادث الخلافات العديدة التي قامت بين  
الدول بخصوص اللاجئين السياسيين . وهذا كله ينفي وجود مبدأ عام يقضي  
بمنح الملجأ السياسي للاجئ السياسي أو على الأقل يقضي بعدم جواز تسليمه  
وأعدائه . ولم يتأكد هذا المبدأ إلا ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع  
عشر (المرجع السابق ص ٥٥١-٥٥٢) حيث أصبح مبدأ ملمعا به من جانب جميع الدول  
مع الاعتراف للدول بغرض بعض القيود على حرية اللجوء السياسي هنا على  
طلب الدولة التي يهنيها الأمر ، وذلك بغرض منح اللجوء من ارتكاب بعض

الأعمال التي تهدد أمن هذه الدولة. وأصبح حق اللجوء يرد النص عليه ليس جميع الاتفاقيات الدولية الخاصة بتسليم المجرمين، حيث النص صراحة ، عادة على اعتماد الجرائم السياسية من التسليم ، وكذلك ينص عليه في القوانين الداخلية للدول حيث تنظم هذه القوانين كيفية تطبيق هذا الحق. والجرائم التي لا يجوز منح اللجوء بالنسبة لها مثل جريمة القتل وجرائم الإرهاب les actes de terrorisme .... الخ

وطرد اللاجئين السياسيين *l'expulsion de réfugiés politiques* du pays de refuge مستفاد من حق الدولة في طرد الأجانب ، وينظر اليه جانب من الفقه على أنه حق مطلق ، ولكن تطبيق هذا الحق المطلق على اللاجئ السياسي له آثار خطيرة جدا نظرا لأنه وقع يختلف عن الوضع الذي يوجد فيه الأجنبي العادي ، لهذا الأخير يتمتع بحماية دولته ، بينما اللاجئ السياسي يكون مطلوباً القبط عليه، وربما فعل منعه من جانب دولته هذه ، بخلاف الذي ذلك أنه لا يحصل عادة الوشاق ولا المصادر المالية التي تمكنه من أن يعيش محل إقامته من دولة لأخرى . وبالرغم من ذلك فإن حرية الدول في طرد اللاجئ السياسي لا يحد منها إلا قيد واحد ، هو ألا يكون الطرد بمثابة تسليم ظلمي *inextradition déguisée* وهو قيد لا يكفي وحده للتخفيف من الآثار الجسيمة لاطلاق حرية الدولة في تقرير طرد اللاجئين السياسيين ، ولذلك يجب أن يتم تنظيم الأمر من طريق الاتفاقيات الدولية الجماعية ، وهو ما حاولته الأمم المتحدة ولكنها لم تعمل بعد إلى نشاق إيجابية ملموسة (١).

مشكلة اللجوء إلى المنظمات الدولية ومشكلة اللاجئين بمفهوم عامة :

**Le problème des réfugiés et le règlementation internationale du Droit d'Asile.**

ولقد عالجت هذا الموضوع في دراساتنا المتخصصة ، ولذا نحيل على مؤلفاتنا في : حقوق الإنسان ، والمنظمات الدولية .

(١) تقيي المراجع الأجنبية بالدراسات المتعلقة بحق اللجوء ، منسجبا  
Egidio Reale وعنوانها **Le Droit d'Asile**  
دراسة الأستاذ  
Recueil des cours....., 1938 - 1, PP. 473-599.

وكذلك الأستاذ **Graham Stuart: Le Droit et la pratique diplomatiques**, Recueil des cours, 1934, 11.

## الباب الرابع

### العلاقة الدبلوماسية والقنصلية

أولاً : ملاحظة عامة :

نتعرض في هذا الفصل لفتاوى مجلس الدولة وبعض الأحكام القضائية بخصوص الوظيفة الدبلوماسية والقنصلية لكي نتقف على التطبيق المصري لقواعد القانون الدولي العام المتعلقة بهذه الوظيفة ، ولقد كشفت لنا دراسة هذه الفتاوى والأحكام القضائية عن أنها في مجملتها تتفق مع القواعد الاتفاقية والعرفية في القانون الدولي العام ، وأنها اعتبرت العرف الدولي مصدراً مباشراً لها يرجع إليه في عصر لتحديد حل المسائل التي تتور في العمل أو أمام المحاكم المصرية ويعد ذلك تأكيداً لما سبق أن أشرنا إليه في مستهل البحث الثاني من الفصل الأول من هذه الدراسة : كما كشفت لنا دراسة بعض فتاوى مجلس الدولة عن التمسك بنظرية الامتداد الإقليمي لتأسيس الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية وهي نظرية لم تعد راجعة الآن في فقه القانون الدولي حيث حلت محلها نظرية مصلحة الوظيفة الدولية ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك في مسهل دراسة المبحث الثاني من الفصل الثاني من الدراسة . كما لاحظنا أيضاً أن بعض الفتاوى قد أشارت إلى الحصانة المطلقة في المواد المدنية لأعضاء السلك الدبلوماسي وهو اتجاه غير صحيح عليه في فقه القانون الدولي العام ولا في أحكام المحاكم الداخلية في الدول المختلفة في هذه المسألة فضلاً عن مسائل المسائل المتعلقة بالوظيفة الدولية - كما سبق أن بينا ذلك بإيضاح تام عند دراسة الحصانة القضائية للدول الأجنبية - وذلك في المبحث الأول من الفصل الثاني من هذه الدراسة . كما أن دراسة الفتاوى التي نعالجها في هذا الفصل لها أهمية خاصة بالنسبة لتحديد اختصاصات أجهزة العلاقات الدولية الداخلية والخارجية في مصر . وعلى ضوء هذه الملاحظات يمكن أن نفهم المبادئ التي سوف نستخلص من دراسة فتاوى مجلس الدولة وأحكام القضاء المصري بخصوص العلاقات الدبلوماسية والقنصلية . وأخيراً نشير إلى أنه كان من المفيد للغاية أن نتناول هذه المبادئ

بالدراسة المقارنة بصفة القانون الدولي العام لولا أن مثل هذه المقارنة سوف تخرج دراستنا عن الحدود التي رسمناها لها في مقدمتها فضلا عن أن الهدف الأساسي لدراستنا هو التعرف على التطبيق المعمرى لقواعد القانون الدولي العام المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية .

ثانيا : المبادئ المستفادة من فتاوى مجلس الدولة وأحكام القضاء المعمرى فى مسائل العلاقات الدبلوماسية والقنصلية . هذه المبادئ تلور حول المسائل الآتية :

#### ١ - أساس الحصانات والامتيازات الدبلوماسية :

تعرض مجلس الدولة فى فتاويه لهذه المسألة وقرر أنه لما كان العرف المستقر فى القانون الدولي يخول الممثلين الدبلوماسيين ودور الوكالات السيامية امتيازات مختلفة تمكينا للبعثات الدبلوماسية وحماية لاستقلالها ومراعاة لمقتضيات المعاملة الدولية ، وعلى أساس اعتبار دور البعثات امتدادا لأرض الدولة ، فلا يجوز الاعتداء عليها أو إعتقالها أو التفتيد عليها .

جبرا .

ومن هذه الامتيازات مما يتعلق بالفرائب فتعفى دور البعثات من الفرائب المقاربة والمحلية بأنواعها المختلفة عدا ما كان منها مقابلا لخدمات معينة بذاتها ، كائمان المـ والكهرباء وما يماثلها ، وذلك بشرط المعاملة بالمثل .

وهذا العرف المستقر واجب النفاذ فى إقليم الدولة سواء فى ذلك صدر بتنفيذه تشريع داخل أم لم يصدر ، وذلك بشرط المعاملة بالمثل .

وعلى مقتضى ذلك يتعين إعفاء تشيكوسلوفاكيا من اداء رسم تنفيذ عقد شراء قطعة الأرض المشار إليها التى اشترتها لأقامة دار لسفارتها عليها بالقاهرة . ولو أن المشرع لم ينص على هذا الإعفاء أسوة برسوم التسجيل والحفظ وذلك بشرط المعاملة بالمثل ، ونلاحظ على هذا الاتجاه أنه اخذ بنظرية الإمتداد الإقليمى كأساس للامتيازات والحصانات الدبلوماسية وهو اتجاه يسكاد أن يكون مهبسورا الآن حيث حلت نظرية مصلحة الوطنية الدولية محلها كما اشترنا فى مستهل دراسة البحث الثانى من الفصل الثانى ، بخصوص البحث عن أساس امتيازات وحصانات المنظمات الدولية .

كما نلاحظ ان هذه الفتوى عامة للقاية في تحديد مصائر القواعد القانونية التي تحكم الوظيفة الدبلوماسية وعلى وجه الخصوص القواعد العرفية ولجنتها في القانون الداخلي المصري حيث قررت الفتوى انماج هذه القواعد مباشرة دون حاجة الى اجراء تشريعي في القانون المصري ، وان تعرف ليسد النقص الذي قد يكون قائما في قواعد القانون المصري الخاصة بالمصانعات الدبلوماسية فالذا اغلقت هذه القواعد بعض الحصانات وكانت هذه الحصانات التي اغلقتها القانون المصري مقرر قواعد القانون الدولي العام العرفية ، تحتم تطبيق ما تنقضي . هذه القواعد العرفية كما هو الحال بالنسبة للموضوع الذي صدرت بخصوصه هذه الفتوى .

ونلاحظ أخيرا على هذه الفتوى انها مفيدة أيضا في تحديد نطاق الإعفاء من الضرائب المقر للبعثات الدبلوماسية ويزيد من أهمية هذه الفتوى انها صدرت عن الجمعية العمومية للنقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة (١) .

٢ - المحصلة القضائية لأعضاء السلك الدبلوماسي في المسائل المدنية :  
تعرضت لهذه المسألة الفتوى رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢١ التي جاء بها مايلي :

اطلعنا على كتاب الوزارة المرفق به صور عريضة دعوى تلفتها الوزارة من النيابة العامة المختلطة بقصد ابلاغها بالطرق الدبلوماسية بناء على طلب ورقة ..... الى سعادة مندوب الكرسى البابوى بشأن نزاع في تنفيذ عقد ايجار قطعة ارض صادر من سمادته الى مورث الطالبين الذين يستندون في رفع دعواهم للقضاء الى مرسوم اول مارس سنة ١٩٠١ القاضي بأن الموظفين الدبلوماسيين والقنصلين الذين يستغلون عقارات في مصر يخضعون لاختصاص المحاكم المختلطة المصرية التي لا تتصل بصفتهم الرسمية وتوجه النظر بادى ذى به الى أن الأمر العالي أو المرسوم السالف الذكر قد انتهى بالمرسوم

(١) فتوى رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٦١/٨/١٦ ، مجموعة الباعدي القانونية التي فروجا الجمعية العمومية للنقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة - ومتر سنوات ،  
تامة رقم ٦١٠ ص ٩٥٠ .

(٢) انظر مجموعة السنوات الثلاث الاولى لفتاوى قسم الراى بمجلس الدولة  
ص ٤٦٤ - ٤٦٥ .

بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالتشريع الذى تطبيقه المحاكم المختلطة وينبنى على الالفاء ان اختصاص المحاكم المصرية ينظر الدعاوى التى ترفع على رجال السلكين السياسى والقنصل الأجنبى فى مصر أصبح خاضعا لاحكام القانون الدولى العام والعرف الدولى فاليهما وحدهما والى نص المادة الحادية عشرة من اتفاقية مونثرو فى شأن القناصل ، يرجع حاليا ، للتعرف على مدى الحصانة التى يتمتع بها المثلون السياسيون والقنصلون . واذا كان الفقه والقضاء قد اجمعا على أن هذه الحصانة مطلقة فيما يتعلق باعفاء رجال السلك السياسى من الخضوع للقضاء المحلى فى الشئون الجنائية الا أنه فيما يتعلق بالدعاوى المدنية وعلى وجه الخصوص بالدعاوى المبنية المقاربة اختلقت الآراء وتشعبت فالبعض مازال متمسكا بمبدأ الحصانة المطلقة حتى فى شأن هذه الدعاوى المدنية دون تمييز بين ما كان منها متعلقا بالعمل الرسمى للممثل السياسى من عدمه . والبعض الآخر يرى وجوب التفرقة بين الفرضين وإباحة الخضوع للقضاء المحلى فيما لايتصل بالصفة الرسمية للممثل السياسى وقد وجد هذا الراى الأخير صدق فى مشروع لائحة الميراث الدولى والحصانات السياسية الذى أقره معهد القانون الدولى عام ١٨٩٥ ، وفى المشروع الذى أقره معهد القانون الدولى الأمريكى ، كما اخذت به بعض المحاكم الإيطالية فى حالات خاصة . الا ان احكام القضاء الأمريكى والإنجليزى والفرنسى تشابها غالبية الفقهاء قد استقرت على أنه لا يجوز فى جميع الأحوال مقاضاة الممثل السياسى الأجنبى أمام محاكم الدولة التى يباشر عمله فيها رسميا ما لم يتنازل هذا الممثل بموافقة حكومته عن حصانته . وقد أقر مؤتمر الدول الأمريكية فى هافانا المنعقد فى سنة ١٩٢٨ هذا المبدأ ومع تفصيلنا هذا الراى الأخير نرى مع ذلك أن لا تحول الحصانة القضائية كلية دون حصول ذى الشأن على حقهم بطريق ما ، لذلك وتشبها مع الراى الذى سبق لقسم القضايا أن أفتى به فى ظروف مماثلة تشير بإبلاغ صحيفة الدعوى الى سعادة المندوب البابوى مع كتاب تبين فيه الوزارة أنها انما تجرى ذلك لا على سبيل الاعلان القضائى بمعنى الكلمة بل لمجرد اطلاع سعادته على مضمون تلك الصحيفة التى قد تمنيه معرفة أمرها ومضمونها .

٣ - الاعطاء المقرر بمقتضى اللائحة الجبركية لرجال السلكين السياسى والقنصل من رسوم المصادر والوارد لا يمتد الى غيرها من الضرائب



### والرسوم التي لا يوجد في شأنها اعفاء خاص (١) .

بالرجوع الى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص برسم الأيولة على التركات يتبين أن المادة ٤٦ توجب على مصلحة الضرائب أن تمنح كل ذي شأن بناء على طلبه شهادة رسم الأيولة المستحقة وما دفع منه وذلك في مدة لا تتجاوز أسبوعين ، ثم حظرت المادة ٤٧ على موثقي العقود الرسمية وكتاب المحاكم والموظفين والمأمورين العموميين الذين تخولهم صفتهم تحرير أو تلقي العقود أو المحررات سواء أكانت رسمية أم عرفية أو القيام بأجراءات التسجيل والتقييد .

وعما ذلك تحصيل عوائد الأرصفة والشيالة وكذلك إذا اقتضى الحال عوائد التخزين والأمانات والهويسات والتحكين واختام الرصاص والكتشوفات ... الخ طبقا للنظم المعمول بها الآن .

كما تقضي المادة التاسعة من تلك اللائحة أن تمنح من المراجعة ومن رسوم الصادر والوارد الأشياء المنصوص عليها فيها ومنها الأشياء المدة للاستعمال الخاصة بالوكلاء السياسيين والقناصل العموميين ومن يتوبون عنهم وكذلك أمتعتهم وذلك بالشروط المبينة في تلك المادة .

ويتضح من هذه النصوص أن المادة الثامنة تتناول نوعين مختلفين من الضرائب أو الرسوم وهما رسوم الصادر والوارد التي تحصل وفقا للمعاملات والاتفاق ورسوم الأرصفة والشيالة وما إليها وهذه تحصل وفقا للنظم المعمول بها .

ثم نظمت المادة التاسعة أحكام الإعفاء وقد جاءت هذه الأحكام مقصورة على أحد هذين النوعين وهو الخاص برسوم الصادر والوارد ومن ثم فلا يمكن أن يعتد هذا الحكم الى الرسوم الداخلة في النوع الثاني بقوله أنها رسوم جمركية إضافية تأخذ حكم الرسوم الأصلية استحقاقا وإعفاء ، لأن الإعفاء من الضرائب والرسوم استثناء من القاعدة فلا يجوز التوسع في تفسيره . وعلى ذلك فلا ينسحب الإعفاء المنصوص عليه في المادة التاسعة المتقدمة الذكر على أية ضريبة أو رسم جمركي خلاف رسم الصادر والوارد .

(١) تدرى لسم الرأي مجلدا رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٥٢/٢/١١ ، مجموعة الستين السادسة والسابعة ص ١٠٢ - ١٠٥ .

أما النص في بعض التشريعات الخاصة بالضرائب الجمركية الإضافية كعوائد الرصيف ورسوم الانتاج والاستهلاك على أنها تحصل مع رسوم الوارد والصادر وبالشروط التي نحصل بها هذه الرسوم فليس مؤداه إعفاء البضائع من هذه الضرائب حكيمًا مماثلاً لحكم ضريبة الوارد والصادر إنما ينحصر بحث النصوص في نطاق التحيل وشروطه ولا يجاوزه إلا استحقاق الضريبة ابتداء أو الإعفاء منها فكلاهما حالة قانونية المرجع فيها إلى أحكام القانون الصادر بإنشاء الضريبة أو الرسم ، أما التحصيل فلا يبدو أن يكون إجراء تنفيذيا القرض منه جباية الضريبة التي تكون قد استحدثت فعلاً بمقتضى القانون .

مثال ذلك المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريف الجمركية ( معدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٢ ) التي تقضى بأن تفرض عوائد رصيف تعادل عشر قيمة رسم الوارد والصادر على البضائع التي تفرغ في الموانئ المصرية أو تشحن منها ، وبأن تحصل هذه العوائد على الرسوم الجمركية وبالشروط التي تحصل بها هذه الرسوم ، والمادة الثانية من رسوم الجمرک وبالشروط التي تحصل بها هذه الرسوم والمادة الثالثة من الرسوم الصادر في ٢٣ من مارس سنة ١٩٢٣ الخاص بفرض رسم انتاج أو استهلاك على ورق اللعب التي تنص على أن يكون تحصيل هذا الرسم مع رسوم الجمرک وبشروط الشروط التي تحصل بها هذه الرسوم . فلا ريب أن المقصود بهذين النصين وما يمثلهما هو أن يتبع في تحصيل انضرائب الجمركية الصادرة في شأنها هذه التشريعات ما يتبع من إجراءات في تحصيل رسوم الصادر والوارد .

أما الإعفاء فلم يرد في شأنه نص ومن ثم فلا يمتد الإعفاء المقرر قانوناً من رسم الوارد والصادر إلى غيرها من الرسوم الجمركية الإضافية .

أما بالنسبة إلى الرسوم الجمركية المفروضة في الموانئ بحساب مجالسها البلدية فإنه يتبين من الرجوع إلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية أنه ينص في المادة ٢٣ منه على أن يكون لهذه المجالس حق فرض رسوم منها الرسوم على الصادر والوارد في الموانئ ، كما نص على أن تعين بمرسوم

القواعد الخاصة بتحديد اساس هذه الرسوم وكيفية تحصيلها واحوال الاعفاء منها وقد صدر هذا المرسوم في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ ونص في المادة ٢١ منه على احوال الاعفاء من الرسوم التي تفرضها المجالس فلم يتضمن هذا النص شيئا من الاعفاء من رسوم الصادر والوارد وكذلك نص في المادة ٢١ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى الاسكندرية على أن للمجلس أن يفرض رسوما مستقلة أو مضافة بنسب مئوية الى بعض الضرائب أو الرسوم الجمركية ومعها رسم الصادر والوارد وقد سككت هذا النص عن مواجهة الاعفاء في هذا النوع الأخير من الرسوم في حين أنه نظم الاعفاء من رسوم أخرى كالرسم الاجبارى الذى يدفعه شاغلو المباني .

وقد تضمن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى بور سعيد أحكاما مماثلة لما وردت في قانون مجلس بلدى الاسكندرية .

وإذا كان لا بد للاعفاء من أية ضريبة أو رسم من نص صريح في القانون ، فإن الاعفاء من رسوم الصادر والوارد المفروضة في الموانئ لحساب المجالس البلدية استنادا الى أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية أو القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى الاسكندرية أو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى بورسعيد يكون غير جائز في أية حالة من الأحوال .

أما ما تشير اليه وزارة المالية من أن مبدأ المعاملة بالتسلسل والمجاملات الدولية على العموم تقتضى اعفاء رجال السلوك السياسى والتفصيلى من جميع الضرائب والرسوم فلا يغير من وجهة النظر السابقة لأن الاعفاء لا يكون الا بمقتضى قانون كما سبق القول .

وبناء على ذلك يكون قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يونيو ١٩٤٨ بمنح أعضاء السلك الدبلوماسى والتفصيل فى مصر ذات الاعفاءات الجمركية الممنوحة لأعضاء السلك المصرى الدبلوماسى والتفصيل فى الخارج وبعين المسدود والشروط المقررة باطلا لمجاوزته حدود القانون . على أن للحكومة اذا شأته أن تعالج هذا الأمر أما باستصدار قانون يحقق الأغراض التى تنوخواها أو بمقصد اتفاقيات مع الدول ذات الشأن تكون لها قوة القانون لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعا الى ما يلى :

اولا : ان الاعفاء المقرر بمقتضى اللائحة الجمركية لرجال السلكين السياسى والتفصيل من رسوم الصادر والوارد لا يمتد الى غيرها من الضرائب والرسوم كموائد الرصيف ورسوم الانتاج والاستهلاك والرسوم المفروضة فى الموانى .  
ثانيا : ان للحكومة ان تستصدر قانونا باعفاء الدبلوماسيين من كافة الضرائب والرسوم وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل .

نشر كذلك الى ما جاء فى الفتوى رقم ٢٤٤٢ بتاريخ ١٩٤٩/٧/١٩ ردا على تساؤل مصلحة الجمارك بخصوص مبدأ المعاملة بالمثل ، وانه انما يكون فى رايها على اساس .  
ما هو متبع فى مصر لا ما هو متبع فى النظم والاورشاع الاجنبية ، بمعنى ان يعامل ممثلونا فى الدول الاجنبية بما يعامل به نحن ممثلى تلك الدول فى مصر لا العكس وقد افتى مجلس الدولة ، بان هذا الراى يتعارض مع منشور وزارة الخارجية الدورى رقم ٤ لسنة ١٩٤٨ الذى ابلغت فيه البعثات السياسية الاجنبية استعداد الحكومة المصرية لمعاملة رجال السلكين السياسى والتفصيل الاجنبى فيما يتعلق بالاعفاءات الجمركية على اساس المساواة ذاتها التى يلقاها فى بلادهم موظفونا الدبلوماسيون والتفصيليون (١) .

٤ - عدم خضوع المبعوث الدبلوماسى للقضاء الاقليمى يستدعى عدم جواز اجراء تحقيق معه ، الا ان البرقيات الشخصية له تخضع حتما فى حالة الحرب لا تخضع له برقيات الافراد العاديين (٢) .  
تبين لنا من مذكرة احدى المفوضيات الاجنبية انها تشكمن امرين :

الاول : الطريقة التى اتبعت للتحقيق بشأن البرقية المشار اليها .  
والثانى : حجز الرقيب لهذه البرقية . ومن المسلم به ان الوكالات الدبلوماسية والمبعوثين الدبلوماسيين تتمتع بامتيازات وحصانات تلتزم دولة الاقامة باحترامها . ومن هذه الحصانات عدم خضوع المبعوث الدبلوماسى للقضاء الاقليمى . ولا شك ان عبارة القضاء تشمل فيما تشمله التحقيق البوليسى الذى هو اول مرحلة القضاء الجنائى ،

(١) فتوى رقم ٢٤٤٢ بتاريخ ١٩٤٩/٧/١٩ ، مجموعة السنوات الثلاث الاولى ،

ص ٤٩١

فتوى رقم ٥٢٩ بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ - مجموعة السنة الرابعة

والخامسة ص ٥٨٩ - ٥٩١

فما قامت به مدققة مصر - اذا ما ثبت صحة الوقائع الواردة في مذكرة المفوضية - من ارسال أحد أفراد البوليس السرى للتحقيق في أمر البرقية المذكورة مخالفة صريحة لما هو معمول به في هذا الخصوص ، ويجب أن يلاحظ أن الجهة الوحيدة التي لها أن تتصل بالوكالات الدبلوماسية في أي شأن كان هي وزارة الخارجية دون سواها ، وأن على الوزارات والمصالح أن تحترم هذا الوضع وأن تركز عن طريق وزارة الخارجية جميع مطالبها من هذه الوكالات .

أما فيما يتعلق بحجز الرقيب للبرقية المذكورة فإنه يتعين باديء ذي بدء التفريق بين البرقيات المتعلقة بأعمال الوكالة الدبلوماسية وبين البرقيات الخارجية المرسلة لأحد أفرادها . ومما لا شك فيه أن للوكالة الدبلوماسية الحق المطلق في الاتصال الدائم والمباشر بحكومتها سواء أكان ذلك في وقت السلم أو الحرب . أما فيما عداه من الاتصال أي الاتصال بين الأفراد والوكالات وبين وكالات الدولة الواحدة فيما بينها فإن العرف قد جرى على عدم التعرض لاتصال وكالة دبلوماسية لدولة ما بالوكالات الأخرى التابعة لهذه الدولة في وقت السلم أما في وقت الحرب فإن الدول المتحاربة قد جرت على عدم السماح بهذا الاتصال إلا عن طريق وزارة الخارجية التابعة لها الوكالات صاحبة الشأن .

أما فيما يتعلق بالبرقيات الخارجية التي لا تنتمي إلى عمل الوكالة أو وظيفة المبعوث المرسلة إليه البرقية ، فإن شأنها في حالة الحرب شأن البرقيات الخاصة بالأفراد العاديين إذ أن ما يكسب للبرقية حصانتها هو ارتباطها بوظيفة المبعوث فحسب .

ومع ذلك يجب أن يلاحظ أن احترام الدولة للبرقيات التي تصل للوكالات الدبلوماسية أو لأفرادها من حكوماتها لا يعنى أن هذه البرقيات لا تخضع في الواقع في حالة الحرب لرقابة الدولة صاحبة الشأن وإن كانت الدول المحايدة قد احتجت كثيرا ولكن بدون جدوى من هذه الرقابة وإن اعتبرت أنها تتعارض وحصانات المبعوثين الدبلوماسيين . وفي الحالة التي نحن بصددنا فإن مصر ما زالت قانونا في حرب مع إسرائيل وعلى هذا الأساس استقيت بعض التشريعات الاستثنائية ومنها الرقابة على البرقيات الواردة والصادرة . ولا شك في أن للحكومة المصرية جريا على ما أخفت به الدول في الحالات المماثلة وبعد اخطار الوكالات الدبلوماسية

بالأمر أن لا تسمح لهذه الوكالات بالاتصال مباشرة بجهة ما غير حكومتها يضاف الى ذلك أنه يبدو أن البرقية المذكورة مرسلة الى الملحق التجارى بصفة شخصية ولا ترتبط بصله البتة (١) .

٥ - اعلف دور البعثات الدبلوماسية من عوائد المبانى :

لا يوجد فى التشريع المصرى قانون مستقل باعفاء الدور (المبانى) المخصصة للبعثات السياسية من الضرائب عموما ، ولكن هناك نصا صريحا فى القانون الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ بخصوص ضرائب المبانى هو نص الفقرة الخامسة من المادة الثانية باعفاء دور القنصليات المملوكة لدول أجنبية من تلك العوائد وإن هذا الاعفاء قد امتد الى دور السفارات والمفوضيات المملوكة للدولة الأجنبية بشرط العاملة بالمثل ، وأن الرسوم البلدية على المبانى يجرى عليها نفس النظام الخاص بعوائد الأملاك ، أى أنها ترفع عن الدور المملوكة للحكومات الأجنبية والمخصصة للسفارات والمفوضيات والقنصليات (٢) .

٦ - الاعفاء من رسوم النسخة ينطبق على المحررات التى تصدرها الوكالات السياسية فى حدود القانون ، ولا يعطى الممثل الدبلوماسى من دفع الرسوم مقابل خدمات (٣) .

بمراجعة اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٤ بتقرير رسوم النسخة الصادرة فى ١٢ مايو سنة ١٩٣٩ تبين أن المادة الأولى منها تنص على أن : قانون رسوم النسخة من القوانين التى تطبق بهرقيتها والتى لا يجوز التوسع فى تأويلها فلا رسوم دفعة ولا اعفاء منها بغير نص . كما أن المادة الثالثة تنص على أن تمنى المحررات التى تصدرها أو تنشئها السفارات والمفوضيات والقنصليات الأجنبية فى مقر عملها فى المملكة المصرية من رسوم النسخة إذا كان إصدارها أو انشائها داخلا فى الاختصاص المتفق عليه لتلك السفارات والمفوضيات والقنصليات وبشرط التبادل على أن تسدد الرسوم المقررة عليها عند استعمالها داخل المملكة المصرية . أما المحررات

(١) فتوى رقم ٥٢٩ بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، مجموعة الستين الرابعة والخامسة ص ٥٨٩ - ٥٩١ .

(٢) فتوى رقم ٩٧ بتاريخ ١٠/٣/١٩٤٩ ، مجموعة السنوات الثلاث الأولى ، ص ٤٨٤ .

(٣) فتوى رقم ٤٩ بتاريخ ١٤/٢/١٩٤٩ ، مجموعة السنوات الثلاث الأولى ، ص ٤٨٩ - ٤٩٠ .

التي يصدرها أو ينشئها قناصل الدول الأجنبية في المملكة المصرية لصالحهم الخاص فتتخضع لأحكام قانون الدفعة في كل الأحوال بصرف النظر عن استعمالها في مصر أو عدم استعمالها . ويتضح مما تقدم أن الإعفاء من رسوم الدفعة ينطبق فقط على المحررات التي تصدرها الوكالات السيسية . في مصر بالشروط الواردة في المادة الثالثة سالفة الذكر ، وأنه لا يمكن إعفاء رجال السلك السياسي الأجنبي من دفع رسوم الدفعة في غير تلك الأحوال . وكذلك فإن الإدارة ترى أنه جائز من الناحية القانونية مطالبة أعضاء السفارة بقيمة رسوم الدفعة الخاص بالتصريحات المجتية الممنوحة لهم لزيارة الأماكن الأثرية في القاهرة خصوصا إذا لاحظنا أن قواعد القانون الدولي العام لا تعفى الممثل الدبلوماسي من دفع الرسوم والعوائد المقررة في مقابل خدمات فعلية يستفيد منها مثل رسوم التسجيل وعوائد البلديات ورسوم الدفعة .

ونرى أن هذه الفتوى مازالت صحيحة في موضوعها طبقا للمادة ٢٨ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام ١٩٦١ ، والمادة ٣٩ من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية عام ١٩٦٣ .

٧ - ليس في القانون الدولي ما يبيع الإعفاء من الرسوم البلدية على أن عدم المطالبة بالرسوم البلدية من باب المجاملة لا يمتد إلى القناصل الفخريين (١) .

ليس في القانون الدولي ما يبيع لأعضاء الهيئة السياسية والقنصلية التمتع بالإعفاء من الرسوم البلدية على أن السلطات المصرية قد جرت على سبيل المجاملة على عدم مطالبة الموظفين السياسيين والقنصليين الموفدين من بلادهم من الرسوم البلدية واستثنت من ذلك الموظفين السياسيين والقنصليين غير الرافدين واتخمتين الفخريين فكانت تطالبهم بدفع تلك الرسوم وقد لغت وزارة الخارجية نظر البعثات السياسية إلى ذلك في مذكرتها الدورية المؤرخة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

وقد أفتت لجنة قضايا الحكومة بعد ذلك في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧ أن السلطات المصرية تستطيع اتخاذ الإجراءات العادية قبل القناصل الفخريين إذا امتنع هؤلاء عن تسديد

١١ ، فتوى رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٤ ، مجموعة السنوات الثلاث الأولى .  
س ٤٩٢ - ٤٩٣ .

ما يستحق عليهم من تلك الرسوم البلدية وبناء على هذه الفتوى  
لغت وزارة الخارجية من جديد نظر رؤساء البعثات السياسية  
والقنصلية الى ذلك بمذكرتها الدورية رقم ٤٦ بتاريخ اول ديسمبر  
سنة ١٩٣٩ ( ملف رقم ٤٨ - ٥ - ١ ) وطلبت اليها التنبية على  
قناصلها الفخريين بوجوب تسديد العوائد البلدية التي تستحق  
عليها . وقد نفذت البعثات السياسية ذلك فأقر بعضها صراحة ووجهة  
نظر الحكومة المصرية ومن بين هذه الهيئات الاجنبية مفوضية السويد  
الملكية كما يستفاد من مضمون ردها المؤرخ في ديسمبر سنة ١٩٣٧ .

ومن بين تلك الضرائب أو العوائد البلدية ضريبة الاثني في  
المائة المعروفة باسم ضريبة الإيجارات وهي من الموارد الأساسية  
لبلدية الاسكندرية والتي يلزم بدفعها كما هو معلوم كل شخص مقيم  
في المدينة المذكورة أو في ضواحيها في محل مقيم بجدول الاملاك  
البنية سواء اكان هذا الشخص مستأجرا أو مالكا اذ ان عبارة  
مستأجر الواردة في المادة ٤٠ من ديكريته سنة ١٨٩٠ الخاص ببلدية  
الاسكندرية وفي قرار سنة ١٨٩٩ لا يقصد بها فقط الشخص الذي  
شغل محلا مملوكا لفترة بل ينصرف معناها أيضا الى كل شخص  
مقيم في محل حتى لو كان هذا المحل مملوكا له والعبرة بالاشتغال  
يصرف النظر عن صفة الشاغل هل هو مستأجر أو مالك ولما  
كان المتبع في حالة تنازل المستأجر أو صاحب الملك عن المحل  
أو تأجيره بأجرة أو بدونه هو بقلوه مسئولوا عن دفع الضريبة مع  
المستأجر، لهذه الأسباب نرى انه ليس ثمة ما يدعو الى إعفاء القنصل  
الفخري من اداء ضريبة من الإيجارات ( ٢ ٪ ) عن عقاره المالك الذكر  
ويجوز في حالة امتناعه من اداء هذه الضريبة وديا اتخاذ الاجراءات  
العادية ضده كما اشار بذلك رئيس لجنة قضايا الحكومة عام ١٩٣٧ في  
شان القناصل الفخريين عموما وذلك بشرط عدم توقيع العجز  
على النقول الموجودة بالدار المخصصة لها لاعمال القنصلية (١) .

ونرى ان هذه الفتوى مازالت حتى الآن متفقة مع الوضع  
القانوني الذي حددته اتفاقية فينا للقناصل الفخريين وخصوصا  
المواد ٦٠ ، ٦٣ ، ٧١ .

---

(١) فتوى رقم ٢٦ بتاريخ ١٨/١/١٩٤٩ ، مجرمة السنوات الثلاث الاولى ،



## ٨ - سحب جوازات السفر الدبلوماسية :

أن الممثلين الدبلوماسيين السابقين يجد أن زالت عنهم الصفة التمثيلية كنتيجة لاستغناء حكوماتهم عن خدماتهم لاعتبارات خاصة بها وأحلالها غيرهم محلهم في مناصبهم لا يكون لهم بحسب العرف الدولي الحق في الاحتفاظ بجوازات سفرهم الدبلوماسية السابق صرفها لهم من سلطاتهم الوطنية المختصة ولاحق لهم في التمتع بالامتيازات والإعفاءات التي كانت تخلصها عليهم صفتهم الرسمية التمثيلية السابقة .

ولكن سحب هذه جوازات الدبلوماسية منهم هو إجراء تختص به سلطاتهم وقنصلياتهم فإذا رفضوا التخلّي عن هذه الجوازات وديا فليس للسلطات المحلية المصرية أن تحملهم على ذلك جبرا مع ما قد يستتبعه هذا الجبر من تفتيشهم أو تفتيش مساكنهم للعثور على تلك الجوازات في أحوال لا يجيز فيها القانون المصري هذا التفتيش .

أما ما ينبغي على السلطات المصرية عمله فهو عدم ترتيب أي آثار أو نتائج على احتفاظ الرعايا المذكورين بجوازاتهم الدبلوماسية من حيث الإعفاءات والامتيازات وما إليها فإن هذه الإعفاءات والامتيازات وما إليها يجب أن تكون مقصورة على الدبلوماسيين المعترف لهم رسميا بتلك الصفة من حكوماتهم (١) .

٩ - لا يوجد قانونا ما يحول دون اجتماع ممثل السلك السياسي الأجنبي سواء لدى عبيدهم أو غيره ، أما قيامهم بسمى مشترك فأمري يجوز للحكومة عدم إقراره (٢) .

غير خاف أن مجموع الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى حكومة ما يكونون فيما بينهم وعلى اختلاف درجاتهم هيئة Corps لها بحسب العرف الدولي كيائها ولها عييدها Doyen وهو عادة أعلام مرتبة أو عند تساوى المرتبة أقدمهم لدى دولة الإقامة .

ولهذا الصيّد أن يجتمع مع زملائه للتشاور فيما بينهم وإن يمثلهم وإن يتكلم باسمهم جميعا عند الاقتضاء بعد الحصول على

(١) فتوى رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٤٩/١/٨ . ميسرة مجلس الدولة لدواى قسم الرأى السنوات الثلاث الأولى صفحة ٤٧٥ .

(٢) فتوى رقم ١٢٦ مكرّر . بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٨ . المجموعة السابعة . صفحة ٤٨٥ - ٤٨٩ .

موافقتهم على ذلك وإن كان العرف الدولي لا يمنع أن يتولى هذه المهمة في بعض المناسبات غيره من رجال السلك السياسي . ويتجلى تضامن هذه الهيئة وتماككها في الحفلات والمراسيم التوقية للدولة المعتمدين لديها ، كما يتجلى أحيانا لمناسبة إصدار تصريح أجماعى أو تقديم احتجاج أو لفت نظر إذا أخلت دولة الإقامة مثلا ببعض امتيازاتهم أو آتت عملا منافيا للقانون الدولي . وقد لحص العلامة فوشى ذلك في مؤلفه القانون الدولي ( المجلد الأول ) القسم الثالث طبعة ١٩٢٦ ص ٤٦ بقوله :

L'ensemble des ministres publics de toutes classes accrédités auprès d'un même gouvernement forme le corps diplomatique image de la solidarité que unit les Etats, Comme membres de la communauté internationale. Ce corps formule quelquefois des déclarations, des protestations, des représentations, si le Gouvernement de L'Etat lui Parait violer les Principes du Droit ou les Prétrogatives de Ses membres. »

وثمة أمثلة عديدة على تضامن رجال السلك الدبلوماسى فى العمل والمسمى لمناسبة تصرف دولة الإقامة قبل أحدهم إذا كان من شأن هذا التصرف المساس بصصاناتهم وامتيازاتهم ففي سنة ١٨٠٧ مثلا قام رجال السلك الدبلوماسى المعتمدون لدى بلاط ( سان جيمس ) بلندن بمسمى مشترك لمناسبة حادث القبض على السفير الروسى ( مايتوف ) وطالبوا بإدخال عدة تصديلات على مشروع القانون الذى كان معروضا وقتئذ على البرلمان الانجليزى وذلك بقصد منع تكرار مثل هذا الحادث مستقبلا .

ولو أن مثل هذا السعى المشترك نادر الآن فى بريطانيا إلا أن تشاور رجال السلك الدبلوماسى الأجنبى فى غيرها من البلاد وخاصة فى الشرق وفى بلاد أمريكا اللاتينية يكاد يكون مألوفًا لتأييد بعضهم بعضًا كلما تعلق الأمر بالحفاظة على حقوقهم المشتركة . وفى ذلك يقول أو وبنهايم فى مؤلفه القانون الدولي . جزء ٩ ص ٦٩٧ طبعة سنة ١٩٤٧ .

As the Diplomatic Corps is not a body legally constituted it performs no legal functions, but it is never the less of great importance as it watches over the privileges and honours of Diplomatic

وإذا كانت معظم الأمثلة المعروفة التى رأى فيها رجال السلك الدبلوماسى المعتمدون لدى دولة ما أن يعملوا متكاتفين إنما كانت خاصة

بالنود عن حقوقهم وامتيازاتهم فان نشاط هذه الهيئة الجماعي لا يقف مع ذلك عند هذا الحد .

ولقد سبقت الإشارة الى أنه يجوز لهيئة الممثلين الدبلوماسيين أن تقوم بسمى مشترك لدى دولة الاقامة اذا اخلت هذه الدولة بقاعدة من القواعد العامة الموعية كما أن المسلم به أنه يجوز لأعضاء السلك الدبلوماسي أن يتشاوروا فيما بينهم للوصول الى قرار موحد في امر مشترك يهم دولهم أو رعاباهم ولا شك أن لقراراتهم ولتصريحاتهم الاجماعية من الأهمية ما يفوق أى قرار أو تصريح يصدر عن ممثل دولة بمفردها .

يراجع مؤلف G-Bousquet عن الممثلين الدبلوماسيين والقنصلين سنة ١٨٨٢ ص ٤٩٠ حيث يقول :

Il «le corps dipéomatique» a le droit de formuler les sentiments ou les principes communs. Ses déclarations unanimes ont une certaine autorité internationale dont il est dangereux de ne pas tenir compte ويراجع أيضا مؤلف الأستاذ فيشورى في القانون الدولي العام ، الجزء الثاني ، عام ١٨٨٥ ، باريس ، صفحة ٤٦٨ التي جاء بها مايلي :  
Ordinairement le corps diplomatique se runit comme

ويراجع كذلك مؤلف العلامة فوشى القانون الدولي العام جزء ٢ مارس سنة ١٨٨٥ ص ٤٩٨

une individualité collective - quand il s'agit de protester a l'occasion des certains faits accomplis en violation du droit international, ou quand il y a lieu de prendre en commun une décision . ولطالما احتجت هيئة الممثلين الدبلوماسيين لدى حكومات جمهوريات أمريكا اللاتينية لتضمين دساتيرها وقوانينها نصوصا من شأنها منع الوطنيين والأجانب من المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تصيبهم في أثناء الحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية ومن قبيل ذلك الاحتجاج الذي قامت به هيئة الممثلين الدبلوماسيين لدى حكومة اكادور في سنة ١٨٨٨ .

ومن القواعد الموعية في الصرف الدولي أنه لا يجوز للممثل الدبلوماسي أن يلبي دعوة عميد السلك السياسي الأجنبي الى اجتماع يقصد للتشاور في شئون مشتركة أو للقيام بسمى مشترك لدى دولة الاقامة بدون استطلاع رأى حكومته هو قبل ذلك للحصول على موافقتها . ومما يجدر ذكره أيضا أن بعض الحكومات لا تقر قيام الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لديها بسمى مشترك ، ولا تقبل منهم هذا المسمى ، ومن بين

هذه الحكومات حكومة الولايات المتحدة فلقد جاء في مؤلف أرنست سانو  
Diplomatic practice . جز. أول طبعة سنة ١٩٢٢ ص ٣٤٥ :

At washington such joint demarches of the diplomatic are  
generally declined by the Department of State...

ومع ذلك فقد ذكر هذا المؤلف أن حكومة الولايات المتحدة لم تعترض  
في سنة ١٨٩٨ على قيام سفراء الدول الأوروبية بمسمى مشترك لديها  
للمحولة أن أمكن دون تشوب الحرب الأمريكية الأسبانية ( والتي نشبت  
بالفعل ) ولقد قيل أيضا أنه حدث أن قام عميد الهيئة السياسية في  
جنوب أفريقيا بدعوة بعض زملائه لبحث بعض المسائل الخاصة بعلاقات  
دولهم بالمثلثين أمامها فأثار اعتراضا شديدا . مهما يكن من أمر فإذ وزارة  
الخارجية المصرية لم تحدد بعد موقفها إزاء هذا الموضوع وليست لنا تقاليد  
راسخة فيه . فللحكومة المصرية إذا شامت أن تحذو حذو حكومة الولايات  
المتحدة مثلا فلا تقرر قيام المثلثين الدبلوماسيين لديها بمسمى مشترك ولها  
إذا أرادت أن لا تقيد نفسها بقاعدة عامة وتدرس كل حالة على حدة بحسب  
ظروفها وملابساتها وعلى أى حال لا تستطيع أية حكومة قانونا أو حتى  
عمليا أن تحظر على رجال السلك السياسى الأجانب أن يجتمعوا سواء  
لدى عميدهم أو غيره للتشاور فيما بينهم من أمور .

وبلى أنه يجب على الممثل الدبلوماسيين سواء عملوا منفردين أو عصبه  
أن يتحروا القصد في تصرفاتهم ، فلا يتخلوا من العرف والتقاليد الدولية  
التي تسمح لهم بالاجتماع بمصيدهم والتشاور مما في المسائل المشتركة  
ذريعة للتسلط على شئون الدولة والضغط عليها والا اعتبر تصرفهم  
غير مشروع وعملا غير ودى يخول الدولة ذات الشأن أن ترفض الاستجابة  
اليه ، بل وإن تاحتج عليه .

كما لا يجوز لهيئة المثلثين الدبلوماسيين أن تخرج في مساعها  
المشترك أو في مذكرتها المشتركة التي قد ترى توجيهها الى دولة الإقامة  
عن قواعد اللياقة المريعة بين الدول ، فلقد وصل الى علم حكومة فنزويلا  
أن مذكرة أرسلها المثلثون الدبلوماسيون للدول الأجنبية لديها تضمنت  
بعض عبارات غير لائقة فدعتهم وسلمتهم فوراً جوازات سفرهم وكلفتهم  
بمفاداة اقليمها .

وفي ضوء هذه القواعد الصامة يمكن الحكم على مسمى السفير  
البريطاني الأخير لدعوة ممثل الدول الأجنبية في القاهرة الى اجتماع  
يمقدونه فيها للتذاكر في مسألة معاهدات الإقامة التي ترغب هذه الدول  
في إبرامها مع مصر ، وفي موضوع السجون المصرية والتشريع المصرى

الخاص بالشركات - من حيث مساهمه بحقوق الأجانب ، وذلك كله بمناسبة قرب الفاء المحاكم المختلطة في ١/١٥ سنة ١٩٤٩ (١) .

١٠ - للقناصل تحرير الأوراق الخاصة بمواليد ووفيات رعايا الدول التي يمثلونها وتحويل رسوم على الأوراق التي يعيدونها في حدود أعمالهم .

من المسلم به أن للقناصل - سواء بالنسبة إلى الموطنين والقنصلين المصريين في الخارج أو إلى الموطنين القنصلين الأجانب في مصر - الحق في قيد مواليد رعاياهم ووفياتهم في حدود دوائر اختصاصهم . كما أن لهم تحرير اعلان ثبوت الوراثة بعد استيفاء التحريات التي يرونها لازمة ، وأن يستلموا على سبيل الأمانة الوصايا التي يحررها رعاياهم . ومن المسلم به كذلك أن للقناصل تحويل الرسوم القنصلية المتأددة على الشهادات التي يصدرونها أو الأعمال الرسمية التي يجريها في حدود التعليمات المبلفة اليهم من حكوماتهم ( يراجع على سبيل المثال المرسوم بقانون الصادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلي المصري مواد أولا وخامسا ٢٠ ، ٢٣ ) والتعليمات القنصلية الصادر بها القرار الوزاري المؤرخ في ١٩ مارس سنة ١٩٢٩ وأخيرا نلاحظ أنه ليس ثمة ما يمنع دولة اليونان عن طريق قنصلياتها من تحويل شريعة التركات وفقا للقوانين اليونانية على التركات المنقولة لرعاياها في مصر كما أن العكس صحيح كما يستفاد من نصوص القانون المصري رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بشريعة التركات (٢) .

وهذه المهام مازال يملك القيام بها أعضاء السلك القنصلي طبقا لأحكام المادتين ٣٧ و ٣٩ من اتفاقية فينا للعلاقات القنصلية عام ١٩٦٣ .

١١ - النياشين الأجنبية لفظ عام يرمى على جميع شارات التقدير : ان المادة الأولى من الأمر المكي رقم ١٩ الصادر في ١٦ ابريل سنة ١٩٣١ تنص على أنه ليس لمصرى أن يقبل من دولة أجنبية منذ نشر أمرنا هذا نيشانا أو رتبة أو أى لقب من القاب الشرف الا بعد حصوله على إذن منا بذلك ، وقد جاء في الاعلان الذى أصدرته وزارة الخارجية في ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٢ بصدد هذا الأمر ما يأتى « ان المقصود بالنياشين

(١) قوى رقم ١٢١ مكررة بتاريخ ١٩٤٨/٢/٢٢ ؛ مجموعة السنوات الثلاث الأولى ، ص ٤٨٥ - ٤٨٩ .

(٢) قوى رقم ٥٢٤ بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، مجموعة المصنفين الزاوية والخامسة ٤ : ص ٥٩٢ - ٥٩٣ .

عنا عموم اللفظ لا خصوصه في كل ما يتحل به الانسان من وسامات وانواط ( مداليات ) وغيرها من شارات الشرف وأن النص على النياشين يشمل بطبيعة الحال الانواط ( المداليات ) سواء ما كان مقررا في مصر أو الدول الأجنبية ، ، وبما أن شارة الخدمة الامريكية لا تخرج عن كونها شارة من شارات الشرف ، لذلك ارى أن أحكام المادة الأولى من الامر الملكي سالف الذكر تسرى عليها وأنه لا يجوز للمصريين قبولها الا بعد الحصول على اذن من حضرة صاحب الجلالة الملك (١) .

١٢ - لا يسرى التعيين بأوامر ملكية ( الآن قراوات جمهورية ) على المثليين الغنيين بالسفارات والمفوضيات على أن يكون تعيينهم بقراوات وزادية :

أن الاداة العامة للتعيين في نظامنا المصرى هي المرسوم أو القرار الوزارى أما الامر الملكى فلا يلجأ اليه الا على وجه الاستثناء في الحالات التى حددها الشارع أو جرى بها العرف قبيل صدور الدستور واستمر عليها العمل بعد صدوره .

وعلى حسب المادة الثالثة من المرسوم بقانون الخاص بنظام الوظائف السياسية الصادر في ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٢٥ لا يعين بأوامر ملكية الا الممثلون السياسيون بمعنى الكلمة والتمتعين باستثناء الملحقين بالوكالات السياسية ونواب القناصل فقد رؤى أن يكون تعيينهم وفق القواعد العامة ائى بقرار من الوزير المختص وهو وزير الخارجية شأنهم في ذلك شأن سائر الموظفين ، ولعل الحكمة في جعل التعيين في وظائف السلك السياسى بمقتضى أوامر ملكية هي طبيعة هذه الوظائف التى يحتل شاغلوها اما شخص رئيس الدولة واما الدولة ذاتها والتي يباشرون فيها نوعا من النشاط تمثل فيه السيادة الخارجية ، اما عن القناصل فيرجع الامر في شأنهم الى تدخل السلكين السياسى والقنصلى عندنا .

وجلى أنه لا محل لهذه الاعتبارات فيما يتعلق بوظائف وبأشخاص المثليين الغنيين الذين قد رؤى أو يرى نديهم أو تعيينهم بالسفارات أو المفوضيات المصرية كمستشارين أو سكرتيرين أو ملحقين اقتصاديين أو تجاريين أو زراعيين أو ما الى ذلك .

هذا فضلا عن أن نص المادة الخامسة من المرسوم بقانون الصادر في ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بنظام الوظائف السياسية المعدل

(١) فتوى بتاريخ ١٩٢٩/١٠/٥ ، مجوعة السنوات الثلاثة الأولى ، ص ٢٤٤ .

بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٧ الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٧ صريح في أن تعيين اشخاص من غير الموظفين لمستشارين أو سكرتيرين أو ملحقين فنيين بالوكالات السياسية ( ويشمل هذا التبعين المثلين التجاريين ) هو من اختصاص وزير الخارجية كما تجيز المادة ذاتها لوزير الخارجية أن يندب موظفين من الهيئة القنصلية أو غيرهم من الموظفين لمستشارين أو سكرتيرين أو ملحقين فنيين بتلك الوكالات بالاتفاق مع الوزير التابع له الموظف المنتدب .

ومؤدى هذا ان شغل الوظائف الفنية سواء عن طريق الندب أو عن طريق التبعين - طبقا لنص القانون - انما يتم بقرارات وزارية يصدرها وزير الخارجية صاحب الاختصاص في هذا الشأن (١) .

### ١٢- اختصاص الهيئات القنصلية المصرية بتحرير وثائق الأحوال الشخصية لا ينفي حجية هذه الوثائق متى حورت أعمال السلطات الرسمية للبلاد الأجنبية .

ان الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٦ من المرسوم بقانون الخاص بالنظام القنصلى الصادر في ١ أغسطس سنة ١٩٢٥ : نصتا على أن يختص القناصل بالأعمال الآتية :

تحرير عقود الزواج متى كان كلا الزوجين مصرى الجنسية . ولهم أيضا اجراء ذلك متى كان أحد الزوجين مصرى الجنسية على شرط أن يحصلوا أولا على ترخيص وزير الخارجية ، وللقناصل نفس السلطات والاختصاصات المخولة للمأذونين الشرعيين بالقطر المصرى بالنسبة لهذه الأعمال وتحرير شهادات الطلاق وشهادات التصديق عليه .

كما نصت المادة ٢٣ على أن للقناصل أن يسلموا :

١ - صورا رسمية من العقود التى يحجرونها .

٢ - صورا من العقود والوثائق المحررة باللغة العربية مترجمة للغة البلاد التى يؤدون فيها أعمالهم وكذلك صورا مترجمة باللغة العربية من العقود والوثائق المحررة بلغة تلك البلاد .

وإذا كان الأصل أن يلجأ المصريون فى الحجاج الى السلطات القنصلية الوطنية المتممة فى شأن كل مايتعلق بأموالهم وعلى وجه الخصوص فى شأن أحوالهم الشخصية الا انه من المسلم به فى العرف

(١) قوى رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٤ ، مجموعة السنوات الثلاث الأولى ، ص ٥١٥ ، ٥١٦ .

والقانون الدولي. أن العقود التي تتم في بلاد أجنبية تكون صحيحة وواجبة الاحترام متى عقدت أمام السلطات المحلية ووفقا لقوانين هذه البلاد وذلك حتى وإن لم تسجل فيما بعد لدى السلطات القنصلية أو الوطنية الخاضع لها أصحاب الشأن (١) .

وهذه القاعدة تسرى على عقود الزواج ووثائق الطلاق على السواء وقد استندت الفقرة الثانية من المادة ١٦ من المرسوم الى القناصل مهمة تحرير شهادات التصديق عليه لمواجهة الاحتمالين : احتمال التجاؤم الزوجين الى القنصل ليفرق بينهما بصفته الشخص الموكل اليه في الخارج السلطات والاختصاصات المخولة للماذونين الشرعيين بالقطر المصري واحتمال طلاق الزوجين أمام السلطات المحلية والتجاؤهما الى القنصل للتصديق على الوثيقة الصادرة .

١٤ - اثاث القنصليات لا يعتبر معفى من الرسوم الجمركية طالما لم تعقد اتفاقات قنصلية خاصة (٢) : ان السند القانوني في اعفاء اثاث القنصليات من الرسوم الجمركية كان المادة ١٢٠ فقرة ١ من قانون مصلحة الجمارك ولم يكن الفقرة الثانية من المادة التاسعة من لائحة الجمارك التي تعفى فقط الامتعة الشخصية والأشياء المدة للاستعمال الشخصي للقناصل من الرسوم الجمركية ، ونسها كالآتي :

تعفى من المراجعة ورسوم الصادر والوارد .

أولاً : الأشياء والامتعة الشخصية الخاصة بصاحب الجلالة الملك .  
ثانياً : الأشياء المدة للاستعمال والامتعة الشخصية الخاصة بالوكلاء السياسيين « والقناصل الجنرالية والقيس القناصل » أو من ينوب عن أى منهم متى كانوا رسميين منقطعين لوطائفهم لا يتعاملون عملاً غيرهما ولا يشتغلون بالتجارة ولا بالصناعة ولا يمتلكون أو يستغلون عقارات في القطر المصري .

ويمتنع مثل هذا الاعفاء اثنان من الموظفين في كل وكالة سياسية وموظف واحد في كل قنصلية بناء على طلب الوكيل السياسي أو القنصل على شرط أن يكون هؤلاء الموظفون من الذين يعينون بأمر عال ويكون محظورا عليهم مطلقا تملأ التجارة .

(١) فتوى رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، مجموعة السنوات

الثلاث الأولى ، ص ٥٠٠ - ٥٠١ .

(٢) فتوى ١٠٨ بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٤٧ السنوات الثلاث الأولى ،

ص ٥٠٢ - ٥٠٣ .



ولقد نصت المادة ١١ من اتفاق مونترو الخاص بإلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر والواقع عليه في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ ، على ما يأتى :  
 « لى أن تعقد اتفاقات قنصلية وعلى أى حال فى مدى ثلاث سنين من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق يظل القناصل متمتعين بالحصانة المعترف لهم بها فيما يتعلق بغير القناصل والضرائب والرسوم وغيرها من الضرائب » فطبقا لنص هذه المادة تعتبر الدول الموقعة على اتفاق مونترو قد وافقت على أن تظل سارية بالنسبة لقناصلهم ودورالقنصلية كافة التشريعات واللوائح والقرارات المصرية الخاصة بالاعفاءات من الضرائب والرسوم وذلك الى حين عقد اتفاقات قنصلية على أن لا تزيد مدة سريان هذه القوانين واللوائح والقرارات عن ثلاث سنين من تاريخ التوقيع على اتفاق مونترو .

وعلى أساس ذلك لا تسرى على قناصل الدول بمصد مضى ثلاث سنوات من تاريخ التوقيع على اتفاق مونترو المادة التاسعة من اللائحة الجمركية وغيرها من التشريعات الخاصة بإعفاء القناصل من الضرائب والرسوم .

أما بخصوص الفقرة ١ من المادة ١٢٠ من قانون مصلحة الجمارك فقد لاحظنا أنها نصت على إعفاء أشياء من الرسوم الجمركية لم ترد فى المادة التاسعة من لائحة الجمارك السالفة الذكر ، ومن بين هذه الأشياء المعفاة من الرسوم الجمركية بمقتضى هذه المادة ولم يرد حكمها فى المادة التاسعة السالفة الذكر أثاث القنصليات ، الا أننا نرى أن هذه المادة قد أوقف تطبيقها ابتداء من ٨ مايو سنة ١٩٤٠ وفقا للمادة ١١ من اتفاق مونترو السالف الذكر .

فهذه الاعتبارات المتقدمة نرى أن موقف وزارة المالية بصدد عدم إعفاء الطرد الذى استوردته قنصلية النرويج من الخارج من الرسوم الجمركية سليم من الناحية القانونية وذلك الى حين عقد الاتفاقات القنصلية المنصوص عليها فى المادة ١١ من اتفاق مونترو السالف الذكر .

يلحظ أن المادة ٥٠ من اتفاقية فينا للعلاقات القنصلية عام ١٩٦٣ تنمىل بإعفاء من الرسوم الجمركية والتفتيش الجمركى الاشياء المخصصة للاستعمال الرسمى للبعثة القنصلية .

١٥ - لا يوجد قانون ما يمنع من تعيين مصرى فى إحدى الوظائف

**القنصلية الأجنبية في مصر :** على أن ذلك لا يخل بالتزاماته كمصرى ولا يعطيه مزايا واعفاءات القناصل المبعوثين (١) .

إذا كان التمثيل القنصل يتكون عادة من قناصل مبعوثين *Misai* أى من موظفين فنيين متخصصين *de Carrière* تبعث بهم دولتهم إلى الدول الأخرى ، للقيام بجميع الأعمال التي توكل إلى القناصل في المعاهدات الدولية أو بقتضى العرف الدولى ويتمتعون بكامل امتيازاتهم، فإن العمل قد جرى أيضا على أن تضم الدولة الراغبة في ذلك إلى هيئاتها القنصلية في الخارج قناصل منتخبين *ELECTI* تختارهم من بين رعاياها المقيمين في الجهة التي تريد أن يكون لها تمثيل قنصل فيها أو من بين رعايا دولة ثالثة أو حتى من بين رعايا الدول ذاتها التي يؤدون عملهم في اقليمها .

وتشترط الدول عادة لقبول أحد رعاياها قنصلا أو ممثلا قنصليا لدولة أجنبية لديها أن لا يكون له نفس المزايا والاعفاءات والحصانات التي يتمتع بها القناصل المبعوثون وهو ما سبق لأقسام قضايا الحكومة فيما مضى أن وجهت النظر إليه في أكثر من مناسبة ، بالنسبة إلى الرعايا المصريين الذين كانوا يعملون في البلاد المصرية وفى عهد الامتيازات الأجنبية كقناصل فخريين لبعض الدول الأجنبية .

وليس في التشريع المصرى الحال ما يحول دون اختيار مصرى لوظيفة قنصل أو نائب قنصل أو وكيل قنصلية لدولة أجنبية بينها وبينه المملكة المصرية علاقات دولية .

وإذا كان الرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣٩ بشأن الجنسية المصرية المعدل بالرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣١ ، قد نص في مادته الثالثة عشرة على جواز إسقاط الجنسية المصرية بمرسوم عن يقبل خارج القطر المصرى ، وظيفة لدى حكومة أجنبية ، ويبقى فيها بالرغم من الأمن الذى يصدر له من الحكومة المصرية بتركها . فإن هذا التشريع لم يتعرض على العكس للمصرى الذى يقبل وظيفة لدى حكومة أجنبية داخل المملكة المصرية ذاتها ، كما هو الحال في شأن المصرى الذى يقبل وظيفة قنصل أو نائب قنصل أو وكيل قنصلية لدولة أجنبية في مصر . ويلاحظ أن القناصل أو الممثلين القنصليين

(١) . هوى رقم ٣٦٩ جـ ١٢ يوليو سنة ١٩٤٩ ، مجرمة السنوات الثلاث الأولى ، ص ٥٠٤ و ٥٠٥ .

عموما الذين ينتخبون على هذا الوجه لا يعتبرون من موظفي الدولة التي يمثلونها إنما هم وكلاء عنها ، ولهذا فهم يملكون القيام بأعمالهم الخاصة من تجارة أو صناعة فوق ما يقومون به من الأعمال القنصلية . ومن المفهوم طبعا أن اعتماد تعيين المصري لن يعفيه بحال من الأحوال من التزاماته وواجباته كمصري ، كما أنه ليس من شأنه أن يضفي عليه المزايا والاعفاءات والحصانات التي يتمتع بها القناصل المبعوثون وحدهم ، ويمكن الرجوع لتعرف ذلك الى المواد ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ من مشروع المعاهدة القنصلية الذي أعدته الحكومة المصرية ووزارة الخارجية ( في مايو سنة ١٩٤٠ ) وأجرت تطبيقه عملا بعد إبلاغه الى الدول الأجنبية على أساس أنه التصوير المصري للعرف الدولي في هذا الشأن .

هذه الأحكام مازالت متمشية مع ما جاء في المواد ٥٨ - ٦٨ التي تكون منها الباب الثالث من اتفاقية فينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣ ، وهو الباب الذي يحدد النظام المطبق على الأعضاء القنصلين الفخريين ، وعلى البعثات القنصلية التي يرأسونها .

#### ١٦ - لا يعتبر المندوب التجاري ممثلا قنصليا ولا يتمتع بالامتيازات الدبلوماسية (١) :

أنه سبق لرئيس لجنة قضايا الحكومة سابقا والمستشار الملكي لوزارة الخارجية سابقا أن بين مركز المندوب التجاري من ناحية القانون الدولي العام ، وذلك في كتابه المرسل للوزارة رقم ٥٦ ( ٢١١٥١ ) بتاريخ ١٩٤٦/٥/٣١ في شأن طلب السفارة البريطانية والخاص بالموافقة على تعيين مندوب تجاري لحكومة قبرص في القاهرة ، وقد جاء به أن ابفاد المندوبين لا يعتبر في الواقع تمثيلا سياسيا أو قنصليا لهذه الحكومات في مصر ، إذ أن هؤلاء المندوبين يباشرون وظيفتهم دون أن يحصلوا من الحكومة المصرية على أية البراءة ، بخلاف القناصل الذين يشترط لقبول تعيينهم الحصول على تلك البراءة من الحكومة المصرية ، والتي ينص فيها على الاعتراف بهم كممثلين عن الحكومات التي انتخبهم والتصريح لهم بالقيام بأعمالهم في الدوائر المحددة لهم . وكذلك فإنه ليس لهؤلاء المندوبين أي صفة دبلوماسية فهم يخضعون للقضاء المصري ولا يتمتعون

(١) قوى رقم ٩ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١٨ ، مجموعة السنوات الثلاث الأولى ،

بالامتيازات الدبلوماسية ولا يعفون من الضرائب والرسوم الجمركية ،  
كما أنهم لا يملكون الاتصال بوزارة الخارجية إلا عن طريق السفارة  
البريطانية .

وانى وافق على هذا الرأى وذلك لأن القناصل الأجانب يحصلون  
من الحكومة المصرية على البراءة ، وهى الاداة القانونية التى تسمح لهم  
بمزاولة عملهم فى الأراضى المصرية وتدخل لهم الحق فى التمتع بالامتيازات  
والاعفاءات المترتبة بها فى القانون الدولى العام ، وفى القوانين  
الداخلية . أما المندوبون التجاريون فهم يزاولون عملهم فى مصر دون  
أن يحصلوا من الحكومة المصرية على هذه البراءة ، ولذلك فإنه لا يحق  
لهم المطالبة بالاعفاءات والامتيازات الممنوحة للقناصل ، وبالتالي لا يمكن  
تشبيههم بهذه الفئة .

#### ١٧ - للدولة سلطة تشريعية مطلقة تسرى على المؤسسات التابعة للمبعثات الدبلوماسية الأجنبية فى إقليمها :

من المبادئ المسلم بها أن الوضع الخاص بالمؤسسات والجمعيات  
المدرسية والطبية الخيرية فى بلد ما هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام  
- التى تدخل فى سلطة الدولة التشريعية المطلقة طلالاً أن الدولة قد  
راعت فى هذا الشأن قاعدة عدم التمييز المجحف بالأجانب .

وقد جاء كتاب رئيس الوفد المصرى الى رئيس الوفد اليونانى فى  
مؤتمر مونترال بتاريخ ٨ مايو ١٩٣٧ مؤكداً لهذا المعنى اذ صرحت  
فيه الحكومة المصرية بأن للمعاهد ( جمعيات او مؤسسات ) المدرسية  
والطبية والخيرية التابعة لليونان والموجودة بمصر أن تواصل بكامل  
الحرية نشاطها بشرط أن تكون هذه المعاهد خاضعة لقضاء المحاكم  
المختلطة ، وأن تسرى عليها القوانين واللوائح المصرية بما فيها القوانين  
التي تسرى على المساعدين المصرية المماثلة وأن تخضع لكل الاجراءات  
التي تتطلبها المحافظة على النظام العام فى مصر ، وكان هذا تنفيذاً لما  
نصت عليه المادة الثانية من الاتفاق الخاص بالفاء الامتيازات فى مصر ،  
والفقرة الأولى من البروتوكول الملحق به والفقرة الثانية من تصريح  
الحكومة المصرية فى شأن قاعدة عدم التمييز المشار اليها بماليه .

ومما سلف يتبين أن أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٥ تسرى  
على جميع المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية القائمة الآن او  
التي تنشأ فيما بعد .

ولما كان نشاط الجمعيات والمؤسسات لا يتحقق الا عن طريق الاعتراف لها بالشخصية المدنية ، ولما كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ علق ثبوت هذه الشخصية على صدور قرار وزاري بتسجيل المؤسسة او الجمعية لدى وزارة الشؤون الاجتماعية ، وحيث أن القانون نظم في المادة ٧ منه طريق الطعن في القرار الوزاري برفض التسجيل ، من كل ذلك يتبين ان على وزارة الشؤون الاجتماعية دون سواها مسؤولية تنفيذ هذا القانون ، وأنه عند الخلاف يرجع الى المحاكم المصرية للفصل في ملازمة تطبيق أحكام القانون على وجهه الصحيح من عدمه (١) .

١٨ - يمكن إلزام الهيئات السياسية قانوناً بمخاطبة الحكومة المصرية باللغة العربية : وان القانون الدولي العام لا يحتم على الدول استعمال لغة معينة في المخابرات والمكاتبات المتبادلة بينها ، بل يترك لكل دولة حرية استعمال اللغة التي تترجح اليها . وخاصة اذا كانت هي لفتها القومية . ويصل بعض الفقهاء بين حرية الاختيار هذه وبين قاعدة المساواة بين الدول . على أن تغليب لغة معينة على ماعداها في المعاملات الدولية لا يخضع للنمرة القومية فحسب بل يراعى فيها ايضاً جانب الاعتبارات العملية كسهولة اللغة المختارة ودقتها في أداء جانب الاعتبارات العملية كسهولة اللغة المختارة ودقتها في أداء موحدة للتفاهم بين الحكومات والشعوب . من أجل ذلك ظلت اللغة اللاتينية روحاً من الزمان أداة للمكاتبات وللتخاطب بين الدول الى أن نافستها في ذلك منذ القرن السادس عشر اللغة الاسبانية ثم اللغة الفرنسية التي ظلت كما هو معلوم قرابة الثلثائة عام بمثابة لغة التعامل الشبه الرسمية في العلاقات الدبلوماسية ، حتى بدأت تنازعها مكانتها اللغة الانجليزية وخاصة منذ مؤتمر فرساي في سنة ١٩١٩ ، وذلك نتيجة لازدياد نفوذ الدول الانجلو سكونية في العالم وارتفاع اسهمها في شئون الحياة الدولية .

ولقد حلت الرغبة في تسهيل التعامل بين الدول الى التفكير جدباً في عهد عصبة الأمم في انشاء لغة عالمية موحدة هي ( الإسبرنتو ) ولكن اعتراز كل دولة من الدول بلفتها الوطنية وغيرتها عليها واحساس بعضها المذهب في هذا الصدد أحبط هذا المسعى وجعل من مسألة

(١) فتوى رقم ٢١٦ بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، ومجموعة السنوات : الثلاث الاولى ، ص ٥١٨ - ٥١٩ .

لغة التخاطب مع الهيئات التمثيلية الأجنبية ومن موضوع اللغات المقررة أو غير المقررة في المؤتمرات الدولية مسألة قومية لها أهميتها ودقتها .

واخلفت الدول التي جرت فيما مضى ببعض ارادتها على استعمال إحدى اللغتين الفرنسية أو الانجليزية في مكاتباتها الى الهيئات التمثيلية الأجنبية المعتمدة لديها تستعاض عن هاتين اللغتين بلغتها القومية .

ولا شك أن مصر المستقلة حرة هي الأخرى في أن توجه مكاتباتها الى الهيئات التمثيلية الأجنبية في مصر باللغة العربية الرسمية للبلاد بحسب المادة ٤٩ من الدستور ( دستور ١٩٢٣ ) وليس في القانون الدولي ولا في العرف الدولي ما يحول دون ذلك ، على أن يرفق بهذه المكاتبات لاعتبارات عملية لا يصح اغفالها أو التقليل من أهميتها بترجمة رسمية دقيقة كاملة بأحدى اللغتين الدائميتين الفرنسية أو الانجليزية ، إذ أنه قد لا يتوفر لتلك الهيئات التمثيلية الأجنبية في مصر المترجمون اللغات الذين يركن اليهم ، مع العلم بأن بعض المكاتبات المشار اليها قد يكون سرياً كما أنه قد يخشى أن تترجم تلك الهيئات النصوص العربية إذا ما ترك الأمر اليها وحدها ترجمة غير صحيحة، تولد بعض الصعاب والاشكالات مع ما تجره في ركابها من تأخير وتعطيل ولكنه على العكس لا يمكن إلزام الهيئات التمثيلية الأجنبية ذاتها بأن تكتب الحكومة المصرية باللغة العربية كذلك فمن جهة لا يصح الاستناد في هذا الشأن الى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ بإيجاب استعمال اللغة العربية في علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة والمصالح ، إذ يبين من نصوصه ومن مذكرته الايضاحية أنه إنما ينطبق على الأفراد والشركات وما اليها من منشآت لا على الهيئات التمثيلية الأجنبية السياسية أو حتى القنصلية . وفي إلزام هذه الهيئات الأجنبية من جهة أخرى باستعمال اللغة العربية في مكاتباتها مع الحكومة المصرية ما يجافي الحرية المقررة لكل دولة أجنبية في استعمال اللغة التي ترضاهما في مكاتباتها الرسمية ، سواء كانت لغتها القومية أو لغة أخرى أجنبية كالفرنسية أو الانجليزية .

ومن أجل ذلك لا يمكننا أن نطالب بأكثر من أن تكون المكاتبات الصادرة من تلك الهيئات التمثيلية الأجنبية في مصر محررة بلغة أجنبية مفهومة . وعلى أنه لا مانع من حثها على أن ترفق بمكاتباتها ترجمة لها باللغة العربية كلما أمكن ذلك بوصفها لغة الدولة المبلغة اليها ، ومساعدة على تقصى مضمون هذه المكاتبات .

وهذا الاجراء الأخير يتفق مع ما جرى عليه العرف الدولى فى هذا الخصوص (١) .

١٩ - العصانة القضائية للتراث الثقافية الأجنبية : عالج هذا الموضوع محكمة الجيزة للأمور المستعجلة فى الحكم الذى أصدرته بتاريخ ١٩٧١/٢/١ فى الدعوى رقم ١٩٧١/٢٨ ، وقررت ما يلى :

وحيث أن وقائع الدعوى تتحصل فى أن المدعى تقدم بشكوى مؤرخة ١٩٧٠/١٢/١٧ الى مكتب العمل بالجيزة ضمنها أنه عين فى ١٩٦٧/١٠/٩ مديرا للمركز الثقافى السوفيتى فى الاسكندرية ثم عين فى مايو سنة ١٩٦٨ مديرا للمركز الثقافى السوفيتى فى القاهرة وأنه منذ أن عين السيد / ابحور وابلودين مديرا للمركز الثقافى السوفيتى بالجمهورية العنصرية فى نوفمبر سنة ١٩٦٩ اتبعت ادارة المركز سياسة تمسكية ، وفصلت ما يقرب من نصف العاملين ، وأنه فوجئ يوم ١٩٧٠/١٢/١٥ بأبلاغه بفصله وأنه يطلب اتخاذ اللازم . ولدى فحص الشكوى بمعرفة مكتب العمل ردد المدعى ما سبق ذكره وأوضح أن راتبه الشهري ٧٥ جنياها وأجر شهر منحة كل عام وطلب اعادته لفصله . وإزاء عدم ابداء المركز أى مبرر للفصل فقد أحال مكتب العمل الاوراق للمحكمة عملا بالمادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وحيث أن المدعى قدم :

١ - تصريحا صادرا من قسم تصاريح العمل بوزارة الداخلية بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٣ للعامل بالمركز الثقافى السوفيتى بالاسكندرية .  
٢ - كتابا موجها من المركز المدعى عليه فى ١٩٦٨/٨/٩ الى مدير العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية باسماء العاملين بالتراث الثقافية وجنسياتهم ومن بينهم المدعى .

٣ - كتابا موجها الى المدعى باستلام مكافأته حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٠ لانها خدمته بالمركز .  
وحيث أن المدعى عليه قدم :

١ - صورة بطاقة خاصة بالسيد/قاديم جالوشكو السكرتير الثقافى لخطرة الاتحاد السوفيتى ٢ - شهادة باللغة الانجليزية تفيد أن المدعى عليه هو مدير المركز الثقافى السوفيتى بالقاهرة .  
وحيث أنه يوم ١٩٧١/٢/١٤ دفع المدعى عليه بعدم جواز نظر الدعوى لأن المدعى عليه يستع بالحصانة الدبلوماسية .

(١) قوى رقم ٧٥ جارى ١٩٦٨/٢/١٢ : نشرة السراة الثالثة الأولى ، حر - ٥١ - ٥١٢ .

وحيث أن المدعى قدم مذكرة أوضح فيها أن حالة العمل قائمة وثابتة وأنه استمر قائما بعمله مؤديا لواجبه موفيا بالتزاماته ومسئوليته إلى أن عين مدير جديد للمركز رأى ألا يحرق عقد عمل للعاملين بالمركز كما رفض للوهلة الأولى صرف المنحة السنوية للعاملين في ديسمبر كما كان يجري عليه الحال من قبل وأذ تدخل المدعى في الأمر فقد ضاق المدير ذروعا فاستدعاه وأبلغه الاستفتاء عن خدماته دون سبب مشروع .

ورد المدعى على الدفع فأشار إلى نص المادة السابعة من القرار الجمهوري رقم ٤١٨ لسنة ١٩٦٠ وخلص منها إلى أن المركز لا يتمتع بأي حصانة دبلوماسية وانتهى إلى طلب وقف تنفيذ قرار الفصل الواقع في شهر ديسمبر سنة ١٩٧٠ إلى أن يفصل في موضوع النزاع .

وحيث أنه عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى فإن المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٨ لسنة ١٩٦٠ تقضى على أنه لا يعتبر المركز والمعاهد الثقافية جزءا من السفارات أو المفوضيات الأجنبية ولا تسرى عليها أحكام الاتفاقات الخاصة بها وقوانين البلاد فيما لم يرد به نص خاص في هذه الاتفاقات ولا يتمتع موظفوها بالحصانة الدبلوماسية ويعتبرون في حكم الأجانب المقيمين بالجمهورية - لما كان ذلك وكان المركز الثقافي السوفيتي من بين المراكز الثقافية التي تخضع لأحكام قرار رئيس الجمهورية آنفة الذكر ، فإن الدفع يفرض على غير سند خلق بالرفض .

وحيث أنه عن موضوع الدعوى فإن الباعدي من ظاهر أوراق الدعوى أن فصل المدعى عن العمل لا يستند إلى مشروع ذلك أن المدعى عليه قد قدم عن إبداء مبررات الفصل وإذا ما كان كذلك وكانت صلة العمل غير منكورة وكانت المحكمة تستشف بحسب الظاهر انتفاء المشروع للمشروع لفصل المدعى عن العمل فإنها تقضى بوقف قرار الفصل الصادر في ١٩٧٠/٢/١٥ مع إلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعى ما يعادل أجره بواقع ٧٥ جنيها من ذلك التاريخ وحتى الفصل في دعوى الموضوع ، مع تحديد جلسة لنظرها أمام المحكمة المختصة .

وتلاحظ أن هذا الحكم وإن جاء متفقا مع الرأي الراجح في القانون الدولي فإنه مع ذلك يخالف ما قضت به نفس المحكمة في القضية رقم ٦١٤ لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ١٩٧٠/١٠/١١ ، حيث قضى هذا الحكم الأخير بما يلي :-



وحيث أن الوقائع تتحصل في أن المدعى تقدم بشكوى إلى مدير مكتب العمل بالدقي في ٢٦/٤/١٩٧٠ فسببها أنه التحقق بالعمل كمساع بالمركز الثقافي السوفيتي منذ ١٩٦٨/٨/١٠ وأنه قوبل في ١٩٧٠/٤/٢٠ بفصله من العمل بمعرفتها . وأنه توجه إلى السيد / إبرز أباروف حيث أفهمه أنه فصل من العمل وأنه طلب أعادته لعمله أو تحويل الأوراق إلى المحكمة ، وأذ تم فحص الشكوى ورد المدعى ما ذكره بشكواه وذكر أنه يعمل دون عقد وأنه يأمل في تسوية ودية وأذ مثل السيد المدير الأخرى بالمركز الثقافي ذكر أن مدير المركز أبلغه بعدم إمكان عودة المدعى للعمل لتفسيه بدون إذن وتأخره عن المواعيد الرسمية وعدم انتاجه في العمل ، وازد عدم التوصل إلى إعادة المدعى للعمل فقد قرر مدير مكتب العمل حالة الأوراق للمحكمة ، عملاً بالمادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . وحيث أن الحاضر عن المدعى عليه ذكر أن موكله يستع بالخصانة الدبلوماسية ولا يجوز إقامة الدعوى عليه ، وقدم شهادة من سفارة اتحاد الجمهوريات السوفيتية بالقاهرة تفيد أن السيد / نديم بالوشكاو مدير المركز الثقافي السوفيتي من الأعضاء الدبلوماسيين بالسفارة بدرجة سكرتير ثان .

وحيث أن من امتيازات المبعوثين الدبلوماتيين الإعفاء من الخضوع للقضاء الأليمي ويشمل ذلك القضاء الجنائي والقضاء المدني وسبب عدم خضوع المبعوث الدبلوماسي للقضاء المدني في الدولة التي يقوم فيها بمهام وتكليفاته اعتباراً من الأول أن إقامة المبعوث الدبلوماسي في الدولة المبعوث لديها هي إقامة عارضة تفرسها مهام وتكليفاته ولذا وجب أن يعتبر محل الإقامة الثابت في بلده الأصل وإن تكون مقاضاته أمام محكمة هذه البلد والثاني طبيعة عمله في الدولة المبعوث لديها وما تقتضيه به ضرورة احتفائه باستقلاله في القيام بمهمة تتألف مع جواز مقاضاته كأي فرد على أمام محاكم هذه الدولة . أما لئلا يؤذي هذا الاعفاء ضياع حقوق الأشخاص الذين قد يتعامل معهم المبعوث الدبلوماسي بل لهم أن يلجأوا للمطالبة بحقوقهم إلى قضاة الدولة التي يتبعها المبعوث على أن الإعفاء من القضاء المدني يحتمل بعض الاستثناءات في الحالات الآتية :

١ - إذا كانت الدعوى تتعلق بأموال عقارية يمتلكها المبعوث في الأليم الدولة المبعوث لديها .

٢ - إذا كانت الدعوى ناشئة عن أعمال تجارية أو ما يشابهها قام بها المبعوث لحسابه الخاص .

٢ - إذا كانت الدعوى متفرعة عن دعوى أصلية تقدم بها المبعوث نفسه الى قضاء الدولة باختياره مدعيا - لا كان ذلك وكان النظام ان المدعى عليه من المبعوثين الدبلوماسيين ، المفعون من القضاء الاقليمي ، ومن ثم دفع الحاضر عنه بعدم جواز نظر الدعوى ، فان المحكمة تجيبه الى ذلك .

٢٠ - الحصانة القضائية لأفراد التمثيل التجارى الأجنبي في مصر : تعرضت لهذه المسألة محكمة الجيزة الابتدائية الدائرة الثالثة المدنية في الحكم الذى أصدرته فى الدعوى رقم ١١٦٤ لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٢ - حيث قررت ما يلى :

حيث أن التمثيل التجارى لسفارة جمهورية ألمانيا الديمقراطية وتمثله السيدة / هانتش رفعت هذا التظلم بصحيفة قدمت لقم الكتاب فى ١٩٧٠/٧/٩ قالت فيها أنها تتظلم من الأمر بالإدلاء ١١٣ سنة ١٩٧٠ الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٧/٤ بان يؤدى التمثيل التجارى للمدعى عليها مبلغ ٧١١٠ ٠٠٠ ، متأخر أجرة من المبنى بموجب عقد اجار مؤرخ ١٩٦٦/١٢/٢٢ - وذلك لأن القضاء المصرى غير مخض بصدار الأمر التظلم منه لتمتع التظلم بالحصانة القضائية فيما يتعلق بالقضاء المدني ، وذلك عيلا باتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، وأن مدام هانتش الصادر ضدها الأمر بالإدلاء هي أحد موظفى البعثة الاداريين التى تمثل التمثيل التجارى لجمهورية ألمانيا الديمقراطية وقد صدر الأمر بالإدلاء التظلم فيه عليها بتلك الصفة . وإن الغرض من استئجار المبنى بقصد استعماله لموظفى التمثيل التجارى لجمهورية ألمانيا الديمقراطية ومن ثم فإن استئجار المبنى يدخل فى نطاق واجبات موظفى البعثة الاداريين للتمثيل التجارى . واضافت المتظلمة القول فى خصوص موضوع أمر الإدلاء التظلم منه ان الانتفاع بالبناء تأخر حتى ١٩٦٨/٥/١ وكان يتعين تسليم العقار فى ١٩٦٢/٨/١ وأن قيمة العقار خفض الى ١٠٣١٣٦ ٠٠٠ سنويا وقام التمثيل التجارى بسداد مبالغ قدرها ٢٨٩٩٢ ومن ثم فهو دائن وليس مدينا - واضافت المتظلمة القول بالقضاء وصف النفاذ للأمر التظلم منه بصفة مستعجلة وخلصت لذلك الى طلب الحكم أولا : بقبول التظلم شكلا ، وبصفة مستعجلة ، وقف تنفيذ أمر الإدلاء التظلم منه أولا : وتجرده من وصف النفاذ المشمول به . ثانيا : الحكم بقبول الدفع بعدم اختصاص القضاء المصرى بصدار الأمر التظلم منه لتمتع الصادر ضدها بالحصانة القضائية . : : : وعلى سبيل

الاحتياط الفاء الأمر للتظلم منه للأسباب الموضوعية السالف ذكرها مع الزام التظلم ضدها بالمصاريف والأتعاب والنفاذ .

وقدعت التظلمة حوافظ مستندات مما تضمنته .

١ - عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٦/١٢/٢٢ بين التمثيل التجارى لجمهورية ألمانيا الديمقراطية والتظلم ضدها يدل على استئجار التمثيل التجارى منها العمارة المينة بمقد الإيجار ، بقصد استعمالها لسكن موظفى التمثيل التجارى وعائلاتهم وأن مدة العقد ستان ابتداء من ١٩٦٦/٨/١ حتى ١٩٦٦/٧/٣١ .

٢ - قرار لجنة تقدير القيمة الإيجارية للمقار المؤجر مؤرخ ١٩٦٦/٧/٢٨ يفيد بأن العمارة مشتملة مكاتب .

٣ - خطاب منسوب لوزارة الخارجية لجمهورية مصر العربية مؤرخ ١٩٧١/٥/٥ يتضمن أن المكتب التجارى لجمهورية ألمانيا الديمقراطية يتمتع بالحصانة القضائية ، وأنه يعتبر جزءاً من السفارة .

٤ - خطاب مؤرخ ١٩٧١/٧/٧ منسوب للتظلم ضده محمد محمود البربرى موجه الى سفير جمهورية ألمانيا الديمقراطية تضمن انه قد اتفق نزاعه فى خصوص المقار المؤجر للقسم التجارى وتسلم جميع ما له من حقوق .

وقدعت التظلمة بوكيلها مذكرات رددت فيها ما جاء بأقوالها بصحيفة التظلم واذافت القول أن أعضاء المكاتب التجارية التابعة لألمانيا الديمقراطية لهم حصانة قضائية ، وأن التمثيل التجارى يستعمل المبني المستأجر من تاريخ شغله مكاتب لإدارته باتفاق ورغبا التظلم ضدها دون أن يشغله سكانا لموظفين وعائلاتهم ، وخلص فى مذكرته الأخيرة الى الحكم بقبول الدفع بعدم اختصاص القضاء المصرى باصدار الأمر التظلم منه لتحت التظلمة بالحصانة القضائية والفناء لصعوبه على غير مقتضى القانون والزام التظلم ضدها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

وقل التظلم ضدهما فى مذكراتهما أن الثابت من عقد الإيجار أن الغرض من إبرامه هو استعمال العين المؤجرة سكناً لموظفى التمثيل التجارى وأن الغرض من عقد الإيجار لا يتعلق بأعمال التمثيل الدبلوماسى بل يتعلق باستئجار مساكن خاصة يقيم فيها العاملون وعائلاتهم . وفى خصوص الموضوع فقد تم تسليم العمارة المؤجرة فى الميعاد - بيد أن التظلمة عندما وضعت العمارة تحت تصرفها شابت أن تغير من جانبها

الغرض من استعمالها فحولتها من سكن لموظفين الى مكاتب للعمل وان المستأنف ضده الأول هو الذى قام بتلك التعديلات باتفاق مستقل باعتباره عقولا واستعملها المتظم كـمكتب للادارات التابعة له وان ذلك هو الذى ادى الى تاخره فى استعمال العين المؤجرة وخلص للحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص ورفض طلب وقف النفاذ ورفض التظلم منه . وحيث ان المحكمة بعد العرض السابق للوقائع ترى ان التظلم مقبول شكلا لاستيفائه لاجراءاته الشكلية .

وفى خصوص الدفع المبدى بعدم اختصاص القضاء المصرى لمتن المتظلمة بالحصانة القضائية فان المحكمة ترى انه وان كان عقد الايجار المبرم بين الطرفين قد تضمن اقرار المستأجر بان الغرض من الايجار هو استعمال البناء المؤجر لسكن موظفى التمثيل التجارى وعائلاتهم ، الا ان المؤجر قد قبل قطعا احداث تغييرات كبيرة فى ائمين المؤجرة لتحويلها من شقق سكنية الى مكاتب للتمثيل التجارى لجمهورية المانيا الديمقراطية ، ودليل ذلك ان المؤجر بنفسه حسيبا قرر بمذكرته هو الذى أجرى تلك التعديلات باتفاق مستقل بينه وبين المستأجر ، وقد تبنت تلك التغييرات واصبحت العين المؤجرة مكاتب للتمثيل التجارى حسيبا أثبتته لجنة تقدير القيمة الايجورية فى قرارها . واذ كان المؤجر قد قبل باجراء تلك التغييرات لقيامه بها شخصيا وتجديده لعقد الايجار المبرم يستنتج دون أن يمتنع على ما حدث فى العين من تغييرات فان ذلك قطعا يدل على قبول المؤجر بتغيير الغرض من الايجار من مسكن عائلية الى مكاتب موظفى التمثيل التجارى المذكور وان الغرض من الايجار أصبح شغل العين المؤجرة .<sup>١</sup> شغل التجارى لجمهورية المانيا الديمقراطية ويعتبر ذلك اجازة لاحقة من المؤجر تكون بمثابة الاذن السابق بل ان الذى يبعد أى شك فى ذلك الرضاء الخلاب المنسوب للمؤجر والمقدم من المستأجر بأنه قد تسلم جميع حقوقه ولم يعد هناك ثمة نزاع بينه وبين المستأجر . وان كان المتظم قد استأجر على ذلك النحو مقر التمثيل التجارى لجمهورية المانيا الديمقراطية ، فان صفته تكون باعتباره نائبا لذلك التمثيل وابرامه بتلك الصفة يعترف اى التمثيل التجارى آثار اتفاقه ومن ثم فانه لم يتم بتشكيله الفنى المذكور « ابرام عقد الايجار » خارج وظيفته الرسمية وان الغرض من التعاقد خدمة الوظيفية باعداد مقر للتمثيل التجارى ومن ثم فان تعاقد الماكور يدخل فى نطاق الحصانة القضائية المقررة بالقانون فى العلاقات الدبلوماسية المعمول بها والتشور بالمرئىة الرسمية لجمهورية مصر بالقصد ٢٧١ بتفويض ١٩٦٤/١١/٢٥ حسيبا تقرره المادة ٢١ من الاتفاقية المذكورة .

### تطبيق على الحكم :

نلاحظ أن المادة ٣١ من اتفاقية فينا التي يشير إليها الحكم تتعلق بالحصانة القضائية للتمثيل الدبلوماسي ، في حين أن موضوع الدعوى التي قضى فيها الحكم خاصة بممثل تجارى لدولة أجنبية ، ومن ثم فإن القياس يكون غير جائز طبقاً للقواعد العامة في القانون الدولي العام ، لا أن المشرع المصري ، بموجب قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢ ، الذي نصت مادته الأولى على أن يكون لأعضاء المكتب التجارى لمانيا الديمقراطية حصانة قضائية فيما يتعلق بمباشرة أعمالهم الرسمية ، وهذا ما تضمنته خطاب وزارة الخارجية المقدم من المدعى عليه في هذه الدعوى ، والمؤرخ ١٩٧١/٥/٥ ، الذي تضمن بخصوص الاستفسار من الوزارة عما إذا كان المدعى عليه يتمتع بالحصانة القضائية ، فقرر خطاب وزارة الخارجية المصرية ، أن المكتب التجارى لجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، يعتبر جزءاً من السفارة ، ومندجاً على القائمة الدبلوماسية ، ويتمتع بالحصانة الدبلوماسية ، المقررة في اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة ١٩٦١ ، والوافق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٦٤ ، وتشمل « الحصانة القضائية » . لذلك فإننا نرى أن الحكم الذي نملق عليه الآن جاء صحيحاً عندما قرر نتيجة لذلك « أنه لما كان ذلك فإنه يتعين الحكم بإلغاء الأمر بالإدعاء المتظلم منه ، لامتناع إصداره على محاكم جمهورية مصر العربية ، وعملاً بمقتضى الحصانة القضائية ... »

ونلاحظ أن المادة ٣١ من اتفاقية العلاقات الدبلوماسية لسنة ١٩٦١ ، والتي تم التصديق عليها بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٦٤ ، تتعلق بحصانة الممثلين الدبلوماسيين ، ولا تعدهم إلى الممثلين التجاريين ، وذلك طبقاً لما هو مستقر في القانون الدولي العام ، وما تأخذ به سائر الدول وهو وضع استقرار في العمل الدولي منذ بداية مباشرة الدولة لانشطة لا تتعلق ، بوظائفها الأساسية ، كالنشاط التجارى ، وذلك منذ بداية الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتى عام ١٩١٧ . وبعد هذا الوضع أيضاً نتيجة منطقية ، لما استقر في القانون الدولي بخصوص الحصانة القضائية للدول الأجنبية ، حيث لا تمتد هذه الحصانة - حسب الرأى الراجح فيها - وعملاً به - إلى ما تقوم به الدولة من نشاط تجارى وغيره مما لا يدخل في وظائفها الأساسية . كما بينا ذلك في البحث الأول من الفصل الثانى من هذه الدراسة (١) .

ولكن ليس هناك ما يمنع - من وجهة القانون الدولي العام - من أن تنوسع الدول في تطبيق الحصانات الدبلوماسية ، لكي تشمل أشخاصا لا يعدون من الممثلين الدبلوماسيين ، والوسيلة لذلك ، تكون إما بإبرام اتفاق دولي ثنائي ، أو إصدار قانون داخلي ، وهو ما فعلته مصر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢ بخصوص الكتب التجارية لآلمانيا الديمقراطية ، وبذلك يكون مصدر الحصانات في هذه الحالة ، هو هذا القانون ، وليس اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية . ولا مانع من ذلك في القانون الدولي ، لأن الحصانات والامتيازات التي قررها العرف الدولي ، ثم انتقلت الى اتفاقية فينا ، تعد الحد الأدنى ، الذي لا يمكن النزول عنه ، ولكن من الممكن تجاوزه ، وتقرير أكثر منه .

وأخيرا نشير الى أن ماقدره مجلس الدولة في الفتوى رقم ٦ بتاريخ ١٨/٥/١٩٤٧ ، يعد تميرا دقيقا لقواعد القانون الدولي ، بخصوص التمثيل التجاري ، وما زالت نافذة حتى الآن ، في ظل اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة ١٩٦١ ، ما لم يكن هناك اتفاق خاص أو تشريع داخلي (١) .

---

(١) انظر تطبيق ، فترة ١٦ من الفصل الثالث من هذه الدراسة . صفحة ١٧٢ - ١٧٣ .

## محتويات الدراسة

صفحة	مقدمة وخطة الدراسة
٢ - ١	القسم الأول : الأصول العامة للعلاقات الدبلوماسية
	الفصل الأول : التطور التاريخي والمصادر
٩ - ٢	المبحث الأول : تعريف الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي
٢٦ - ٩	المبحث الثاني : التطور التاريخي للوظيفة الدبلوماسية
٤١ - ٢٧	المبحث الثالث : مصادر القانون الدبلوماسي
	المبحث الرابع : التطور التاريخي للوظيفة القنصلية ومصادر القانون القنصلي - والتطور الحديث لهذه الوظيفة وقصرها على النواحي الإدارية - وتكوين القانون القنصلي - وطبيعة الوظيفة القنصلية
٥٤ - ٤١	الفصل الثاني : الأجهزة الداخلية للعلاقات الدولية
	المبحث الأول : رئيس الدولة - اختصاصاته والتطورات التي مرت بها - الأسبقية بين رؤساء الدول ، وحصاناته . . . . . ٥٥ - ٨٥
٩١ - ٨٥	المبحث الثاني : رئيس مجلس الوزراء ، اختصاصاته وحصاناته . . . . . ٨٥ - ٩١
	المبحث الثالث : وزير الخارجية ، وأقسام وزارة الخارجية ، وحصاناته ، والدور الذي يقوم به في العلاقات الدولية ، مدى الزام قرارات وزارة الخارجية لمحاكم وسلطات الدولة . . . . . ٩١ - ١١٥
	المبحث الرابع : القائد العام للقوات المسلحة ، الدور الذي يقوم به في العلاقات الدولية وقت الحرب وأهليته لإبرام المهادنات باسم الدولة . . . . . ١١٥ - ١٢٠
	القسم الثاني : الأحكام الوضعية للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية
١٢٢ - ١٢١	مقدمة وخطة الدراسة
	الفصل الأول : تقنين قواعد العلاقات الدبلوماسية في اتفاقية فينا ( ١٨ أبريل سنة ١٩٦١ )
١٢٥ - ١٢٢	خطة الدراسة ومهدفها
	المبحث الأول : أثر اتفاقية فينا في تقنين القانون الدبلوماسي : الحاجة الى التقنين ، محاولات التقنين الرسمية المالية ، الاتفاقية من حيث الشكل ، النواحي العامة للاتفاقية . . . . . ١٢٥ - ١٣٧

صفحة

- المبحث الثاني : موقف الاتفاقية من طبيعة العلاقات الدبلوماسية :** قاعدة القبول المتبادل وحق التمثيل ، الأهمية اللازمة لإنشاء العلاقات الدبلوماسية والنظام القانوني الذي يحددها ، أنواع العلاقات الدبلوماسية ، البعثات الدبلوماسية الدائمة ، البعثات غير القيمة ، الاعتماد المزدوج أو التعدد ، التمثيل العام ، البعثات الخاصة ١٢٧ - ١٦٣
- المبحث الثالث : الأساس القانوني للحصانات والامتيازات الدبلوماسية في اتفاقية فيينا :** الحلول المنبثقة قبل الاتفاقية ، الوضع في الاتفاقية ، الأساس التاريخي للحصانات والامتيازات الدبلوماسية . ١٦٣ - ١٧٣
- المبحث الرابع : الاتفاقية من الناحية الموضوعية :** وظائف البعثة الدبلوماسية ، طاقم البعثة الدبلوماسية ، فئات رؤساء البعثة ، مقر البعثة وحصانه ، حصانة الممثل الدبلوماسي وامتيازاته ، حصانة موظفي البعثة من الإداريين والفنيين والمستخدمين والخدم والعمال ، أثر التمتع بجنسية الدولة المعتمد لديها المبعوث الدبلوماسي أو الموظف الدبلوماسي أو الإقامة الدائمة فيها ، على وضعه القانوني ، مدة سريان الامتيازات والحصانات ١٧٣ - ١٨٧

#### **الفصل الثاني : تفتين أحكام العلاقات القنصلية**

- مقدمة وخطة الدراسة . . . . . ١٨٨ - ١٩٠
- المبحث الأول : العلاقات القنصلية بصفة عامة :** إنشاء العلاقات القنصلية ، ممارسة الأعمال القنصلية ، إنشاء البعثة القنصلية ، الوظائف القنصلية ، ممارسة الوظائف القنصلية خارج دائرة اختصاص القنصلية ، ممارستها في دولة ثالثة ، ممارستها لحساب دولة ثالثة ، درجات رؤساء البعثات القنصلية ، تعيين وقبول رؤساء البعثات القنصلية ، البراءة القنصلية أو الإبلاغ عند التعيين ، الأجازة استعمارية ، القبول المؤقت لرؤساء البعثات القنصلية ، أخطار السلطات في دائرة اختصاص القنصلية ، القيام بأعمال رئيس البعثة القنصلية بصفة مؤقتة ، الأسبقية بين رؤساء البعثات القنصلية ، قيام موظفين قنصليين بأعمال دبلوماسية ، قيام دولتين أو أكثر بتعيين نفس الشخص كمفوض قنصلي ، تعيين أعضاء الدائم ، تعيين حجم الطاقم القنصلي ، الأسبقية بين الأعضاء القنصليين في بعثة قنصلية ، جنسية الأعضاء القنصليين ، الأشخاص المتبررون غير مرغوب فيهم ، أخطار الدولة الموفد إليها بالتعيين والوصول والرحيل . . . . . ١٩٠ - ٢٠١
- المبحث الثاني : انتهاء الأعمال القنصلية** . . . . . ٢٠١ - ٢٠٣
- المبحث الثالث : التسهيلات والامتيازات والحصانات الخاصة بالبعثات القنصلية والأعضاء القنصليين الماملين وبأقارب أعضاء البعثة القنصلية** ٢٠٣ - ٢١٨
- المبحث الرابع : النظام المطبق على الأعضاء القنصليين الفخريين وعلى البعثات القنصلية التي يرأسونها** . . . . . ٢١٨ - ٢٢١
- المبحث الخامس : أحكام عامة** . . . . . ٢٢١ - ٢٢٥



## القسم الثالث : المشكلات العطفية وحلولها

### دراسة فى الفقه والتشريع الدوليين

الصفحة

٢٢٥

مقدمة وخطة القسم

### الفصل الأول : الحق فى

#### التمثيل الدبلوماسى

- أولا - الدولة التى تطك حق التمثيل الدبلوماسى ٢٢٨-٢٢٥  
ثانيا - حق استقبال البعثات الدبلوماسية ٢٢٩-٢٢٨  
ثالثا - بدو وانتها مهمة الدبلوماسية ٢٣٥-٢٢٩  
رابعا - تطور التمثيل الدبلوماسى فى  
الاتحاد السوفيتى ..... ٢٤٨-٢٣٥  
خامسا - تطور الصفة التمثيلية لوزارة الخارجية ٢٥٠-٢٤٨

### الفصل الثانى : مراتب الممثلين

#### الدبلوماسيين

- أولا - التطور التاريخى ..... ٢٥٣-٢٥١  
ثانيا - تقسيم طوائف الممثلين الدبلوماسيين ٢٥٦-٢٥٣  
ثالثا - واجبات الممثلين الدبلوماسيين ٢٥٩-٢٥٦  
رابعا - انتها مهمة الممثل الدبلوماسى ٢٦٢-٢٦٠

### الفصل الثالث : النطاق العطفى

#### للحصانة الدبلوماسية

- مقدمات عامة ..... ٢٦٥-٢٦٤  
أولا - الأمن الشخصى ..... ٢٧٣-٢٦٥  
ثانيا - الحصانة القضائية ..... ٣٠٠-٢٧٣  
أساسها - سريانها على الدولة فى  
المعتدة ، تعليل التمتع بها لدى  
الفقهاء ، كيفية الحصول على تعويض

### الصفحة

من الممثل الدبلوماسي ، هل تشمل  
جرائم أمن الدولة ؟ مدى الخضوع  
 للقانون الاقليمي ؟ الحالات التي  
 لا تشطبها الحصانة ، سلطة التنازل  
 من الحصانة ، مدى الاعفاء من اجراءات  
 الحجز القضائي على الأموال ، قضايا  
 الاعسار والافلاس ، التفرقة في نطاق  
 الحصانة بين الممثل الدبلوماسي  
 والقنصلي ، الحصانة في منازعات  
 القروض ، مدى سرية الحصانة  
 على أعمال الممثل الدبلوماسي السابقة  
 على تعيينه في منصبه ؟ التنازل عن  
 الحصانة القضائية ومدى امتدادها  
 الى الاجراءات الجنائية ؟

ثالثا - حصانة مقر البعثة الدبلوماسية والأرشفيف ٣٠٠-٣٠٣

### الفصل الرابع : الرابطة بين

الحق في اللجوء والعلاقات الدبلوماسية ٣٠٤

### المبحث الأول : اللجوء لمقر البعثة الدبلوماسية

خلال فترة القانون الدولي التقليدي ٣٠٤-٣١٠

### المبحث الثاني : الرابطة بين الحق في اللجوء

وحقوق الانسان ..... ٣١١-٣٢٦

استعراض للتطور التاريخي ومشاكله

العملية في الموضوع مع الاحالة

الى مؤلفنا في موضوع : ضمانات

حقوق الانسان بشأن تفصيل التطورات

الحديثة في التشريع الدولي وهو

المؤلف الصادر في القاهرة عام ١٩٨٧

الصفحة

القسم الرابع : العلاقات الدبلوماسية  
والقنصلية أمام المحاكم المصرية

٣٦٠-٣٢٧

مقدمة ، الأساس القانوني  
للحصانات ، الحصانة في العائل  
المدنية ، الاعفاءات الجمركية ،  
اجراءات التحقيق القضائية ، عوائد  
العائني ، رسوم الدفعة ، جوازات  
السفر الدبلوماسية ، التفرقة بين العمل  
الدبلوماسي والقنصلي ، سلطة  
الدولة على المؤسسات ذات النفوذ  
العام الملحق بالبعثات الدبلوماسية  
والقنصلية الأجنبية ، مدى الالتزام  
باستعمال اللغة العربية ؟ مدى  
تمتع أفراد التمثيل التجاري  
والثقافي بالحصانات .

---





